



الجمهورية التركية
جامعة يالوفا
معهد الدراسات العليا

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

مشكل القراءات العشر وتوجيهه في كتاب النشر للإمام ابن الجزري سور الطوال نموذجاً

أطروحة الدكتوراه

تقوى سعيد أوغلو

المشرف: الأستاذ الدكتور مصطفى أتيل آقدمير

يالوفا
كانون الثاني 2025



الجمهورية التركية
جامعة يالوفا
معهد الدراسات العليا

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

مشكل القراءات العشر وتوجيهه في كتاب النشر للإمام ابن الجزري سور الطوال نموذجاً

أطروحة الدكتوراه

تقوى سعيد أوغلو
187323001

المشرف: الأستاذ الدكتور مصطفى أتيل آقدمير

يالوفا
كانون الثاني 2025

التعهد بالالتزام بالقواعد الأخلاقية العلمية

أتعهد وأصرح بأنني قد جهزت رسالتي هذه بعنوان: "مشكل القراءات العشر وتوجيهه في كتاب النشر للإمام ابن الجزري سور الطوال نموذجاً" وفقاً لقواعد كتابة الرسالة الخاصة بمعهد الدراسات العليا في جامعة يالوفا، وأنني قد حصلت على البيانات والمعلومات والوثائق الموجودة فيها في إطار القواعد الأكاديمية والأخلاقية، وقد قَدِّمت جميع المعلومات والوثائق والتقييمات والنتائج وفقاً للقواعد العلمية والأخلاقيات التي أشرت إليها، وعزوت كل ما نقلته فيها إلى مصادره ومراجعته المستفاد منها خلال دراسة الرسالة، دون القيام بإجراء أي تغيير في البيانات المنقولة، وأصرّح بأنّ العمل الذي قَدِّمته في هذه الرسالة أصلي، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية التي قد تنشأ في حالة ثبوت عكس ما صرحت به.

التوقيع

تقوى سعيد أوغلو

ETİK BEYAN

Yalova Üniversitesi Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Tez/Proje Yazım Kuralları'na uygun olarak hazırladığım "Muşkilu el-Kıraati'l-Aşr Ve Tevcîhuhû Fî Kitabi en-Neşr li'l-İmam B. el-Cezerî es-Suver et-Tivâl Numûzecen" başlıklı bu tez çalışmasında; tez içinde sunduğum verileri, bilgileri ve dokümanları akademik ve etik kurallar çerçevesinde elde ettiğimi, tüm bilgi, belge, değerlendirme ve sonuçları bilimsel etik ve ahlak kurallarına uygun olarak sunduğumu, tez çalışmasında yararlandığım eserlerin tümüne uygun atıfta bulunarak kaynak gösterdiğimi, kullanılan verilerde herhangi bir değişiklik yapmadığımı, bu tezde sunduğum çalışmanın özgün olduğunu bildirir, aksinin tespiti halinde doğabilecek her türlü hukuki sorumluluğu kabul ettiğimi taahhüt ve beyan ederim.

İmza

TAKVA SAİTOĞLU

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه وفضله الكبير الذي أمدني بالقوة والعزيمة لإتمام هذا البحث، سائلاً المولى عز وجل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وينفع به الأمة.

بداية أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان لوالدتي التي كانت نوراً في طريقي وسنداً لا ينضب في حياتي، لقد كانت دعوتها في كل لحظة، ودعمها المستمر هو الحافز على المثابرة والوصول إلى ما أنا عليه اليوم، أسأل الله أن يحفظها ويبارك في عمرها.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفي الأستاذ الدكتور مصطفى أتيلاً أقدمير بتوجيهه وإرشاده، والذي كانت نصائحه بمثابة المنارة التي أضاءت لي الطريق في إعداد هذا البحث، جزاه الله خير الجزاء على دمه المستمر وصبره الكبير.

كما أود أن أشكر الأستاذ الدكتور محرم أوندر بتوجيهاته وملاحظاته المهمة التي ألهمتني بإعداد هذا البحث، والأستاذ المشارك علي إنان ومن قبله الأستاذ المشارك كنعان تكين وأشكر اللجنة على قبولهم قراءة هذا البحث ومناقشته، وعلى ملاحظاتهم القيمة التي أسهمت في تحسين هذا العمل.

وأشكر زوجي الذي ساندني يدعمني في كل لحظة وحين، بالجهد والعطاء، وصبره وتحمله في تقصيري فترة إعداد البحث.

وأخيراً أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة أو دعم معنوي، ولكل له دور مهما كان بسيطاً، في إخراج هذا البحث.

أسأل الله العظيم أن يبارك في جهود الجميع، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم، وإنه ولي ذلك والقادر عليه... والحمد لله رب العالمين.

كانون الثاني 2025

تقوى سعيد أوغلو

فهرس المحتويات

i	التعهد بالالتزام بالقواعد الأخلاقية العلمية-----
ii	الشكر والتقدير-----
iii	فهرس المحتويات-----
vi	الملخص-----
vii	ÖZET-----
viii	ABSTRACT-----
1	المقدمة-----
4	الفصل التمهيدي: مفهوم علم القراءات-----
5	المبحث الأول: مشكلة الدراسة ومنهجها وأهم الدراسات السابقة-----
5	المطلب الأول: مشكلة الدراسة-----
6	المطلب الثاني: أهمية الدراسة-----
7	المطلب الثالث: منهج الدراسة-----
8	المطلب الرابع: الدراسات السابقة-----
10	المبحث الثاني: علم القراءات تعريفه، وأهم المصنفات فيه-----
10	المطلب الأول: علم القراءات تعريفه لغة واصطلاحاً-----
13	المطلب الثاني: أهم المصنفات في علم القراءات:-----
16	المبحث الثالث: ضوابط القراءة الصحيحة:-----
21	المبحث الرابع: القراء العشر، رواتهم وطرقهم-----
30	الفصل الأول: بيان مشكل القراءات، والتوجيه، وكتاب النشر في القراءات العشر-----
31	المبحث الأول: المُشكِـل وبيان حقيقته وضوابطه-----

31	المطلب الأول: المشكل لغة واصطلاحاً
35	المطلب الثاني: بيان حقيقة المشكل
46	المطلب الثالث: ضوابط القراءة المشكلة
53	المطلب الرابع: أهم المصنفات في مشكل القراءات
58	المبحث الثاني: توجيه القراءات ومصنفاته
58	المطلب الأول: تعريف توجيه القراءات ومصطلحاته
66	المطلب الثاني: تاريخ نشأة التصنيف فيه ومراحل
81	المبحث الثالث: الإمام ابن الجزري وكتابه النشر في القراءات العشر
81	المطلب الأول: الإمام ابن الجزري، حياته، مصنفاته
93	المطلب الثاني: النشر في القراءات العشر، أهميته، ومنهج التأليف
104	الفصل الثاني: توجيه مشكل القراءات العشر في سور الطوال
106	المبحث الأول: سورة البقرة
144	المبحث الثاني: سورة آل عمران
159	المبحث الثالث: سورة النساء
165	المبحث الرابع: سورة المائدة
174	المبحث الخامس: سورة الأنعام
187	المبحث السادس: سورة الأعراف
192	المبحث السابع: سورة الأنفال
199	المبحث الثامن: سورة التوبة
208	الخاتمة
211	المصادر والمراجع

225-----السيرة الذاتية

225-----ÖZGEÇMİŞ



مشكل القراءات العشر وتوجيهه في كتاب النشر للإمام ابن الجزري سور الطوال نموذجاً

الملخص

علم القراءات من أهم العلوم وأشرفها، لكونه تعلق بكتاب الله عز وجل القرآن الكريم، فالأصل فيه التواتر، وقد جمع الصحيح والمتواتر منه في عشر قراءات، تصنيفاً وبحثاً وتوثيقاً وروايةً، ويعدُّ مُصنّف (النشر في القراءات العشر) لشيخ القراء والمحدثين الإمام ابن الجزري (751-833هـ)، أهم مُصنّف في هذا الفن، حيثُ جمع القراءات من مصنفات وأسانيد بأصولها وفرشها، زادت عن ألف طريق؛ فكتب خلاصة لما سبق، وهو أصل لمن جاء بعدها، وهو مدار الإجازات في علم القراءات عليه.

والاختلاف بين القراء يقع في لفظ كلمة من آية، إما بزيادة حرف أو نقصانه، أو تغيير حركة، أو تغيير محل اللفظ، وهذا الاختلاف قد يُشكّل على السامع، فيجعله في حيرة، يقف عندها؛ لكونها خرجت عمّا ألفه من منطوق القول، وما تعلّمه من علم اللغة؛ فمقصد هذه الدراسة جاءت لرفع ما أشكّل وبيان سبب الإشكال بتوجيهه، لا يخرج عن ضوابط اللغة والمعلوم لدى العرب.

ولهذا قسمت الدراسة إلى فصل تمهيدي وهو مدخل لدراسة، وفصل جاء لبيان المُشكل وكيفية توجيهه ومنهج ابن الجزري فيه، والثاني جاء كفصل تطبيقي، اشتمل على ثمانية مباحث لكل سورة مبحث، من سورة البقرة إلى سورة التوبة، اقتبست الآيات المختلف قراءتها من قبل القراء العشر، والإشكال الذي حاصل فيها وتوجيهها، ثم تكون الخاتمة ومن بعدها المصادر.

ومنهج الرسالة يقوم على الوصف والتحليل مع استقراء، حيث يظهره الوصف من خلال ذكر المُشكل، والتحليل لمحل الإشكال، والاستقراء من خلال جمع ما يثبت دفع الإشكال عند أهل علم القراءات وخصوصاً ابن الجزري، وأهل اللغة؛ فأن توجيه الآية يكشف الصنعة اللغوية، ويبيّن وجوه القراءات القرآنية، من خلال توجيه علماء اللغة والنحو والتفسير، من خلال موارد ابن الجزري في كتابه النشر وأسانيده إلى أهل العلم، ثم رفع الإشكال وإزالته ما خفي من مقصد تغيير اللفظ، فأن بيان سبب الإشكال وحلّه يثري المعاني المتعلقة بالنص ويؤكد المعنى العام للآية؛ فالقران الكريم هو ذروة معاني اللغة.

الكلمات المفتاحية: القراءات العشر، المشكل، ابن الجزري، النشر، التوجيه، التفسير.

كانون الثاني 2025

Muškîlu el-Kıraatî'l-Aşr ve Tevcîhuhû fî Kitabi en-Neşr li'l-İmam b. el-Cezerî es-Suver et-Tıvâl Numûzecen

ÖZET

Kıraat ilmi, Allah'ın kitabı olan Kur'an-ı Kerim ile ilişkili olması sebebiyle en önemli ve en şerefli ilimler arasında yer alır. Bu ilim, rivayet ve nakil sistemiyle kıraatleri tespit ederek sahih ve mütevatır olanları diğerlerinden ayırma amacıyla sistematik bir incelemeye tabi tutar ve tasnif eder. Kıraat ilmi alanında en önemli eserlerden biri, İbnü'l-Cezerî'ye ait *en-Neşr fî'l-Kırâati'l-Aşr* adlı eserdir. Bu eser, kıraatleri gerek usûl gerekse ferş açısından ele alarak önceki eserlerden ve senetlerden faydalanmak suretiyle bir araya getirmiş, binin üzerinde kıraat tarikini içermiştir. Böylece, önceki çalışmaların bir özeti niteliğinde olan bu eser, kendisinden sonra gelenler için temel bir kaynak haline gelmiş ve kıraat ilminde icazetlerin dayandığı bir referans noktası olmuştur.

Kıraatler arasındaki farklılık, bir harfin eklenmesi ya da eksilmesi, harekenin değişmesi veya kelimenin bulunduğu yerin değişmesi şeklinde ortaya çıkabilir. Bu tür farklılıklar, dinleyicinin zihninde karışıklığa yol açabilir; zira bu, alışık olduğu söylemden veya dil bilgisinden sapma olarak algılanabilir ve onu tereddüde düşürebilir. Bu çalışmanın amacı, Kıraat ıstılahında “müşkil” denen ve bu tür tereddütlere sebep olan hususları ortadan kaldırmak ve söz konusu farklılıkların nedenlerini, Arap dilinin kuralları ve Araplara özgü bilinen dilsel normlar çerçevesinde yorumlayarak açıklamaktır.

Bu bağlamda, söz konusu çalışma, giriş kısmı ile başlamakta olup, birinci bölümde, kıraatlerdeki sorunlar, bu sorunların çözüm yolları ve İbnü'l-Cezerî'nin bu konudaki yöntemi ele alınmıştır. İkinci bölüm ise uygulama bölümü olup, sekiz konu başlığı içermektedir; her bir başlık, Bakara Suresi'nden En'âm Suresi'ne kadar bir sureye ayrılmıştır. Bu bölümde, on kıraat imamı tarafından farklı okunan ayetler, ortaya çıkan ihtilaflar ve bu ihtilafların çözümüne dair yönlendirmeler detaylı bir şekilde ele alınmıştır. Çalışma, bir sonuç bölümü ve ardından yer verilen kaynakça ile tamamlanmıştır.

Bu çalışmanın yöntemi, betimleme, analiz ve tümevarım olmak üzere üç temel yaklaşım üzerine inşa edilmiştir. Betimleme, kıraatlerdeki ihtilafları tanımlayarak ortaya koyarken, bu ihtilafların sebeplerini ve kaynaklarını derinlemesine inceleyerek analiz eder. Tümevarım ise kıraat âlimlerinin, özellikle de İbnü'l-Cezerî'nin ve dil bilimcilerinin sunduğu çözüm önerilerini derleyip değerlendirmeyi amaçlar. Zira ayetlerin bu şekilde değerlendirilmesi farklı kıraatleri bulunan ayetlerin yapısına dair dilsel bir inceleme ortaya koyar ve Kur'an kıraatlerini, dil bilgisi, nahiv ve tefsir ilimlerinde otorite kabul edilen âlimlerin yorumlarıyla açıklığa kavuşturur. Bununla beraber kelimelerdeki değişikliklerin ardındaki amaçlar incelenerek, bu değişikliklerden maksadın ne olduğu ortaya konulur. Bu bağlamda İbnü'l-Cezerî'nin *en-Neşr* adlı eserinde yer alan kaynaklar ve senetler, kıraatlerin doğru anlaşılması adına kritik bir referans işlevi görür. Böylece, söz konusu problemin çözülmesi, metnin anlamını derinleştirir ve ayetin genel mesajını pekiştirir. Zira Kur'an-ı Kerim, dilin en yüksek anlam derinliğini barındıran bir kaynaktır.

Anahtar Kelimeler: On Kıraat, Müşkil, İbnü'l-Cezerî, Neşr, Tevcih, Tefsir.

Confounding Instances Pertaining to the Ten Recitations and Their Explanation in Ibn Al-Jazari's Book "Al-Nashr": The Long Surahs as an Example

ABSTRACT

The science of Qira'at (Quranic readings) is one of the most important and distinguished fields of knowledge as it is directly related to the Book of Allah, the Holy Quran. The foundation of this science is based on the concept of "Tawatur" (authentic transmission), and it is consolidated in the ten canonical readings, which were compiled, researched, and authenticated in various texts and narrations. "Al-Nashr fi al-Qira'at al-‘Ashr" by the Sheikh of readers and hadith scholars, Imam Ibn Al-Jazari, is considered the most important text in this field. It compiles the ten readings from various sources and chains of narration, detailing both the principles and the specific variations of the readings, which amount to over a thousand different paths. Ibn Al-Jazari's work serves as a summary of previous efforts in the field and as a foundational reference for subsequent scholars. It is the cornerstone for granting Ijazah (permission to teach) in the science of Qira'at.

The differences among the reciters arise in the pronunciation of specific words in verses, which may involve adding or omitting a letter, altering the diacritical marks, or changing the position of the words. Such differences may pose confusion to listeners, leaving them in doubt because the reading deviates from what they are accustomed to hearing or what they have learned about the Arabic language. The purpose of this study is to clarify these points of confusion and to provide an explanation for them, ensuring that the interpretation adheres to the linguistic rules and knowledge recognized by the Arabs.

The study is divided into an introductory section, a chapter explaining the issues and how Imam Ibn Al-Jazari addressed them, and an applied section that includes eight topics, one for each Surah, from Surah Al-Baqarah to Surah Al-An'am. The study highlights verses where the readings differ among the ten reciters, the issues arising from these differences, and their corresponding interpretations. The study concludes with a final section and a list of references.

The methodology of the thesis is descriptive and analytical, with an inductive approach. The description is provided by identifying the issues, while the analysis focuses on the nature of these issues. The inductive method is demonstrated by collecting evidence to resolve these issues, drawing on the works of Quranic scholars, particularly Ibn Al-Jazari, and experts in linguistics. The explanation of the verses uncovers the linguistic craftsmanship and highlights the various interpretations of Quranic readings as presented by scholars of language, grammar, and exegesis, based on Ibn Al-Jazari's resources in his book and the chains of narration to the scholars. By resolving the confusion and clarifying the intended change in the wording, this approach enriches the meaning of the text and reinforces the general interpretation of the verse. The Quran is the pinnacle of the meanings of the Arabic language.

Keywords: Reciters, Confounding Instances, Al-Nashr, Interpretation, Exegesis.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الرسل والأنبياء، ودرّة البلغاء والفصحاء، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

القرآن الكريم كتاب الله الخالد، بُلغة وفصاحة وحكمة، لا يأتيه الباطل، ثبت بالتواتر، حفظ بالصدور والسطور، لا يعاديه إلا هالك، ولا يخالفه إلا ضال.

مع مكانته نجد من تعرض له بالشك، أو وقع فيما أشكل عليه من فهم؛ إذ لا تمر مرحلة من الزمن إلا وتخرج شبهات جديدة، أما من معاند أو من جاهل؛ ومنها الادعاء بوجود لفظ مُشكِلة في القرآن الكريم؛ وهو ليس بمُشكِل بل هو من قبيل الإعجاز، والتوسع في المعنى؛ فقد يقع الاختلاف في زيادة حرف عند قارئ من القراء العشر، أو نقصانه، أو تغيير حركة، فيظهر وكأنه خالف الجمهور، أو خرج عن قاعدة من قواعد النحو، أو خالف تركيباً اشتهر عند أهل اللغة؛ فيظن السامع أن هناك (غلط) أو (خطأ) أو (ضعف) في تلك القراءة؛ فوجب بيان ما أشكل على السامع.

ويظهر هنا أهمية كتاب (النشر في القراءات العشر) للإمام ابن الجزري الذي جمع ما صنفه أهل العلم من المصنفات خلاصة ودراية؛ وبيّن أسانيده إلى الأئمة القراء العشر رواية، بأسانيد زادت عن ألف طريق؛ علماً أنه مهّد لكتابه بمصنف في علم طبقات القراء، وآخَر في بيان الفرق بين القراء العشر؛ فيرشد من أراد التعلم إلى تدرج في مراحل؛ فيدرك أهم المصنفات؛ ويضبط أصول القراءات؛ فرشها وحروفها.

كما أن ابن الجزري وضع أبواباً في كتابه يلج منها طالب العلم، على مصنفات سبقت مصنفه؛ وأخرى على أصول عامة في ضبط القراءة؛ يدرك بها سبب الاختلاف في القراءة، مع ضبط لأصولها؛ مع قسم ثالث يبيّن فيها قواعد معرفة القراءة المتواترة من غيرها، كما يضع قواعد وضوابط لهذا الفنّ، وجدها مصرّحة عند غيره، أو استنبطها من خلال بحثه في مصنفات غيره، فيشير إليها أو يحيل إلى قائلها.

لهذا جاءت الدراسة دراسةً وصفية تحليلية تقارن بين القراءات، وتحلل ما أشكل من لفظ وَرَدَ بطريق متواتر، بما يوصل إلى المقصد من اللفظ، ويثري المعنى المراد من سياق الآية؛ وبيان مشكلاتها اللغوية والنحوية والصرفية، وشرح غوامض ألفاظها، وإزالة اللبس في تعارضها ومتشابهها.

خطة البحث:

وقد اقتضى هذا البحث أن يتكون من مقدمة، وفصل تمهيدي، وفصلين، وخاتمة، وقائمة بمصادر البحث، وهي على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: مفهوم علم القراءات، ويتضمن:

المبحث الأول: مشكلة الدراسة ومنهجها وأهم الدراسات السابقة.

المطلب الأول: مشكلة الدراسة

المطلب الثاني: أهمية الدراسة

المطلب الثالث: منهج الدراسة

المطلب الرابع: الدراسات السابقة

المبحث الثاني: علم القراءات تعريفه، وأهم المصنفات فيه

المطلب الأول: علم القراءات تعريفه لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: أهم المصنفات في علم القراءات

المبحث الثالث: ضوابط القراءة الصحيحة

المبحث الرابع: القراء العشر، رواتهم وطرقهم

الفصل الأول: بيان مشكل القراءات والتوجيه وكتاب النشر، ويتضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المشكل وبيان حقيقته وضوابطه، ويتكون من أربع مطالب

المطلب الأول: المشكل لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: بيان حقيقة المشكل

المطلب الثالث: ضوابط المشكل في القراءات

المطلب الرابع: أهم المصنفات في مشكل القراءات

المبحث الثاني: توجيه القراءات ومصنفاته، ويتضمن من مطلبين:

المطلب الأول: تعريف التوجيه ومصطلحاته

المطلب الثاني: تاريخ نشأة التصنيف فيه ومراحلها

المبحث الثالث: الإمام ابن الجزري وكتابه النشر في القراءات العشر، وفيه مطلبين

المطلب الأول: الإمام ابن الجزري، حياته ومصنفاته

المطلب الثاني: النشر في القراءات العشر ومنهج مؤلفه

وهنا ينتهي الفصل الأول وهو أشبه ببيان تحليل المشكل، وما صنف فيه، وبيان منهج الإمام ابن الجزري مع ذكر لأهمية كتابه، لكون الدراسة مدارها على هذا الكتاب، ليكون الفصل الثاني تطبيق لما سبق.

الفصل الثاني: توجيه مشكل القراءات العشر في سور الطوال، ويتضمن ثمانية مباحث:

وفي كل مبحث، نجد ذكراً للآية ثم ذكر القراءات ومحل الخلاف، ثم تعيين محل الإشكال في اللفظ، وبيان سبب الإشكال، ثم توجيه ما أشكل، السور الطوال:

المبحث الأول: سورة البقرة

المبحث الثاني: سورة آل عمران

المبحث الثالث: سورة النساء

المبحث الرابع: سورة المائدة

المبحث الخامس: سورة الأنعام

المبحث السادس: سورة الأعراف

المبحث السابع: سورة الأنفال

المبحث الثامن: سورة التوبة

وأخيراً خاتمة الدراسة، وقائمة المصادر..

هذا موجز عن الخطة، وهي جاءت بعد مناقشة وبحت وتحري، بما يقتضيه سهولة الوصول إلى المعلومة، وكيف تنظيماً داخل المبحث.

الفصل التمهيدي: مفهوم علم القراءات

يأتي هذا المبحث كمقدمة تمهيدية تنظم المادة المعرفية الخاصة بالدراسة، منظمة متسلسلة على شكل أربعة مباحث؛ من حيث بيان مشكلة الدراسة ومحور هذه المشكلة على ماذا يقوم؟ ثم بيان المنهجية المتبعة في دراسة المشكلة، ثم بيان علم القراءات من حيث كونه علماً خاصاً بمعرفة طرق القراءة الصحيحة؛ ثم بيان ضوابط القراءة الصحيحة، ثم حصر القراءة الصحيحة بالقراءات العشرة التي يرويها الإمام ابن الجزري رحمه الله تعالى.

المبحث الأول: مشكلة الدراسة ومنهجها وأهم الدراسات السابقة

تظهر أهمية الدراسة من خلال النظر في مشكلتها وتحليل المشكلة؛ وبيان مشكلة الدراسة يتحقق ذلك من خلال جملة من الأسئلة التي تطرح، فيمكن حصر المشكلة، ويمكن بعدها وضع منهج لمعالجة تلك المشكلة، من حيث كون المنهج وصفيّاً أو تحليلياً أو كليهما.

وهنا وجب البحث في الدراسات السابقة المعاصرة، وحصر نوه المشكلة والهدف الذي جاءت لبيانه، وهل هي قد حققت الهدف؟ وكيف استطاعت وصف المشكلة؟ ثم ما هي الفروق بين هذه الدراسة وبين تلك الدراسات.

المطلب الأول: مشكلة الدراسة

لم يصنف كتاب جامع لمشكل القراءات القرآنية الفرشية؛ لكون أن المُشكِـل هو ما أشكل على السامع بسبب غرابة اللفظ عليه، وليس لأنه مُشكِـل بنفسه؛ ولهذا نجد أن من صنف في مُشكِـل القرآن ذكره فيما خالف ظاهره باباً من أبواب الإعراب؛ فهم يدركون معاني ألفاظ القرآن الكريم، ولهذا صنفوا لغيرهم المصنفات لتقريب الأذهان إلى معاني القرآن، بما لا يَدْعُ مُشكِـل اللفظ على السامع؛ فمن صنف منهم، حاول أن يُجيب على ما أشكل من فهم للقرآن الكريم بسبب وجه من وجوه الإعراب.

واليوم في عصرنا الحالي، نجد أن بعض من يَدْرُسُ علم القراءات، يغفل عن أهمية معرفة أسباب الاختلاف في اللفظ بين القراء؛ خصوصاً وأن مرجعهم هو كتاب النشر، وفيه إجمال في مواطن الاختلاف دون أن يكون هناك تفصيلاً إلا الشيء القليل؛ كما أن ابن الجزري يذكر طرق توجيه القراءة لكل قارئ دون أن يذكر في الغالب كيفية توجيه بعض الألفاظ التي يظهر منها مشكل في القراءة؛ لكون المشكل هو في أصله ما أشكل على السامع، فإذا كان عالماً به لم يكن مشكلاً بذاته؛ ولهذا ومن خلال ما سبق يمكن لحلّ الإشكال وجب الرجوع إلى المصادر التي تختص بعلم القراءات؛ وهي في الأصل الموارد التي قام عليها كتاب ابن

الجزري، وفيها ما تعلق بالقراءات وعلم اللغة، فيتم توجيهه ما أشكل من لفظ على السامع لكون السامع حقيقية الإشكال عنده أنه يعلم وجه قراءة للفظ يخالف ما أشكل عليه.

المطلب الثاني: أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة كون الموضوع متعلق بالقرآن الكريم، فمعرفة لفظه ودلالة لفظه هو أصل في إدراك مقصد اللفظ المعجز؛ وعلى هذا جاء علم القراءات القرآنية كونها العلم القائم بضبط اللفظ الثابت بطريق متواتر عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

ومن المعلوم أن أي دراسة تقوم على الوصف لكون الوصف بمثابة النقل، ثم التحليل الذي يستند إلى أصول، ثم التركيب ثم الاستنتاج، وعلم القراءات من حيث كونه علماً جاءت القراءات العشر منه بطريق متواتر من حيث اللفظ وصنف فيه المصنفات كما سيأتي في الفصل التمهيدي، فلا يمكن زيادة أي دراسة وصفية عليه، وهنا يظهر عنصر التحليل من خلال توجيهه ما اختلف من تلك الألفاظ ثم ربط هذا العلم وتركيبه مع غيره من العلوم وخصوصاً علوم اللغة وأصول الاستنباط، ثم الوصول إلى النتيجة، وهنا يظهر دور الدراسات في علم القراءات وما تتضمنه من ألفاظ وتحليل مفرداتها وبيان دلالة ألفاظها ومصطلحاتها، وذلك يظهر المقصد من الدراسة والغاية التي جاءت لأجلها، ولهذا وجب بيان كل لفظ بشكل مستقل للوصول إلى حصر الدراسة وطبيعة الدراسة والهدف منها.

ويمكن بيان الهدف من دراسة هذا الموضوع بجملة أهداف عامة، وخاصة، وكما يلي:

- 1- تعلق موضوع القراءات بالقرآن الكريم وخدمته، وفيه إثبات للإعجاز فيه.
- 2- كشف ما أشكل ظاهر لفظه من وجوهه، وبيان أنه لا اختلاف بينها، ولا إشكال في الحقيقة، وهو نوع من أنواع الإعجاز في القرآن الكريم.
- 3- الرد على من طعن بالقرآن الكريم واشتبه عليه، لجهله بعلوم اللغة وأصول الرواية وقواعد التفسير.
- 4- تعدد موارد هذا العلم، فمنها الشرعية واللغوية الصرفية والنحوية وغيرها.
- 5- تعلق الموضوع بثبات دقة وقطعية القراءات القرآنية، والذب عنها، وبيان خصائصها والتي تضيف صورة من صور الإعجاز القرآني والتكامل الدلالي بين القراءات القرآنية على ضوء عمل منهجي موحد.
- 6- إيضاح ما التبس فهمه على السامع، من خلال جرد توجيهات أهل هذا الفن من العلم.

المطلب الثالث: منهج الدراسة

إن المنهج المتبع في طريق البحث في هذا الموضوع، يظهر بشكله العام في الدراسة، من خلال التسلسل في طرح موطن الإشكال، ثم توضيح سبب الإشكال وعلى ماذا يستند، ثم تحليل الإشكال وحله، وكما يلي مفصلاً:

- 1- حصر الدراسة في مصنف (النشر في القراءات العشر) للإمام ابن الجزري، لكونه عمدة في مجاله، فهو خلاصة لما سبق من مصادر، منظم لما لحق من مصنفات.
 - 2- حصر التطبيق في موضوع (المشكل) من القراءات، لكونه يساعد على رياضة الفكر في تدبر الاختلاف بين القراء، حول لفظ معين.
 - 3- حصر التطبيق في السور الطوال، من سورة البقرة ابتداء الى سورة التوبة انتهاء.
 - 4- بيان المشكل وتوضيح موضوع الإشكال؛ لأن الإشكال ليس من قبيل الخطأ، فهو يستند إلى وجه صحيح في إثبات القراءة التي تقابل القراءة التي وقع فيها إشكال على السامع.
 - 5- توجيه المشكل من وجهين، الأول من حيث اللغة، والثاني من حيث دلالة التفسير لذلك التوجيه.
 - 6- دفع التعارض بين القراءات بما لا يقبل الشك، ويثري المعنى المراد من الآية.
- ولهذا وجب حصر وتتبع القراءات المشكلة التي قرأ بها القراء العشر في كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ثم في كتب التفسير وإعراب القرآن الكريم وكتب اللغة مع حصر التوجيه وذكر للمصادر.

ويمكن بيان طريقة البحث من حيث التطبيق العملي كما يلي:

- 1- ذكر الآية، وتعين اللفظ الذي جاء التوجيه لبيان ما أشكل فيه.
- 2- ذكر اختلاف القراء من خلال كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، وإسناده من غيره من السابقين.
- 3- بيان القراءة التي حصل فيها المشكل، مع بيان نوع الإشكال ووجه الإشكال.
- 4- توجيه المشكل من خلال أقوال علماء اللغة والنحو.
- 5- توجيه المشكل من خلال نصوص التفسير وعزو كل قول لقائله.

ومن هذا التسلسل، تدرج منهجي الوصف مروراً بالتحليل ثم التركيب مع الاستنتاج، وذلك من خلال ما يلي:

- المنهج الوصفي: وذلك بذكر الآية ثم ذكر النقل من كتاب النشر؛ ومن المعلوم أن الوصف هو النقل المطابق للواقع، فيظهر هنا الأخذ من كتاب النشر فقط دون سواء.
- المنهج التحليلي: وذلك من خلال بيان وجه المشكل ومحلّه، والذي هو ظاهره الاختلاف بين القراءات المتواترة، وهنا يظهر التحليل لموضع الإشكال وبيان علة ذلك الإشكال إن كان نحوياً أو غيرها.
- المنهج التركيبي ثم الاستنتاج: وذلك من خلال نقل الأقوال التي هي توجيه محل المشكل وذلك من خلال أهل اللغة وأهل التفسير، ثم ذكر النتائج.

المطلب الرابع: الدراسات السابقة

اهتم أهل العلم بهذا الفن في القرون المتقدمة، لكونه يثري اللغة، ويرشد من يبحث في علم التفسير عن أسرار التعبير القرآني مثل: (تأويل مشكل القرآن) ابن قتيبة؛ و(مشكل إعراب القرآن) لأبي محمد مكي بن طالب القيسي و(البرهان في مشكلات القرآن) لأبي المعالي شاذلي وغيرها؛ ولهذا صنف المصنفات مستقلة أو ملحقة في كتب التفسير.

كما كُتبت عدة دراسات وأبحاث في ضمن هذا الموضوع المتعلق بالدراسات الخاصة بالقراءات القرآنية، من حيث تعلقه بعلم اللغة والنحو والتفسير، ومن هذه الدراسات التي تقارب هذه الدراسة:

- 1- (منهج ابن الجزري في كتاب النشر مع تحقيق قسم الأصول)، ومدارها على ابن الجزري وعلى كتابه النشر، وهي رسالة دكتوراه من إعداد الباحث محمد محمود الشنقيطي، والمشرّف الدكتور: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، جامعة الإمام محمد بن مسعود الرياض 1421هـ، منهج الدراسة: يتطرق الباحث إلى حياة ابن الجزري، ومكانته العلمية ومذهبه وعقيدته، ويسرد منهجه في القراءات القرآنية، ويذكر الموارد الأصلية في القراءات بذكر موارد الإمام ابن الجزري من دون أن يفرد مباحثاً في المشكل من القراءات، بل كان عام في طرحه، مجمل في عرضه.
- 2- (توجيه مشكل القراءات العشرية لغة وتفسيراً وإعراباً)، وهو جاء توجيهها لما اشكل من القراءات، عام لجميع المصادر، وهو بحث مقدم من قبل الباحث عبد العزيز بن علي الحربي إلى جامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين، وهي جزء من متطلبات الماجستير، بإشراف الدكتور محمد

سيدي الحبيب 1417هـ، ومنهج البحث تتبع القراءات المشكلة التي قرأ بها بعض القراء العشرة في كتب التفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وبعض كتب اللغة، مجيباً على بعد ذلك على الإشكال، مقتبساً أقوال العلماء في ذلك مع تحرير واختصار، لتقع الدارس في بيان توجيه علم القراءات ومشكلها، ورفع الإشكال عنها موزعاً بحسب تسلسل سور القرآن، وهو بذلك سلك مسلك أهل الصنعة في التصنيف من حيث التبويب والتنظيم، وجاء عاماً من حيث ذكر المصادر أخذ من ابن الجزري شيء والغالب كان الأخذ من غيره، وله وجه بذلك حيث حاول المصنف الأخذ من كتب الأقدمين، الذي سبقوا في تصنيفهم للإمام ابن الجزري مثل مكي بن طالب وغيره من أهل العلم، كما أنه يختصر في مواطن ويطنل في أخرى، مع نقل للعبارة الأقدمين، دون تعليل له ولا تفصيل لمحل الشاهد، وقد يجمل ولا يفصل، وينقل ولا يشرح، ومع هذا يعد من أوائل الدراسات التي جاءت في هذا المجال في عصرنا الحالي.

3- (التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري)، وفيها مبحث التوجيه اللغوي، وهي رسالة تقدم بها الباحث عبد الله سليمان محمد أديب إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل في اختصاص اللغة العربية، وهي جزء من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة العربية، سنة 1423هـ، 2002م، ومنهج هذه الدراسة قراءة تفسير (الكشاف) وجرد المسائل اللغوية والصرفية والنحوية الواردة ضمن القراءات القرآنية فيه، ثم اختيار أمثلة منها للدراسة، وعرضها على كتب اللغة والصرف والنحو قديماً وحديثاً مع الاهتمام ببيان منهج الزمخشري وتوجيهه لتلك القراءات، وقد سلك التبويب بحسب موضوع الاختلاف من حيث النحو والصرف.

4- (أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري)، وفيه توجيه التفسير للقراءات، وهو بحث مقدم من الدكتور أحمد قاسم عبد الرحمن، جامعة الأنبار كلية العلوم الإسلامية قسم التفسير وعلوم القرآن، ويتطرق البحث عن تعريف القراءة وأقسامها، وأقسام القراءات، ومقاييس القراءة الصحيحة، ونماذج من القراءات القرآنية وأثرها في توجيه المعنى التفسيري؛ ومع ما قام به المصنف، إلا أنه جاء مجملاً، وكأن بحثه يرشد اجمالاً في أبوابه إلى كيفية التوجيه، وهو خطوة تحتاج إلى استكمال في كل باب من الأبواب.

المبحث الثاني: علم القراءات تعريفه، وأهم المصنفات فيه

نبين في هذا المبحث تعريف علم القراءات لغة واصطلاحاً، وذكر أهم المصنفات التي ذكرها الإمام ابن الجزري (ت: 833هـ) في مصنفه (النشر في القراءات العشر)، سواء أكانت في مقدمة كتابه الذي رواها بسند عن المصنف، أم في ثنايا الكتاب.

المطلب الأول: علم القراءات تعريفه لغة واصطلاحاً.

التعريف به: قَرَأَ مادة القاف والراء بهذا التركيب تدل على جمع واجتماع كيفما تصرفت، كما تقول العرب: مَا قَرَأْتُ هَذِهِ النَّاقَةَ سَلَى قَط، كَأَنَّهُ يُرَادُ أَنَّهَا مَا حَمَلَتْ قَط¹.

وقال عمرو بن كلثوم²:

تُرِيكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى خَلَاءٍ... وَقَدْ أَمِنْتَ عِيُونَ الكاشحينا

ذِرَاعِي عَيْطَلٍ أَدْمَاءٍ بِكَرٍ... هَجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا.

وقرأت الشيء قرأناً: جمعته وضممت بعضه إلى بعض، ومنه سَمِيَ القرآن؛ لأنه يجمع السور فيضمها، وقيل: سُمِيَ به لأنه جُمع فيه القصص والأخبار، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، أو لأنه جامع ثمرة كتب الله المنزل، أو لجمعه ثمرة جميع العلوم والقراءات: جمع مؤنث سالم مفردة: قراءة، والمصدر قرأ³.

وأما في الاصطلاح: يمكن تعريف علم القراءات عند من سبق ابن الجزري من القريبين إلى عصره، مثل أبي حيان الأندلسي (ت: 735هـ)، حيث جعل علم القراءات فرع من علم التفسير قائلاً: "التفسير علمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِالْفَاقِظِ الْقُرْآنِ، وَمَدْلُولَاتِهَا، وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةُ التَّرْكِيبِ"، ثم قام بعدها بذكر قيود التعريف، قائلاً: "فَقَوْلُنَا عِلْمٌ هُوَ جِنْسٌ يَشْمَلُ سَائِرَ الْعُلُومِ"، وهو

1 ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دمشق: دار الفكر، 1399هـ / 1979م)، 5 / 79.

2 الكاشحون: جمع كاشح مضمر العداوة، والعَيْطَل: الطويلة العنق، والأدْمَاء: البيضاء، والبكر: يروى بالفتح، ومعناه: الفتى من الإبل، وبالكسر: الناقة التي حملت بطناً واحداً، والهجان: بكسر الهاء يستوي فيه الوجد، والتنشئة والجمع ينعت به الإبل وغيرهما، ينظر: الانباري: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الانباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار المعارف، التراث الإسلامي، القاهرة)، 380/379؛ الرُّوزَنِي: أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين، شرح المعلقات السبع، (دار احياء التراث العربي، 1423هـ / 2002م)، 218.

3 الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، (لجنة إحياء)، 4 / 263.

جنس قريب، "وَقَوْلُنَا يُبَحِّثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِالْأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ"، وهو فصل قريب بحصره بالكيفية، ثم ختم بيان التعريف بقوله: "هَذَا هُوَ عِلْمُ الْقِرَاءَاتِ".⁴؛ ويظهر منه ما يشير إلى التفسير بقوله: "مَذْلُولَاتِهَا" فيظهر منه قيد الدلالة، "وَأَحْكَامِهَا" ويظهر منه قيد الأحكام، "وَمَعَانِيهَا" ويظهر منه قيد المعاني وهو غالباً ما يتعلق باللغة.

وبين الإمام الزركشي (ت: 794هـ) الفرق بين القرآن الكريم وعلم القراءات قائلاً: "وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْقِرَاءَاتِ حَقِيقَتَانِ مُتَعَايِرَتَانِ؛ فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ، وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمْ"⁵؛ والتغاير لا يعني التضاد بل يأتي أحدهم مكملاً للآخر، أو تابعاً خادماً له، وعلم القراءات هو خادم وتابع للقرآن الكريم من ضبط ألفاظه، ومعرف طرق روايته.

أما الإمام ابن الجزري فقال: "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها بعزو الناقلة"⁶. والإمام ابن الجزري أوجز تعريف من سبقه من أهل العلم، حينما ذكر قيوداً لفظية، أولها انه "علم" وهو جنس يشمل جميع العلوم، وأنه أختص بـ "كيفية الأداء" وهو فصل يفرق به العلم عن غيره، وجعل أثره يظهر في ألفاظ "الكلمات" وهو ثمرة هذا العلم، وقيد الكيفية بلفظ "الاختلاف"، مع ضابط قيد وجود سند للرواية لهذا الاختلاف بقوله "بعزو"؛ مما يعطي إشارة، وهي أن منهجه هو اختزال لما سبق من تدوين لهذا الاختلاف بصياغة محكمة بيّنة؛ معللاً هذا الاختلاف بذكر أسبابه من اختلاف الرواية شرط أن تكون متواترة، واللغة شرط أن تكون معلومة لدى العرب، وأوجه الإعراب بما يوافق المأثور من نثر العرب وشعرهم، والإعلال والإبدال بما يوافق الدلالة الصوتية في الصرف وغيره من ضرورة الشعر، وغيرها⁷.

4 أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، (دار الفكر، بيروت، 1420هـ)، 26/1.

5 بدر الدين الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1376هـ/ 1957م)، 318/1.

6 ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (دار الكتب العلمية، 1420هـ/ 1999م)، 9.

7 ينظر بتصرف، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: أيمن سويد، (دار الغوثاني للدراسات القرآنية، 1439هـ/ 2018)، 169/1.

ثم جاء بعده ساجقلي زاده⁸، وعرفه بقوله: "هو علم مذاهب الأئمة في قراءات نظم القرآن"⁹؛ وهذا التعريف فيه إجمال، لكونه ذكر مذاهب الأئمة؛ بينما تعريف ابن الجزري أكثر تفصيلاً من حيث الذات، وأوضح بياناً من حيث الثمرة.

ثم جاء بعدهما الزرقاني وعرفه: "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء، مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أم في نطق هيئاتها"¹⁰؛ ويظهر النقص في عدم التصريح بلفظ "العلم"، كما يمكن إيجاز التعريف بأن يقال: مذهب إمام من القراء في القرآن يخالف فيه غيره في بناء أحرف الكلمة أو حركتها؛ ولهذا نجد أن تعريف ابن الجزري كان أوجز من حيث العبارة؛ وأدق من حيث القيود؛ مع ظهور لضابط الإسناد في الرواية؛ فلا نكاد نجد تعريفاً لمن سبقه ولا لمن جاء بعده أكثر دقة من تعريفه، وأكثر جزالة في اللفظ وتنسيقاً للعبارة، مع وضوح في القيود والضوابط.

وأما القراءات العشر: هي عشر قراءات لقراءة القرآن بعد إقرار العلماء في بحثهم ضمن الأركان الثلاثة لشروط القراءة الصحيحة المتواترة، بعد زيادة ثلاث قراءات أخرى أضيفت إلى القراءات السبع، فصنف فيها المصنفون مثل ابن مهران ثم أبو محمد الواسطي وغيرهم؛ ثم جاء خاتمة المحققين الإمام ابن الجزري، فأصبح مجموع المتواتر من القراءات عشر قراءات¹¹؛ وفيها يظهر الأسانيد وقوة التأليف ودقة التبويب، وخصوصاً في مصنف النشر، حيث أجمل ابن الجزري وفصل، وبوّب ونظّم، وجمع الطرق وأفرد

8 المرعشي محمد بن أبي بكر المرعشي، المعروف بساجقلي زاده (ت: 1145هـ): فقيه حنفي من العلماء، من أهل مرعش. قام برحلة دراسية التقى بها في دمشق بالشيخ عبد الغني النابلسي وتصوف على يده، وعاد إلى مرعش فكانت له حلقة لتدريس الطلاب. وصنف نحو ثلاثين كتاباً ورسالة، منها "شرح الرسالة القياسية" في المنطق، و"تقرير القوانين المتداولة" في علم المناظرة، و"الرسالة الولدية" و"نشر الطوالع" شرح لطوالع البيضاوي، و"جهد المقل" في التجويد وشرحه "بيان جهد المقل"، غيرها، توفي في مرعش. ينظر: الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي، الأعلام، (دار العلم للملايين، بيروت) 60/6، وما بعدها؛ كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، (مكتبة المثنى، بغداد)، 9/ 118.

9 المرعشي الشهير بساجقلي زاده، ترتيب العلوم، تحقيق: محمد بن إسماعيل السيد أحمد، (دار البشائر الإسلامية - بيروت 1408هـ / 1988م)، 135.

10 الزرقاني: حمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة)، 412/1.

11 ينظر: ابن مهران، أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، (مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م)، 7؛ الواسطي، تاج الدين أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد المشهداني، (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1425هـ / 2004م)، الباب الأول: 1/ 111؛ ابن الجزري، تحبير التيسير، 92.

الروايات بما زاد عن ألف طريق، بحسن تأليف وقوة تنظيم، فلا يعلوا عليه، ليكن بحق تاج لهذا العلم، وشمس في سمائه؛ وهو يكاد أن يكون منتهى من جمع الإسناد في هذا الفن.

وفائدة علم القراءات: صيانة القرآن الكريم عن التحريف والتغيير مع ما فيه من فوائد كثيرة، عليها الأحكام تبنى، ولم يزل العلماء يستنبطون من كل حرفٍ يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة أخرى ذلك المعنى، فالقراءات حجة الفقهاء في الاستنباط على الأمة وإظهار شرفها، وإعظام أجرها من حيث إنهم يفرعون جهدهم في تحقيق ذلك وضبطه¹².

المطلب الثاني: أهم المصنفات في علم القراءات:

نال علم القراءات حظاً وافراً من عناية العلماء، ومن أبرز صور العناية بهذا العلم الجليل تنوع المصنفات في هذا العلم، بين التأصيل والتطبيق، والشرح والاختصار والجمع؛ ويمكن معرفة أهم من صنف في القراءات عموماً ومنها العشر، من خلال ما صنّفه القراء العشر أنفسهم أو من كان من طبقتهم، وذكرهم ابن الجزري في ثنايا مصنفه "النشر".

ومن أوائل المصنفين في علم القراءات أبو عمرو بن العلاء البصري (ت: 154هـ)، صنف كتاباً واحداً في القراءات¹³، وحمزة بن حبيب الكوفي (ت: 156هـ) بعنوان (قراءة حمزة)¹⁴، وعلي بن حمزة الكسائي الكوفي (ت: 189هـ) له مصنف "الآثار في القراءات"¹⁵، ويعقوب الحضرمي البصري (ت: 205هـ)، له كتاب "الجامع" جمع فيه عامّة اختلاف وجوه القراءات¹⁶، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت: 224هـ) أول من جمع القراءات في كتاب¹⁷، وخلف بن هشام البزاز (ت: 229هـ) راوي حمزة، وله كتابان: "الاختيار في

12 الإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق، (مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية المملكة العربية السعودية)، 1/ 356.

13 ذكره ابن النديم ولم اجد عند غيره، ينظر: ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق البغدادي، الفهرست، تحقيق، إبراهيم رمضان، (دار المعرفة بيروت، 1417هـ/1997م)، 55.

14 ابن النديم، الفهرست، 48؛ البغدادي، إسماعيل بن محمد سليم الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية إستانبول 1951)، أعادت طبعه (دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان)، 1/ 336.

15 القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت 1406هـ/ 1982م)، 2/ 257؛ ابن الجزري، غاية النهاية، 539/1.

16 القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 4/ 51؛ البغدادي: إسماعيل بن محمد سليم الباباني، هدية العارفين، 4/ 51.

17 أبو شامة المقدسي، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، طيار آلي قولا، (دار صادر، بيروت، 1395هـ/ 1975م)، 40؛ ابن الجزري: النشر، 1/ 186.

القراءات" و كتاب "القراءات"¹⁸، والقاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قألون ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم السبعة (ت: 282هـ)¹⁹، وأبو جعفر بن جرير الطبري، المفسر الشهير (ت: 310هـ) ألف كتاباً حافلاً أسماه "الجامع في القراءات"، فيه نيف وعشرون قراءة، ذكره ابن الجزري في مواطن عدة وقد وصفه بقوله "الإمام المجتهد" لعلو قدره²⁰، وأبو بكر الداجوني الرملي جمع كتاباً في القراءات وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة (ت: 324)، ذكره ابن الجزري في مواطن عدة، ولأهميته خصص فصلاً جعله تحت عنوان "طرق الداجوني" ليظهر فيه سعت إدراكه لطرق الرواية عنه²¹، كما تظهر منهجية الإمام ابن الجزري في استقراء تلك القراءات من خلال مقدمة كتابه، حيث أعتمد على (59) مصدراً ذكرها غالباً بإسناد إلى مصنفها، منها نقله عن ابن مجاهد التميمي، البغدادي (ت: 324هـ)، وهو أول من سبّع السبعة²²، وابن مهران الأصبهاني (ت: 381هـ)، ومصنفه "الغاية"²³، وابن غلبون الحلبي (ت: 399هـ)، ومصنفه "كتاب التذكرة في القراءات الثمان"²⁴، وأبي الفضل الخزاعي (ت: 408هـ)، ومصنفه "المُنْتَهَى" جمع فيه ما لم يجمعه من قبله²⁵، ومكي بن طالب القيسي (ت: 437هـ)، وأشهر مصنفاته "كتاب التبصرة في القراءات السبع" والكشف عن وجوه القراءات²⁶، وأبي علي البغدادي المالكي (ت: 438هـ)، وصنف "كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة"²⁷، وأبو عمرو الداني (ت: 444هـ) ومصنفه "التيسير في القراءات السبع"²⁸

18 ابن النديم، **الفهرست**، 45؛ فؤاد سزكين، **تاريخ التراث العربي**، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411 هـ / 1991 م)، 39/1.

19 ابن الجزري، **غاية النهاية**، 162؛ النشر، 186/1.

20 ينظر: ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ / 1993م)، 2444/6، كما ذكره باسم "أحكام القراءات"، 2451/6؛ ابن الجزري، **النشر**، 186/1.

21 "الداجوني" نسبة إلى "داجون"، وهي قرية من قرى الرملة بالشام؛ ابن الجزري، **النشر**، 187/1 وما بعدها؛ الحاج خليفة، مصطفى كاتب جلبي القسطنطيني، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (مكتبة المثنى - بغداد، دار إحياء التراث العربي، 1941م)، 2/1449.

22 ابن مجاهد، أحمد بن موسى أبو بكر بن مجاهد البغدادي، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، (دار المعارف مصر)، 45؛ ابن الجزري، **النشر**، 302/1.

23 ابن الجزري، **النشر**، 324/1، وأشار المحقق ولنسخه المخطوطة ولمكان طبعه، حيث حققه: محمد غياث الجنباز، (وطبع سنة 1985م في السعودية من قبل شركة العبيكان).

24 الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 10/173؛ ابن الجزري، **النشر**، 281/1.

25 ابن الجزري، **غاية النهاية**، 110/1؛ النشر، 187/1.

26 ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد الإربلي، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، (دار صادر - بيروت)، 5/275. ابن الجزري، **النشر**، 188/1.

27 ابن الجزري، **النشر**، 1/284؛ ذكره حاجي خليفة: "الروضة في القراءات السبع"، **كشف الظنون**، 1/931.

28 طبع بتحقيق: اتو تريزل، ط: 2، ونشر في (دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ)، ابن الجزري، **النشر**، 1/243.

الذي نظمته الشاطبي، القاسم بن فيرّه (ت: 590هـ) وجعله أصلاً له وهي (حز الأمانى ووجه التهاني، وقد ذكره ابن الجزري في أسانيده، وأكثر من النقل عنه²⁹، وإسماعيل بن خلف (ت: 455هـ)، وقد صنف "العنوان في القراءات السبع"³⁰، ولابن الفارسي (ت: 461هـ)، صنف "الكتاب الجامع لقراءات الأئمة العشرة بعلمها ووجوهها وزيادة عليها"³¹، وأبي القاسم الهذلي (ت: 465هـ)، صنف "كتاب الكامل"³²، وأبو العز القلانسي (ت: 521هـ) ألف كتاب "إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي"³³، وله أيضاً "الكفاية الكبرى في القراءات العشر"³⁴، وسبّط الخياط البغدادي (ت: 541هـ)، له العديد من المصنفات منها: "إرادة الطالب وإفادة الواهب"³⁵ و"الكفاية في القراءات الست"³⁶ و"المبهبج في القراءات الثمان"³⁷، "الإيجاز في القراءات السبع"، أفرد ابن الجزري له فصلاً وبإسناده، وقد أكثر من الأخذ عنه³⁸، وأبو العلاء الهمداني (ت: 569هـ) له كتاب "غاية الاختصار في القراءات العشر أئمة الأمصار"³⁹، ومن أهمها ما صنفه أبو محمد الشاطبي (ت: 590هـ) ونظمه المبارك "حز الأمانى ووجه التهاني" في القراءات السبع⁴⁰، وعلم الدين السخاوي (ت: 643هـ)، صنف "كتاب جمال القراء وكمال الإقراء"⁴¹، وأبي الواسطي (ت: 740هـ)، صنف "كتاب الكنز في القراءات

29 ابن الجزري، غاية النهاية، 82/2؛ النشر، 253/1.

30 طبع بتحقيق: زهير زاهد والدكتور خليل عطية، نشر في (عالم الكتب، بيروت بتاريخ 1405هـ)؛ ابن الجزري، النشر، 260/1.

31 حققه: خالد حسن أبو الجود، (مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، 2018م)؛ ابن الجزري، النشر، 287/1.

32 البغدادي، هدية العارفين، 551/2؛ ابن الجزري، النشر، 330/1.

33 طبع بتحقيق: عمر حمدان الكبسي، (وصدر عن جامعة أم القرى عام 1440هـ)؛ ابن الجزري، النشر، 316/1.

34 يوجد منه ثلاث نسخ مخطوطة، منها: نسخة بالظاهرية برقم 4425 وردت فيها بعنوان: كفاية المبتدئ، ينظر: الفهرس الشامل، 166، قراءات؛ ابن الجزري، النشر، 319/1.

35 ابن الجزري، غاية النهاية، 401 / 1؛ النشر، 309/1.

36 تحقيق: أحمد بن حمود بن حميد الرويثي، (مؤسسة الضحى، بيروت، 2021م)، ابن الجزري، النشر، 313/1.

37 حقق الكتاب كرسالة دكتوراه: المبهبج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيص واختيار البزي، تحقيق: عبد العزيز ناصر السبر، المشرف: عبد العزيز أحمد إسماعيل، (جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، 1405هـ)، ابن الجزري، النشر، 306.

38 ابن الجزري، غاية النهاية، 298/1؛ النشر، 308 / 1.

39 ابن الجزري، غاية النهاية، 204/1؛ ابن الجزري، النشر، 320/1.

40 هو متن الشاطبية المشهور، تحقيق: محمد تميم الزعبي، (مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني، دمشق، 1426هـ)؛ ابن الجزري، النشر، 253/1.

41 الذهبي، شمس الدين عثمان بن قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة)، (1405هـ / 1985م)، 124 / 23؛ ابن الجزري، النشر، 349/1.

العشر"42، وأبو الحسن الديواني (ت:743هـ)، صنف "روضة التقرير في الخلف بين الإرشاد والتيسير"43، قال ابن الجزري: "نظم الإرشاد في قصيدة لامية سماها جمع الأصول وجمع زوائد الإرشاد والتيسير في قصيدة سماها روضة التقرير وعلق عليهما"44، وأبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ) له: "عقد اللآلئ في القراءات السبع العوالي" نظم فيه "التيسير" لأبي عمرو الداني، وزاد عليه، وجعله على نسق نظم الشاطبي للحرز بحراً ورؤياً وجرده من الرموز45.

من خلال ما سبق نجد أن الإمام ابن الجزري جمع أهم المصنفات في هذا الفن، وأشار إليها في ثنايا كتابه، ليستفيد منها من أرد التوسع، ولیدقق فيها من أراد التحري والبحث؛ ليكون كتابه خلاصة الخلاصة في هذا الفن، مطلعاً على أصول التبويب، ومنظماً لطريقة التدوين.

المبحث الثالث: ضوابط القراءة الصحيحة:

ما من منقول إلا يحتمل الصحة والضعف، والقبول والرد قبل النظر إلى الطرق التي أدت إلى ذلك الخبر، وأيضا في القراءة ما هو مقبول وما هو مردود، وفي الحديث ما هو مقبول ومردود، وكذلك الأخبار والتواريخ والأحداث.

ولما كثر التحديث والكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ميز علماء الحديث الصحيح عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بوضع ضوابط معينة إذا اختل ضابط لم يكن الحديث صحيحاً.

وكذلك القراءات منها ما هو صحيح ومنها ما فقد شروط الصحة، وضع العلماء ضوابط للقراءة الصحيحة الثابتة بحيث لو اختل شرط من الشروط حكم عليها بالقراءة الشاذة.

وقال أبو حيان: في "نشر البنود": "الضابط عند الأصوليين وبعض الفقهاء في إثبات القرآن التواتر، وما لا فساد"46، وهو قول ابن الجزري وقد صرح بذلك47.

42 طبع بتحقيق: خالد أحمد المشهداني، وهي رسالة دكتوراه في جامعة بغداد، (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004م)؛ ابن الجزري، النشر، 337/1.

43 حاجي خليفة، كشف الظنون، 537/1؛ ابن الجزري، النشر، 341/1.

44 ابن الجزري، غاية النهاية، 580 /1؛ النشر، 340/1.

45 حاج خليفة، كشف الظنون، 1152/2؛ ابن الجزري، النشر، 341 /1.

46 عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقبي السعود، تقديم: الداوي ولد سيدي بابا - أحمد رمزي، (مطبعة فضالة بالمغرب)، 84 /1.

47 ابن الجزري، النشر، 117/1.

والقراءات العشر كلها متواترة من حيث الجملة؛ أما القراءة التي جاءت من طريق الأحاد لا يؤخذ بها، وقال الشيخ أبو الحسن السخاوي: "وَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّوَادِ لِخُرُوجِهَا عَنْ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَعَنْ الْوَجْهِ الَّذِي ثَبَتَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَهُوَ الْمُتَوَاتِرُ وَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلْعَرَبِيَّةِ وَحَطِّ الْمُصْحَفِ، لِأَنَّهُ جَاءَ مِنْ طَرِيقِ الْأَحَادِ، إِنْ كَانَتْ نَقْلُهُ ثِقَاتٍ"⁴⁸؛ لكونها تكون من قبيل الظن، والظن لا يصح فيما ينسب إلى الله تعالى.

والأركان الثلاثة للقراءة الصحيحة أجزاها أهل العلم، وقد صرح ابن الجزري بقوله: "كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهِ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوْ اخْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَجِلُّ إنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَيْمَةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَنْ أِخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَادَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَيْمَةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ"، وصرَّح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونصَّ عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكِّي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمر المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعزوف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يُعرف عن أحدٍ منهم خلافة⁴⁹.

الضابط الأول: موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه.

وهذا الشرط لا بد منه، فإن القرآن نزل بلغة العرب، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

[يوسف: ٢]، وقال تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨].

وحين شرط العلماء هذا الشرط قيّدوه بالموافقة ولو من وجه، يردون وجهاً من وجوه اللغة سواء كان مخلفاً للأقيس في العربية أم موافقاً، وسواء كانت أفصح أم فصيحاً، مختلفاً فيه أم متفقاً عليه؛ أو أنه ثبت بطريق السماع، والسماع حجة في اللغة؛ خصوصاً إن جاء ما يوافق من شعر أو نثر.

48 الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (دار الكتب، 1414هـ/1994م)، 2/ 220.

49 ابن الجزري، النشر، 117/1.

قال أبو عمرو الداني: "وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردّها قياس في عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"⁵⁰؛ فلا يصح تقديم ما ورد في الشائع من اللغة على ما ثبت برواية صحيحة في قراءة القرآن الكريم؛ فلا يعتقد أن هناك رسم للمصحف يخالف وجه من وجوه العربية⁵¹.

وهنا يوضح ابن الجزري هذا الضابط بقوله: "وَقَوْلُنَا فِي الضَّابِطِ وَلَوْ بَوَّجَهُ نُرِيدُ بِهِ وَجْهًا مِنْ وَجُوهِ النَّحْوِ، سَوَاءٌ كَانَ أَفْصَحَ أَمْ فَصِيحًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، أَمْ مُخْتَلَفًا فِيهِ اخْتِلَافًا لَا يَضُرُّ مِثْلَهُ إِذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ مِمَّا شَاعَ وَدَاعَ وَتَلَقَّاهُ الْأَئِمَّةُ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ، إِذْ هُوَ الْأَصْلُ الْأَعْظَمُ وَالرُّكْنُ الْأَقْوَمُ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي رُكْنٍ مُوَافَقَةٍ الْعَرَبِيَّةِ، فَكَمْ مِنْ قِرَاءَةٍ أَنْكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّحْوِ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَلَمْ يُعْتَبَرْ إِنَّكَارُهُمْ، بَلْ أَجْمَعَ الْأَئِمَّةُ الْمُفْتَدَى بِهِمْ مِنَ السَّلَفِ عَلَى قَبُولِهَا"⁵²، وسنذكر بعدها أمثلة على ذلك فيها تفصيل لذلك.

كما نجد الزرقاني يبين كلام الإمام الداني، بقوله: "قلت: وهذا كلام وجيه، فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو"، وهذا من حيث الاجمال، ومن حيث التفصيل قال: "وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه"، أي إلى القرآن "لا أن نرجع نحن بالقرآن الى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية، وإهمال للأصل في وجوب الرعاية"⁵³، لكون القرآن الكريم وما فيه من قراءات ثبتت هي أصل في معرفة قواعد اللغة وعلم النحو والصرف، وعلم المعاني والبديع والبيان.

الضابط الثاني: موافقة القراءة المروية بسند متواتر لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

50 أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، جامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشارقة، الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم طباعتها بجامعة الشارقة، 1428 هـ 2007م)، 51/1.

51 ينظر حول هذا الموضوع: غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، (دار عمار، الأردن، 2001م)، 201.

52 ابن الجزري، النشر، 118/1.

53 الزرقاني مناهل العرفان، 422/1.

وبيان ذلك أن الأمة اجتمعت على ما تضمنته المصاحف التي كتبها عثمان (رضي الله عنه)، وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة أخرى، وجردت تلك المصاحف من النقط والتشكيل ليحتملها ما صح نقله، وثبت تلاوته عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم بسند يقين لا يحتمل الشك ولا الظن⁵⁴.

زاده ابن الجزري وذكر قيوداً لهذا الضابط بقوله: "(وَقَوْلُنَا) بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ اِحْتِمَالًا نَعْنِي بِهِ مَا يُوَافِقُ الرَّسْمَ وَلَوْ تَقْدِيرًا"، وعلل ذلك مع ذكر أقسام لتلك الموافقة بقوله: "إِذْ مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ قَدْ تَكُونُ تَحْقِيقًا وَهُوَ الْمُوَافَقَةُ الصَّرِيحَةُ"، وهذا القسم هو الأصل في هذا الباب، والثاني هو التقدير، ولهذا قال: "وَقَدْ تَكُونُ تَقْدِيرًا وَهُوَ الْمُوَافَقَةُ اِحْتِمَالًا"، ثم ذكر أدلة على ذلك من متواتر القرآن الكريم، من مخالفة صريح الرسم: "فَإِنَّهُ قَدْ حُوِّلَ صَرِيحُ الرَّسْمِ فِي مَوَاضِعَ اِجْمَاعًا نَحْوُ: (السَّمَوَاتِ، وَالصَّلَاحَتِ، وَاللَّيْلِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالرَّبَّوَا)، وَنَحْوُ (وَجَائِيءٍ) كُنِبَتْ أَلِفٌ بَعْدَ الْحِيمِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ) وَقَدْ تُوَافِقُ بَعْضُ الْقِرَاءَاتِ الرَّسْمَ تَحْقِيقًا"، ثم ذكر أنموذجا عما يوفق الرسم تقديرًا: "وَيُوَافِقُهُ بَعْضُهَا تَقْدِيرًا، نَحْوُ ﴿مَلَأَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة:4]"، مبيناً موطن التقدير، قائلًا: "فَإِنَّهُ كُنِبَ بِغَيْرِ أَلِفٍ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، فَقِرَاءَةُ الْحَذَفِ تَحْتَمِلُهُ تَحْقِيقًا كَمَا كُنِبَ (مَلِكِ النَّاسِ)، وَقِرَاءَةُ الْأَلِفِ مُحْتَمَلَةٌ تَقْدِيرًا كَمَا كُنِبَ (مَالِكِ الْمَلِكِ)، فَتَكُونُ الْأَلِفُ حُذِفَتْ اِخْتِصَارًا، وَكَذَلِكَ (النَّشْأَةُ) حَيْثُ كُنِبَتْ بِالْأَلِفِ وَافَقَتْ قِرَاءَةَ الْمَدِّ تَحْقِيقًا وَوَافَقَتْ قِرَاءَةَ الْقَصْرِ تَقْدِيرًا، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ صُورَةَ الهمزة عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ كَمَا كُنِبَ (مَوْئِلًا)"⁵⁵، فموافقه الرسم هي إشارة تثبت قوة القراءة التي تواترت، وتمنع الظن المخالف لليقين، فلا توجد صورة لكتابة حرف في المصاحف العثمانية، يصعب قراءتها على القارئ⁵⁶.

فالموافقة تنقسم الى قسمين وهو تقسيم ذكره ابن الجزري مفصلاً:

الأولى: موافقة تحقيقية، وهي الموافقة الصريحة، كالقراءة بالخطاب والغيبة والياء والنون والضم والفتح ونحو ذلك، لان جميع المصاحف العثمانية كتبت مجردة من النقط والشكل، فكانت محتملة لجميع القراءات، وكل قراءة من هذا النوع موافقة لرسم العثماني تحقيقاً⁵⁷.

54 ينظر: مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، 34؛ الواسطي، الكنز في القراءات العشر، 106/1.

55 (النشأة) قرأها ابن كثير وأبو عمرو بفتح الشين وألف بعدها تمد على المتصل، ينظر بتصرف: ابن الجزري، النشر، 123/1؛ وينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، 1/419.

56 ينظر: غانم قدوري الحمد، رسم المصحف، 201 وما بعدها.

57 ابن الجزري، النشر، 122/1؛ النُّوَيْرِي، محب الدين أبو القاسم محمد بن محمد، شرح طيبة النشر، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/2003م)، 115/1؛ سليمان بن نجاح، أبو داود الأموي بالولاء الأندلسي، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، (مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1423هـ/2002م)، 135/1.

والثانية: موافقة تقديرية، وهي الاحتمالية التي ليست بصريحة، وذلك مثل قراءة ﴿مَلَاك يَوْمِ

الَّذِينَ﴾ [الفاتحة:4] بالمد، وقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾

[البقرة:9]، ومثل قراءة بالسين أو إشمام الصاد زائياً في لفظ (الصِّرَاطُ)، فإن هذه اللفظة في جميع القرآن وفي جميع المصاحف كتبت بالصاد، فالقراءة بالصاد توافق الرسم تحقيقاً، والقراءة بالسين أو بالإشمام توافق الرسم تقريباً، وقد كان الصحابة (رضوان الله عليهم) أشد ما يكون في التحري والدقة في الكتابة⁵⁸.

قال الزمخشري: عند قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج:35] "ولا يلتفت الى ما زعموا من

وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في نصب على الاختصاص من الافتنان، وعُني أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام، وذب المطاعن عنه من أن يتركوا ثلثة ليسدّها من بعدهم وخرقاً يرفؤه من يلحق بهم"⁵⁹.

الضابط الثالث: أن يكون إسناد القراءة صحيحاً الى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم).

وهذا الضابط ذكره جلة من أهل العلم⁶⁰، ومعنى ذلك "أن تكون القراءة مروية عن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بلا انقطاع ولا شذوذ ولا علة يرويهما الثقة عن الثقة، والعلماء يشترطوا في ذلك التواتر؛ ولهذا عرف هذا الضابط الإمام ابن الجزري بقوله: "أَنْ يَرْوِيَ تِلْكَ الْقِرَاءَةُ الْعَدْلُ الضَّابِطُ عَنْ مِثْلِهِ كَذَا حَتَّى تَنْتَهِيَ، وَتَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مَشْهُورَةً عِنْدَ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ الضَّابِطِينَ لَهُ غَيْرَ مَعْدُودَةٍ عِنْدَهُمْ مِنَ الْعَلَطِ أَوْ مِمَّا شَدَّ بِهَا بَعْضُهُمْ"⁶¹؛ ومن اختل واحد من هذه الثلاثة في القراءة حكم عليها بالشذوذ، والى هذه الأمور الثلاثة أشار ابن الجزري بقوله⁶²:

58 ابن الجزري، النشر، 122/1؛ التُّوَيُّرِي، شرح طيبة النشر، 115/1؛ سليمان بن نجاح، مختصر التبيين، 135/1؛ غانم قدوري الحمد، رسم المصحف، 202.

59 الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (دار الكتاب العربي، بيروت 1407هـ)، 1/590.

60 مكي بن أبي طالب، الإبانة في معاني القراءات، 31، ينظر: الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، 1376هـ/1957م)، 1/235، ابن الجزري، النشر، 117/1.

61 ابن الجزري، النشر، 1/126.

62 ينظر: ابن الجزري، متن طيبة النشر، 32.

فكل ما وافق وجه نحو وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصحّ إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يخلُ ركنُ أثبت شذوذه لو أنه في السبعة

ولأهمية هذا الضابط وأنه حَكَمَ على الضابطين السابقين؛ ذكر ابن الجزري ملاحظة مهمة، قائلاً: "فإنَّ التَّوَاتُرَ إِذَا ثَبَّتَ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرُّكْنَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ مِنَ الرَّسْمِ وَغَيْرِهِ إِذْ مَا ثَبَّتَ مِنْ أَحْرَفِ الْخِلَافِ مُتَوَاتِرًا عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَجَبَ قَبُولُهُ وَقُطِعَ بِكَوْنِهِ قُرْآنًا، سَوَاءً أَوَافَقَ الرَّسْمَ أَمْ خَالَفَهُ"⁶³، وهذا يجعل من علم القراءات أصل لعلم معرفة مفردات اللغة العربية، وهو من باب أولى أصل لرسم المصاحف بما لا يخالف اللغة العربية من حيث لفظ الحرف⁶⁴؛ فلا نجد لفظاً في القراءات العشرة ليس له أصل في اللغة العربية، وله صور رسم في المصاحف العثمانية بما يوافق نطقه في اللغة؛ وإنما يحمل كلام الإمام ابن الجزري لبيان أن هذا الضابط هو مدار تدوين علم القراءات، والباقي تبع له.

المبحث الرابع: القراء العشر، رواتهم وطرقهم.

تظهر أهمية هذا المبحث من خلال طريق تصنيف الإمام ابن الجزري، حيث أنه بعد أن ذكر المصنفات التي نقل عنها، أفرد باباً، ذكر فيه القراء العشرة ورواتهم والطرق التي اخذ عنها الرواية، بحسب تسلسلهم عنده، فهو يبدأ بذكر أسانيده، من خلال الرواة وما يتفرع عنهم من طرق؛ فإذا وصل إلى القارئ، ذكر سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم وذلك في نهاية الباب.

الأول: الإمام نافع المدني (ت: 169هـ)

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم، المدني، ويقال: أبو نعيم ويقال: أبو الحسن وقيل: أبو عبد الله وقيل: أبو عبد الرحمن، الليثي مولاهم وهو مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب المدني؛ أصله من أصبهان كنيته: أبو رُويم، أحد القراء السبعة والأعلام، ثقة، قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة، منهم عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وشيبة بن نصاح، ويزيد بن رومان، وصالح بن خوات، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وغيرهم، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً جماعة منهم:

63 ابن الجزري، النشر، 1/ 126.

64 ينظر حول علاقة رسم المصحف باللغة: غانم قدوري الحمد، رسم المصحف، 203 وما بعدها.

الإمام مالك بن انس، وقالون، ومن أهل البصرة: الأصمعي، وأبو العلاء، ومن أهل الشام، أبو مسهر الدمشقي، وخويلد بن معدان؛ روى عنه ابن الجزري من (144) طريقاً، وأشهر روايته⁶⁵:

- **قالون (ت:220هـ):** أبو موسى، عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الزُرقي، بني زهرة، أبو موسى، قارئ المدينة ونحويها، قيل: إنه ربيب نافع، وقد اُختص به كثيراً، وهو الذي لقبه "قالون"، لجودة قراءته، ومعناه: جيد في الرومية، وقد اُختص بالقراءة عليه والسماع عنه كثيراً. إن قالون أصله من الروم، كان جدّه عبد الله من سبي الروم؛ وقال: قرأت على نافع قراءته غير مرة وكتبتها في كتابي وقال النقاش: قيل لقالون: كم قرأت على نافع قال: ما لا أحصيه كثرة إلا أنني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة، وكان شديد الصّم، يقرئ القرآن وينظر الى شفتي القارئ ويردّ عليه اللحن والخطأ، قرأ عليه بشر كثير، وطال عمره⁶⁶.

- **ورش (ت:197هـ):** أبو سعيد، عثمان بن سعيد، قيل: سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم، وقيل: سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن سابق أبو سعيد وقيل: أبو القاسم وقيل: أبو عمرو القرشي مولا هم القبطي المصري الملقب "بورش"، شيخ القراء المحققين وإمام أهل الأداء المرتلين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، كان ثقة وحجة، جيد القراءة، حسن الصوت، شبّه نافع ب(الورشان) ثم خفف فقيل: ورش⁶⁷.

قال ابن الجزري: "رحل الى المدينة ليقراً على نافع، فقرأ عليه أربع ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة، ورجع الى مصر فانتتهت اليه رئاسة الإقراء بها"⁶⁸.

الثاني: الإمام ابن كثير (ت:120)

عبد الله بن كثير بن المطلب، كنيته: أبو معبد مولى عمرو بن علقمة الكناني، الداري، المكي، إمام المكيين في القراءة؛ أصله من فارس، روى عن عدد من الصحابة كعبد الله بن الزبير وأنس بن مالك وغيرهما. أخذ القراءة عرضاً على عبد الله بن السائب المخزومي، درباس مولى ابن عباس، ومجاهد، وعبد الله بن السائب وحدث عن عبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن مطعم، وعمر بن عبد العزيز، وتصدر للإقراء

65 الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، (دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م)، 64؛ النشر، 398/1.

66 ابن الجزري، غاية النهاية، 615/1؛ النشر، 353/1.

67 ابن الجزري، غاية النهاية، 502؛ النشر، 378/1.

68 ابن الجزري، النشر، 397/1.

وصار إمام أهل مكة في ضبط القرآن، روى عنه القراءة جماعة منهم: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، والخليل بن أحمد، وأبو عمرو بن العلاء، وسفيان بن عيينة وغيرهم؛ كان فصيحاً بليغاً مقوِّهاً، حديثه مخرَّج في الكتب الستة، ولم يزل ابن كثير الإمام المجمع عليه في القراءة بمكة حتى مات؛ روى عنه ابن الجزري من (78) طريقاً، وأشهر رواته⁶⁹:

البزي (ت:250هـ): أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي برّة، أبو الحسن البزّي، قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام؛ قرأ القرآن على: عكرمة بن سليمان، ووهب بن واضح، وعبد الله بن زياد، قرأ عليه: أبو ربيعة محمد بن إسحاق الرّبّعي، وإسحاق الخزاعي، وأبو جعفر اللّهي، وموسى بن هارون، وآخرون، روى عنه البخاري في تاريخه⁷⁰.

- **قنبل (ت:291هـ):** أبو عمر، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المخزومي مولاهم؛ مقرئ أهل مكة، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد النّبّال، وخلفه بالقيام بها بمكة، وروى القراءة عن البزي، كما قرأ عليه خلق كثير، منهم أبو بكر بن مجاهد، وأبو الحسن بن شنبوذ ومحمد بن عيسى الجصاص⁷¹.

الثالث: أبو عمرو بن العلاء البصري (ت:154هـ)

كنيته: أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني العمري التميمي، قال الذهبي: "اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَقْوَالٍ: أَشْهَرُهَا: رَبَّانُ. وَقِيلَ: الْغُرَيَّانُ" النحوي، البصري، مقرئ أهل البصرة؛ وهو من أكثر العشرة شيوخاً. أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة، فعرض بمكة على مجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء، وعكرمة بن خالد، وابن كثير، وعرض بالبصرة على يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، وحدث عن أنس بن مالك وعطاء بن أبي رباح وغيرهما؛ كما قرأ عليه خلق كثير، منهم: يحيى بن المبارك اليزيدي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الوارث التنوري، شجاع البلخي، وأخذ عنه القراءة والحديث والآداب أبو عبيدة، والأصمعي،

69 قال ابن الجزري بأنها (73)، وأحصها المحقق: (78) طريقاً، النشر، 1/ 419؛ ابن العمد الحنبلي: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق، محمود الأرناؤوط، (دار ابن كثير، دمشق، 1406هـ/ 1986م)، 2/ 89.

70 ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 119؛ النشر، 1/ 411/402.

71 ابن الجزري، غاية النهاية، 2/ 165؛ النشر، 1/ 412.

وغيرهم؛ ولكثرة طلابه راجت قراءته بين العلماء ثم بين العامة؛ روى عنه ابن الجزري من (154) طريقاً، وأشهر رواته⁷².

- **أبو عمر الدُّوري (ت:246هـ):** حفص بن عمر بن عبد بن صهبان العزيز الأزدي، البغدادي، النحوي، الضرير، نزيل سامراء مقرئ الإسلام، وشيخ العراق في وقته، إمام القراءة، ثقة، ثبت، ضابط؛ وهو أول من جمع القراءات، وقرأ بالسبعة والشواذ، وسمع من ذلك شيئاً كثيراً وطال عمره، وقُصِدَ من الآفاق، وازدحم عليه القراء لعلو سنده وسعة علمه، قرأ على الكسائي، وأخذ قراءة نافع عن إسماعيل بن جعفر، وقراءة يزيد بن القعقاع عن ابن جَمَّاز، وقراءة حمزة عن محمد بن سعدان، وعن يحيى اليزيدي قراءة أبي عمرو وغيرهم؛ كما أخذ القراءة عنه جمع كثير فهو إمام جمع القراءات رواية ودراية⁷³.

- **السُّوسِيّ (ت:261هـ):** صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود، السوسيّ، الرقي، كنيته: أبو شعيب، مقرئ ضابط ومحرر، ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي، وسمع بمكة من سفيان ابن عيينة (قراءة أبي عمرو)، والكوفة من عبد الله بن نمير، وأسباط بن محمد كما حدث عنه أبو بكر بن أبي عاصم، وأبو عروبة الحراني، وأبو علي محمد بن سعيد الرقي وجماعة آخرون⁷⁴.

الرابع: ابن عامر الدمشقي (ت:118هـ)

هو عبد الله بن عامر اليحصبي بن يزيد بن تميم بن ربيعة، إمام أهل الشام في القراءة، وكنيته: أبو عمران على الأصح، إليه انتهت مشيخة الإقراء بالشام، أخذ القراءة عرضاً عن الصحابي الجليل: أبي الدرداء، مقرئ أهل الشام وعلى المغيرة بن أبي شهاب، عن عثمان بن عفان. ولي قضاء دمشق بعد أبي إدريس الخولاني، وحدث عن معاوية، وفُضَّالة بن عبيد، والنعمان بن بشير، وائتمَّ به الخليفة عمر بن عبد العزيز، وكان إماماً عالماً ثقة فيما أتاه، متقناً لما وعاه، صادقاً فيما نقله، من أفاضل المسلمين وكبار التابعين؛ روى القراءة عنه جماعة، منهم: يحيى بن الحارث الذماري، وأخوه عبد الرحمن بن عامر، وخلاد بن يزيد، وغيرهم روى عنه ابن الجزري من (130) طريقاً، وأشهر رواته⁷⁵.

72 ابن الجزري، غاية النهاية 57/3؛ النشر، 461/1..

73 ابن الجزري، غاية النهاية، 255/1؛ النشر، 427/1.

74 ابن الجزري، غاية النهاية، 335/1؛ النشر، 4523/1.

75 ينظر بتصرف: ابن الجزري، غاية النهاية، 1، 424، النشر، 494/1..

- هشام بن عمار (ت: 245هـ)

هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي، الدمشقي؛ كنيته: أبو الوليد، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، إمام أهل دمشق وخطيبهم، أخذ القراءة عرضاً عن: أيوب ابن تميم، والوليد بن مسلم، وصدقة بن خالد وغيرهم. روى عن مالك وابن عيينة والدراوردي وخلق كثير؛ وروى القراءة عنه: أبو عبيدة القاسم بن سلام، وأحمد بن يزيد الخُلواني وغيرهما؛ وكان مشهوراً بالنقل والفصاحة والعلم والرواية والدراية، رزق بصفة العقل والرأي فارتحل الناس إليه في القراءات والحديث⁷⁶.

- ابن ذكوان (ت: 242هـ) عبد الله بن أحمد بن بشير البهراني، مولاهم، الدمشقي، المقرئ، كنيته أبو عمرو، ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، وخلفه في القيام بها بدمشق، وقرأ على الكسائي لما قدم الشام، وروى الحروف سماعاً عن إسحاق بن المسيبي عن نافع المدني، وروى عنه خلق كثير، ألف كتاب (أقسام القرآن وجوابها)، و(ما يجب على القارئ القرآن عند الحركة لسانه)؛ ولم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمانه أقرأ منه⁷⁷.

الخامس: عاصم بن أبي النجود (ت: 127هـ)

أبو بكر بن بهذلة الحنّاط، مولى بني أسد؛ إمام أهل الكوفة في الإقراء، جمع بين الإتقان والتحريّر، والفصاحة والتجويد، كان إذا قرأ القرآن لم يسمع صوت أحسن منه، أخذ القراءة عنه أبان وحفص بن سليمان، وحماد بن زيد، وأبو بكر بن عياش، وروى عنه حروفاً من القرآن الخليل بن أحمد، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة الزيات، وقال حفص بن سليمان: قال لي عاصم: (ما كان من القراءة التي أقرأتك بها، فهي القراءة التي قرأت بها على أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وما كان من القراءة التي أقرئت بها أبا بكر بن عياش فهي القراءة التي كنت أعرضها على زرّ بن حبيش عن ابن مسعود)، وكان أحمد بن حنبل لا يفضل على قراءة عاصم إلا أهل المدينة، روى عنه ابن الجزري (128) طريقاً، وأشهر رواته⁷⁸.

- شعبة أبو بكر بن عياش (ت: 173هـ)

اختلف في اسمه على عشرة أقوال، وأصحها قولان: أو اسمه كنيته، وهو ابن سالم الأسدي الكوفي الإمام، أحد الأعلام، مولى واصل الأحذب، ولد سنة خمس وتسعين، وقرأ القرآن ثلاث مرات على

76 ينظر بتصرف: ابن الجزري، غاية النهاية، 354 / 2، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 420 / 11.

77 ينظر بتصرف: ابن الجزري، غاية النهاية، 404 / 1؛ الذهبي، معرفة القراء الكبار، 117.

78 ينظر بتصرف: ابن الجزري، غاية النهاية 347 / 1، النشر، 531/1.

عاصم، وروى عن إسماعيل السدي، وأبي إسحاق، وأبي حصين، وغيرهم؛ قال الإمام أحمد عنه: ثقة، صاحب قرآن وخير، وكان كثير العلم والعمل، إماماً حجة منقطع القرين، ومن كلامه: الدخول في العلم سهل، والخروج منه الى شديد⁷⁹.

- حفص بن سليمان (ت:180هـ)

كنيته: أبو عمر، ينتسب الى أسد، المقرئ الإمام الكوفي، صاحب عاصم، وابن زوجته؛ ولد سنة تسعين؛ قرأ عليه عرضاً وسماعاً: عمرو بن الصبّاح، وأخوه عبيد بن الصّبّاح، وأبو شعيب القواس، وحمزة بن القاسم وكثير غيرهم؛ وكان أعلم الناس بقراءة عاصم، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع الى علي؛ وهو في القراءة ثبت متقن ضابط حافظ، وغمز في الحديث⁸⁰.

السادس: حمزة بن حبيب (ت:156هـ)

الإمام المقرئ: حمزة بن عُمارة، أبو عمارة الكوفي، مولى آل عكرمة بن ربيعي التميمي الزيات. ولد سنة ثمانين، ولعله رأى بعض الصحابة، وكان زاهداً متورّعاً، عالماً بالفرائض، تصدر للإقراء، وقرأ عليه عدد كثير كالكسائي وسليم بن عيسى، وهما أجل أصحابه، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش، وخمران بن أعين، وأبي إسحاق السبيعي، واختار مذهب خمران الذي يقرأ قراءة ابن مسعود، ولا يخالف مصحف عثمان؛ وكان إماماً حجة قيماً بكتاب الله تعالى، حافظاً للحديث، بصيراً بالفرائض والعربية، روى عنه ابن الجزري (121) طريقاً وأشهر رواته⁸¹.

- خلف (ت:229هـ)

الإمام المقرئ: خلف بن هشام بن ثعلب بن هشيم بن ثعلب بن داود بن مقسم بن غالب أبو محمد الأسدي ويقال خلف بن هشام بن طالب بن غراب البرّاز، كنيته: أبو محمد، حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في الطلب وهو ابن ثلاث عشرة؛ كان ثقة كبيراً عالماً، ولد سنة خمسين ومائة؛ قرأ على سليم عن حمزة، وسمع مالكا، وأبا عوانة، وحماد بن زيد، وأبا الأحوص وآخرين؛ وقرأ عليه أحمد بن يزيد الخلواني، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير، وسلمة بن عاصم، وحدث عنه مسلم في صحيحه، له اختيار أقرأ به وخالف حمزة فيه⁸².

79 الذهبي، معرفة القراء الكبار، 80؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، 496/8.

80 الذهبي، معرفة القراء الكبار، 84، ابن الجزري، غاية النهاية، 254 /1.

81 ابن الجزري، غاية النهاية، 216 /1؛ النشر، 562 /1.

82 ابن الجزري، غاية النهاية، 272 /1؛ الذهبي، معرفة القراء الكبار، 123.

- خلاد (ت:220هـ)

خلاد بن خالد، وقيل: ابن عيسى، الشيباني، مولا هم، الصيرفي، الكوفي، الأحول المقرئ، صاحب سُلَيْم، كنيته: أبو عيسى، وقيل: أبو عبد الله، أقرأ الناس مُدَّة، وحدث عن زهير بن معاوية، أخذ القراءة عن سُلَيْم، وهو من أضبط أصحابه وأجلهم، ورواها عنه حسين بن علي الجعفي عن أبي بكر، وعن أبي بكر نفسه عن عاصم؛ روى القراءة عنه أحمد بن يزيد الخُلواني، والقاسم بن يزيد الوزان، وهو أنبل أصحابه وحدث عنه أبو زرعة⁸³.

السابع: الكسائي(ت:189هـ)

الإمام المقرئ النحوي، علي بن حمزة الكسائي، الأسدي، مولا هم الكوفي، أحد الأعلام؛ كنيته: أبو الحسن؛ ولد سنة عشرين ومائة، وسمع بن جعفر الصادق والأعمش وغيرهما، وجوّد القرآن على حمزة الزيات وعيسى بن عمر الهمذاني، قرأ عليه: أبو عمر الدوري، وأبو الحارث الليث، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وقتيبة بن مهران الأصبهاني، وخلق سواهم، ورحل إلى البصرة فأخذ العربية عن الخليل بن أحمد، قال الشافعي: من أراد أن يتبحر في النحو فعليه بالكسائي، ونعت بالكسائي، لأنه أحرم في كساء، وحدث عنه يحيى الفراء، وخلف البزار، ومحمد بن المغيرة، وغيرهم، وإليه انتهت الإمامة في القراءة والعربية، وروى عنه ابن الجزري (64) طريقاً وأشهر رواته⁸⁴.

- أبو الحارث (ت:240هـ)

هو الليث بن خالد، أبو الحارث، البغدادي، المقرئ صاحب الكسائي، والمقدّم من بين أصحابه، وروى الحروف عن حمزة بن قاسم الأحول، وأبي محمد اليزيدي، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً سلمة بن عاصم صاحب الفراء، محمد بن يحيى الكسائي الصغير، والفضل بن شاذان، ويعقوب بن أحمد التركماني⁸⁵.

- أبو عمر الدُّوري

حفص بن عمر الأزدي البغدادي الضرير، راوي أبو عمرو بن العلاء البصري، تقدمت ترجمته.

الثامن: أبو جعفر المدني(ت:130هـ)

83 ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 274، الزركلي، الاعلام، 2/ 309.

84 ينظر بتصريف: ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 535، النشر، 1/ 585.

85 ينظر بتصريف: الذهبي، معرفة القراء الكبار، 124، ابن الجزري، غاية النهاية، 2/ 34.

يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، تابعي مشهور، رفيع القدر، قرأ على موله عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وعلى أبي هريرة وعبد الله بن عباس، وحدث عنهما؛ وممن قرأ عليه نافع المدني، وسليمان بن مسلم الجمار، عيسى بن وردان، وأبو عمرو، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وإسماعيل، ويعقوب ابنه، وميمونة بنته، وغيرهما، وكان إمام أهل المدينة في زمانه، وروى عنه ابن الجزري (25) طريقاً، وأشهر رواته⁸⁶:

- ابن جَمَاز (ت: 175هـ)

سليمان بن مسلم جَمَاز، الزهري بالولاء، كنيته: أبو الربيع، عرض على أبي جعفر وشيبة بن نصاح ثم على نافع، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً نبيلاً⁸⁷.

- ابن وردان (ت: 160هـ)

الإمام المقرئ الحاذق: عيسى بن وردان الحذاء المدني، إمام مقرئ حاذق وراو محقق ضابط، كنيته: أبو الحارث، قرأ على أبي جعفر القارئ، وشيبة بن نصاح، ثم عرض على نافع بن أبي نعيم، وهو من قدماء أصحابه، وشاركه في الإسناد. روى عنه القراءة عرضاً: إسماعيل بن جعفر المدني وقلون والواقدي، وغيرهم⁸⁸.

التاسع: يعقوب الحضرمي (ت: 205هـ)

الإمام المقرئ أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي.

إمام أهل البصرة في القراءة، ثقة، عالم، صالح، أخذ القراءة عن جماعة كسّام الطويل، ومهدي بن ميمون، وعلى أبي الأشهب العطاردي، وشهاب بن شرقة، وسمع من حمزة الزيات، وشعبة وهارون بن موسى النحوي، وسليم بن حيان، وهمام بن يحيى، وزائدة، وأبي عقيل الدورقي، والأسود بن شيبان. وروى القراءة عنه عرضاً جماعة، منهم أبو حاتم السجستاني، وأبو عُمر الدوري، روى عنه ابن

الجزري (58) طريقاً، وأشهر رواته⁸⁹.

- رويس (ت: 138هـ)

86 ابن الجزري، غاية النهاية، 382 / 2، النشر، 704/1.

87 ابن الجزري، غاية النهاية، 315 / 1، تحرير التيسير، 113.

88 ابن الجزري، غاية النهاية، 616 / 1، الذهبي، معرفة القراء الكبار، 66.

89 ابن الجزري، غاية النهاية، 386 / 2؛ جلال الدين السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (المكتبة العصرية، لبنان / صيدا)، 384/3.

محمد المتوكل اللؤلؤي البصري، كنيته: أبو عبد الله؛ وهو مقرئ ضابط جليل، قرأ على يعقوب، وتصدّر للإقراء، أخذ القراءة عرضاً عن يعقوب وختم عليه ختمات، الفقيه الشافعي، وهو من أحق أصحابه، قرأ عليه محمد بن هارون التّمّار، وأبو عبد الله الزبيدي⁹⁰.

- روح (ت:235هـ)

روح بن عبد المؤمن، أبو الحسن البصري، المقرئ، كنيته: أبو الحسن؛ وهو مقرئ جليل وثقة مشهور من أجل أصحاب يعقوب، روى عن أبي عوانة وحماد بن زيد، وجعفر بن سليمان الضبعي، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الخلواني، وأبو يعلى الموصلي، والطيب بن حمدان وأبو بكر محمد بن وهيب الثقفي، وأحمد بن يحيى الوكيل، وروى عنه البخاري في صحيحه؛ وخلق كثير⁹¹.

خلف العاشر:

هو خلف ابن هشام البزاز، أحد رواة حمزة، روى عنه ابن الجزري (35) طريقاً⁹²، وتقدمت ترجمته.

- إسحاق الورّاق (ت:286هـ)

إسحاق بن إبراهيم بن عثمان أبو يعقوب المروزي ثم البغدادي، راوي خلف، كان قيماً بالقراءة، وكان ثقة؛ قرأ على خلف اختياره⁹³.

- إدريس (ت:292هـ)

الإمام المقرئ إدريس بن عبد الكريم الحدّاد، أبو الحسن البغدادي، قرأ على خلف البزاز، وروى عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، ومصعب بن عبد الله، وأقرأ الناس، ورُحل إليه من البلاد لإتقانه وعلوّ إسناده؛ قرأ عليه أبو الحسن، وابن شنبوذ وأبو علي أحمد بن عبد الله بن حمدان، وغيرهم⁹⁴.

90 ابن الجزري، غاية النهاية، 2/ 234، الذهبي، معرفة القراء الكبار، 126.

91 أبو حاتم البُستيّ، محمد بن حبان أبو حاتم البُستيّ، الثقات، (دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، 393 هـ 1973م)، 8/ 244.

92 ابن الجزري، النشر، 1/ 547.

93 ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 155.

94 ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 154، الذهبي، معرفة القراء الكبار، 154.

الفصل الأول: بيان مشكل القراءات، والتوجيه، وكتاب النشر في القراءات العشر

جاء هذا الفصل لبيان مبحث مشكل القراءات، بتعريف المشكل لغة واصطلاحاً، وحقيقته، وضوابطه؛ وكذلك جاء لبيان مبحث المصنفات في توجيه المشكل من القراءات، وفيه تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً، وأهم المصنفات فيه؛ ثم جاء المبحث الأخير منه لبيان كتاب النشر في القراءات العشر، ومؤلفه الإمام ابن الجزري.

المبحث الأول: المُشْكِـل وبيان حقيقته وضوابطه

هذا المبحث فيه مطالب عدة، جاءت لبيان لفظ المشكل، وتعريفه من حيث اللغة والاصطلاح، وفيه ذكر للتعريف اللغوي والاصطلاحي مع تحليل لكل تعريف، وترجيح التعريف المناسب لهذا العلم. وكذلك فيه ذكر لحقيقة المُشْكِـل وكيفية معرفته؛ ثم الضوابط التي منها يُعرف المشكل، ويتعين من خلال واحد منها أو أكثر، وأخيراً ذكر للمصنفات في المشكل عموماً وخصوصاً في القرآن الكريم وتفسيره.

المطلب الأول: المشكل لغة واصطلاحاً

يظهر من خلال تعريف المشكل في اللغة العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي، من حيث الدلالة العامة للمصطلح، كما يظهر ما يلزم لبيان ما خفي وتوجيه ما أشكل من حيث المراد منه؛ وكيف أن بيان المشكل يثري المعاني المتعلقة بالنص، مما يؤكد على وجوده في العلوم جميعاً.

المقصد الأول: تعريف المُشْكِـل لغة:

المشكل لغة: وهو: من شَكَلَ بَابِهِ الْمُمَاتَلَةُ؛ تَقُولُ: هَذَا شَكْلٌ هَذَا، أَيْ مِثْلُهُ، وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ أَمْرٌ مُشْكِلٌ، كَمَا يُقَالُ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ، أَيْ هَذَا شَابَهَ هَذَا، وَهَذَا يُشْكِلُ بِهِ، أَيْ: يَشْبَهُ، وَهَذَا دَخَلَ فِي شَكْلِ هَذَا، وَأَشْكَلَ الْكِتَابُ: قَتِدَتْهُ بَعْلَامَاتُ الْإِعْرَابِ، أَعْجَمَهُ، كَأَنَّهُ أَزَالَ عَنْهُ الْإِشْكَالَ وَالْإِلْتِبَاسَ⁹⁵.

وَالشَّكْلُ: الشَّبَهُ، وَالْمِثْلُ، وَوَاحِدُ الْإِشْكَالِ، لِلْأُمُورِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُشْكِلَةِ وَصُورَةُ الشَّيْءِ الْمَحْسُوسَةِ وَالْمُتَوَهَّمَةِ وَالِدَاخِلِ فِي أَشْكَالِهِ، أَيْ أَمْثَالِهِ وَأَشْبَاهِهِ الْأُمُورِ الْمُتَلَبِّسَةِ شَكْلَ عَلَيِّ الْأَمْرِ، أَيْ أَشْكَلَ⁹⁶.

وبذلك يظهر أن المعنى اللغوي للمشكل يدور حول المماثلة، والاشتباه، والاختلاط، والالتباس؛ ولهذا سمي المشكل مشكلاً، لأن صاحبه يلتبس عليه الأمر، وتتماثل عنده نتائج المعرفة والإدراك، فمن رأى إنسان

95 الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل الفراهيدي البصري، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، (دار ومكتبة الهلال)، 5/ 296؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 3/ 204؛ الزمخشري، أساس البلاغة، 1/ 517.

96 الفيروز بادي، القاموس المحيط، ص 1019؛ ينظر: مرتضى الزبيدي: أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية)، 29/ 276.

من بعيد رؤية مجملة لا يتبين له فيها ملامح معانيه، فيلتبس عليه أمر التعيين، ولم يدرك مَنْ رأى، وتتساوى عنده نتائج إدراكه، ويقع في قلبه شك بسبب الالتباس، فيقال أشكل عليه الأمر، ويقع هذا في اللغة، بسبب نقص في إدراك حقيقة اللفظ؛ وذلك لسعة اللغة العربية، والقرآن الكريم هو ذروة البلاغة واللغة، فيقع الإشكال عند من لم يدرك معانيه؛ فوجب بيان وجه ما أشكل.

ولهذا وضع لنا الإمام ابن الجزري طرقاً لتوجيه المشكل، حيث ذكر في معرض كلامه عن باب "الوقف على الهمز" قائلاً: "وهو باب مشكل يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية"⁹⁷، فحصر تحرير الإشكال وتوجيه المعاني فيه من خلال علم اللغة، وضبط الرواية، ومكنة الدراية؛ وبهذا أسس الإمام ابن الجزري لضبط مفهوم المشكل، وأين يقع.

المقصد الثاني: تعريف المشكل اصطلاحاً:

المشكل مبحث يشترك في عدد من العلوم، فيظهر أثره في مباحث الألفاظ، وذلك في علم أصول الفقه، وعلوم الحديث، وعلوم القرآن، وعلوم اللغة العربية؛ وتباينت تعريفات العلماء بحسب العلم، فيقع الاشتراك مع غيره من الألفاظ، فوجب بيان الاتفاق بينهم في تعريف ذاته، والافتراق فيما يلزم لبيانها.

ذكره ابن قتيبة (ت: 276هـ) وهو أبرز من صنف في مشكل القرآن من المتقدمين، قائلاً: "سمي مشكلاً؛ لأنه أشكل أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله"⁹⁸؛ وهو تعريف يقرب إلى التعريف اللغوي، ويمكن استنباط تعريفه للمشكل في مقدمة كتابه، بأن المشكل شبيهاً بالمتشابه الذي فيه خفاء المعنى، ثم بين طرق توجيهه قائلاً: "ألُفْتُ هذا الكتاب، جامعاً لتأويل مشكل القرآن"، وهنا يظهر عنده الاستقراء في جمع ما أشكل من ألفاظ القرآن الكريم، ثم قال: "مستنبطاً ذلك من التفسير"، لكون التفسير يبين ما خفي من مراد اللفظ، ثم يبين توجيه اللفظ المراد تفسيره، مع زيادة عن أهل التفسير بقوله: "بزيادة في الشرح والإيضاح"؛ لكون الشرح هو بيان للفظ، والإيضاح بيان لتعليل ذلك الشرح، مستنداً بشرحه على ما وجده عند العرب في لغتهم، مع ذكر العلاقة بقاعدة يستند إليها في توضيحه، قائلاً: "من غير أن أحكم فيه برأي، أو أقضي عليه بتأويل"⁹⁹، فهو يستند إلى المنقول من كلام العرب وشعرهم، والمعلوم من قواعد اللغة عندهم؛ وتظهر دقة تعبيره من

97 ابن الجزري، النشر، 1337/2.

98 ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، (دار الكتب العلمية، بيروت)، 68. والمقصود في التعريف التشابه اللغوي الذي عرفه السيوطي بقوله: "المُتَشَابِه: هُوَ الْمُشْتَبِه الْمُحْتَمَل للتأويل" ينظر: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بين أبي بكر، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، (مكتبة الآداب، القاهرة، مصر 1424هـ / 2004 م)، 40.

99 ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 23.

خلال تقيد توجيه بمصادر التوجيه من لغة وغيرها، واستنباط مدرك لطرق التوجيه؛ وكلامه في مقدمته يستنبط منه ضوابط التعريف دون أن يصرح بتعريف ذا حد وقيد.

وعند البحث نجد أن هناك من أراد أن يعرف المشكل، وأن يجعل من تعريفه تعريفا بالحد، وهم أهل علم الأصول وخصوصاً من علماء الحنفية، ومن سار على طريقتهم، ومن أبرز المتقدمين منهم الشاشي والسرخسي

وعرفه الشاشي الحنفي (ت: 344هـ) قائلاً: "أي إظهار وبيان ما ظاهره الغموض، وهو ليس غامض في ذاته، بل بسبب طارئ عليه يوهم الإشكال"¹⁰⁰؛ وقد ابتدأ بتعريف الثمرة بقوله (إظهار)، ثم تعريف ذات المشكل بأنه يكون (بسبب طارئ عليه)؛ وهو أقرب تعريف للمشكل المراد في هذه الدراسة، إلا أنه يفترق بكون المشكل عنده بطارئ مؤثر على ذاته؛ لكون (ظاهره الغموض) قيد يشير إلى أنه غامض على السامع، وليس هو بذاته؛ (بل بسبب طارئ) أي خروجه عن قاعدة معروفة من قواعد اللغة، فيظن السامع أنه خطأ بذاته؛ وهو ليس كذلك.

وعرفه الإمام السرخسي (ت: 483هـ) قائلاً: "وَهُوَ اسْمٌ لِمَا يَشْتَبُه الْمُرَاد مِنْهُ بِدُخُولِهِ فِي أَشْكَالِهِ، عَلَى وَجْهِ لَا يَعْرِف الْمُرَاد إِلَّا بِذَلِيلٍ يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْإِشْكَالِ"، وهنا يظهر أن المشكل عنده في ذات اللفظ، ولهذا قال: "والمشكل قريب من المُجْمَل"، وهما يشتركان بكون أن بينهما خفاء عنده، فجعل المشكل مثل المجمل عنده، ثم فرق قائلاً: "وَلَكِنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ فَالْتَمِيزُ بَيْنَ الْإِشْكَالِ لِيُوقِفَ عَلَى الْمُرَادِ قَدْ يَكُونُ بِذَلِيلٍ آخَرَ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْمَبَالِغَةِ فِي التَّأَمُّلِ حَتَّى يَظْهَرَ بِهِ الرَّاجِحُ فَيَتَبَيَّنُ بِهِ الْمُرَادُ فَهُوَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ قَرِيبٌ مِنَ الْخَفِيِّ، وَلَكِنَّهُ فَوْقَهُ فَهْنَاكَ الْحَاجَةُ إِلَى التَّأَمُّلِ فِي الصِّعَةِ وَفِي أَشْكَالِهَا وَحُكْمِهِ اعْتِقَادَ الْحَقِيقَةِ فِيمَا هُوَ الْمُرَادُ ثُمَّ الْإِقْبَالُ عَلَى الطَّلَبِ وَالتَّأَمُّلِ فِيهِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ الْمُرَادُ فَيَعْمَلُ بِهِ"¹⁰¹؛ وهنا جعل من المشكل طرقاً لمعرفة يتوصل إليها بالتأمل في ذات اللفظ، أو إدراكه بعامل خارج عنه؛ وفي هذا موافق لتعريف الجرجاني، لكونه قال معرباً: "ما لا يُنال منه إلا بتأمل بعد طلب"¹⁰²؛ ويظهر الفرق بين المشكل في علم القراءات عنه في علم الأصول من خلال أن علم القراءات يقع الإشكال في عدم أدراك السامع لما أشكل وليس في ذات اللفظ، بخلاف المشكل عند أهل الأصول فإن الإشكال يقع في ذات اللفظ وله صورته عند العرب.

100 الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد، أصول الشاشي، (دار الكتاب العربي، بيروت)، 81.

101 السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد، أصول السرخسي، (دار المعرفة، بيروت)، 1 / 168.

102 الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، كتاب التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء، (دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م)، 215.

وقد يقع الخفاء فيكون مشكلاً في اللفظ، لكون الكلمة مرسومها يحتاج إلى بيان، فلا يدرك السامع كيف تكون لفظها؛ صرح بذلك الإمام ابن الجزري في باب "الهمز المفرد" عند بيانه للفظ ﴿هَآأَنَتُمْ﴾ [آل عمران: 119] "كلمتان منفصلتان يسكت على إحداهما ويبتدأ بالثانية"؛ ثم قال بعدها موجهاً موضع حلّ ما أشكل، قائلاً: "وهو مشكل سياًتي تحقيقه في باب الوقف على مرسوم الخط"¹⁰³، أي يقف على الهمزة ثم يبدأ بما بعدها، أي أنه وضع توجيهاً لما يرفع به الإشكال؛ بمعنى أنه يحتاج إلى تأمل بعد الطلب، ومثلها قوله تعالى: ﴿يَسْمَا﴾ [البقرة: 90]؛ فإن سبب وصل تلك الكلمات يرجع على قلة عدد مقاطعها¹⁰⁴.

وربما وقع اللبس بين المشكل من جهة والمتشابه من جهة أخرى، وقد بيّن الفرق السيوطي من خلال كلام مهم عند بيانه للمشكل وخصوصاً في الحديث، بعد التمثيل له، وبيان الفرق بينه وبين المتشابه، ثم بيان منزلته وأهميته، وأنه يحتاج إلى فهم وبصيرة ومعرفة متمكنة بلغة العرب، فقال: "الْمُرَادُ بِهِ مَا يُوْهِمُ التَّعَارُضَ بَيْنَ الْآيَاتِ، وَكَلَامُهُ تَعَالَى مُنْزَرَةً عَنْ ذَلِكَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82]" ولهذا يقع الإشكال على المبتدئ في هذا العلم، قائلاً: "وَلَكِنْ قَدْ يَقَعُ لِلْمُبْتَدِئِ مَا يُوْهِمُ اخْتِلَافًا وَلَيْسَ بِهِ فِي الْحَقِيقَةِ، فَاحْتِيجَ لِإِزَالَتِهِ، كَمَا صَنَّفَ فِي مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ وَبَيَانِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَارِضَةِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَحُكَي عَنْهُ التَّوَقُّفُ فِي بَعْضِهَا"¹⁰⁵؛ ومن خلال هذا التفريق يدرك المطلع أن الإشكال يقع نتيجة للجهل بأصل اللفظ، وأن الجهالة إذا يوجد ما يوافقها من قاعدة لوجه يقرأ به هذا اللفظ، ظن السامع أن هناك خطأ وغلط وإشكال في ذلك اللفظ لخروجه عن المشهور من كلام العرب.

103 ينظر بتصرف: ابن الجزري، النشر، 2/ 1280.

104 ينظر بتصرف: غانم قدوري الحمد، رسم المصحف، 386.

105 أفرده في "النَّوْغُ الثَّامِنُ وَالْأَرْبَعُونَ: فِي مُشْكِلِهِ وَمَوْهِمِ الْإِخْتِلَافِ وَالتَّنَاقُضِ" وينظر أيضاً في "النوع السادس وَالْأَرْبَعُونَ: المشكل". جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بين أبي بكر، الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1394هـ/ 1974م، 3/ 88؛ التحبير في علم التفسير، تحقيق: فتحي عبد القادر فريد، (دار العلوم، الرياض، 1402هـ) 221.

المطلب الثاني: بيان حقيقة المشكل.

أنزل الله القرآن بلسان عربي، ومن لم يدرك حقيقة تلك اللغة يشكل عليه إدراك المراد من اللفظ؛ ولهذا أمر عباده بتدبره، فلا اختلاف فيه ولا تضاد، وذلك لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82]، والقرآن نزل بألفاظ العرب ومعانيها، ومذاهبها في الإيجاز والاختصار، والإطناب والتطويل، واللف والنشر، والتكرار والتوكيد، والدلالة والإشارة، مع يسر في القراءة، وعمق في تحري المعاني، ومعرفة أسرار الآيات، فيتدرج المعنى من الخفاء إلى الظهور، ومن الإجمال إلى التفصيل، ومن التفسير والتأويل إلى مقصود الآية، فحذف الأمثال، والحذف والتقدير يثري المعنى؛ ولهذا من أشكل عليه باب من هذه الأبواب أشكل عليه فهم آيات القرآن الكريم، وهنا يظهر الفرق بين العالم والجاهل من حيث معرفة علم اللغة وأسرار البيان في القرآن، فلغاية من التأمل والتفكر هو الوصول إلى معاني القرآن الكريم؛ ولهذا أجتهد السلف من الصحابة وغيرهم في محاولة معرفة مقاصد الآيات، ومنها إدراك ما أشكل عليهم¹⁰⁶.

وأشرف العلوم هو ما تعلق بالقرآن الكريم، ومنها توجيه ما أبهم وأشكل على السامع، لدفع الشك، ورد الطعن؛ ولهذا أجتهد أهل العلم في معرفة أصول النظر الموجب للعلم بغوامضه؛ والبحث عن دقائقه فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب، فمعرفة اللفظ ودلالته هو مقصد لإعجاز القرآن، والبحث في المشكل يظهر بلاغة القرآن وإحكامه واتساق معانيه، وروعة ألفاظه، فيكون وجود المشكل مؤكداً على بلاغة القرآن الكريم وعلو مقامه¹⁰⁷.

وإن الإشكال جارٍ على الألسنة استعمالاً، والأذهان تفكراً، ومطروء على العقل، حادث في النفوس مركز في الطباع، موجود منذ خلق العقل البشري، لأن فكر المرء محدود وله غاية لا يتعداها، وهذا الأمر بلفظه ومعناه كان متداولاً بين أيام النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وقد استعمله النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) استعمالاً يثبت شيوعه أيّامه¹⁰⁸.

106 ينظر حول أهمية علم تأويل المشكل: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 58.

107 جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 3/ 35؛ الزرقاني، مناهل العرفان، 284/2.

108 ينظر: عبد العزيز بن علي الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية، (جامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين، إشراف: محمد سيدي الحبيب، 1417هـ)، 91.

وكان الصحابة يسألون النبي محمد صلى الله عليه وسلم عن الآيات التي تشكل عليهم، وكان يدفع عنهم هذا الإشكال، ومثال على ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود، قال: "لما نزلت ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمَنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: 82] شق ذلك على المسلمين، فقالوا: يا رسول الله، أين لا يظلم نفسه؟ قال: ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13]"¹⁰⁹.

وبين ذلك الحافظ ابن حجر: "كَانَ الشِّرْكَ عِنْدَ الصَّحَابَةِ أَكْبَرَ مِنْ أَنْ يُقْبَلَ بِالظُّلْمِ؛ فَحَمَلُوا الظُّلْمَ فِي الْآيَةِ عَلَى مَا عَدَّاهُ، يَعْنِي مِنَ الْمَعَاصِي فَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ"¹¹⁰، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبْنَىٰ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13].

وهنا نجد الإمام ابن الجزري يدفع ما يقع من مشكل الفهم بتبيين موضوع الوقف والابتداء حيث قال: "وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ {ثم الابتداء {بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} معنى القسم"¹¹¹؛ أي أقسم بالله إن الشرك لظلم عظيم، وهنا أفاد علم الوقف والابتداء بيان ما أشكل على السامع من الفهم.

وهنا يذكر الإمام الطحاوي ضابطاً مهماً يؤكد بيان المشكل بعد ذكر مقام الخلفاء الراشدين والصحابة وعلمهم بالقرآن ومعانيه مع وجوب الاقتداء بهديهم، قائلًا: "وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ وَهُمْ يَعْرِفُونَ تَأْوِيلَهُ، وَكَانَ بِمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ يَسْتَعْلِمُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَيَعْلَمُهُمْ بِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، وَفِي خِلَافِهِمْ تَجْهِيلٌ لَهُمْ، وَالْخُرُوجُ عَنْ مَذَاهِبِهِمْ إِلَى مَا سِوَاهَا مِمَّا نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْهُ"¹¹².

109 البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (دار طوق النجاة، بيروت، 1422هـ)، باب "ظلم دون ظلم"، 15/1، (رقم: 32).

110 ابن حجر، أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (دار المعرفة، بيروت، 1379)، 88/1.

111 ابن الجزري، النشر، 760/2.

112 الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي المصري، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة، 1415 هـ / 1494م)، 113/2.

ولهذا بيّن الإمام ابن الجزري مواطن الاختلاف عند الصحابة بأنهم لم يختلفوا في أصول تفسير القرآن ومعرفة أحكامه، وإنما روي عنهم الاختلاف في قراءة حروفه¹¹³.

ولهذا وجب على أهل العلم دفع ما يشكل على الناس من فهم للدين، وإدراك لمعاني القرآن الكريم، فقد ورد عن سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار، فإنما بعثتهم ليعلموا الناس دينهم، ويرفعوا إليّ ما أشكل عليهم من أمرهم"¹¹⁴.

وحينما جاء عصر التابعين كثر طرح الإشكالات عما كان عليه الصحابة، ومن ذلك قول سِمَاك بن حرب: "أَصْبَحْتُ فِي يَوْمٍ قَدْ أَشْكَلَ عَلَيَّ مِنْ شَعْبَانَ أَوْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَأَصْبَحْتُ صَائِمًا، فَأَتَيْتُ عِكْرَمَةَ، فَإِذَا هُوَ يَأْكُلُ خُبْزًا وَبَقْلًا، فَقَالَ: هَلُمَّ إِلَى الْعَدَاءِ، فَقُلْتُ: إِنِّي صَائِمٌ. فَقَالَ: أَفَسِمُ بِاللَّهِ لَتُفْطِرَنَّ"¹¹⁵، فرفع الإشكال بتوجيه من عكرمة رضي الله عنه.

فجمعت الآيات التي أشكلت على الباحثين في كتب التفسير، فقد نشأ هذا العلم وازدهرت كتبه في كنف الحاجة إلى تفسير القرآن وتوضيح معانيه وغريبه، وتعددت المصنفات لتحقيق هذا الغرض، فكل مصنف مذاقه ووجهته التي هو مولياها.

وقد قال الإمام مكي بن أبي طالب في مقدمة مصنفه بعد أن بيّن ما يجب على طالب علوم القرآن بعد معرفة التجويد: "فهم مَعَانِيهِ وَمَعْرِفَةُ قِرَاءَاتِهِ وَلِغَاتِهِ" ثم بيّن مدار هذا الفهم لإدراك المعنى أنه يقوم على: "مَعْرِفَةُ إِعْرَابِهِ وَالْوُفُوفُ عَلَى تَصْرِفِ حَرَكَاتِهِ وَسَوَاكِنِهِ يَكُونُ بِذَلِكَ سَالِمًا مِنَ اللَّحْنِ فِيهِ مُسْتَعِينًا عَلَى أَحْكَامِ اللَّفْظِ بِهِ، مُطَّلَعًا عَلَى الْمَعَانِي الَّتِي قَدْ تَخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِ الْحَرَكَاتِ مُتَفَهِّمًا لِمَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ مِنْ عِبَادِهِ"، ثم بيّن الغاية من هذه المعرفة بقوله: "إِذْ بِمَعْرِفَةِ حَقَائِقِ الْإِعْرَابِ تَعْرِفُ أَكْثَرَ الْمَعَانِي" فإذا تحقق ذلك "ينجلي الإشكال فتظهر الْفَوَائِدُ، وَيُفْهَمُ الْخُطَابُ، وَتَصِحَّ مَعْرِفَةُ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ"¹¹⁶؛ وينقل ابن الجزري مثالا عن أهمية هذا العلم

113 ابن الجزري، النشر، 156/1

114 مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت)، 396/1، برقم: 567، باب: "بَابُ نَهْيِ مَنْ أَكَلَ ثُمًّا أَوْ بَصَلًا أَوْ كُرَّاثًا أَوْ تَحَوَّهَا"؛ أحمد، أبو عبد الله بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421 هـ، 318/1.

115 الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن التميمي السمرقندي، سنن الدارمي تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، (دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1412 هـ / 2000 م)، 2 / 1048، برقم: 1725، باب: "النهي الصيام يوم الشك".

116 مكي بن أبي طالب، أبو محمد الفيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (مؤسسة الرسالة بيروت، 1405 هـ)، 62/1.

عن الإمام خلف العاشر إنه قال: "أشكل عليّ باب من النحو فأنفقت ثمانين ألفاً حتى عرفته"¹¹⁷، وهذا يدل على علاقة علم النحو بعلم القراءات، لتظهر خصوصية حل المشكل في تلك العلاقة.

وإدراك التوجيه للمشكل يكون سبباً في التصنيف عند أهل هذا الفن، ومنهم الإمام مكي بن أبي طالب فيقول موضعاً للهدف من تصنيف كتابه: "أو شرح مشكل، أو بيان غريب، أو إظهار معنى خفي، مع غير ذلك من فنون علوم كتاب الله جل ذكره؛ من قراءة غريبة، أو إعراب غامض، أو اشتقاق مشكل، أو تصريف خفي، أو تعليل نادر، أو تصرف فعل مسموع مع ما يتعلق بذلك من أنواع العلوم"¹¹⁸.

لأن المُشكِلَ عام يشمل كل إشكال يطرأ على الآية، سواء في الألفاظ، أو في المعنى، أو بسبب توهم التعارض، أو في الإعراب لاختلاف في قاعدة معروفة؛ فوجب دفع التعارض برده بالدليل من علم اللغة ومن شعر العرب، أو ما يوهم التناقض ببيان غوامض التفسير، وبيان توجيه ما ظاهره الاختلاف بين الآيات، أو ما كان مخالفاً لقاعدة مشهورة من قواعد اللغة من نحو وصرف، أو ما يؤدي إلى اختلال في المعنى نتيجة علة بلاغية، تحتاج إلى بيان وتوضيح؛ ولهذا أوجز الإمام ابن الجزري طرق حلّ المشكل عند كلامه في باب "الوقف على الهمزة" حيث قال: "بَابُ مُشْكَلٍ يَحْتَاجُ إِلَى: مَعْرِفَةِ تَحْقِيقِ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ؛ وَأَحْكَامِ رَسْمِ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ؛ وَتَمْيِيزِ الرِّوَايَةِ؛ وَإِتْقَانِ الدِّرَايَةِ"¹¹⁹؛ وهو بهذا أوجز طرق حلّ ما أشكل على السامع في القراءة المتواترة، متسلسلاً من علم اللغة وقواعدها، ثم ضبط رسم شكل الحرف كما ثبت، وتميز قراءة اللفظ للطريق الذي ثبت به هذا الرسم، بدراية ترجيح للقراءة دون إخلال بالشروط؛ ويمكن بيان أنواع ما يقع من المشكل فيما يلي¹²⁰:

1- المشكل المتعلق باللفظ:

117 ابن الجزري، النشر، 1/ 647.

118 مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، (مجموعة بحوث الكتاب والسنة)، 1429هـ / 2008 م، 1/ 72.

119 ابن الجزري، النشر، 2/ 1337.

120 ينظر حول أنواع المشكل: "النُّوعُ الْخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ: مَعْرِفَةُ مُوْهِمِ الْمُخْتَلَفِ"، و"فائدة في القول في الاختلاف والتناقض"، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 2/ 45، 53؛ "النُّوعُ الثَّامِنُ وَالْأَرْبَعُونَ: فِي مُشْكِلهِ وَمُوْهِمِ الْاِخْتِلَافِ وَالتَّنَاقُضِ"، جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، 3/ 88؛ عبد الله بن حمد المنصور، مشكل القرآن، (دار الجوزي، 1426هـ)، 54/ 65.

المشكل اللفظي يظهر مفهومه من خلال ما يذكره المفسرون عند بيانهم لمعنى ما أشكل من غريب اللفظ على السامع؛ حيث يذكر المفسر المعنى المراد بعد أن يذكر ما أشكل من اللفظ؛ ويدرك معناه، كما يقول ابن الجزري من خلال "إِتْقَانِ الدِّرَايَةِ"¹²¹.

ويصرح المفسر في تفسيره عما أشكل بلفظ "المشكل"، للدلالة على ذات اللفظ بكونه أشكل على السامع؛ كما يفرقون بين ما كان خطأ في التفسير، وما كان مشكلاً في المعنى.

ومثال ذلك قراءة (فَنَازِنُوا) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْشِرُوا فَلَكُمْ

رُءُوسٌ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 279]؛ فقد قرأها شعبة عن عاصم وحمزة بقطع الهمزة ممدودة وكسر الذال وإدخال ألف بينهما (فَآذِنُوا)؛ بينما قرائها الباقون (فَأَذِنُوا) بإسكان الهمز وفتح الذال¹²²؛ وهنا نجد الإمام الطبري رجح قراءة القصر (فَأَذِنُوا)؛ لأنها تختص بهم في حرمة الربا، وقراءة المد بإخبار غيرهم بأن من يفعل الربا سيقع في حرب مع الله¹²³؛ بينما على العكس منه رجح الإمام مكي قراءة المد¹²⁴؛ ويظهر هنا كيف يقع الترجيح بسبب ترجيح أثر معنى تفسيري على آخر، دون الشك في أصل القراءة لكونها متواترة.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [ال

عمران: 179] حيث قال أبو حيان الأندلسي: "وحتى للغاية المجردة، وَالتَّفْدِيرُ: إِلَى أَنْ يُمَيِّزَهَا كَذَا قَالُوا، وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى أَنْ تَكُونَ غَايَةً عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، لَأَنَّهُ يَكُونُ الْمَعْنَى لَا يَنْتَرِكُهُمْ مُخْتَاطِينَ إِلَى أَنْ يُمَيِّزَ، فَيَكُونُ قَدْ غَيَّا نَفْيَ التَّرَكِّ إِلَى وُجُودِ التَّمْيِيزِ، فَإِذَا وُجِدَ التَّمْيِيزُ تَرَكَّهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ اخْتِلَاطٍ"، ثم أخذ في بيان المراد

121 ابن الجزري، النشر، 1337/2.

122 ابن الجزري، النشر، 2228/4؛ أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اوتو تريزل، (دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ/ 1984م)، 84.

123 الطبري، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق، أحمد محمد شاكر، (مؤسسة الرسالة، 1420هـ/ 2000م)، 46/6.

124 ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق، محي الدين رمضان، (مؤسسة الرسالة)، 318.

من كلمة (حتى) الواردة في الآية¹²⁵؛ فيظهر الترجيح عنده اللفظ من خلال أثر مقصود الآية ودلالاتها على المعنى المراد، وهنا يظهر علم التفسير.

وكذلك ما ذكره ابن الجزري عند بيانه لفظة (ها) في (هذا) للتنبيه، فحذفت ألفها، كما حذفت ألف (ها) التنبيه نحو قوله تعالى: ﴿سَنَقْرَعُ لَكَ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن:31] وفقاً، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: "هذه الكلمة من أشكل حروف الاختلاف وأغمضها وأدقها" وبعد ذلك يبين رفع الإشكال عنها¹²⁶؛ وهو هنا سلك مسلك السلف في تقدير الراجح من اللفظ.

2- المشكل من جهة المعنى:

وهنا المشكل يقع في تعيين المعنى المراد من سياق اللفظ الوارد في الآية؛ ولهذا يكثر المفسرون من استعمال مصطلح (المشكل) في هذا النوع لتعلقه بالمعنى المراد من نص الآية.

ومثل هذا ما نقله ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ

تَذَكَّرُونَ﴾ [النور:1] بقوله: "كل ما في السورة من أمر ونهي فرض لاحظ بهذه اللفظة، و"الآيات البينات" أمثالها

ومواعظها وأحكامها، وقال الزهراوي: المعنى ليس فيها مشكل، تأويلها موافق لظاهرها"¹²⁷؛ أو لبيان ما أشكل حقيقة في المعنى، مثلاً ابن قتيبة يذكر في مواطن في بيان ما أشكل من المعاني¹²⁸؛ أو لغرابة في المعنى مثل قول مكي ابن أبي طالب: "فإنه مشكل غريب لطيف المعنى"¹²⁹؛ ونلاحظ هنا جمال التعبير عنده، فهو ذكر لفظ (مشكل) ثم أرفده بوصف (لطيف) ليشعر القارئ بأن المشكل حله يؤدي على لطافة في المعنى.

ومثال على ذلك أشكل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُسُفَ ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَبْوِيهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ

ءَامِنِينَ﴾ [يوسف:99] على بعض المُفسِّرين، لكونهم دخلوا أصلاً مصرًا، ثم يقال لهم ادخلوا مصرًا...! فَقَالَ

125 ابو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 449/3.

126 ابن الجزري، النشر، 1265/2.

127 ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (دار الكتب العلمية بيروت، 1422هـ)، 160/4.

128 مكي بن أبي طالب، مشكل أعراب القرآن، 1/ 203؛ وقد صنف في ذلك كتاباً: تفسير المشكل من غريب القرآن، تحقيق: علي حسين البواب، (مكتبة المعارف، الرياض، 1406هـ/1985م).

129 ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، باب اللفظ الواحد للمعاني المختلفة، 274.

بَعْضُهُمْ: هَذَا مِنَ الْمُقَدَّمِ وَالْمُؤَخَّرِ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ: "وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ وَآوَى إِلَيْهِ أَبْوِيهِ، وَرَفَعَهُمَا عَلَى الْعَرْشِ"¹³⁰.

3- المشكل المتعلق بتوهم التناقض والاختلاف:

فمثلاً يقع التعارض بين عموم ما تدل عليه آية، وخصوصية آية أخرى؛ مثال ذلك ما ذكره الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنْكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة:109] يدل أن الأنبياء لا يشهدون لأممهم، والجمع بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء:41] فوق المشكل فيما ظاهره التعارض بين عموم آية نفي العلم، وبين خصوصية الشهادة، ثم بيّن الجواب عن هذا الإشكال¹³¹.

أو يقع ما ظاهره التعارض بين الآيات في موطن خاص؛ مثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبُهُمْ﴾ [آل عمران:90]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى:25]، فيوهم مشكل وهو التعارض، فوجب توجيهه¹³².

وقوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْعَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن:39]، يوهم التعارض مع قوله تعالى: ﴿قَوْلِكَ لَسَعَلَتَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر:92]، وقد وجه التعارض الإمام ابن قتيبة¹³³.

130 ينظر بتصرف: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري، تفسير القرآن العظيم، تحقيق، سامي بن محمد سلامة، (طبعة للنشر والتوزيع، 1420هـ / 1999 م)، 411/4.

131 ينظر: الرازي، أبو عبد الله التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الرازي، مفاتيح الغيب، (إحياء التراث العربي 1420هـ)، 456/12.

132 القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الخزرجي، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، تحقيق، أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (دار الكتب المصرية، 1384هـ، 1962م)، 130/4.

133 ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 25، وينظر: "باب التناقض والاختلاف".

أو يقع ما ظاهره التعارض مع ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثاله قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أَلُمُتِلْ﴾¹³⁴ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ [البقرة 253] حيث يقول الإمام القرطبي: "وَهَذِهِ آيَةٌ مُشْكِلَةٌ وَالْأَحَادِيثُ ثَابِتَةٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ"¹³⁴، ثم بيّن وجه الجمع بين ما هو متعارض وتوجيهه¹³⁵.

4 - المشكل المتعلق بالإعراب:

وهو ما يقع مشكلاً من حيث حركة الإعراب، فيكون خلافاً للمعنى، وفي هذا يقول إمام اللغة ابن جني: "وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب"¹³⁶؛ فلا يعد ذلك عيباً عند علماء اللغة. وقد استخدم المفسرون لفظ المشكل عند توقفهم في إعراب بعض الآيات، فلا يضُرُّ مخالف المعنى لظاهر الإعراب¹³⁷، وفي ذلك يشير ابن الجزري إلى أهمية اللغة في حل الإشكال¹³⁸. ومثال ذلك ذكر مكي بن أبي طالب في مقدمته ما يبيّن دفع الإشكال المتعلق بالإعراب حيث قال: "إِذْ بِمَعْرِفَةِ حَقَائِقِ الْإِعْرَابِ؛ تَعْرِفُ أَكْثَرَ الْمَعَانِي، وَيَنْجَلِي الْإِشْكَالَ، فَتُظْهِرُ الْفَوَائِدَ، وَيَفْهَمُ الْخُطَابَ، وَتَصِحُّ مَعْرِفَةُ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ"¹³⁹؛ وفي ذلك قوة بلاغة القرآن وسر الفصاحة فيه، فتجتهد العقول لمعرفة أسرارهِ وبلاغته. ويظهر ذلك من خلال بيان أهل العلم باللغة، ومثال ذلك ما ذكره الزجاج عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ [طه: 63]: "وهذا الحرف من كتاب الله عزَّ وجلَّ مُشْكِلٌ عَلَى أَهْلِ اللُّغَةِ، وَقَدْ كَثُرَ اخْتِلَافُهُمْ فِي تَفْسِيرِهِ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ جَمِيعَ مَا قَالَهُ النُّحَوِيُّونَ وَنُخَبِّرُ بِمَا نَظَنُّ أَنَّهُ الصَّوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"¹⁴⁰.

134 البخاري، صحيح البخاري، "باب الخصومات"، 121/1، (برقم: 2412).

135 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 261/3.

136 ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، (إحياء التراث القديم، 1373 هـ / 1954 م)، 131.

137 قال الزركشي: "إِنَّ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مُلَاحَظَةِ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَتَفْسِيرِ الْمَعْنَى لَا يَضُرُّ مُخَالَفَةَ ذَلِكَ"، البرهان في علوم القرآن، 304/1.

138 ابن الجزري، النشر، 1337/2.

139 مكي بن طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، 63/1.

140 الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق، عبد الجليل عبده شلبي، (عالم الكتب بيروت، 1408 هـ / 1988 م)، 361/3.

وعلى هذا سار الإمام القرطبي ناقلاً عن النحاس "هَذَا مُشْكِلٌ يُبَيِّنُهُ الْإِعْرَابُ"¹⁴¹، بمعنى أن توجيه ما أشكل على سامعه يعرف من خلال إدراك قواعد علم اللغة.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَرْتَنِي أَتَّخِذُ صَنَامًا ءَالِهَةً إِنِّي أَرَبُّكَ وَقَوْمُكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: 74]، فقد ذكر أبو حيان عند تفسيره هذه الآية: "امْتَنَعَ أَرَزَرُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، وَقِيلَ هُوَ صِفَةً، قَالَ الْفَرَاءُ بِمَعْنَى الْمَعْوَجِّ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: بِمَعْنَى الْمَخْطِي، وَقَالَ الضَّحَّاكُ: الشَّيْخُ الْهَمُّ بِالْفَارِسِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ صِفَةً أَشْكَلَ مَنْعُ صَرْفِهِ وَوَصْفُ الْمَعْرِفَةِ بِهِ وَهُوَ نَكْرَةٌ"¹⁴².

واختلف القراء أيضاً في قراءة {أَرَزَرُ} فقراء يعقوب برفع الراء {أَرَزَرُ}، وقرأ الباقون بنصبها¹⁴³.

ومثله قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا آدَرَكُوكُوهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: 39]، والاختلاف في قراءتها تبعاً لاختلاف الوجه من حيث التوجيه النحوي لها، قال ابن عطية: "وقرأ أبو عمرو «اداركوا» بقطع ألف الوصل، قال أبو الفتح بن جني: هذا مشكل ولا يسوغ أن يقطعها ارتجالاً فذلك إنما يجيء شاذاً في ضرورة الشعر في الاسم أيضاً، لكنه وقف مثل وقفة المستذكر ثم ابتداءً فقطع، وقرأ مجاهد بقطع الألف وسكون الدال «أدرَكوا» بفتح الراء وبحذف الألف بعد الدال بمعنى أدرك بعضهم بعضاً، وقرأ حميد بن قيس الأعرج «أدرَكوا» بضم الهمزة وكسر الراء أي أدخلوا في إدراكها، وقال مكي في قراءة مجاهد إنها «آدَرَكُوكُوهَا» بشد الدال المفتوحة وفتح الراء، قال: وأصله إذ تركوا وزنها افتعلوا، وقرأ ابن مسعود والأعمش «تداركوا» ورويت عن أبي عمرو، وقرأ الجمهور «حتى إذ ادركوا» بحذف ألف (إذا) لالتقاء الساكنين.¹⁴⁴ وهذا النوع غالباً ما يشترك مع ما أشكل من جهة القراءات.

5- المشكل المتعلق بالقراءات.

141 القرطبي، الجامع أحكام القرآن، 310/3.

142 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 561/4. ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 265/2؛ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، (المصرية للتأليف والترجمة)، 340/1.

143 ابن الجزري، النشر، 2291/3؛ ابن مهران، أحمد بن بن مهران النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، (مجمع اللغة العربية - دمشق، 1981م)، 196.

144 ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (دار الكتب العلمية - بيروت 1422هـ)، 399/2.

وهذا المشكل يقع بسبب اختلاف الروايات المنقولة عن القراء، وخصوصاً ما كان منها متواتراً، فيوهم التضاد والتناقض، فوجب دفع ما كان من هذا، لان علم القراءات من أشرف العلوم وأثبتها سنداً، وأوثقها رواية.

ولهذا كان من أهم الموضوعات المهمة التي يجب على القراء الإلمام بها، وتوضيح المشكل من اللفظ في الآية، وحل إشكالاتها من خلال توجيه العلماء من الناحية التفسيرية، والنحوية، والصرفية¹⁴⁵، حيث بعض الآيات يتغير معناها بتغير لفظها؛ فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109]، قرأ ابن كثير وأبو عمرو البصري ويعقوب وخلف وشعبة بكسر الهمزة {إِنَّهَا}، والباقون بالفتح {أَنَّهَا}¹⁴⁶، حيث أشكلت قراءة الفتح {أَنَّهَا}، على كثير من أهل العربية يوم ظاهرها أنه عذر للكفرة¹⁴⁷، ويذكرون العلماء التوجيه من هذه القراءة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ شِيبٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَلَهُمُ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الأنسان: 21]، قرأ نافع وحزمة وأبو جعفر {عَلَيْهِمْ} بإسكان الياء وكسر الهاء (عَالِيَهُم)، وقرأ الباقيون بفتح الياء وضم الهاء¹⁴⁸، والمشكل فيها يظهر بقراءة النصب {عَلَيْهِمْ} فوجب معرفة العامل الذي بسببه نصبت القراءة¹⁴⁹.

ويكون أظهر وجوداً في المصنفات وفي مسألة العلماء عن معاني القرآن الكريم، ومما يزيد جلاء ووضوحاً، وهو ما روي عن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت: 202هـ): "قال: كان يجيني رجل فيسألني عن آيات من كتاب الله مشكلات، وكنت أتبين العنت في سؤاله، وكنت إذا أجبتة أرى لونه يربد ويسود، فقال لي

145 أفرد الزركشي باباً خاصاً بالتوجيه: "النُّوعُ الثَّلَاثُ وَالْعَشْرُونَ: مَعْرِفَةُ تَوْجِيهِ الْقُرْآنِ وَتَبْيِينُ وَجْهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كُلُّ قَارِيٍّ قَائِلًا: "وَهُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ وَبِهِ تُعْرَفُ جَلَالَةُ الْمَعَانِي وَحَزْ ثَلَاثُهَا وَقَدْ اعْتَنَى الْأَئِمَّةُ بِهِ وَأَفْرَدُوا فِيهِ كُتُبًا"، البرهان في علوم القرآن، 339/1.

146 ابن الجزري، النشر، 2295/4؛ ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، 200.

147 أبي شامة، أبو القاسم شهاب الدين بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني، (الكتب العلمية، القاهرة)، 455، ينظر هامش 769.

148 ابن الجزري، النشر، 2715/4.

149 ابن هشام: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، تحقيق: محمد نغش، (الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1403هـ/1983م)، 10.

يوماً: أيجوز في كلام العرب أن نقول: "أدخلت القوم الدار ثم أخرجتهم رجلاً"؟ فقلت: لا يجوز ذلك حتى نقول: أخرجتهم رجلاً رجلاً، نقوله في تفصيل الجنس. قال: فكيف قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: 5] فقلت: ليس هذا من ذلك لأن الطفل مصدر في الأصل فهو يقع على الواحد والاثنتين والجمع بلفظ واحد فتقول: "هذا طفل، وهذان طفل، وهؤلاء طفل"؛ كما قال تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 31]، فطفل في الآية موضع أطفال فكأنه قال ثم يخرجكم أطفالاً.

قال: فأخبرني عن قوله: ﴿يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ [النساء: 42] من أين لهم هذه الأرض هناك؟ فقلت له: وهمت، أما سمعت قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: 48]، فودوا أن تلك الأرض تسوى. فسكت¹⁵⁰؛ ويدل هذا النص على نوعين من المشكل، لغوي ومعنوي.

أما اللغوي السؤال عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [الحج: 5]؛ والمعنوي وهو السؤال عن الأرض التي ذكرت في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُبَدِّلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: 48].

وخلاصة ما سبق نجد إن العلوم الإسلامية والمصنفات فيها حظ وافر من المشكل وحلّ المقفلات والغوامض، ولعلمي الكتاب والسنة من ذلك أوفر حظ ونصيب، وسنذكر المصنفات في المشكل بتسلسل تاريخياً تتضح معالم التأليف فيه في المطلب الرابع.

ومن تأمل في هذه التعريفات يتضح له بأن معرفة الغريب من الألفاظ وما خفي منها، يقوم على مدى وضوح المعنى من السياق العام للكلام.

150 الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، أخبار أبي القاسم الزجاجي، 1.

المطلب الثالث: ضوابط القراءة المشكلة.

يقصد من الضابط هنا، هي العلامة أو الدلالة التي تدل على أن هناك مشكل في اللفظ؛ فإن المشكل يقع في الكلمة والحرف والحركة، والذي يهتم في هذه الدراسة المشكل الذي يوهم عند السماع أنه خالف أصلاً من الأصول المعروفة في اللغة وعلومها، صرفها ونحوها، بما يؤدي لدى السامع إلى اختلال في المعنى.

ويمكن إدراك مَظَانٍ وقوع المشكل من خلال ما أشار إليه الإمام ابن الجزري، حينما أراد تبيان معنى الأحرف السبعة، وقد ذكره عن الرازي كضابط مجمل؛ ثم بينه مفصلاً عن ابن قتيبة، بقوله: "وقد تدبرت وجوه الاختلاف في القراءات فوجدتها سبعة:

1- يقع الخلاف في علامة الإعراب بما لا يغير صورة رسم الكلمة في الخط، ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾، وكتبت بالياء {يجازي} [سبأ:17]؛ فلا يقع الاختلاف في المعنى¹⁵¹؛ فهو اختلاف في رسم حركة الحرف لا اختلاف في المعنى¹⁵²؛ ومثل ما وقع من مشكلة قراءة ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر (يَحْسَبَنَّ) قرئت بالياء، وقرأها الباقون (تَحْسَبَنَّ)، بالتاء، في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال:59]¹⁵³؛ فوقع ما يوهم تغييراً في المعنى، فأشكل على السامع.

2- الاختلاف في إعراب الكلمة وحركة بنائها بما يغير معناها، ولا يزيل عن صورتها، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيِّنَٰتٍ أَشْفَارِنَا﴾ و{رَبَّنَا} بالضم [سبأ:19]؛ فيقع التغير في اللفظ¹⁵⁴؛ ومثله اختلف القراء في قراءة لفظ (فيكون) قرأها ابن عامر بفتح النون، و(فيكون)، وقرأها الباقون بضم النون، في

151 ذكرت ما كان قريباً يفيد بيان ضابط المشكل، وتركت ما سواها وهي خمسة؛ ذكرها مفصلاً ابن الجزري، ينظر: النشر، 165/164/1.

152 ينظر: أبو عمر الداني، عثمان بن سعيد، **الأحرف السبعة للقرآن**، تحقيق: عبد المهيم طحان، (مكتبة المنارة، مكة المكرمة)، 33، 47؛ غانم قدوري الحمد، **رسم المصحف**، 186.

153 ابن الجزري، النشر 2338/4، أبو عمرو الداني، **التيسير في القراءات السبع**، 92.

154 ينظر: ابن الجزري، النشر، 165/164/1؛ وكذلك: أبو عمر الداني، **الأحرف السبعة للقرآن**، 33.

قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117]؛¹⁵⁵ فيقع

ما يشكل في المعنى المراد، فوجب توجيه قراءة ابن عامر.

وعند النظر إلى ما ذكره أهل العلم في القراءات من كيفية معرفة ما أشكل من لفظ، ووضع ضابط معرفة ما أشكل من لفظ القراءات المتواترة العشرة، فإذا وجد واحد منها دلّ ذلك على وجود مشكل في اللفظ، ويمكن حصرها من خلال ما يلي:

أولاً: أن يعترض على هذه القراءة من قبل عالم من أهل هذا الفن بكونها قراءة خاطئة¹⁵⁶؛ فإذا وقع الاعتراض من عالم له دراية وتدوين لعلم القراءات، سواء دون في قراءة واحدة أو سبع قراءات أو عشر أو أربعة عشر قراءة، ويكون هذا العالم المشهور لهم بالاختصاص.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْتَدَ﴾ [الأنعام: 90]، قرأ ابن عامر بكسر

الهاء في الوصل في قوله: {أَقْتَدَ قُلْ}، وغلط ابن مجاهد البغدادي هذه القراءة بقوله: "هَذَا غلط لِأَنَّ هَذِهِ الْهَاءُ هَاءٌ وَقَفٌ لَا تَعْرَبُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَإِنَّمَا تَدْخُلُ لِتُبَيِّنَ بِهَا حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا"¹⁵⁷.

ثانياً: أن يغلطها البعض منكرةً، أو قليلة الاستعمال¹⁵⁸؛ وذلك يرجع إلى ذات القراءة من القراءات العشر، فبعض القراءات تكون مردودة من قبل عالم معترض، ويعدّها غريبة أو مستبعدة، كونها لم تستعمل في كلام العرب؛ ومثال على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأَسْمِعِلْ وَأَلْسِعْ﴾ [الأنعام: 86]، قرأ حمزة والكسائي وخلف {وَاللَّسِيعُ} بالتشديد اللام¹⁵⁹، ورد أبو حاتم القراءة بالتشديد وقال: "لا يوجد ليسع، وقال أبو جعفر: "وهذا الرد لا يلزم، قد جاء في كلام العرب حيدر وزينب؛ والحق في هذا أنه اسم عجمي، والعجميّة لا تؤخذ بالقياس إنما

¹⁵⁵ وكذلك في قرأها في سورة [آل عمران: 47] و[النحل: 40] و[مريم: 35] و[يس: 82] و[غافر: 68]، ورفعها في غيرهم من السور؛ ووافقه الكسائي في موضعي سورة النحل ويس فقط، ينظر: ابن الجزري، النشر، 2183/4؛ ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، 135.

¹⁵⁶ الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، 100

¹⁵⁷ ابن الجزري، النشر، 1925/3، مجاهد البغدادي، السبعة في القراءات، 262، ينظر: توجيه الآية في هامش (763)

¹⁵⁸ ابن الجزري، النشر، 164/1؛ الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، 100.

¹⁵⁹ ابن الجزري، النشر، 2293/4؛ أبو حيان الأندلسي، تفسير المحيط، 575/4؛ وينظر: الداني، التيسير في القراءات السبع، 104، ينظر توجيه الآية في هامش (757)

تَوَدَّى سَمَاعًا¹⁶⁰؛ ومثاله قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ [الأنفال: 42]، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر العين في {بِالْعُدْوَةِ}، وقرأ الباكون بالضم، وأنكر أبو عمرو قراءة الضم، وَقَالَ الْأَخْفَشُ لَمْ يُسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا الْكُسْرُ¹⁶¹.

ثالثاً: أن يعترض على هذه القراءة؛ فيظن السامع أن فيها اللحن أو الخطأ من قبل من قرأ بها¹⁶²؛ وذلك لأن القراءات العشر مطابقة لقواعد اللغة العربية، فبعض القراءات تُقرأ مخالفة للقواعد المتعارف عليها؛ فيعترض أهل اللغة عن القراءة فيظن السامع إنها لحن وخطأ؛ ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعَ فَلْيَنْظُرْ

هَلْ يَذْهَبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: 15]، قال المبرد عن قراءة الإسكان في (لام) من كلمة {ثُمَّ لَيَقَطَّعَ} لحن بقوله: "وأما قراءة من قرأ {ثُمَّ لَيَقَطَّعَ فَلْيَنْظُرْ} فإن الإسكان في لام {فَلْيَنْظُرْ} جيد وفي لام {لَيَقَطَّعَ}، لحن لأن ثم مُنْفَصِلَةٌ من الكلمة" وبين سبب ذلك¹⁶³؛ وهنا يقع الخلاف والتوجيه، قال أبو شامة: "وأما كسر اللام في {لَيَقَطَّعَ} فهو الأصل لأنها لام أمر فهي مكسورة بدليل أنها لم يدخل عليها الحروف الثلاثة: الفاء والواو وثم لا تكون إلا مكسورة"¹⁶⁴.

رابعاً: أن يقع الاختلاف بين القراءات في حركة الكلمة، دون أن يكون تغير في المعنى ورسم الكلمة¹⁶⁵؛ وهذا التنوع في القراءات هو اختلاف تغاير في حركة الكلمة، وتغيير حركة الكلمة لا يغير المعنى، ويمكن الجمع بين القراءتين بما يوافق المصحف غير خارج من رسم كتابه¹⁶⁶، ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: 34]، قرأ أبي جعفر بضم التاء في {لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا}، حالة الوصل

160 النحاس، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد المرادي النحوي، إعراب القرآن، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط: 1، (الكتب العلمية، 1421 هـ)، 20/2.

161 ابن الجزري، النشر، 2337/3، وينظر: أبي شامة المقدسي: إبراز المعاني من حرز الأمان، 491، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 327/5، ينظر توجيه الآية في هامش (819).

162 ابن الجزري، النشر، 164/1؛ الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، 100.

163 المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، (بيروت)، 134/2.

164 أبي شامة، إبراز المعاني، 603؛ ابن الجزري، النشر، 2482/4.

165 ينظر: ابن الجزري، النشر، 160/1.

166 ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 42/40.

إتباعاً، وروى هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان عنه إشماع كسرتها الضم¹⁶⁷، وقيل هذا لحن لا يجوز، وأحسن ما قيل فيه ما روي عن محمد بن يزيد قال: "أحسب أن أبا جعفر كان يخفض ثم يشم الضمة ليدل على أن الابتداء بالضم"¹⁶⁸؛ فنجد الخلاف عند أهل العلم، قال ابن جني: "هذا ضعيف عندنا جداً"¹⁶⁹، والوجهان صحيحان لم يتغير معناها

وكذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ

وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: 37] و[الحديد: 24]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الباء والخاء، {الْبُخْلُ}، وقرأ الباقر بضم الباء وسكون الخاء {بِالْبُخْلِ}¹⁷⁰، والوجهان في القراءة لم يتغير المعنى المراد من الآية.

خامساً: أن يكون اللفظ في القراءة مخالفاً من حيث الظاهر المعنى المراد للفظ آخر في القراءة الأخرى، فيقع ما يوهم التعارض في الحكم في التفسير¹⁷¹؛ فيفهم من هذا التعارض هو كون إحداها صحيحة والأخرى خطأ؛ مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]، إن لفظ {وَأَرْجُلَكُمْ} في قراءة النصب تفيد الأمر بغسل الأرجل، وقراءة الجر تفيد ما ظاهره المسح على الأرجل، فتعارض القراءتان في الظاهر، وزادت قراءة الجر تعارضاً مع قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ" وما أثر عن السلف¹⁷².

167 ابن الجزري، النشر، 2151/4.

168 النحاس، إعراب القرآن، 45/1.

169 ابن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 71/1، ينظر: توجيه الآية في هامش (466).

170 ابن الجزري، النشر، 2265/4، البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن تفسير البغوي، حققه: محمد عبد الله النمر، (طبعة للنشر والتوزيع، 1417هـ)، 213/1.

171 الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، 101.

172 البخاري، الجامع المسند الصحيح، باب غسل الأعقاب، 44/1، رقم الحديث: 16؛ صحيح مسلم، باب غسل الرجلين بكمالهما، 213/1، رقم الحديث: 240؛ سنن أبي داود، باب في إسباغ الوضوء، 24/1؛ ينظر: توجيه الآية في الهامش رقم (730).

ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمًا إِلَّا عَصَى وَيُذْفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصافات: 8]، فقرأ حمزة والكسائي

وخلف وحفص بتشديد السين والميم، وقرأ الباقون بتخفيفهما {يَسْمَعُونَ}، فإن النصوص والآثار دلت على حصول التسمع منهم ولم يتحقق السماع¹⁷³.

ومثله كذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ [يوسف: 110]؛ حيث

اختلفوا في: {كُذِّبُوا} فقرأ أبو جعفر، والكوفيون (حفص وحمزة والكسائي) بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد {كُذِّبُوا}¹⁷⁴، فقراءة التخفيف يفهم من ظاهر اللفظ أن الرسل ظنوا أنهم كُذِّبوا من قبل الوحي¹⁷⁵.

سادساً: أن يكون اللفظ في القراءة مخالف المشهور في اللغة العربية؛ لكنه يوافق وجهاً من الوجوه¹⁷⁶؛ وذلك لأن بعض القراءات تخالف المشهور من قواعد اللغة، ويعدونها أهل النحو من الممنوع المستغرب، مثل الفصل بين المضافين الجار والمجرور، أو الفصل بين المبتدأ والخبر؛ ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ

لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام: 137]، فقرأ ابن عامر بضم حرف الزاي

وكسر الياء من {زَيْنَ}، ورفع لام {قَتَلَ}، ونصب دال {أَوْلَادَهُمْ}، وخفض همزة {شُرَكَاءُهُمْ} بإضافة {قَتَلَ} إليه، وهو فاعل في المعنى، وقد فصل بين المضاف، وهو {قَتَلَ} وبين {شُرَكَاءُهُمْ}، وهو المضاف إليه بالمفعول، وهو {أَوْلَادَهُمْ}، وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر؛ بينما قرأ الباقون {زَيْنَ} بفتح الزاي والياء، و{قَتَلَ} بنصب اللام أولادهم بخفض الدال و{شُرَكَاءُهُمْ} برفع الهمزة¹⁷⁷؛ وهنا يقع الاختلاف والتوجيه، قال الزمخشري: "وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم برفع القتل، ونصب الأولاد، وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً"، ورد ابن الجزري اعتراضه ووجه ذلك الإشكال¹⁷⁸.

173 ابن الجزري، النشر، 2583/4؛ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي، تفسير الماوردي النكت والعيون تحقيق، السيد ابن عبد المقصود، (بيروت)، 38/5.

174 ابن الجزري، النشر، 2396/4.

175 البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن 286/4.

176 ابن الجزري، النشر، 118/1؛ الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، 101.

177 ابن الجزري، النشر، 2301/4 / 2306.

178 الزمخشري الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 69/2؛ ابن الجزري، النشر، 130/4، ينظر: توجيه الآية في هامش (775).

سابعاً: أن يكون اللفظ في القراءة يخالف قاعدة القياس الصرفي، وضعفوا علماء العربية هذه القراءة محتجين بأنها لا توجد في كلام العرب؛ ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: 35]، فقرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال مع المد والهمز {دُرِّيٌّ}، وقرأ حمزة وأبو بكر بضم الدال والمد والهمز {دُرِّيٌّ}، وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد الياء من غير مد، ولا همز، وحمزة {دُرِّيٌّ} 179.

فأهل اللغة جميعاً إلا أقلهم يقولون هي لحن لا يجوز؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم على "فَعِيل"، وقد اعترض أبو عبيد في هذا فقال: "وَأَنَا أَرَى لَهَا وَجْهًا وَذَلِكَ أَنَّهَا دُرُوءٌ عَلَى وَزْنِ فُعُولٍ مِثْلُ سُبُوحٍ وَقُدُوسٍ، وَقَدْ اسْتَنْقَلُوا كَثْرَةَ الضَّمَّاتِ فَرَتُّوا بَعْضَهَا إِلَى الْكُسْرِ"، فرد أبو جعفر اعتراض أبي عبيد قائلاً: "وهذا الاعتراض والاحتجاج من أعظم الغلط وأشدّه" 180.

ثامناً: أن يكون اللفظ في القراءة يؤدي إلى خفاء في المعنى، لا يدرك إلا بعد تأمل وبحث؛ لأن اختلاف اللفظ في القراءات لا يتضح المعنى في تفسيرها، إلا بعد بحث دقيق من كتب النحو والإعراب، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاءَهُمْ وَصَرُّوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: 110]، قرأ ابن عامر بفتح الفاء التاء {فَتَنُوا}، إسناد الفعل إلى الفاعل، وعلى هذه القراءة بأن تفسيرها أن الفتنة أسندت إلى الواو العائدة {الَّذِينَ هَاجَرُوا} على أنها واقعة منهم وهي الفتنة، والتقدير أي أنهم فتنوا أنفسهم حين أظهروا ما أظهروا من كلمة الكفر 181.

تاسعاً: أن يكون اللفظ في القراءة فيه خفاء في الإعراب؛ لأن الاختلاف في لفظ حركة الكلمة يؤدي عند تفسيرها إلى خفاء وإشكال في إعرابها، فأهل اللغة يعدونها مشكلة ولها توجيهات نحوية وإعرابية، ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: 240]؛ وهنا كلمة {وصية} فيها خفاء وإشكال من الإعراب، فقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص بالنصب، وقرأ

179 ابن الجزري، النشر، 2502/4؛ ابن مهران؛ المبسوط في القراءات العشر، 318.

180 البغوي، تفسير البغوي، 416/3؛ النحاس، إعراب القرآن، 95/4؛ ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، 184/4.

181 المنتجب الهمداني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حققه: محمد نظام الدين الفتيح، (الزمان، المدينة المنورة، 1427هـ/2006م)، 149/4؛ ينظر: أبي شامة، إبراز المعاني وحرز المعاني، 560.

الباقون بالرفع {وصية}، ولها توجيه إعرابي في الحالتين، في قراءة الرفع مشكلة من حيث صلوح الخبر الذي هو {وصية} خبر لمبتدأ {الذين}، إذ الظاهر لا يوجد رابط بينهما، والقاعدة الإعرابية أن يكون الخبر بالنسبة للمبتدأ جزءاً متمماً للفائدة¹⁸².

وكذلك قوله تعالى: ﴿بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَفُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ

عَلَى بَعْضٍ﴾ [النور 58]، قرأ حمزة والكسائي وخلف {ثلاث} بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع، قراءة النصب فيها إشكال من جهة الإعراب، متمثل خفاء في الإعراب، إذ لا يدرك عامل النصب إلا بعد تأمل، وطعن بهذه القراءة من لم ينعم النظر، قال أبو حاتم: "النصب ضعيف مردود"، وقال ابن الجزري: "واتفقوا على النصب {ثلاث} المتقدم لوقوعه ظرفاً"¹⁸³.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ

﴾ [المائدة: 107]، قرأ شعبة وحمزة ويعقوب {الأولان} بتشديد الواو وكسر اللام بعدها وبفتح النون على الجمع، وقرأ الباقون بإسكان الواو وفتح اللام ثم كسر النون على التثنية {الأولان}¹⁸⁴؛ وهنا يظهر الإشكال فيها، حيث قال الزجاج حينما وصل إلى هذا الموضع من الإعراب: "وهذا موضع من أصعب ما في القرآن في الإعراب"، وعقب سمين الحلبي على هذه الآية: "ولعمري إن القول ما قالت حذام¹⁸⁵، فإن الناس قد دارت رؤوسهم في فلك هذا التركيب"¹⁸⁶؛ وهذا لصعوبة توجيه ما أشكل، ولم يسلم من صعوبتها الإمام مكي بن أبي طالب: "هذه الآية من أشكل ما في القرآن في إعرابها، ومعناها، وتفسيرها، وأحكامها"¹⁸⁷؛ ونلاحظ التدرج في تعبيره،

182 ابن الجزري، النشر، 2206/4؛ ابن هشام، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، 32، ينظر توجيه الآية في هامش (206).

183 ابن الجزري، النشر، 2505/4؛ النحاس، إعراب القرآن، 102/3.

184 ابن الجزري، النشر، 2282/4.

185 حذام امرأة، فقال فيها زوجها لجيم: "إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام". أبو غبيد: القاسم بن سلام الهروي البغدادي، الأمثال، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، (المأمون للتراث، 1400 هـ / 1980 م)، 50.

186 الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 216/2؛ أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (دار القلم)، 473/4.

187 مكي بن طالب، مشكل إعراب القرآن، 243/1.

حيثُ بدأ من مشكل الإعراب، الذي أدى إلى مشكل في المعنى، ليقع الإشكال في التفسير وأخيراً الأحكام التي تترتب على إدراك معناها.

المطلب الرابع: أهم المصنفات في مشكل القراءات.

اهتمّ العلماء بالمشكل من خلال المصنفات في المشكل من حيث اللغة والقراءات والآثار من مرفوع وموقوف ومقطوع؛ مما يثري دراسة هذا العلم إجمالاً، ونجد أثره تفصيلاً في الكمّ من المصنفات في هذا الفنّ التي تعلقت بالقرآن الكريم وخصوصاً علم القراءات، وفيما يلي عرض لهذه الكتب التي تتضح معالم التأليف فيه ومراحلها مسلسلّة تاريخياً، فكان من أول ما صنّف في ذلك:

- 1- "جوابات القرآن الإمام" سفيان بن عيينة (ت:198هـ) ذكر له.
- 2- تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت:276هـ) ¹⁸⁸.
- 3- ضياء القلوب من معاني القرآن وغريبه ومشكله، المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب النحوي اللغوي (ت:300هـ) ¹⁸⁹.
- 4- المشكل الآثار، لأبي جعفر: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الأزدي (ت:321هـ) ¹⁹⁰؛ وهو تعلق بتوجيه بما روي عن النبي والصحابة وبعض التابعين مثل الإمام أبي حنيفة.
- 5- المشكل في معاني القرآن ¹⁹¹، لأبي بكر: محمد بن القاسم بن محمد المعروف (ابن الأنباري)، (ت:328هـ)، وذكروا بأنه لم يتممه ¹⁹².
- 6- مشكل اللغة، لأبن الأنباري ¹⁹³؛ وقد تعليق بتوجيه ما أشكل من ألفاظ اللغة التي خرجت عن القياس، أو جاءت سماعية توهم السامع.

188 مطبوع في (دار الكتب العلمية بيروت، لبنان).

189 ابن النديم، الفهرست، 54.

190 طبع سنة 1415هـ/ 1494م، مؤسسة الرسالة.

191 إسماعيل باشا الباباني البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقاي وأخرون (إحياء التراث العربي، بيروت)، 332/4.

192 الداودي، محمد بن علي شمس الدين الداودي المالكي، طبقات المفسرين، (دار الكتب العلمية، بيروت)، 231/2؛ ينظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين، 143/11.

193 ذكره الباحث عبد العزيز الحربي في بحثه (توجيه مشكل القراءات العشرية)، 95.

- 7- معاني القرآن وتفسيره ومشكله، علي بن عيسى ابن الجراح الوزير، أبو الحسن (ت:334هـ) أعانه على عمله أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسن الخزاز النحوي¹⁹⁴.
- 8- شرح الأبيات المشكلة في الإعراب، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت:377هـ)¹⁹⁵؛ ومداره جاء لبيان ما أشكل من الفاظ الشعر أو خالف قاعدة نحوية معلومة لضرورة شعرية.
- 9- تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجة والبرهان، الفقيه أبو الحسن الطبري، علي بن محمد بن مهدي (ت:380هـ)، طبع في القاهرة، مجموع 491 (من 108 أ- 162 ب، في القرن الثاني عشر الهجري)¹⁹⁶.
- 10- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت:391هـ)¹⁹⁷.
- 11- تفسير مشكل إعراب القرآن، القاضي أبو الفرج، المعافى بن زكريا النهرواني الجريري (ت:390هـ)¹⁹⁸.
- 12- مشكل إعراب القرآن، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت:406هـ)¹⁹⁹، ومشكل الحديث وبيانه²⁰⁰.
- 13- شرح مشكلات أبي تمام، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت:421هـ)²⁰¹؛ وهو اختص ببيان ما أشكل من شعر أبي تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي (ت:231هـ).
- 14- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن طالب القيسي، (ت:437هـ)²⁰²؛ وله أيضاً تفسير المشكل في غريب القرآن²⁰³.

194 ابن النديم، الفهرست، 54.

195 (طبع سنة 1408هـ/ 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر).

196 فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، 54/2.

197 حاج خليفة، كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون، 2/ 1793.

198 له نسخة في مكتبة جاريت (يهودا) 29(228-322) (من 52 أ- 111ب)، ينظر: الفهرس الشامل، مخطوطات التفسير وعلومه، (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، الأردن)، 1/ 64.

199 علي شواخ إسحاق، معجم مصنفات القرآن الكريم، (الرفاعي لنشر والطباعة، الرياض، 1403هـ)، 1/ 192.

200 طبع سنة 1985، حققه: موسى محمد علي، (عالم الكتب، بيروت).

201 عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 91/1؛ ينظر: الحاج خليفة، كشف الظنون، 1/ 691.

202 حققه: حاتم صالح الضامن، (مؤسسة الرسالة، بيروت 1405هـ).

203 حققه: حاتم صالح الضامن، (وزارة الثقافة العراقية، بغداد، 1975م).

- 15- البرهان في مشكلات القرآن، للفقهاء الشافعي أبو المعالي، عزيزي بن عبد الملك بن منصور الجيلي، المعروف بشيذلة (ت: 494هـ)²⁰⁴.
- 16- البديع والبيان عن غوامض القرآن في التفسير، للحسن ابن فتح بن حمزة الهمداني (ت: 500هـ) قال ابن الصلاح: وجدته يدل على أنه كان ذا عناية بالعربية، والكلام²⁰⁵؛ ولفظ الغوامض هو لفظ يشبه المشكل من حيث دلالته على الألفاظ.
- 17- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لأبي الحسين الباقر الملقب بجامع العلوم (ت: 543هـ)²⁰⁶؛ وهو عام في مجاله نجده أفرد جزء كبيراً من كتابه لبيان ما أشكل من ألفاظ القراءات القرآنية.
- 18- مسائل مشكلة في آيات من القرآن، الإمام الحافظ أبو الوفاء ابن عقيل، علي بن عقيل بن محمد البغدادي الحنبلي (ت: 513هـ)²⁰⁷.
- 19- كتاب المشكلين في مشكل الكتاب والسنة، لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف (ابن العربي) (ت: 543هـ)²⁰⁸؛ ويظهر منه أنه جامع لمبحث ما أشكل من القرآن الكريم والسنة النبوية.
- 20- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، بيان الحق النيسابوري، محمود بن أبي الحسن الغزنوي (ت: بعد 553)²⁰⁹.
- 21- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج، عبد الرحمن ابن الجوزي (ت: 597هـ)؛ وهو جاء لبيان ما أشكل من ألفاظ الحديث في الصحيحين، ولم يدرك معناه، أو خرج عن قاعدة معلومة²¹⁰.
- 22- المشكل في النحو، علي بن سليمان اليماني، (ت: 599هـ)²¹¹.

204 ابن خلكان، وفيات الأعيان، 259/3، وينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 174 / 19؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين 282 / 6.

205 حاج خليفة، كشف الظنون، 236 / 1.

206 عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 75 / 7.

207 ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، البغدادي، ثم الدمشقي، ذيل طبقات الحنابلة، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (مكتبة العبيكان، الرياض، 1425هـ)، 346/1.

208 ذكره البغدادي، إيضاح المكنون، 332/4.

209 تحقيق: رسالة علمية، سعاد بنت صالح بن سعيد باقوي، (جامعة أم القرى، 1419هـ/1998م).

210 تحقيق: علي حسين البواب، (دار الوطن، الرياض، 1418هـ/1997م)، 7/1.

211 تحقيق، هادي عطية مطر، (مطبعة الإرشاد، بغداد).

- 23- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري الحنبلي (ت:616هـ)²¹²؛ وبابه مختص بعلم النحو والإعراب.
- 24- كشف المشكلات في تفسير القرآن، كمال الدين، أبي الفتح موسى بن يونس ابن منعة الموصلية (ت:639هـ)²¹³.
- 25- فوائد في مشكل القرآن، سلطان العلماء، عز الدين ابن عبد السلام (ت:660هـ)²¹⁴.
- 26- مشكلات الآيات، الحافظ الفقيه أبو شامة المقدسي، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل (ت:665هـ)²¹⁵.
- 27- مشكلات التفاسير، القطب الشيرازي قطب الدين محمود ابن مسعود بن مصلح الفارسي (ت:710هـ)، مخطوط في السليمانية في تركيا²¹⁶.
- 28- تفسير آيات أشكلت، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت:728هـ)²¹⁷.
- 29- أجوبة الأربعين مسألة من المسائل المشككة في القراءات، زين الدين أبي حفص، عمر بن يعقوب الطيبي (ت:780هـ)، أجاب فيه على أربعين مسألة من المسائل الدقيقة المشككة في أصول القراءات منها: إمالات حفص، وبعض الوجوه في الترقيق وتفخيم الرءاءات لورش من بعض الطرق، وحكم المد لورش في ﴿الْمَ ۝ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءِامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝﴾ [العنكبوت:1، 2] حالة الوصل.

ومورد هذه الأسئلة هو الإمام ابن الجزري، وهي منظومة في أبيات أولها:

سألتكم يا مقرئي الأرض كلها حروفاً أنت للسبعة الملا
ويعرفها من كان للحرز راويا ولكن إذا كان الدراية حصلاً

212 وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السلام بالي، محمد زكي عبد الديم، (دار ابن رجب، 1418 هـ/1998م).

213 الزركلي، الأعلام، 7/ 332.

214 تحقيق، سيد رضوان علي الندوي، (دار الشروق -جدة)، 1402 / 1982.

215 ينظر: مقدمة التحقيق لابن شامة المقدسي، المرشد الوجيز في الى علوم تتعلق بالكتاب العزيز تحقيق: وليد مساعد الطيطبائي، (جامعة الكويت، 1313هـ)، 74.

216 الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مخطوطات التفسير وعلومه، (مؤسسة آل البيت، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية)، 1/ 353.

217 حققه عبد العزيز بن محمد الخليفة، (مكتبة الرشد، 1417هـ/1996م).

- 30- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت: 926هـ)²¹⁸.
- 31- أجوبة عن مسائل مشكلة في القراءات تتعلق بحرر الأمانى، أحمد بن علي المنجور (ت: 995هـ)²¹⁹.
- 32- أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، أحمد بن عمر الإسقاطي (ت: 1150هـ) أجاب فيه على أربعة وأربعين سؤالاً تتعلق بمسائل حول جواز القراءة ببعض القراءات على بعض الطرق والروايات²²⁰.
- 33- هبة المنان في مشكلات أوجه القرآن محمد بن محمد الطباخ (ت: 1250هـ)²²¹.



218 تحقيق: محمد علي الصابوني، (دار القرآن الكريم، بيروت / لبنان، 1403 هـ / 1983 م)

219 توجد نسخة بـ(دار الكتب الوطنية)، تونس 70/2 (1348) بخط المؤلف، الفهرس الشامل، 17 / 1.

220 حققه أمين محمد أحمد الشيخ الشنقيطي، (دار أشبيليا، 1429).

221 توجد منه نسخة ببلدية الاسكندرية (القراءات والتجويد) برقم 1737، الفهرس الشامل، 210.

المبحث الثاني: توجيه القراءات ومصنفاته

يأتي هذا المبحث لبيان توجيه القراءات من حيث التعريف اللغوي للتوجيه والاصطلاحي، وتاريخ التصنيف في هذا العلم.

المطلب الأول: تعريف توجيه القراءات ومصطلحاته.

توجيه القراءات القرآنية علم جليل الصنعة، عظيم المنفعة، يعالج قضية أشكلت على السامع، تعد قضاياها من أهم القضايا العلمية المهمة التي يمكن معرفته والخوض في مباحثه؛ لكونه فن جليل يكشف الصنعة اللغوية، ويبين وجوه القراءات القرآنية، ويعرف به جلاله المعاني والكشف عن وجوها من حيث اللغة، فالمعاني هي ثمرة علم البلاغة، ومعرفة الحجج القائمة على القواعد هي غاية علم التفسير، وإدراك العلل مستندة إلى الدليل هو مقصد أهل العلم؛ وهذا العلم يوضح معاني القراءات القرآنية المختلفة من خلال توجيه علماء اللغة والنحو والتفسير، ومن أوائل من أفرد له باباً في مصنفه الإمام الزركشي تحت عنوان "النُّوعُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ تَوْجِيهِ الْقِرَاءَاتِ وَتَبْيِينُ وَجْهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كُلُّ قَارِيٍّ"²²²، ومما يلي تعريفه لغة:

المقصد الأول: التوجيه لغة:

وَجَهٌ: الْوَأُو وَالْجِيمُ وَالْهَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يُدُلُّ عَلَى مُقَابَلَةٍ لشيءٍ، وَالْوَجْهُ مُسْتَقْبَلٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، يُقَالُ وَجْهُ الرَّجُلِ وَغَيْرُهُ، وَالْوَجْهُ كُلُّ مَوْضِعٍ اسْتَقْبَلْتُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ﴾ [البقرة: 148]، وَوَجَّهْتُ الشَّيْءَ جَعَلْتُهُ عَلَى جِهَةٍ، وَيُقَالُ وَوَجَّهْتُ الْكَلَامَ السَّبِيلَ الَّذِي تَقْصِدُهُ بِهِ²²³، فيدرك مقصد المتكلم.

ويقال في المثل: "وَجَّهَ الْحَجَرَ وَجْهَةً مَّا لَهُ"، بالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، أَي: دَبَّرَ الْأَمْرَ عَلَى وَجْهِهِ، وَيَضْرِبُ لِمَنْ لَا يَدِيرُ الْأَمْرَ عَلَى وَجْهِهِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُوْجَّهَ عَلَيْهِ²²⁴؛ ومنه أخذ توجيه المعنى المراد للآية، أو القراءة، قال ابن الجزري عند بيانه لقراءة ﴿الْصِّرَاطَ﴾ قائلًا: "(الزَّرَاطُ) بِالزَّايِ الْخَالِصَةِ وَجَاءَ أَيْضًا عَنْ حَمْزَةٍ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ حُرُوفَ الصِّفِيرِ يُبْدَلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِلرَّسْمِ كَمُوَافِقَةِ قِرَاءَةِ السِّينِ"²²⁵.

222 الزركشي، البرهان، 339/1.

223 ابن فارس، مقاييس اللغة، 89/6، ابن منظور، لسان العرب، 556/13.

224 أبو الفضل الميداني: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، مجمع الأمثال، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، (دار المعرفة، بيروت)، 362/2؛ ابن منظور، لسان العرب، 557/13؛ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، 1255.

225 ابن الجزري، النشر، 221/1.

وَالْوَجْهَ "مَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِنْ عَمَلٍ وَغَيْرِهِ، وَقَوْلُهُمُ الْوَجْهَ أَنْ يَكُونَ كَذَا جَازٌ"²²⁶، ومنه قول ابن الجزري في بيان الأحرف السبعة نقلاً عن الداني، قائلاً: "هَا هُنَا يَتَوَجَّهُ إِلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْنِيَ أَنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ مِنَ اللُّغَاتِ" وهو الوجه الأول "وَالْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ مَعْنَاهَا أَنْ يَكُونَ سَمَى الْقِرَاءَاتِ أَحْرَفًا عَلَى طَرِيقِ السَّعَةِ، كَعَادَةِ الْعَرَبِ فِي تَسْمِيَتِهِمُ الشَّيْءَ بِاسْمِ مَا هُوَ مِنْهُ وَمَا قَارِبُهُ وَجَاوَرُهُ"²²⁷.

ويمكن أن نلخص أهم المعاني اللغوية للتوجيه فيما يلي²²⁸:

- 1- مقابلة الشيء للشيء.
- 2- السبيل المقصود، وقد بين ذلك ابن الجزري في وجه الرفع والنصب في قراءة {فَتَلَقَّى آدَمُ} و{فَتَلَقَّى آدَمُ}، فقد ذكر لفظ السبيل وأراد منه التوجيه لبيان المقصود من الاختلاف²²⁹.
- 3- مستقبل كل شيء.
- 4- تصيّر الشيء وإرادته إلى الجهة التي يراد أن يتجه إليها.
- 5- تحريك الشيء إلى المسلك أو الطريق الذي يراد أن يسلك فيه.
- 6- إقامة الشيء وتعديله على نحو معين.

²²⁶ الفيومي، أحمد بن محمد ثم الحموي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (المكتبة العلمية، بيروت)، 649/2.

²²⁷ ابن الجزري، النشر، 153/1.

²²⁸ ينظر: نعيم حمزة محمد، توجيه القراءات تعريفه، أسماؤه، مصطلحاته، مصادره، (بحث مقدم لجامعة أمدرمان الإسلامية، السودان)، 10.

²²⁹ ابن الجزري، النشر، 153/1.

المقصد الثاني: التوجيه اصطلاحاً:

التوجيه علم تنثرت مسائله في كتب القراءات؛ وظهر الاهتمام بجمع مسائله، وصياغة خصائصه، ونظم فرائده حديثاً؛ ولهذا نجد محاولة صياغة تعريف له عند من أهتم بهذا الفن، أن التعريف جاء مستنبطاً من التعريف اللغوي لمفرداته، وهذا هو مسلك السلف في وضع التعريف المناسب لكل فنٍّ من فنون العلوم.

وإذا نظرنا إلى تعريف الجرجاني للفظ "التوجيه" فإنه يقول: "هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين"²³⁰؛ ويفهم من هذا التعريف، أن الكلام من حيث الفاظه الموجه للسامع؛ يحتمل وجهين مختلفين من حيث دلالاته؛ وهنا لا يشير التعريف صراحة إلى وجود إشكال يكون للسامع، بل يفهم بطريق الإشارة.

وعرفه الزركشي بقوله: "مَعْرِفَةُ تَوْجِيهِ الْقِرَاءَاتِ وَتَبْيِينُ وَجْهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كُلُّ قَارِيٍّ"، وقيد معرفة الوجه المراد لكل قارئ يظهر من هذا التعريف، ثم بيّن مكانة هذا العلم قائلاً: "وَهُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ وَبِهِ تُعْرَفُ جَلَالَةُ الْمَعَانِي وَجَزَالَتُهَا وَقَدْ اعْتَنَى الْأَيْمَةُ بِهِ وَأَفْرَدُوا فِيهِ كُتُبًا"²³¹؛ ويظهر من تعريفه ثمرة معرفة هذا العلم، وخصائصه، وأنه من أجل العلوم وأفيدها لتعلقه بقراءات كتاب الله تعالى المتعددة.

ومن المعاصرين عرّفه التهانوي بأن التوجيه هو: "عند أهل النظر أن يوجّه المناظر كلامه منعاً أو نقضاً أو معارضةً إلى كلام خصمه"، وهو تعريف يدخل في علم المناظرة، لكونه ذكر المنع والنقض والمعارضة، فيظهر أثر علم المنطق فيه، ثم قال: "والتوجيه عند أهل البديع، إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين؛ أي احتمالاً على السواء، فلا يتناول الإيهام، ويسمى محتمل الضدين أيضاً"²³²، وفي هذا يقرب من علم البلاغة، كما أنه وضع قيد معرفة علم البديع، بعدها يشترك مع التوجيه عند المفسرين؛ من تبيان مغزى الكلام الذي أثار إشكالاً عند السامع، ويرد الاعتراضات والانتقادات التي يوردها بعض النحاة والمفسرين على بعض وجوه القراءات.

وفي ضوء هذه التعريفات المتعددة، نجد أن الجميع أُنْفِقَ على أن الكلام يرّد على السامع، فيوهم منه وجهين مختلفين، ولم يقل من عرّف هذا الفنّ بأن متضادين، وهو اختلاف وليس تضاد؛ بمعنى أن الاختلاف يقع في معنى ما يدلّ عليه اللفظ لدى سامعٍ دون أن يكن مشكلاً لقائله، لكون أن قائل اللفظ يعلم ما معناه، فيقع الاختلاف في اللفظ دون التضاد في معناه.

230 الجرجاني، التعريفات، 69.

231 الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 339/1.

232 ينظر: التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي الحنفي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، (مكتبة لبنان، بيروت، 1996)، 527 / 1.

ومن خلال ما سبق، وبعد حصر ذات المشكلة وأثر الإشكال، ممكن أن نقول إن توجيه القراءات هو: علم ببيان وجه كل قارئ لقراءته من رفع ونصب وخفض وسكون وإمالة، وبيانها من حيث اللغة والمعنى، مع ذكر أدلة التوجيه للفظ.

المقصد الثالث: أهمية التوجيه في القراءات:

ويظهر أهمية علم توجيه القراءات ببيان جهود العلماء السابقين ومدى حرصهم على خدمة هذا العلم والاهتمام به، بكون تعلقه بكتاب الله، ويحتوي على أنواع متعددة من العلوم، كعلم التفسير، والفقه، والنحو والصرف والبلاغة.

وحقيقة التوجيه أنه إذا وقعت صعوبة في فهم كلام ما من قرآن أو حديث وغير ذلك من العلوم من شعر أو نثر، يقف الشارح عند ذلك الكلام ليبينه، فيزيل ما أشكل على السامع، ويحل كل غموض أشكل عليه؛ لأن عقول الناس ومداركهم ليست في مرتبة واحدة؛ بل هي تتفاوت في الإدراك، فذلك يختلف توجيه للمبتدئين عن التوجيه للمتقدمين، وكثير مما يصعب فهمه ويدق إدراكه يشعر به من له تمكن في اللغة، فيحتاج إلى حل ما أشكل عليه، ويبقى المبتدئ في غفلة عنه، ولا يحس به، بل لا يستطيع أن يحيط به ويدركه حق إدراكه؛ بينما المتمكن يدركه ثم يحله فلا يقع مثل هذا الإشكال على المنتهي المدرك للعلوم، لمكنة في علمه²³³.

ومثال على ذلك، قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نَفْعَ لَهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾

[الحج: 12]، وقال تعالى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج: 13] فذكر

البغوي هذه الآية من "مشكلات القرآن"، وذكر فيها عدة إشكالات تحتاج إلى توجيه، وقد لا تخطر على ذهن المبتدئ، فكيف التوفيق بينهما، فقل في توجيهها: قال الله في الآية الأولى: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ﴾؛

أي: لَا يَضُرُّهُ تَرْكُ عِبَادَتِهِ، وقوله في الآية الثانية: ﴿لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ ضَرُّ عِبَادَتِهِ، أي يعبد وثناً

ضره في الدنيا بالخزي والذل أسرع من نفعه الذي يتوقعه بعبادته وهو الشفاعة يوم القيامة²³⁴.

ووجه الزمخشري ذلك بأن الآية الثانية تحدثت عن حال الكافر يوم القيامة، حيث يتضرر الكافر بعبادته للصنم، فقال: "الضرر والنفع منفيان عن الأصنام مثبتان لها في الآيتين، وهذا تناقض، قلت: إذا حصل

233 ينظر بتصرف: ولي الله الدهلوي، الإمام أحمد بن عبد الرحيم، الفوز الكبير في أصول التفسير، (الصحوة القاهرة، 1407هـ/1986م) 186.

234 ينظر: البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، 369/5.

المعنى ذهب الوهم، وذلك أن الله تعالى سَفَّه الكافر بأنه يعبد جماداً لا يملك ضرراً ولا نفعاً، وهو يعتقد فيه بجهله وضلاله، أنه يستنفع به حين يستشفع به، ثم قال: يوم القيامة يقول الكافر بدعاء وصراخ حين يرى استضراره بالأصنام، ودخوله النار بعبادتها، ولا يرى أثر الشفاعة التي ادّعاها لها بقوله: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾ أو كرّر يدعو، كأنه قال: يدعو يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه، ثم قال: لمن ضره بكونه معبوداً أقرب من نفعه بكونه شفيعاً لبئس المولى²³⁵.

المقصد الرابع: مقاصد توجيه القراءات، وهي:

1- بيان وجوه القراءات القرآنية المختلفة ومعرفة مستنداتها اللغوي تحقيقاً لشروط التواتر في القراءة، كموافقة اللغة العربية ولو بوجه كما قال ابن الجزري²³⁶:

"فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوٍ وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَحْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتْ شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ".

2- الدفاع عن القرآن الكريم، وعن القراءات بالكشف عن وجهها، وبيان صحتها، ضد من أعتقد فيها من اللحن والتناقض، والتشكيك ليصل بذلك إلى الطعن في القرآن الكريم؛ وفي هذا يقول الإمام الباقلاني (ت: 403هـ/1013م) "وما يدّعيه أهل الإلحاد وشيعتهم من منتحلي الإسلام، من تناقض كثير منه، وخلو بعضه من الفائدة، وكونه غير متناسب، وما ذكروه من فساد النظم، ودخول اللحن فيه، وركاكة التكرار، وقلة البيان، وتأخر المقدم، وتقديم المؤخر، إلى غير ذلك من وجوه مطاعنهم"²³⁷.

3- توثيق أصول علوم اللغة العربية ولهجاتها الفصيحة والصحيحة، كونها لها علاقة متينة بعلم القراءات، فلذلك نجد علماء النحو يؤيد قولهم بما ثبت عندهم من قراءة، ويحتج لها.

4- بيان إعجاز القرآن الكريم²³⁸، وذلك من خلال بيان معنى الآية التي قرئت بأكثر من وجه وتفسيرها، فيكون الهدف هو التوضيح والإفهام.

235 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 147/3.

236 ابن الجزري، متن طيبة النشر، 32/1.

237 أبو بكر الباقلاني المالكي، محمد بن الطيب، الانتصار للقرآن، تحقيق: محمد عصام القضاة (دار الفتح، عمان، دار ابن حزم، بيروت، 1422هـ/2001م)، 1/56.

238 ينظر: أبو بكر الباقلاني المالكي، اعجاز القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، (دار المعارف، مصر، 1997م)، 6.

5- فهم تفسير القرآن الكريم، وفي هذا يقول الكواشي: "أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى حَسَبِ الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ أَوْ مُرَجِّحًا"²³⁹، ومنه الترجيح بين أقوال التفسير للآية.

6- استنباط الأحكام الفقهية، من خلال اختلاف قراءة اللفظ الثابت بطريق متواتر، ولهذا كتب أهل العلم في تفسير آيات الأحكام.

ومثال على توثيق لغة العرب، ما نقله ابن الجزري حينما يذكر: (الاختلاف في توجيه الهمز) قائلاً: "وجه ضمة اللام قبلها، فهمزت لمجاورة الضم، كما همزت في (ويؤقن)، وهي لغة لبعض العرب"؛ وقيل: "الأصل في الواو الهمز، وأبدل لسكونه بعد همز مضموم (واواً) ك﴿أَوْقَى﴾ [البقرة 136] فلما حذفت الهمزة الأولى بعد النقل زال اجتماع الهمزتين، فرجعت لك الهمزة"²⁴⁰.

المقصد الخامس: مصطلحات مستعملة في معنى توجيه القراءات:

بدأ التأليف في هذا الفن بمؤلفات عدة ولكن بمصطلحات ومسميات أخرى لها علاقة ظاهراً بمصطلح التوجيه، واشتهرت في القرون الأولى لتدوين علم القراءات، إلى جانب مصطلح "التوجيه"؛ ومن أهمها مصطلح:

1. "الاختيار": وهو مصطلح له دلالاته الخاصة البعيدة والمستقلة عن مفهوم التوجيه، ولكن بعض علماء القراءات استعمل مصطلح "الاختيار" بعد توجيههم للقراءات وبيان الحجة لكل منها، ويعني مفهومه في القراءات القرآنية أن يختار القارئ قراءة موصولة السند إلى الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، من مجموع الروايات التي أخذها عن شيوخه مجتهداً في اختياره، ثم يردف بعضهم ذلك بقوله: (والاختيار عندنا في قراءة كذا)، أي الوجه المرجح الذي له أولوية القبول من بين وجوه القراءة، وفي ذلك يقول ابن الجزري في توجيه قراءة حمزة "الْإِخْتِيَارُ عِنْدَ الْفُرَّاءِ الْوُقُوفُ لِحَمْزَةٍ عَلَى الْمَهْمُوزِ بِتَسْهِيلٍ لَا يُخَالِفُ الْمُصَحِّفَ"²⁴¹؛ فنهج أهل هذا الفن يفضلون قراءة صحيحة على قراءة مثلها، ويحكمون بجواز تفاضل القراءات المتواترة من حيث المعنى والدليل، كما كان

239 الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 399/1، جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 281/1.

240 ابن الجزري، النشر، "باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها" 1291/1290/2.

241 ابن الجزري، النشر، 1437/3؛ وقد نقل ذلك عن أبي عبد الله بن شريح في كافيهِ.

فعل مكي بن أبي طالب وابن خالويه، ومن قبلهما الإمام الطبري وغيرهم²⁴²؛ وهذا ظاهر في أوائل من أهتم بعلم القراءات رواية ودراية.

وذكر ابن الجزري أن اختلاف القراء يفترق عن اختلاف غيرهم من أهل العلوم الأخرى، فإن اختلاف القراء يكون بين قراءات كلها حق وصواب نزل من عند الله هو كلامه لا شك فيه واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي والحق في نفس الأمر فيه واحد²⁴³.

2. "الترجيح": والمصطلح الذي له علاقة بالتوجيه هو أي الترجيح بين القراءات، واستخدم ابن الجزري اللفظ بقوله "وُجُوه التَّرجيح"²⁴⁴، ويقصد به الميل إلى إحدى القراءات المقبولة وتقديمها على القراءات الأخرى المساوية لها في الثبوت، وهذا لا يعني إضعاف القراءات الأخرى أو إنكارها لأن كلاً منها متواتر، وإنما هو بيان رجحان القراءة، أو بيان سبب الترجيح من جهة معينة، كجهة البلاغة، أو التوافق مع معنى الآية وسياقها²⁴⁵؛ فمن المعلوم أن الاختيار هو نوع ترجيح، ولهذا كل ترجيح فهو اختيار في أصله، يستند إلى حجة.

3. **الاحتجاج**، أو حجة القراءة، وهو ما دل به على صحة الدعوى، وقيل: "الحجة والدليل واحد"²⁴⁶، ويقصد به هو بيان وجه اختيار القارئ للقراءة بهذا الوجه، والبرهنة على صحة القراءات الصحيحة، رداً على من يرتاب في صحتها، لذلك انبرى العلماء المحتجون لتوضيح حججهم، رداً على من يرتاب على صحتها، ومن ذلك ما فضله ابن الجزري لبيان أنواع الحجة في الترجيح بين الأقوال، إما لدليل من أهل العلم أو لقاعدة لغوية توافق القراءة الثابتة أو غير ذلك²⁴⁷.

ومن المصنفات التي اهتمت بهذا الفن، وصنف فيه تحت عنوان (احتجاج القراء)، لعالم اللغة المبرد مُحَمَّد بن يزيد (ت: 285)²⁴⁸، وابن السراج النحوي شمس الدين (ت: 316هـ)، والمصنف ابن

242 ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات**، 32، ينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه، **الحجة في القراءات السبع** تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (دار الشروق، بيروت) 82؛ وابن جرير الطبري، **جامع البيان**، 393/14.

243 ابن الجزري، **النشر**، 229/1.

244 ابن الجزري، **النشر**، 2102/3.

245 ينظر: نور الدين عتر وعلي أسعد وانتشراح سويد، **الترجيح بين القراءات وموقف المفسرين منه**، (مجلة بحوث جامعة حلب سلسلة العلوم القانونية والشرعية، العدد 4، 2014م)، 7.

246 الجرجاني، **التعريفات**، 28.

247 ابن الجزري، **النشر**، 173/1 وما بعدها.

248 البغدادي، **هدية العارفين**، 446/1؛ ابن الجزري، **النشر** ذكره في عدة مواضع، 676/1.

خالويه (ت:370) كتابه (الحجة)²⁴⁹؛ ولهذا نجد لفظ الحجة لإثبات الترجيح المختار؛ كما أن الاحتجاج لإثبات لفظ الترجيح لدى قارئ من القراء وليس لرد قراءة الغير.

4. **وجوه القراءات**، ويقصد به تخيير القارئ من كفيات التلاوة، مثل المد في الوقف على العارض للسكون، وأوجه القصر والتوسط والمد، حيث أن الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى أشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد²⁵⁰، وأول من صنف هارون بن موسى الأعور الأزدي العتكي البصري (ت:170هـ) (كتابه وجوه القراءات)، وهو يعتبر أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها، كما قال أبو حاتم السجستاني: "كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها، فبحث عن إسناد هارون بن موسى الأعور وكان من القراء"، ذكره ابن الجزري في مواطن عدة²⁵¹؛ وهذا المصطلح يفهم منه أنه هناك وجوه لكل حجة ترجيح لدى قارئ اختار أن يقرأ قراءته على هذا الوجه، فلا تناقض بين الوجوه، ولا تضاد، بل هو تنوع في علم المعاني في القرآن الكريم.

5. **علل القراءات**، ولهذا ذكر الإمام ابن الجزري التعليل بالعلة لبيان السبب الذي قامت عليه القراءة الثابتة، والتي تختلف عن غيرها²⁵²، فهو علم يبحث عن القراءات من جوانبها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والبلاغية، والدلالية، ومن المصنفات كتاب هارون بن موسى الأخفش الدمشقي (ت:292هـ) (قراءة ابن عامر بالعلل)²⁵³، والمصنف محمد بن سليمان النُّفْزِيُّ المعروف بابن أخت غانم (ت:525هـ) (كتاب تعليل القراءات العشر)؛ فيظهر الربط بين علم علل القراءات وبين علم التوجيه لها، بما لا يترك فرقا بينها²⁵⁴؛ ومن علم العلل ندرك وجه القراءة، وحجيتها التي تسند إليها وكيفية اختيار القارئ لتلك القراءة بما يحقق المعنى المراد منها.

249 عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 1/ 306، و10/ 19.

250 ابن الجزري، النشر، 1/ 229.

251 ابن الجزري، غاية النهاية، 2/ 384؛ ابن الجزري، النشر، 1/ 204.

252 ابن الجزري، النشر، 1/ 173.

253 عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 13/ 130؛ ذكره ابن الجزري في عدة مواضع، 1/ 237.

254 ابن الجزري، النشر، 1/ 272؛ محمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (دار الجيل، بيروت، 1417هـ/ 1997م)، 1/ 430.

6. معاني القراءات، والقصد من ذلك تتبع المعاني الألفاظ المختلفة في القراءات، باستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسرارته وخفي إشاراته، وإنعامهم النظر، وإمعانهم الكشف عن التوجه والتعليل والترجيح، والتفصيل بقدر ما يبلغ غاية علمهم ويصل إليه نهاية فهمهم²⁵⁵، مثل مصنف مكّي بن أبي طالب حموش القيسي(ت:437هـ) (الإبانة عن معاني القراءات)²⁵⁶.

ويظهر مما سبق أن علم توجيه القراءات كان مفرقاً بين المصنفات، مشتركاً مع غيره من المصطلحات؛ فمن المعلوم أن العصور الأولى شهدت ترشيد مصطلحات العلوم، وتكوينها، بما يوافق الغاية التي يقوم عليها المصطلح.. والله أعلم.

المطلب الثاني: تاريخ نشأة التصنيف فيه ومراحله

بدأت بواكير هذا العلم في هيئة نظرات أولية تروي عن الصحابة، والتابعين وأئمة القراء، مفرقة لا تستوعب قراءة بعينها ولا عدداً من القراءات، وإنما ترد عند الحاجة، ويدعو إليها اختيارهم وجهاً قرآني على آخر، وكانت تعتمد في الغالب على حمل لفظ القراءة على نظيره من القرآن الكريم، ثم أخذت تتجه إلى شيء من التعليل والتفسير، لأن أصول التوجيه وضوابطه لم تكن منقحة واضحة في عصرهم في توجيه الآيات القرآنية²⁵⁷، ثم أصبحت مسائل التوجيه مبنوثة في كتب اللغة والأصول وعلوم القرآن، والتفسير، وفي كتب معاني القرآن جملة وافرة من توجيه القراءات والاحتجاج لها، يدرك بها اللغويين على بعض قواعدهم، أو إلى ترجيح وجه لغوي على آخر، ويستعين بها الفقهاء في استنباط الأحكام، ويستعين المفسرون على بيان المعاني التي تتضمنها الآية.

وتعد كتب توجيه القراءات من أرقى الدراسات التطبيقية في اللغة العربية، بإنها تمزج مستويات الدرس اللغوي ببعض، الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، وهي تمثل اللّحمة القوية بين علوم العربية من جهة وعلوم القرآن من جهة أخرى؛ ولذلك حظت بالعناية والدراسة والتأليف والنشر، وخاصة للمختصين والمنشغلين بعلم القراءات، ومما يدل على أهمية هذا العلم كثرة المؤلفات فيه قديماً وحديثاً، وتعددت مسمياته، ودليل على ذلك يقول ابن الجزري: "ويعلم من الأصول قدر ما يدفع به شبهة من يطعن في بعض القراءات،

255 ابن الجزري، النشر، 231/1.

256 ابن خلكان، وفيات الأعيان، 44/3؛ جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، 36/2؛ ابن الجزري، النشر، 117/1.

257 ولي الله الدهلوي، الفوز الكبير في أصول التفسير، 186.

وأن يحصل جانباً من النحو والصرف بحيث إنه يوجه ما يقع له من القراءات، وهذا من أهم ما يحتاج إليه وإلا يخطئ في كثير مما يقع في وقف حمزة والإمالة ونحو ذلك من الوقف والابتداء وغيره، وليحصل طرفاً من اللغة والتفسير²⁵⁸.

ولذلك بدأ علم توجيه القراءات مع بداية ظهور علم اللغة العربية وتدوينها، وكان اعتماد أهل العربية في علم اللغة على القرآن الكريم، فهو الحاكم والمصدر المعين لقواعدهم ومسائلهم، ولهذا أول من خاض في توجيه القراءات هم أهل العربية الذين تناولوه على شكل مسائل متفرقة من كتب الإعراب، وبذلك بدؤوا بتصنيف كتباً كثيرة على مر العصور في توجيه القراءات والاحتجاج لها وبيان معناها، وبدأت التصنيفات بالتطور بالمراحل الذي مر به، وبدأ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة التوجيه الشفوي:

هذه المرحلة هي مرحلة أخذ علم القراءات مشافهة، وهي أصل مستمر إلى يومنا الحالي؛ لم تنقطع؛ فلا يعدُّ القارئ قارئ حتى يجلس ويقرأ مشافهة أمام شيخه؛ وفيها يضبط مخارج الحروف؛ ووجوه اللفظ واختلافه؛ فمع غلبة قراءة حفص عن عاصم في المشرق وورش في المغرب وقالون في وسط أفريقيا؛ إلا أن الجميع إذا أرد أن يقرأ علم القراءات يجب أن يأخذ التوجيه من شيخ متقن مشافهة لما وقع فيه الخلاف بين القراء العشرة في القراءة؛ وأن يدرس الوجوه في الفرش والأصول؛ بما يجعله أميناً على الدراية لما يقرأ، ضابطاً للرواية بما تعلم.

ومثال على ذلك بما روي عن ابن عباس (ت: 68هـ) رضي الله عنهما أنه قرأ {ننشرها} بالراء من قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾ [البقرة: 259]، واحتج على معناها بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرُوهَا﴾ [عبس: 22] واحتج به بآية (عبس) يبين أن المراد من آية البقرة: الانتشار الذي هو الإحياء²⁵⁹؛ ولهذا علل ابن الجزري الاختلاف بقوله: "بالراء والزاي، لأنَّ المراد بهما هي العظام وذلك أنَّ الله أنشَرَهَا أَي: أَحْيَاهَا، وَأَنْشَرَهَا أَي: رَفَعَ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ حَتَّى التَّامَتْ فَضَمَّنَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَعْنَيْنِ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ"²⁶⁰.

258 ابن الجزري، منجد المقرئين، 9.

259 الفراء، معاني القرآن، 173/1.

260 ابن الجزري، النشر، 225/1، وينظر الاختلاف بين القراء: 2215/4.

وذكر ابو علي الفارسي أنه روي عن عاصم الجحدري (ت:128هـ)، أنه كان يقرأ ﴿مَلِكٌ يَوْمَ

الَّذِينَ﴾ [الفاتحة:4] بغير ألف في "ملك"، واحتج على من قرأها "مالك" بألف، فقال: يلزمه أن يقرأ {مالك

النَّاسِ}؛²⁶¹ ويعلل ابن الجزري ذلك بطريق القياس على رسم المصحف في لفظ آخر ورد: "وَعَنِ الْيَمَانِيِّ
أَيْضًا (مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ) بِالْيَاءِ وَهِيَ مُوَافَقَةٌ لِلرَّسْمِ أَيْضًا كَتَقْدِيرِ الْمُوَافَقَةِ فِي جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ بِالْيَاءِ
وَالْهَمْزَةِ"²⁶².

وعند النظر في كتاب النشر نجد كيف أن أئمة القراء كانوا أهل تحقيق في النقل وتدقيق في الرواية،
وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري ذاكرًا قاعدة مهمة في التدوين قائلاً: "فَإِنَّ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ أئِمَّةَ الْقِرَاءَةِ يَنْقُلُونَ
حُرُوفَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ، وَلَا بَصِيرَةٍ، وَلَا تَوْقِيفٍ، فَقَدْ كَانَ ظَنُّ بِهِمْ مَا هُمْ مِنْهُ مُبْرَأُونَ، وَعَنْهُ
مُنْزَهُونَ"²⁶³.

المرحلة الثانية: مرحلة التوجيه القراءات في كتب اللغة:

إن معرفة علم اللغة وأصولها أصل في توجيه القراءات، وذلك من خلال معرفة أسرار البلاغة
وقواعد الإعراب، والإعلال والإبدال، فمنها نستطيع أن نوضح معنى كل لفظ مختلف في الآية عن اللفظ
الآخر؛ وذلك اتضاح معانيها ويكشف عن أسرارها، ويزيل إشكالاتها ويفهم الخطاب ويعرف حقيقة مراد
المتكلم، وفي هذا يقول ابن الجزري في صفة من اختص بمعرفة أسرار الاختلاف بين القراء، وذلك في
مقدمة كتابه الذي صنفه لمعرفة القراء قائلاً في بيان صفاتهم: "أن يُحَصِّلَ جانباً من النحو والصرف،
بحيث إنه يوجه ما يقع له من القراءات"²⁶⁴؛ وهو قد سار على شرط الإمام ابن مجاهد الذي وصف العالم

261 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبع، 10/1.

262 ابن الجزري، النشر، 220/1؛ وينظر: وجه الإعراب: النحاس، إعراب القرآن، 19/1.

263 ابن الجزري، النشر، 2165/4.

264 ابن الجزري، منج المقرنين، 9؛ بتصرف يسير: كما نقل عن أبي بكر بن مجاهد أنه قال: "لا تغتروا بكل مقرأ إذ
الناس على طبقات ... ومنهم من حفظ الروايات، ولم يعلم معانيها ولا استنباطها من لغات العرب، ونحوها فلا تؤخذ
عنه لأنه ربما يصحف، ومنهم من يعلم العربية، ولا يتبع الأثر والمشايخ في القراءة فلا تنقل عنه الرواية؛ لأنه ربما
حسن له العربية حرفاً ولم يقرأ به والرواية متبعة والقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، ومنهم من فهم التلاوة وعلم
الرواية، وأخذ حظاً من الدراية من النحو واللغة، فتؤخذ منه الرواية ويقصد للقراءة". 10.

بعلم القراءات بقوله: "العالم يؤجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات"²⁶⁵؛ ولهذا قال أبو شامة في شرحه للشاطبية "النحويون هم المتصدون لكشف ما أشكل"²⁶⁶.

ومثال على ذلك ما ذكره إمام أهل اللغة سيبويه (ت: 180هـ) في كتابه الكتاب من آراء احتجاجية، وفوائد توجيهية للقراءات القرآنية، ومن ذلك قوله: "بلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ

أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ [الشورى: 51] فكانه والله أعلم قال الله عز وجل: لا يكلم الله البشر إلا وحياً أو يرسل رسولاً، أي في هذه الحال وهذا كلامه إياهم، كما تقول العرب: تحيتك الضرب، وعتابك السيف، وكلامك القتل". وقال الشاعر: وهو عمرو بن معدي كرب:

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِحَيْلٍ ... تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيْعٌ²⁶⁷

ولإمام اللغة سيبويه مكانته عند الإمام ابن الجزري فكثيراً ما يستشهد بما يقول في ترجيح قول وتعليل قراءة، وينقل عنه في مواطن الترجيح، مما يقاس عليه أو انعقد الإجماع على الأخذ به، ويحقق القول²⁶⁸.

ويأتي بعد كتاب سيبويه كتب صنف في معاني القرآن وإعرابه وتفسيره، ككتاب "معاني القرآن" يحيى بن يزيد الفراء (ت207هـ)، وذكر مثلاً في قوله تعالى: ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ [الأنعام 83] (من) في موضع نصب مفعول به، أي نرفع من نشأ درجات؛ يقول: نفضل من نشأ بالدرجات، ومن قرأ: ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ بدون تنوين التاء في (درجات) فيكون (من) في موضع خفض²⁶⁹.

265 ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 45؛ أبي شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، 204؛ ابن الجزري، منهج المقرئين، 10.

266 أبي شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، 183.

267 سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م)، 50/3؛ وينظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، (المأمون للتراث، دمشق، 1413هـ/1993م)، 133/6.

268 ينظر "باب فرش الحروف": ابن الجزري، النشر، 2162/4.

269 الفراء، أبو زكريا بن منظور الديلمي الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، (دار المصرية للتأليف والترجمة مصر)، 52/2.

ومن الكتب والمصنفات التي سارت على هذا النهج في ذكر مسائل التوجيه "معاني القرآن" لسعيد بن مسعد الأخفش الأوسط (ت:215)، ونلاحظ أن لهذا المصنف أهميته عند ابن الجزري حيث يثبت ترجيح الأقوال منه بكونه تلميذاً لسيبويه، وأن الشاطبي أخذ منه القول وأعتمده²⁷⁰؛ و"معاني القرآن" للنحاس (ت:338هـ)، و"جامع البيان عن تأويل آي القرآن" لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت:310هـ)، وقد ذكر ضابط لتوجيه ما أشكل عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [البقرة:121] حينما يروي عن الحسن البصري قوله "يعملون بمحكمه ويؤمنون بمتشابهة، ويكّلون ما أشكل عليهم إلى عالمه"²⁷¹، وهنا وصف الإمام ابن الجزري الإمام الطبري بقوله: "الإمام المَجْتَهِدُ" في ترجيح ما اختلف فيه²⁷²؛ و"معاني القرآن وإعرابه" لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت:311هـ)، الذي اجتهد في توجيه ما أشكل²⁷³، وقد يجتهد الإمام ابن الجزري بترجيح قول غير ما يذهب إليه الزجاج والزمخشري لعلّة توجيه ظهرت له²⁷⁴؛ و"مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:437هـ)، و"إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن" لأبي البقاء العكبري (ت:616هـ).

وإن أغلب كتب التفاسير تهتم بإيراد القراءات وتوضيحها وتوجيهها، مثل تفسير "بحر العلوم" لأبي الليث السمرقندي، (ت:375هـ)، و"الكشف والبيان" لأحمد بن محمد الثعالبي (ت:428هـ) و"النكت والعيون" للماوردي (ت:450هـ) و"الوسيط" للواحي (ت:468هـ) و"الكشاف" للزمخشري (ت:538هـ) و"المحرر الوجيز" لابن عطية (ت:546هـ) و"الجامع البيان للقرطبي" (ت:671هـ) و"البحر المحيط" لأبي حيان (ت:745هـ) و"الدر المصون" للسمين الحلبي (ت:756هـ) و"التحرير والتنوير" لابن عاشور (ت:1393هـ) وغيرها من كتب التفسير.

ومن أهم المتنون التي تعتبر مرجعاً لتوجيه القراءات استوعبت مباحث هذا العلم شروح متن الشاطبية "حز الأمانى ووجه التهاني" للإمام الشاطبي (ت:590هـ)، ومن شروحه التي اهتمت بعلم التوجيه "فتح الوصيد" لإمام علم الدين لسخاوي (ت:643هـ) وهو من أجل الشروح وأجودها من حيث

270 ابن الجزري، النشر، 1387/2.

271 الطبري، جامع البيان، 569/2.

272 ابن الجزري، النشر، 181/1.

273 مثلاً عند بيانه لقوله تعالى: {إِنْ هَٰذَا لَسَاجِرَانِ} قائلاً: "وهذا الحرف من كتاب الله عزّ وجلّ مُشْكِلٌ على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره، ونحن نذكر جميع ما قاله النحويون ونخبر بما نظن أنه الصواب والله أعلم". الزجاج، معاني القرآن، 361/3.

274 ابن الجزري، النشر، 2152/1 وما بعدها.

البيان للقارى²⁷⁵، وقد روى ابن الجزري سنده، واصفا إياه "الإمام العلامة"²⁷⁶، و "اللآلئ الفريدة" لأبي عبد الله محمد بن حس الفاسي (ت: 656هـ)²⁷⁷، ويذكره ابن الجزري بسنده إلى الفاسي بوصفه إياه بقوله "الإمام العالم"²⁷⁸، و "إبراز المعاني من حرز الأمانى" لأبي شامة (ت: 665هـ)²⁷⁹، ويذكره ابن الجزري بسنده إلى ابن شامة بوصفه إياه بقوله "الإمام الكبير" و "الإمام الحافظ"²⁸⁰، و "كنز المعاني في شرح حرز الأمانى" للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري (ت: 732هـ)²⁸¹، ويذكره ابن الجزري بسنده إلى الجعبري قائلاً عنه "الإمام العلامة"²⁸²؛ وهناك شرح مهم وأن لم يذكره ابن الجزري وهو "كنز المعاني في شرح حرز الأمانى" للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بـ "شعلة" (ت: 656هـ)²⁸³، لكنه روى عنه كتاب "الشمعة" وذكره قائلاً "الإمام العلامة"²⁸⁴.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التدوين في توجيه القراءات

وهي مرحلة صنف فيها مصنفات خاصة بقواعده ورجاله، حيث برز علم التوجيه القراءات كعلم مستقل خلال التأليفات والتصنيفات التي قام بها العلماء، حيث أفردوا الكلام فيه وتناولوا مباحثه ومسائله مستقلة في توجيه القراءات المتواترة والشاذة، وفيما يلي ذكر عرض الكتب ابتداءً من أول من صنف، مرتباً زمنياً حسب التسلسل التاريخي:

- 1- "وجوه القراءات" لأبي عبد الله هارون بن موسى الأزدي العتكي، الأعر، (ت: 170هـ)، وهو أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها²⁸⁵؛ وقد ذكره الإمام ابن الجزري في مواطن²⁸⁶.

-
- 275 طبع الكتاب بتحقيق: مولي محمد الإدريسي الطاهر، (مكتبة الرشد- ناشرون، الرياض، 1423هـ/2002م).
 - 276 ابن الجزري، النشر، 255/1 وما بعدها.
 - 277 تم تحقيق النص كرسالة ماجستير: عبد الله عبد المجيد نمكاني، (جامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، مكة، 1430هـ).
 - 278 ابن الجزري، النشر، 257/1.
 - 279 طبع الكتاب، (دار الكتب العلمية، بيروت).
 - 280 ابن الجزري، النشر، 148/127/1.
 - 281 طبع الكتاب، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1419هـ/1998م).
 - 282 ابن الجزري، النشر، 256/196/148/127/1.
 - 283 طبع الكتاب بتحقيق: محمد إبراهيم المشهداني، (دار الوثقائي، دمشق، 1433هـ/2012م).
 - 284 ابن الجزري، النشر، 339/1.
 - 285 علم الدين السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: مروان العطية، (دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1418هـ/1997م)، 324؛ وينظر: الزركلي، الأعلام، 63/8.
 - 286 ابن الجزري، النشر، 630/218/1.

- 2- "الجامع لاختلاف وجوه القراءات" للإمام المقرئ يعقوب بن إسحاق الحضرمي، (ت:205هـ) جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات مع نسبة كل قراءة إلى قارئها²⁸⁷؛ وهو من القراء العشرة، وأكثر من ذكره ابن الجزري²⁸⁸.
- 3- "القراءات" لأبي عبيد القاسم بن سلام، (ت:224هـ)، قال ابن الجزري: "فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة"، وقد أشار أبو عمرو الداني في أرجوزته "المنبهة" على اشتماله على علل القراءة²⁸⁹.
- 4- "احتجاج القراءة" لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت:285هـ)²⁹⁰، والمبرد هو إمام في اللغة، يحتج بقوله الإمام ابن الجزري²⁹¹.
- 5- "قراءة ابن عامر بالعلل" أبي عبد الله هارون بن موسى الأخفش، (ت:292هـ)²⁹²؛ وهو من أئمة اللغة، أكثر من النقل عنه ابن الجزري، كمار روى عنه رواية ابن ذكوان في قراءة ابن عامر²⁹³.
- 6- "التعليل لقراءة أبي عمرو" صنفه عبيد الله بن إبراهيم المصري، (ت:307هـ)²⁹⁴.

287 الإشبيلي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار المعارف)، 54، وينظر: لزركلي، الأعلام، 263/2، وروى عنه ابن الجزري في أسانيده من عدة مواطن، النشر، 800/2.

288 ابن الجزري، غاية النهاية، 386/2؛ النشر، 1/115 /194 /196 وغيرها كثير.

289 قال أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني:

والقاسم الإمام في الحروف	أبو عبيد صاحب التصنيف
اختار من مذاهب الأئمة	ما قد فشا وصح عند الأمة
وذاك في تصنيفه مسطر	معلّل مبين محرر

الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، تحقيق، محمد بن مجقان الجزائري، (دار المغني، الرياض، 1320هـ)، 161، وابن الجزري، النشر، 186/1.

290 ينظر: ابن النديم، فهرست، 83، ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 55/1، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 41/1، وابن الجزري، غاية النهاية، 280/2.

291 ابن الجزري، النشر، 676/1.

292 ابن الجزري، غاية النهاية، 210/1.

293 ابن الجزري، النشر، 479 /236/1، وغيرها.

294 قال ابن الجزري: "وله فيها تصنيف حسن معلل"، غاية النهاية، 484/1.

- 7- "الجامع في القراءات" أو "البيان في القراءات" أو "الفصل بين القراءات" لأبي جعفر الطبري المفسر (ت:310هـ)²⁹⁵؛ وهو إمام مجتهد، نقل عنه ابن الجزري كثيرا²⁹⁶.
- 8- "احتجاج القراء في القراءة" لأبي بكر محمد بن السري السراج النحوي (ت:316هـ)²⁹⁷؛ كما نجد التعليل في مصنفه "الأصول في النحو"²⁹⁸.
- 9- "الاحتجاج للقراء" أو "معاني القراءات" لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت:347هـ)، ولم يتمه²⁹⁹.
- 10- "الانتصار لحمزة" لأبي طاهر ابن أبي هاشم عبد الواحد بن عمر، (ت:394هـ)³⁰⁰، وقد أكثر ابن الجزري من الرواية عنه، وروى عنه اسناده إلى البرقي، وحفص، والدوري، وطريق عبد الواحد بن عمر في قراءة البرقي³⁰¹.
- 11- "القراءات بعلمها" وكتاب "السبعة بعلمها الكبير" لأبي بكر محمد بن الحسن النقاش، (ت:351هـ)³⁰²، وقد أكثر من النقل عنه ابن الجزري، فروى عنه طريقا إلى البرقي، وطريق ابن ذكوان، ومن إحدى وثلاثين طريقا لقراءة نافع، وغيرها من الروايات والطرق³⁰³.
- 12- "الانتصار لقراء الأمصار" لأبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب ابن مقسم العطار البغدادي النحوي، (ت:355هـ)³⁰⁴، وقد أكثر من النقل عنه ابن الجزري، فروى عنه طريقا إلى خلف العاشر، والدوري من طرق، وحمزة من طرق ثمانية وثلاثين³⁰⁵.

295 حاج خليفة، كشف الظنون، 1449/2، وابن الجزري، النشر، 186/1.

296 ابن الجزري، النشر، 1/115 / 194 / 196 وغيرها كثير.

297 حاج خليفة، كشف الظنون، 1/1؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، 292/6؛ القفطي، إنباه الرواة على إنباه النحاة، 3/149؛ جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، 110/1،

298 حققه: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة، لبنان 1996).

299 ابن النديم، الفهرست، 87، والذهبي، سير أعلام النبلاء، 15532.

300 ابن النديم، الفهرست، 51، ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، وذكره الجزري في عدة مواضع، النشر، 136/1.

301 ابن الجزري، النشر، 1/236، 238 وغيرها كثير.

302 الزركلي، الأعلام، 15/357، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 4/298، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 2/602، وذكره الجزري في عدة مواضع، النشر، 1/236.

303 ابن الجزري، النشر، 1/236 / 237 وذكر وفاته: 423، وغيرها كثير.

304 الزركلي، الأعلام، 16/105، الجزري، النشر، 1/136.

305 ابن الجزري، النشر، 1/136 / 191 وغيرها كثير.

- 13- "الاحتجاج في القراءات"³⁰⁶ لأبي بكر بن مقسم أيضاً، قال عنه ابن الجوزي: "فإنه عمل كتاب الاحتجاج للقراء فأتى فيه بفوائد؛ إلا أنه أفسد علمه بإجازته أن يقرأ بما لم يقرأ به"³⁰⁷؛ ذكره ابن الجزري بقوله "كَانَ إِمَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ وَالنَّحْوِ جَمِيعًا، قَالَ الدَّانِيُّ: مَشْهُورٌ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ حَافِظٌ لِللُّغَةِ، حَسَنُ التَّصْنِيفِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ"³⁰⁸.
- 14- "الحجة في القراءات" لأبي الحسن أحمد بن الصقر المنبجي، (ت:366هـ) قال عنه الذهبي: "صنف كتاباً في القراءات، وسماه الحجة"³⁰⁹.
- 15- "علل القراءات" لأبي منصور محمد بن أحمد الهروي، الأزهري، مصنف "تهذيب اللغة" (ت:370هـ)³¹⁰.
- 16- "إعراب القراءات لسبع وعللها" و"الحجة في القراءات السبع" لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمداني، النحوي، الشافعي، (ت:370هـ)³¹¹، وهو أمام من أئمة اللغة³¹².
- 17- "الحجة للقراء السبع" لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، (ت:377هـ)³¹³، وهو إمام في اللغة، نقله عنه وعن مصنفه ابن الجزري في تحقيق قراءة "أئمة" قائلا: "ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ التَّحْقِيقَ قَالَ: وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ التَّحْقِيقَ"³¹⁴.

306 ينظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، 89/1؛ وذكره الحاج خليفة "احتجاج القراء في القراءة"، كشف الظنون، 1/1.

307 جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، صيد الخاطر، (دار القلم، دمشق، 1425هـ)، 127.

308 ابن الجزري، النشر، 567/1.

309 الذهبي، معرفة القراء الكبار، 188، ابن الجزري، غاية النهاية، 63/1.

310 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 316/6، وياقوت الحموي، معجم الأدباء، 2322/5، وينظر: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م)، 34/2.

311 حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ/1992م).

312 ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 237/1.

313 مطبوع وحققه بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، (دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، 1413هـ/1993م)، وذكره ابن الجزري في عدة مواضع، النشر، 1291/2 وغيرها.

314 ابن الجزري، النشر، 1194/2 وما بعدها، 1291؛ 1490/3 وغيرها.

- 18- "الاستعاذة بحججها" لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، (ت381هـ)³¹⁵، وقد أكثر ابن الجزري من الرواية عنه، ومنه اسناده إلى نافع بطرق، وقراءة أبي عمرو بطرق، وقراءة عاصم بطرق، وقراءة حمزة بطرق، وقراءة الكسائي، وقراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، قراءة خلف³¹⁶.
- 19- "الإمالات" كلاهما له، وقال عن كتاب "الإمالات" في (المبسوط): "وقد جعلت لهم كتاباً في الإمالات بينت مذهبهم فيها بأصولها وعللها فمن أحب تفصيلها وتحصيلها فعليه به؛ فإنني ما تركت موضعاً للشك والريب فيه بحول الله وعونه وقوته"³¹⁷.
- 20- "المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"³¹⁸، و "الخصائص"³¹⁹، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت:392هـ)، وهو من أئمة اللغة نقل عنه الإمام ابن الجزري، ورجح قوله في قراءة "أَنْ نَتَّخِذَ"، قائلًا: "وَالْأَحْسَنُ مَا قَالَهُ ابْنُ جَنِّي، بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِ الْخَاءِ" فنقرأ "نَتَّخِذُ"³²⁰.
- 21- "التعليل في القراءات السبع" لأبي العباس أحمد بن محمد الموصلي النحوي، يعرف بالأخفش "وهو ثاني الأخفشين"، المتوفى في القرن الرابع³²¹.
- 22- "حجة القراءات" لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، (ت:403هـ)³²².
- 23- "معاني القراءات" لأبي العباس أحمد بن قاسم بن عيسى بن فرج اللخمي (ت:410هـ)³²³.
- 24- "شرح الغاية في القراءات العشر وعللها" لأبي الحسن محمد الفارسي، القهندزي، المتوفى قبل عام (413هـ)³²⁴.

-
- 315 ذكره ابن الجزري في غاية النهاية، 49/1، وذكره في النشر في مواضع كثيرة، 1/ 187 وغيرها كثير،
- 316 ابن الجزري، النشر، 1/ 187/196، وغيرها كثير.
- 317 ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، 119.
- 318 طبع في جزئين، (ونشره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر)، بتحقيق: علي النجدي، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، عام 1389هـ، وذكره الجزري في موضعين في النشر، 2/ 1194.
- 319 الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- 320 ابن الجزري، النشر، 2/ 1194، 4/ 2508.
- 321 جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، 1/ 389؛ وهو غير الأخفش الكبير والصغير والأوسط، ينظر: حاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، 1/ 244.
- 322 حققه ونشره الأستاذ سعيد الأفغاني، ينظر: المهدي، أبي العباس بن عمار المهدي، شرح الهداية، تحقيق: حازم سعيد حيدر، (مكتبة الرشد، الرياض)، 32.
- 323 ابن الجزري، غاية النهاية، 27/1.
- 324 يوجد منه في النسخة التيمورية برقم 344، ينظر: الفهرس الشامل، 127.

- 25- "علل القراءات" لأبي محمد إسماعيل بن إبراهيم القرّاب، (ت:414هـ)، قال ابن الجزري: "وذكر الإمام المحقق أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم القرّاب في كتابه علل القراءات"³²⁵.
- 26- "وجوه الإعراب والقراءات" لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، (ت:427هـ)³²⁶.
- 27- "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت:437هـ)³²⁷.
- 28- "منتخب حجة أبي علي" له كذلك، اختصره من كتاب أبي علي الفارس³²⁸.
- 29- "الإبانة عن معاني القراءات" له أيضاً³²⁹.
- 30- "مختصر وجوه القراءات" لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي، (ت: بعد430هـ) ويسمى أيضاً: "شرح الهداية في القراءات السبع"³³⁰.
- 31- "الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة" لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت:444هـ)³³¹.
- 32- ولإمام الداني أيضاً "التنبيه على مذهب أبي عمرو بن العلاء في الفتح والإمالة بالعلل"³³².
- 33- "الإدغام الكبير" كلاهما له، وقد ذكر في أول كتاب الإدغام أنه يذكر علله ووجوه مفصلة³³³.
- 34- "مختصر الحجة" لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران المقرئ الأنصاري، (ت:455هـ)، والحجة هي حجة أبي علي الفارسي³³⁴.

325 ابن الجزري، النشر، 2501/4.

326 ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 507/2.

327 مطبوع حققه د. محي الدين رمضان، (مؤسسة الرسالة، 1404هـ)، وذكره ابن الجزري في عدة مواضع، النشر، 127/1 وغيرها.

328 ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 2713/6.

329 مطبوع حققه د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ونشر (دار النهضة، مصر).

330 مطبوع حققه د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد الرياض، وله أسانيد ابن الجزري إليه، النشر، 273/271/1.

331 أبي مريم: نصر بن علي بن محمد الشيرازي، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، (الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، 1414/1993م)، 26.

332 ذكره ونقل منه ابن الجزري في كتابه النشر، 1250/2 وما بعدها؛ كما ذكر المحقق أن له ثلاث مصنفات باسم "التنبيه" الثانية منها: "التنبيه على النقاط والشكل" والثالث: "التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه" ينظر الهامش رقم (6).

333 ذكره ونقل منه ابن الجزري في كتابه النشر في عدة مواضع، 897/2 وغيرها.

334 ابن الجزري، غاية النهاية، 164.

- 35- "إعراب القراءات" لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري³³⁵.
- 36- "الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء، والحجة لكل واحد" لأبي عمر يوسف بن عبد البرّ النمري (ت: 463هـ)³³⁶.
- 37- "اختصار الحجة" لأبي عبد الله بن شريح الإشبيلي (ت: 476هـ) اختصر فيه كتاب الحجة³³⁷.
- 38- "الرشاد في شرح القراءات الشاذة" لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت: 487هـ)³³⁸.
- 39- "علل القراءات" لأبي عبد الله سلمان بن عبد الله النهرواني (ت: 493هـ)³³⁹.
- 40- "تعليل القراءات العشر" لمحمد بن سليمان بن أحمد المألقي، المعروف "أخت غانم" (ت: 525هـ)³⁴⁰.
- 41- "احتجاج القراء في القراءة" لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)³⁴¹.
- 42- "الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي" لأبي الحسن شريح بن محمد الرعيني (ت: 539هـ)³⁴².
- 43- "مفاريد العشرة بعللها" لأبي علي سهل بن محمد بن أحمد الحسين بن طاهر الأصبهاني، (ت: 543هـ)، قال ابن الجزري في ترجمته: "له كتاب مفاريد العشرة بعللها"³⁴³.
- 44- "الكشف عن نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة"، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني، المعروف (جامع العلوم) (ت: 543هـ)³⁴⁴.

335 ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 662/2.

336 شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، لبنان)، 170/3.

337 ابن الجزري، غاية النهاية، 153/2.

338 ابن الجزري، غاية النهاية، 401/1.

339 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 612/19، وقال جلال الدين السيوطي في ترجمته: "وصنف التفسير على القراءات"، ينظر: بغية الوعاة، 1/ 595.

340 ابن الجزري، غاية النهاية، 148/2.

341 حاج خليفة، كشف الظنون، 1/1.

342 توجد منه نسخة بالتميمورية القاهرة في 83 صفحة، ينظر: فهرس الشامل للقراءات، 68.

343 ابن الجزري، غاية النهاية، 319/1.

344 حاج خليفة، كشف الظنون، 1493/2.

- 45- كتاب "تعليل قراءة قوله: ﴿وَمَنْ عَصَبَةً﴾ [يوسف:8] بالنصب"، لأبي عبد الله محمد بن يحيى الزبيدي (ت:555هـ)³⁴⁵.
- 46- "علل القراءات" لأبي محمد بن طيفور السجاوندي، (ت:560هـ)³⁴⁶.
- 47- "الموضح في وجوه القراءات وعللها" لأبي عبد الله نصر بن علي بن محمد، الشيرازي، الفارسي، النحوي، المعروف بابن أبي مريم، (ت: بعد 565هـ)³⁴⁷.
- 48- "المنتقى في شواذ القراءة" لأبي مريم أيضاً³⁴⁸.
- 49- "أسلوب الحق في تعليل القراءات العشر وشيء من الشواذ" للحسن بن أبي الحسن المعروف (ملك النحاة) (ت:568هـ)³⁴⁹.
- 50- كتاب "اختيار ابن السَّمِيعِ وبسط توجيه قراءته على نافع" لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار، الهمذاني، (ت:596هـ)³⁵⁰.
- 51- "اختصار المحتسب" لابن الفرس عبد المنعم محمد الغرناطي، (ت:597هـ)³⁵¹.
- 52- "تعليل القراءات الشاذة" لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي (ت:616هـ)³⁵².
- 53- "الانتصار لحمزة فيما نسب إليه ابن قتيبة في مشكل القرآن" للعكبري أيضاً³⁵³.
- 54- "الشفاء في علل القراءات" لأبي الفضل أحمد الحريري البخاري (ت:700هـ تقريباً)³⁵⁴.

-
- 345 ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 2675/6.
- 346 صلاح الدين الصفدي الوافي بالوفيات، 147/3؛ ابن الجزري، غاية النهاية، 157/2؛ جلال الدين السيوطي، طبقات المفسرين، 101.
- 347 لدي نسخة مطبوع في ثلاثة أجزاء، بتحقيق: الدكتور عمر حمدان الكبيسي، نال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى عام 1408هـ.
- 348 ذكره المصنف نفسه في كتابه "الموضح" الذي حققه الدكتور حمدان الكبيسي، 100/1.
- 349 ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 867/2، القفطي، انباه الرواة، 343/1.
- 350 ابن الجزري، غاية النهاية، 162/2.
- 351 مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز بادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، (دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، 1421هـ)، 190.
- 352 صلاح الدين الصفدي، نكت الهميان، 159.
- 353 الحاج خليفة، كشف الظنون، 173/1، إسماعيل بابا الباباني، هدية العارفين، 450/1.
- 354 رسالة دكتوراه: حبيب الله بن صالح بن حبيب الله السلمي، قسم القراءات، كلية الدعوة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 1435هـ، طبع بدار الغوثاني لدراسات الإسلامية.

- 55- "تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن" لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرُّعَيْنِي (ت:779هـ)³⁵⁵.
- 56- "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر" لأحمد بن محمد الدميّاطي (ت:1117هـ)³⁵⁶.
- 57- "الموضح في تعليل وجوه القراءات" لأحمد عبد المنعم الدّمْنهوري (ت:1192هـ)³⁵⁷.
- 58- "مواكب النصر في توجيه القراءات العشر" لمحمود بن علي بسّ الحنبلي، المتوفى في آخر القرن الرابع عشر الهجري³⁵⁸.
- 59- "الدرر المتناثرة في توجيه القراءات المتواترة" لأبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن عجيبة (ت:1224هـ)³⁵⁹.
- 60- "القراءات الشاذة وتوجيهها من لغات العرب" لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت:1403هـ)³⁶⁰.
- 61- "قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر" محمد الصادق قمحاوي (ت:1405هـ)³⁶¹.
- 62- "المعني في توجيه القراءات العشر المتواترة"، محمد محمد سالم محيسن³⁶².
- 63- "المستتير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير"، محمد محمد سالم محيسن أيضا³⁶³.
- 64- "طلائع البشر في توجيه القراءات العشر"، محمد الصادق قمحاوي (ت:1405هـ)³⁶⁴.

وهناك كتب لم يعرف تحديد وفاة مصنفها وهي:

- 65- "علل القراءات" لأبي العباس أحمد بن محمد النحوي³⁶⁵.

-
- 355 مطبوع ونشر: (كنوز أشبيليا المملكة العربية السعودية، 1482هـ).
- 356 طبع بتحقيق أنس مهرة، ونشر: (دار الكتب العلمية لبنان، 1427هـ).
- 357 توجد منه نسخة خزانة الرباط العامة، ينظر: **الفهرس الشامل للقراءات**، 201.
- 358 عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي المصري الشافعي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، (مكتبة طيبة، المدينة المنورة)، 728/2.
- 359 سعيد اعراب، **القراء والقراءات بالمغرب**، (دار الغرب الإسلامي لبنان)، 160/140.
- 360 طبع (بدار الكتاب العربي، بيروت، 1401هـ).
- 361 طبع (بدار السعادة، دون تاريخ الطبع).
- 362 مطبوع (بدار الجيل بيروت، 1408هـ).
- 363 طبع بثلاثة أجزاء، (دار الجيل بيروت).
- 364 طبع ونشر (بدار العقيدة في القاهرة، 1427هـ).
- 365 حاج خليفة، **كشف الظنون**، 1160/2.

66- "المختار في معاني قراءات أهل الأمصار" لأبي بكر أحمد بن عبد الله بن إدريس³⁶⁶.



366 طبع ونشر في (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، 1428هـ).

المبحث الثالث: الإمام ابن الجزري وكتابه النشر في القراءات العشر

يأتي هذا المبحث لبيان حياة الإمام ابن الجزري من اسمع وكنيته ومشايخه ومصنفاته، ومؤلفه النشر في القراءات العشر، ومنهجه في التأليف.

المطلب الأول: الإمام ابن الجزري، حياته، مصنفاته.

أولاً: اسمه ومولده:

هو شيخ القراء والمحدثين، وإمام أهل الأداء والمجودين، وسند المحدثين، شيخ الدنيا في القراءات والتجويد من عصره إلى عصرنا، العلامة الحافظ محمد بن محمد ابن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، شمس الدين أبو الخير الدمشقي الشافعي، كان أبوه تاجراً فَمَكَثَ أَرْبَعِينَ سنة لا يُولد له ثُمَّ حج فَشرب ماءَ رَمَزَمَ بَنِيَّةَ ولد عالم فولد له هَذَا بعد صَلَاةِ النَّزَاوِيحِ من لَيْلَةِ السَّبْتِ خَامِسِ عشرَ رَمَضَانَ سنة إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةَ دَاخِلَ خَطِّ الْقَصَاعِينَ بن السورين بِدِمَشْقَ وتفقّه بها³⁶⁷.

ثانياً: نسبه وكنيته:

يعرف بابن الجزري نسبة أجداده، وإلا فهو دمشقي، وهي نسبة إلى جزيرة ابن عمر قرب الموصل، على نهر دجلة، يحيط بها الماء من ثلاث جهات، تقع اليوم في الأراضي التركية، واسمها بوطان، ويكنى بابي الخير³⁶⁸.

ثالثاً: نشأته ورحلاته العلمية:

نشأ في مدينة دمشق وحفظ القرآن وعمره ثلاثة عشر عاماً، وأتم بالمصلين وهو ابن أربع عشرة سنة، وأفرد القراءات وعُمره خمس عشرة سنة على الشيخ عبد الوهاب بن السّلال، وأحمد بن إبراهيم الطحان، وغيرهم من الشيوخ، وجمع القراءات بمُضَمَّنِ كتبِ علي الشيخ أبي المعالي ابن اللّبان وعمره سبعة عشر عاماً، ثم رَحَلَ إلى مصر تَكَرَّراً، وفي كل الرحلات يلتقي بالأئمة القراء،

367 ينظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، (لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ/1969م)، 466/3؛ السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (مكتبة الحياة بيروت)، 256/9؛ جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية)، 249؛ وينظر: مقدمة المحقق، النشر، 6.

368 طاش كبري زادة، أبو الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، (دار الكتاب العربي)، 25؛ الشوكاني: محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (دار المعرفة)، 257/2؛ وينظر مقدمة المحقق، النشر، 6.

ويتلقى عنهم، فسمع الحديث من بقي من أصحاب الدمياطي والأبرقوهي، ومن جماعة كأصحاب
 الفخر بن البخاري وغيرهم، وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الأسروي، وقرأ بمصر الأصول
 والمعاني والبيان عن الشيخ ضياء الدين بن سعد الله القزويني، وأخذ عن غيره، واشتد شغفه بالقراءات
 حتى جمع العشر ثم الثلاث عشرة وتصدى للإقراء تحت قبة النسر في جامع بني أمية، وولي مشيخة
 الإقراء الكبرى بترتبة أم صالح، وقرأ عليه القراءات جماعة كثيرون، وابتنى بدمشق للقرآن مدرسة
 سماها (دار القرآن الكريم)، وولي قضاءها، وأذن له بالإفتاء شيخ الإسلام أبو الفداء إسماعيل بن
 كثير، ثم دخل بلاد الروم سنة 798هـ واتصل بالسلطان بايزيد خان فأكرمه وعظمه، فنزل في
 (برصة) وبقي عنده بضع سنين، فنشر هناك علم القراءات والحديث وانتفعوا به، وأكمل القراءات
 العشر عليه فيها جماعة كثيرون، وألف كتاب (النشر في القراءات العشر)، ولما حصلت الفتنة
 التيمورية ودخل تيمورلنك بلاد الروم أخذ معه إلى بلاد ما وراء النهر وسمرقند فأقام بها ناشراً للعلم
 وكان وصوله إليها سنة 805هـ، ولما مات تيمور في شعبان سنة 807هـ، خرج من سمرقند إلى
 خراسان ودخل هراة ثم دخل مدينة يزد ثم أصبهان ثم شيراز وانتفع به الناس في جميع هذه الجهات
 لا سيما في القراءات وألزمه سلطان شيراز القضاء، فبقي فيها مدة، ثم خرج منها إلى البصرة فسافر
 عن طريقها مكة والمدينة سنة 823هـ، ولما جاوز بلدة عنيزة أخذته الأعراب من بني لام، ثم تركوه
 وأخذوا كل من معه، فعاد إلى عنيزة ونظم فيها (الدرة) في القراءات الثلاث، ثم ذهب إلى الحج وجاور
 بلاد الحرمين مدة، وقرأ عليه جماعة، وتوفي (رحمه الله) بشيراز صحو يوم الجمعة الخامس من
 ربيع الأول سنة 833هـ، ودفن بمدرسته (دار القرآن) التي بناها هناك، تغمده الله تعالى برحمته³⁶⁹.

وممكن القول بأن ابن الجزري لم يكن عالماً في التجويد والقراءات فحسب بل كان عالماً في شتى
 العلوم من تفسير وحديث وفقه وأصول وتوحيد وبلاغة ونحو وصرف ولغة وغيرها، فإنه كان عديم النظير،
 طائر الصييت. انتفع الناس بكتبه وسارت في الآفاق مسير الشمس.

369 ينظر: الشوكاني، **البدر الطالع**، 257/2 وما بعدها؛ السخاوي، **الضوء اللامع**، 257/9؛ الكتّاني، محمد عبد الحي
 بن عبد الكبير، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، تحقيق، إحسان عباس، (دار الغرب
 الإسلامية، بيروت)، 304/1، وينظر: مقدمة المحقق، النشر، 7 وما بعدها.

رابعاً: شيوخه:

للإمام ابن الجزري شيوخ كثرة ذكرها في كتبه وهي النشر، وجامع الأسانيد، وغاية النهاية، سواء في القرآن الكريم أو الحديث أو غيرهما، وحوى كتابه (النشر) فيه مروياته، وهي الكتب التي قرأها على أصحابها أو رواتهم فأجوزه بها، وسنذكر في هذا البحث أهم الشيوخ الذين روا عنهم والكتب المصنفة التي اعتمدها في كتابه النشر، وكذلك أهم مشايخه الذين أخذ عنهم في القراءات العشر مفردة أو مجمعة³⁷⁰، ويظهر من خلال هذا الجرد السريع لهم، علاقة شيوخه بالكتب التي اعتمدها في تحقيق الروايات التي اثبتتها في كتابه، وكما يظهر منها كثرة أسانيده، وجلهم من الثقات، كما يظهر علاقات الأسانيد بعضها ببعض؛ وفائدة تلك الأسانيد المرتبطة بالمصنفات، أنه يمكن الرجوع إليها لتحريير مسألة مهمة في مصنفه، ويمكن الرجوع إليه لما أشكل من مسائل، وهذا منهج رصين أخذ به الإمام ابن الجزري، لضبط أصول مصنفه، فمن أراد أن يتوسع في معرفة شيوخه رجع إلى كتاب (غاية النهاية)، والذي جاء لبيان طبقات أهل هذا الفن، بما يدفع الجهالة بحالهم، ويجعل المطلع على معرفة بأصول علم الطبقات في علم القراءات، ومشايخه الذين رروا تلك المصنفات هم:

- 1- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الإسكندري (ت: 676هـ)، روي عنه كتاب (الكامل) لمحمد بن عقيل الهذلي³⁷¹؛ وقد امتاز كتاب الكامل بتنوع مباحثه بين علوم القرآن والتجويد والقراءات، كما وضع مبحث خاصا حول علم الاسناد ببيان الطبقات³⁷²؛ وقد قاربه ابن الجزري من حيث النظر في الأسانيد وطبقات القراء.
- 2- أبو إسحاق الشامي أبراهيم بن أحمد الضرير (ت: 800هـ)، روي عنه الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني) للعلامة القاسم بن فيرة الرعيني الأندلسي سماعاً لها وإجازة له، و(المصباح) بالجامع الأقرم في القاهرة، أبي الكرم الشهرزوري البغدادي، و (السرعة في القراءات السبع) للعلامة شرف الدين هبة الله البارزي³⁷³؛ وتظهر مكانة الإمام شرف الدين هبة الله البارزي، حينما ينقل عنه الإمام أبو شامة؛ كما نقل عنه الإمام السيوطي في مسائل التفسير³⁷⁴.

370 مقدمة التحقيق: ابن الجزري، النشر، 10/1 إلى 29.

371 ابن الجزري، النشر، 330/1؛ غاية النهاية، 6/1.

372 ينظر: أبو القاسم الهذلي، يوسف بن علي اليشكري المغربي، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، (مؤسسة سما للتوزيع والنشر، 1428هـ/2007م)، 141.

373 ابن الجزري، النشر، 1/ 259 / 328؛ غاية النهاية، 7/1.

374 ينظر: أبو شامة، إبراز المعاني، 784؛ جلال الدين السيوطي، الاتقان، 25/4.

3- أبو بكر بن محمد صلاح الدين الأعزازي (ت: 784هـ)، روى عنه كتاب (الكنز) لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي³⁷⁵؛ لكون هذا الكتاب عمدة جامع لمصادر مهمة، مثل (الاختيار في القراءات العشر) وهو منظومة لأبي محمد خلف بن هشام البزار، و(إرشاد المبتدي) لأبي العزّ القلانسي، (التبصرة) لمكي بن أبي طالب وغيرهم³⁷⁶؛ كما نجد ابن الجزري ينقل عنه في مواطن الأسناد وإثبات القراءة، مثلاً: "وَأَنْفَرَدَ صَاحِبُ الْمُبْهَجِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ عَنْ قَالُونَ بِالْإِمَالَةِ الْمُحْضَةِ مَعَ مَنْ أَمَالَ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ الْكَنْزِ مِنْ حَيْثُ أَسْنَدَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِهِ"؛ وقد يُظهر ابن الجزري الوهم إن وجد عند صاحب المبهج: "وَوَهَمَ ابْنُ مُؤْمِنٍ فِي الْكَنْزِ فَذَكَرَ الْخِلَافَ عَنْ هِشَامٍ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ وَتَرَكَ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا، وَهُوَ سَهْوٌ قَلَمٌ رَأَيْتُهُ فِي نُسخَةٍ مُصَحَّحَةٍ بِحَظِّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -"³⁷⁷.

4- أبو العباس أحمد بن إبراهيم المنبجي المعروف بابن الطحان (ت: 782هـ)، روى عنه كتاب (الوجيز) لأبي علي الحسن هرمز الأهوازي نزيل دمشق، و(الكفاية) من نظم ابن الوجيه الواسطي³⁷⁸؛ والإمام الواسطي أمام جليل له مصنف (الكنز) في القراءات العشر، ذكره أبو شامة وابن الجزري³⁷⁹.
5- أبو العباس أحمد بن إبراهيم الدمشقي المعصراني (ت: 784هـ)، روى عنه كتاب (الروضة) لأبي علي الحسن بن محمد البغدادي، من طرق مختلفة³⁸⁰.

6- أحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي (ت: 773هـ)، المعروف بابن النجم، روى عنه كتاب (مفردة يعقوب) لابن الفحام³⁸¹؛ ولمفردة يعقوب أهميتها³⁸²، حيث صنف فيها أبو عمرو الداني، وأبو محمد بن عبد الباري الصعدي³⁸³.

7- أحمد بن الحسن أبو العباس السؤيداوي المزرفي المصري (ت: 804هـ)، روى عنه كتاب (التيسير) لأبي عمر الداني، و(الهادي) أبي عبد الله سفيان القيرواني المالكي، و(الهداية) أحمد بن عمار بن أبي

375 ابن الجزري، النشر، 337/1؛ غاية النهاية، 184/1.

376 قسم التحقيق: أبو محمد الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد المشهداني، (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1425هـ/2004م) 50/1.

377 ابن الجزري، النشر، 1702/2، 2248/4.

378 ابن الجزري، النشر، 299/1، 338؛ غاية النهاية، 33/1.

379 ينظر: أبو شامة، إبراز المعاني، 784؛ ابن الجزري، النشر، 337/1 وما بعدها.

380 ابن الجزري، النشر، 284/1 وما بعدها؛ غاية النهاية، 35/1.

381 ابن الجزري، النشر، 292/1؛ غاية النهاية، 39/1.

382 ينظر: أبي شامة، إبراز المعاني، 783.

383 ابن الجزري، النشر، 351/249/1.

العباس المهدوي، و (التلخيص في القراءات الثمان) أبي معشر الطبري³⁸⁴؛ ولكتاب التلخيص مكانته، قال ابن الجزري عنه: "فِيهِ أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٍ وَخَمْسُونَ رِوَايَةً وَطَرِيقًا"³⁸⁵؛ كما أن لكتاب "الهداية" أهميته حيث شرحه المؤلف المهدوي في كتاب اسماء (شرح الهداية)³⁸⁶.

8- أحمد بن الحسين بن فزارة أبو العباس الكفري الحنفي (ت: 779هـ)، روى عنه كتاب التيسير، و(الشاطبية) من عدة طرق، و (المجتبى) لأبي القاسم عبد الجبار الطرسوسي، و(الغاية) أبي بكر بن مهران الأصبهاني ثم النيسابوري، و (جمال القراء وكمال الإقراء) للعلامة علم الدين السخاوي³⁸⁷؛ وقد تميّز الأخير بكونه جامع لمصادر غيره، منظم في ابوابه، قال عنه ابن الجزري: "وَهُوَ غَرِيبٌ فِي بَابِهِ جَمَعَ أَنْوَاعًا مِنَ الْكُتُبِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ وَالتَّجْوِيدِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَالْوَقْفِ وَالْإِتِّدَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ جُمْلَتِهِ التُّونِيَّةُ لَهُ فِي التَّجْوِيدِ"³⁸⁸.

9- أحمد بن رجب بن الحسن أو العباس السلامي البغدادي (ت: 775هـ)، روى عنه كتاب (الكنز) ابن الوجيه الواسطي، و (الكفاية) من نظم الإمام ابن الوجيه الواسطي أيضاً، و(الشمعة) حمد بن أحمد بن محمد الموصلي المعروف (الشعلة)، وقال عنه: "شيخنا الصالح الكبير القدر"³⁸⁹.

10- أحمد بن عبد العزيز بن يوسف أبو العباس الحرّاني (ت: 788هـ)، روى عنه كتاب (التبصرة) مكي بن أبي طالب القيسي، و (التلخيص) لأبي معشر الطبري³⁹⁰؛ وهو كتاب تميز بطريق جمعه للقراءات وتصنيفه ن الأمصار الخمسة: الحرمين، والعراقيين، والشام، ويذكر عن كل واحد منهم روايتين، وعن كل راوٍ من الرواة طريقين. وأول ما ابتدأ به الأسانيد، ثم الخلاف ذكره مُبَوَّبًا، ثم يذكر في أوائل السور مكّيها ومدنيها، ثم يذكر الياءات في أواخر السور، وبعدها الإدغام الكبير لأبي عمرو، وذكر

384 ابن الجزري، النشر، 263 / 246/1؛ غاية النهاية، 47/1.

385 ابن الجزري، النشر، 189/1؛ وتظهر مكانة أبي معشر من خلال اثبات ما نقل عن أئمة القراءات، ينظر: أبو محمد الواسطي، الكنز، 621 / 398 / 2.

386 ينظر: المهدوي: أبي العباس أحمد بن عمار، شرح الهداية، تحقيق: حازم سعيد حيدر، (مكتبة الرشد، الرياض)، 3.

387 ابن الجزري، النشر، 254 / 247/1 وغيرها؛ غاية النهاية، 48/1.

388 ابن الجزري، النشر، 349/1؛ ينظر عموم الكتاب: علم الدين السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء.

389 ابن الجزري، النشر، 337/1، 388؛ غاية النهاية، 53/1.

390 ابن الجزري، النشر، 294 / 274/1؛ غاية النهاية، 69/1.

ترجمة لعلماء الأمصار³⁹¹؛ وبهذا شابه ابن الجزري في تصنيفه للنشر أبا معشر الطبري في التلخيص، من حيث طريقة التبويب أجمالاً³⁹².

11- أبو العباس البنا الفيروز آبادي المهندس (ت: 771هـ)، روى عنه كتاب (التجريد) أبي القاسم أبي بكر العتيق المعروف (ابن الفحام)، و (المبهم في القراءات الثمان) وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، لسبط الخياط البغدادي، و (الكفاية) أيضا للعلامة سبت الخياط³⁹³؛ وهنا نجد أثر تلك الكتب في ترجيح ما لم يثبت؛ خصوصا وأن ما ثبت من طريقها وافق اللغة العربية، مثلاً: " وَقَرَأْنَا لَهُ بِهَا مِنْ كِتَابِ الْمُبْهَجِ، وَغَيْرِهِ، وَإِذَا تَبَّتْ مِثْلُهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فَكَيْفَ يُنْكَرُ "394؛ وكتاب (المبهم) حجة في الترجيح وأثبت ما لم يثبت³⁹⁵.

12- أحمد بن محمد بن الخضر بن مسلم أبو العباس الحنفي (ت: 780هـ)، روى عنه (المستنير) أبي طاهر البغدادي³⁹⁶؛ حيث يحتج به في أثبات وجه من القراءة ورد عنه: "قَالَ ابْنُ سَوَّارٍ فِي الْمُسْتَنِيرِ قَرَأْتُ بِهِ لِقُنْبُلٍ قَرَأْتُ عَلَى جَمِيعٍ مَنْ عَلَيْهِ" ثم يسند ابن الجزري قوله برواية عن غيره: "وَقَطَعَ لَهُ بِهِ أَيْضًا ابْنُ قَارِسٍ فِي جَامِعِهِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَابْنِ شَنْبُودَ، وَغَيْرِهِمَا"397.

13- أحمد بن محمد بن علي أبو العباس الغنابي النحوي (ت: 775هـ)، روى عنه (الأقناع) أبي جعفر الباذش³⁹⁸؛ وهو كتاب جليل جاء لبيان الفروق بين القراء السبعة من ادغام وامالة ومبحث الرءات وغيرها³⁹⁹، ويظهر عند ابن الجزري أثر الكتاب على سبيل المثال في مبحث الاستعاذة بقوله: "وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى هَذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْبَازِشِ، وَرَجَّحَ الْوُفْقَ لِمَنْ مَذْهَبُهُ التَّرْتِيلُ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ

391 ينظر: ابن معشر الطبري، التلخيص في القراءات الثمان، تحقيق: محمد حسن عقيل موسى، (الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، السعودية)، 78.

392 ينظر قبل قسم فرش الحروف: ابن الجزري، النشر؛ ابن معشر الطبري، التلخيص.

393 ابن الجزري، النشر، 313/1؛ غاية النهاية، 111/1.

394 ابن الجزري، النشر، 2153/4.

395 ينظر مبحث الإمالة: جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، 317/1.

396 ابن الجزري، النشر، 304/1؛ غاية النهاية، 113/1.

397 ابن الجزري، النشر، 2827/1.

398 ابن الجزري، النشر، 322 / 1؛ غاية النهاية، 128 / 125/1.

399 ينظر المحتوى: ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري الغرناطي، الإقناع في القراءات السبع، (دار الصحابة للتراث، القاهرة).

(الإقناع): لَكْ أَنْ تَصِلَهَا - أَي: الاستعادة - بالتسمية في نفس واحد، وهو أتمَّ وَلَكْ أَنْ تَسْكُتَ عَلَيْهَا، وَلَا تَصِلَهَا بِالتَّسْمِيَةِ، وَذَلِكَ أَشْبَهُ بِمَذْهَبِ أَهْلِ التَّرْتِيلِ⁴⁰⁰.

14- أحمد بن يوسف بن مالك أبو جعفر الرعيني الأندلسي (ت: 79هـ)، روى عنه (التيشير) لأبي عمر الداني، و (التكملة المفيدة لحافظ القصيدة) من نظم أبي الحسن الكتاني القيجاطي⁴⁰¹؛ والأول معروف أثره في كتاب ابن الجزري؛ والثاني يحتج بنظمه في إثبات ما ورد عن السبعة، حيث ينقل عنه ابن الجزري نظم؛ لكونه نظم فيها ما زاد عن الشاطبية، قال ابن الجزري: "نَظَمَ فِيهَا مَا زَادَ عَلَى الشَّاطِبِيَّةِ مِنَ التَّبَصُّرَةِ لِمَكِّيٍّ وَالْكَافِي لِابْنِ شُرَيْحٍ وَالْوَجِيزَ لِلْأَهْوَازِيِّ"؛ وذلك فيما يتعلق بما يتعلق بمبحث القراءات السبعة لهذا أحياناً يذكر الأهوازي مع ذكر كتاب التكملة⁴⁰².

15- إسماعيل بن محمد بن علي بن عبد الله أبو محمد الأندلسي، روى عنه أيضاً (التكملة المفيدة لحافظ القصيدة) للكتاني القيجاطي⁴⁰³؛ ويظهر هنا أهمية هذا المصنف عنده؛ من خلال تكراره عند شيوخ ابن الجزري الذين أخذ عنهم العلم.

16- الحسن بن أحمد بن هلال أبو علي الصالحي الدقاق (ت: 979هـ)، روى عنه كتاب (التيشير) لأبي عمر الداني بالجامع الأموي في دمشق، و (الإيجاز) لسبط الخياط بالجامع الأموي، و (غاية الاختصار) للإمام الحافظ أبي العلاء الحسن العطار الهمداني⁴⁰⁴؛ ويظهر أهمية كتاب غاية الاختصار عند من سبق ابن الجزري، حيث نقل عنه الإمام ابن شامة وعن كتابه، واصفاً إياه بالحافظ المقرئ⁴⁰⁵.

17- عبد الرحمن بن أحمد بن علي ابن البغادي الواسطي المصري (ت: 81هـ)، وقد أكثر من الرواية عنه، فقد روى عنه (الشاطبية) من عدة طرق، و (العنوان) أبي الطاهر الأنصاري الأندلسي المصري النحوي المقرئ، و (الهادي) أبي عبد الله القيرواني المالكي، و (التبصرة) لمكي طالب القيسي، و (التذكرة) طاهر بن غلبون الحلبي، و (الروضة في القراءات الإحدى عشرة) وهي القراءات العشر، للإمام أبي علي الحسن البغادي، و (مفردة يعقوب) لابن فحام، و (التلخيص) لمعشر الطبري،

400 ابن الجزري، النشر، 831/2 وما بعدها؛ وينظر: نص كلام ابن بادش، أحمد بن علي الغرناطي، أبو جعفر

الإقناع في القراءات السبع، (دار الصحابة للتراث)، 51.

401 ابن الجزري، النشر، 347/244/1؛ غاية النهاية، 151/1.

402 ابن الجزري، النشر، 347/1؛ وينظر أهمية النظم: أبي شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، 784.

403 ابن الجزري، النشر، 313/1؛ غاية النهاية، 168/1.

404 ابن الجزري، النشر، 308/245/1؛ غاية النهاية، 207/1.

405 ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، 732/783.

و(الوجيز) إبراهيم بن هرمز الأهوازي، و(السبعة) للإمام أبي بكر مجاهد التميمي البغدادي، و(المستنير في القراءات العشر) أبي طاهر سوار البغدادي، و (المبهبج)، و (الإيجاز)، و (الكفاية)، كلها لسبط الخياط البغدادي، و (الغاية) أبي بكر مهران الأصبهاني، و (المصباح) أبي الكرم الشهرزوري البغدادي، و (الكامل) لابن عقيل الهذلي⁴⁰⁶؛ ويظهر هنا مكان عبد الرحمن البغدادي الواسطي المصري عند ابن الجزري، لكونه روى عنه جمع من المصادر التي له دورها في صياغة وتصنيف ابن الجزري لكتابه النشر، وهذا يدل على قوة الشيخ وكثرة ملازمة ابن الجزري له والأخذ عنه.

18- عبد الرحمن بن حسين بن عبد الله أبو محمد البكري الواسطي الشافعي (ت: 775هـ)، روى عنه (الإرشاد) أبي العز القسطلاني الواسطي⁴⁰⁷؛ وللواسطي كتاب (كفاية المبتدي وتذكرة المنتهي) أيضا في علم القراءات⁴⁰⁸.

19- عبد الله بن أيّدغدي الشمسي أبو بكر ابن الجندي (ت: 796هـ)، وقد أكثر من الرواية عنه، فقد روى عنه (الشاطبية) من عدة طرق، و (العنوان) لإسماعيل بن خلف، و (الهادي) لأبي سفيان من عدة طرق، و (الكافي) لابن شريح من عدة طرق، و (التذكرة) لابن غلبون، و (التلخيص) لأبي معشر، و (الوجيز) للأهوازي، و (السبعة) لابن مجاهد، و (المستنير) لابن سوار، و (المبهبج) لسبط الخاط، و (الإيجاز) أيضاً لسبط الخياط، و (الكفاية) لسبط الخياط، و (غابة الاختصار) لأبي العلاء الهمداني، و (الإقناع) لابن الباذش، و (المصباح) لابي الكرم الشهرزوري، و (الكامل) للهذلي، و (منظومة غاية المطلوب)، و (البستان في القراءات الثلاث عشر) لابن الجندي نفسه من عدة طرق⁴⁰⁹؛ وتظهر أهمية ابن الجندي كشيخ لابن الجزري من خلال ما روى عنه وهو عالم جليل قال عنه "شيخ مشايخ القراء بمصر أستاذ كامل ناقل ثقة مؤلف"⁴¹⁰؛ وحول إجازة ابن الجزري لكتاب (البستان) نجده يذكر كيف تمت؟ وأين؟ وطريقة أخذه؟ قائلا: "خَبَرَنِي بِهِ مُؤَلِّفُهُ الْمَذْكُورُ إِجَازَةً وَمُنَاوَلَةً وَتِلَاوَةً بِمُضَمِّنِهِ

406 ابن الجزري، النشر، 253/1 و غيرها؛ غاية النهاية، 364/1.

407 ابن الجزري، النشر، 317/1؛ غاية النهاية، 367/1.

408 ابن السّالار: عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم الشافعي، طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، تحقيق: أحمد محمد عزوز، (المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1423 هـ / 2003 م)، 50.

409 ابن الجزري، النشر، 258/1 و ما بعدها، 269؛ غاية النهاية، 180/1.

410 ابن الجزري، غاية النهاية، 180/1.

خَلَا قِرَاءَةَ الْحَسَنِ مِنْ أَوَّلِ الْقُرْآنِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ، وَأَجَازَنِي بِمَا بَقِيَ وَعَاقَنِي عَنْ إِكْمَالِ الْخُتْمَةِ مَوْتُهُ، رَحِمَهُ اللَّهُ"411.

20- عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن الإسكندري القروي (ت: 788هـ)، (جامع البيان) للإمام الداني، و (الهادي) لابن سفيان، و (تلخيص العبارات) لابن بليمة، و (التجريد) لابن الفحام، (الإعلان) أبي القاسم عبد الرحمن الصِّفراوي، (مفردة يعقوب) لأبي محمد الصعدي⁴¹²؛ ولأبي القاسم الصِّفراوي مكانته قال عنه الذهبي: "وأقرأ القراءات، وانتهت إليه رئاسة العلم بالإسكندرية"⁴¹³.

21- عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم أبو محمد ابن السلار الدمشقي (ت: 782هـ)، روى (الشاطبية)⁴¹⁴؛ ولأستاذة عبد الوهاب السلار مكانته وأثره على ابن الجزري، حيث اخذ منه علم القراءات، كما سار على نهجه في تصنيف طبقات القراء، فلإمام السلار مصنف فيها (طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم)⁴¹⁵.

22- عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة المراغي الحلبي ثم الدمشقي (ت: 778هـ)، روى عنه كتاب (السبعة) لابن مجاهد، و (الإرشاد) لأبي العز، و (الكفاية الكبرى) لأبي العز أيضاً، و (الغاية) لابن مهران، و (المصباح) لأبي الكرم الشهرزوري⁴¹⁶.

23- محمد بن أحمد بن علي بن اللبان أبو المعالي الدمشقي (ت: 767هـ)، وقد أكثر من الرواية عنه، فقد روى عنه (التيسير) للداني، وروى عنه كتاب (مفردة يعقوب) لداني من عدة طرق، و (جامع البيان) للداني، و (الشاطبية)، و (العنوان) لإسماعيل بن خلف، و (الهادي) لابن سفيان، و (الكافي) لابن شريح من عدة طرق، و (الهداية) للمهدوي من عدة طرق، و (التبصرة) لمكي بن طالب، و (تلخيص العبارات) لابن بليمة، و (الإقناع) لابن الباناش، و (الكامل) للذهلي، و (الكنز)، و (الكفاية) لأبي محمد الواسطي، و (عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي) لأبي حيان الأندلسي، و (السرعة

411 ابن الجزري، النشر، 1/ 348.

412 ابن الجزري، النشر، 1/ 252/ 264 وما بعدها؛ غاية النهاية، 1/ 482.

413 الذهبي، معرفة القراء، 337.

414 ابن الجزري، النشر، 1/ 257؛ غاية النهاية، 1/ 482.

415 حققه: أحمد محمد عزوز، (المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1423هـ).

416 ابن الجزري، النشر، 1/ 302/ 316 وما بعدها؛ غاية النهاية، 1/ 590.

في قراءات السبعة) للبارزي، و(القصيدة الحُصريّة في قراءة نافع)، و(مفردة يعقوب) لأبي محمد الصعيدي⁴¹⁷.

24- محمد بن رافع بن أبي محمد أبو المعالي السّلامي (ت: 774هـ)، روى عنه كتاب (الشاطبية) من عدة طرق⁴¹⁸.

25- محمد بن صالح بن إسماعيل أبو عبد الله المدني الخطيب (ت: 768هـ)، روى عنه كتاب (الكفاية) لأبي محمد الواسطي، قال عنه: "شيخ المدينة الشريفة ومن انتهت إليه القراءة علوّاً بالحجاز"⁴¹⁹.

26- محمد بن عبد الرحمن بن علي أبو عبد الله ابن الصانع الحنفي (ت: 776هـ)، روى عنه (العنوان) لإسماعيل بن خلف، و (الهادي) لابن سفيان، و(التبصرة) لمكي، و(التذكرة) لابن غلبون من عدة طرق، و(التجريد) لابن الفحام، و(مفردة يعقوب) لابن الفحام أيضاً، و(التلخيص) لأبي معشر، و(الوجيز) للأهوازي، و(المستنير) لابن سوار، و(الإيجاز)، و(المصباح) لأبي الكرم الشهرزوري، و(الكامل) للذهلي⁴²⁰.

27- محمد بن عبد الله أبو عبد الله الصفوي الدمشقي الساعاتي (ت: 766هـ)، روى عنه (الغاية) لابن مهران، و(جمال القراء) لأبي الحسن السخاوي⁴²¹؛ وهو كتاب ذكر فيها مباحث فيها ما يخص علوم القرآن ومعرفة علم القراءات من الحروف السبعة، والبسمة، والقصر والمد وغيرها⁴²².

28- محمد بن عبد الله بن أحمد أبو بكر المقدسي (ت: 789هـ)، روى عنه (التجريد) لابن الفحام⁴²³.

29- محمد بن علي بن نصر الله بن النحاس كمال الدين الأنصاري (ت: 764هـ)، روى عنه (الكامل) للذهلي⁴²⁴، وصف قائلًا عنه: "شيخنا وصاحبنا وصديقنا"⁴²⁵؛ سمع من جده الكمال وحدث بدمشق⁴²⁶.

417 ابن الجزري، النشر، 249/243/1 وما بعدها؛ غاية النهاية، 72/2.

418 ابن الجزري، النشر، 253/1 وما بعدها؛ غاية النهاية، 139/2.

419 ابن الجزري، النشر، 338/1؛ غاية النهاية، 155/2.

420 ابن الجزري، النشر، 265/262/1؛ غاية النهاية، 163/2.

421 ابن الجزري، النشر، 324/1، 350؛ غاية النهاية، 191/2.

422 ينظر عموم الكتاب: السخاوي، جمال القراء.

423 ابن الجزري، النشر، 289/1؛ غاية النهاية، 174/2 وما بعدها.

424 ابن الجزري، النشر، 330/1؛ غاية النهاية، 255/2.

425 ابن الجزري، النشر، 330/1؛ غاية النهاية، 255/2.

426 ينظر: السخاوي، الضوء اللامع، 342/5.

30- محمد بن محمد بن عمر أبو عبد الله الأنصاري البليبي المصري (ت: 792هـ)، روى عنه (العنوان)

لإسماعيل بن خلف⁴²⁷؛ وللإمام إسماعيل بن خلف مكانته، قال عنه الإمام الذهبي: "تصدر للإقراء زمانا، ولتعليم العربية، وكان رأسا في ذلك، اختصر كتاب الحجة لأبي علي الفارسي"⁴²⁸.

31- محمد بن موسى بن سليمان أبو عبد الله الأنصاري (ت: 770هـ)، روى عنه (العنوان)⁴²⁹؛ سمع منه

الإمام ابن كثير والحافظ العراقي⁴³⁰.

من خلال ما سبق من ذكر لأهم شيوخ الإمام ابن الجزري، الذين روى عنهم أسانيده للمصنفات المعتمدة في علم القراءات، والتي أعتمد عليها في تصنيفه لكتابه النشر، يظهر ما يلي:

1- جهد ابن الجزري في الأخذ عن علماء عصره، وتغيير أمصارهم من عراقيين وشامييين ومصريين.

2- محاولته جمع أهم ما صنف من مصنفات في علم القراءات.

3- تنوع تلك المصنفات من حيث القراءات السبع والثمان والعشر والأربع عشر؛ وكذلك ما انفرد من به القراء مثل يعقوب الحضرمي، فقد جمع ما روي عنه من عدة طرق، لضبط ما ينسب إلى إمام من أئمة القراء، فلا يدع مجالا للشك أو الظن.

4- يمكن أن نجد مصنفاً يذكره ابن الجزري، يثبت الرواية عنه من أكثر من طريق، لدفع شبهة الانفراد في الرواية من طريق واحد؛ بما يمنع الشك والظن.

5- كل من روى عنهم ابن الجزري هم من الثقة المعروفين؛ فلا يقع عليهم جرح ولا تضعيف، ولا جهالة عين ولا جهالة حال.

427 ابن الجزري، النشر، 1/260؛ غاية النهاية، 2/245.

428 الذهبي، معرفة القراء، 236.

429 ابن الجزري، النشر، 1/260.

430 ينظر: السخاوي، الضوء اللامع، 6/21.

خامساً: مؤلفاته.

ذكرت مصادر ترجمة الإمام ابن الجزري بأن له مؤلفات كثيرة، فيها المخطوط والمطبوع، وعددها خمس وسبعون مصنف، وسنذكر أهم مؤلفات كتبه اختصاراً لذلك⁴³¹.

- 1- إتحاف المهرة في تنمة العشرة (منظومة).
- 2- أصول القراءات.
- 3- إعانة المهرة في الزيادة على العشرة.
- 4- الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا.
- 5- تحبير التيسير في القراءات العشر.
- 6- تقريب النشر في القراءات العشر.
- 7- التمهيد في علم التجويد.
- 8- التوجيهات في أصول القراءات.
- 9- جامع الأسانيد.
- 10- الدرة المضيئة في القراءات الأئمة الثلاثة المرضية (منظومة).
- 11- الذيل على كتاب طبقات القراء للذهبي.
- 12- طيبة النشر في القراءات العشر (منظومة).
- 13- عقد اللآلي في الأحاديث المسلسلة العوالي.
- 14- غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية.
- 15- غاية المهرة في الزيادة على العشرة.
- 16- منجد المقرئين ومرشد الطالبين.
- 17- نهاية البررة في قراءة الأئمة الثلاث الزائدة على العشرة.

431 ينظر: ابن الجزري، النشر، 260/1؛ إسماعيل باشا الباباني، هدية العارفين، 187/2.

المطلب الثاني: النشر في القراءات العشر، أهميته، ومنهج التأليف

يأتي هذا المطلب لبيان أهمية كتاب النشر، من حيث تصنيفه، كمصنف جامع لعلم القراءات العشر، ولطرق الرواية، وكيفية منهج التأليف لدى الإمام ابن الجزري ليحدث فرق في تلك المنهجية المتبعة عن غيره من المصنفات، تنظيماً وتبويماً وحسن تمثيل.

المقصد الأول: أهمية كتاب النشر في علم القراءات.

يُعد كتاب (النشر في القراءات العشر) من أهم وأجل كتب القراءات التي امتازت بالتحقيق من حيث الروايات، والتحرير من حيث الجمع بينها، والضبط لأصول المسائل، والإتقان لفروع القراءة؛ لهذا يعد كتابه ذروة ما تم تصنيف في هذا الفن، أساس له بمصنفات تعلقت بعلم الرجال من حيث طبقات الرواة، والقراءة من حيث جمع طرقها.

شرع الإمام ابن الجزري في تأليف كتابه (النشر) في أوائل شهر ربيع الأول 799هـ بمدينة (بورصة)، وذكر في مطلع كتابه سبب تسمية الكتاب (بالنشر): "فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ نَشْرُ الْعَشْرِ، وَمَنْ رَعَمَ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ قَدْ مَاتَ قَبْلَ لَهُ حَيٌّ بِالنَّشْرِ"⁴³²، وذكرها في منظومته الشهيرة (طيبة النشر)⁴³³:

ضَمَّنْتُهَا كِتَابَ نَشْرِ الْعَشْرِ ... فَهِيَ بِهِ طَيِّبَةٌ فِي النَّشْرِ

حيث ألف ابن الجزري كتاب (غاية النهاية في طبقات القراء) وهو يدل على سعة جمعه لعلم الرجال المتعلق بالقراء، وجمعه لطرق الرواية، ليكون كتابه (النشر) خلاصة ثمرة تلك المعرفة في علم الرجال؛ خاص بمن لهم علم بعلم القراءات، حيث جمع فيه أكثر من ألف طريق، بأعلى وأصح الأسانيد، ثم صاغ خلاصة كتاب النشر بمنظومة يسهل على الطالب استحضار قواعد هذا الفن وحفظه، وهي "طيبة النشر" زادت عن ألف بيت.

ويعد كتاب (النشر) السبق فهو عظيم في منزلته ومكانته، ومتميز في دقته، ولأنه تفرّد في صحيح المنقول فحصر القراءات العشر، وضبط الأسانيد وطبقاتها فلا يَقلّ قارئ إلا وذكر له على الأقل عشر طرق، وتحرير المسائل ومعضلاتها ببيان المشترك والمختلف في طرق القراءة ووجوهها؛ فقد وضع منهجية علمية لمعرفة الطرق وتحري الضبط والإتقان، فأصبح مرجع للعلماء ينهلون من ورده، ويقتبسون من نوره، وذلك بقيامه استيعاب كتب القراءات كلها وصدرها في (النشر) فطاف العالم الإسلامي من المشرق إلى المغرب

432 ابن الجزري، النشر، 61/1.

433 ابن الجزري، متن طيبة النشر، 34/1.

يبحث عن أسانيد هذه الكتب، بدءاً من كتاب التيسير لداني وانتهاءً مفردة بعقوب لأبي محمد عبد أباري الصعيدي (ت650هـ)434.

جمع ابن الجزري جميع المصنفات من سبقه في مصنفاته المنيفة، وكان ذروة تلك المصنفات هو (النشر في القراءات العشر)، وذكر كل كتاب مع تميز القوي منها والضعيف، مع وصف لذلك المصنف وكيف وصل إليه.

وإن قيمة كتاب (النشر) عند القراء ككتاب البخاري عند المحدثين، وكان من أشهر من أهتم بأسانيد القراء العشر وطبقاتهم، وقال: "وجمعتها في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلفاً إلا أثبتته، ولا إشكالاً إلا بينته وأوضحته، ولا بعيداً إلا قربته، ولا مفراً إلا جمعته ورتبته، منبهاً على ما صح عنهم وشذ، وما انفرد به منفرد وفذاً، ملتزماً للتحرير والتصحيح، والتضعيف والترجيح، مُعتبراً للمتابعات والشواهد، رافعاً إبهام بالعزو المحقق إلى كل واحد بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كل ما في الشاطبية والتيسير؛ لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً وأنت ترى كتاباً هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد نُحِرت له فلم تكن له في غيره"435؛ ولهذا يظهر من هذا النص المهم منهجه في الوصف للمُصنّف بسند عن المُصنّف، والتحليل لمنهجه في التصنيف، وطريقة المؤلف في التركيب للمسائل، من جمع لما سبق وتحقيق لما ورد، فكانت غاية التأليف هنا توافق هدف الجمع للمتفرق والشرح لما أغلق436.

بعد هذا ذكر هدفه من تصنيفه لكتاب النشر قائلاً: فليبان قصور الهمم قال: "إِنِّي لَمَّا رَأَيْتُ الْهَمَمَ قَدْ قَصُرَتْ"، واندثار لهذا العلم: "وَمَعَالِمَ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ قَدْ دُثِرَتْ"، وقلة من يعلمه: "وَحُلَّتْ مِنْ أَيْمَتِهِ الْأَفَاقُ"، وجهل بصحيحه من ضعفيه: "وَأَفُوتَ مِنْ مُوَفَّقٍ يُوقِفُ عَلَى صَحِيحِ الْأَخْتِلَافِ وَالِاتِّفَاقِ"، ومخافة ضياع لبعض القراءات: "وَتُرِكَ لِذَلِكَ أَكْثَرُ الْقِرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ، وَنُسِيَ غَالِبُ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ الْمَذْكُورَةِ"، والاقتصار على مصنفي الشاطبية والتيسير والمختصين بعلم القراءات السبعة وترك ما سواها: "حَتَّى كَادَ النَّاسُ لَمْ يُثْبِتُوا قُرْآنًا إِلَّا مَا فِي الشَّاطِئِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ وَلَمْ يَعْلَمُوا قِرَاءَاتٍ سِوَى مَا فِيهِمَا مِنَ النَّذْرِ الْيَسِيرِ"، فوجب تحقيق الروايات واتمام ما زاد عن السبع: "وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَى التَّعْرِيفِ بِصَحِيحِ الْقِرَاءَاتِ"، وتحقيق المنقول والمعقول منها: "وَالْتَوْقِيفِ عَلَى الْمَقْبُولِ مِنْ مَقُولِ مَشْهُورِ الرِّوَايَاتِ"، بإثبات ما صح منها واتفق من القراء العشرة:

434 ينظر: ابن الجزري، النشر، 243، 352/1.

435 ابن الجزري، النشر، 242/1.

436 ينظر غايات التصنيف وأنوعه: حاجي خليفة، كشف الظنون، 38/1.

"فَعَمَدْتُ إِلَى أَثْبَتِ مَا وَصَلَ إِلَيَّ مِنْ قِرَاءَاتِهِمْ، وَأَوْثَقِ مَا صَحَّ لَدَيَّ مِنْ رَوَايَاتِهِمْ، مِنْ الْأَيْمَةِ الْعَشْرَةِ قُرَاءِ الْأُمُصَارِ"، والاقتصار على راويين فقط ولكل راوي طريقين ولكل طريق مشرقية ومغربية ومصرية وعراقية، دون انقطاع في السند أو ضعف في الرواية: "وَالْمُقْتَدَى بِهِمْ فِي سَالِفِ الْأَعْصَارِ وَاقْتَصَرْتُ عَنْ كُلِّ إِمَامٍ بِرَاوِيَيْنِ، وَعَنْ كُلِّ رَاوٍ بِطَرِيقَيْنِ، وَعَنْ كُلِّ طَرِيقٍ بِطَرِيقَيْنِ: مَغْرِبِيَّةً وَمَشْرِقِيَّةً، مِصْرِيَّةً وَعِرَاقِيَّةً، مَعَ مَا يَنْصِلُ إِلَيْهِمْ مِنَ الطُّرُقِ، وَيَتَشَعَّبُ عَنْهُمْ مِنَ الْفُرُقِ"⁴³⁷؛ فكان بحق منهج يقوم على توصيف مشكلة وبيان حل لها، ووضع أهداف تقبل التصور من حيث غايتها، والقياس من حيث علة التصنيف لها.

ولأهمية النشر أصبحت القراءات القرآنية المتواترة مقروءة في العالم الإسلامي من بعد ابن الجزري وإلى يومنا هذا محصورة في:

- 1- منظومة الشاطبية للإمام القاسم بن فيرة الشاطبي.
 - 2- منظومة الدرّة في القراءات الثلاثة، لابن الجزري.
 - 3- النشر في القراءات العشر ومنظومته (طيبة النشر) لابن الجزري.
- ولكتاب النشر مكانته في علم القراءات، وتبقى محاولة رصد وتحليل طريقة ابن الجزري في تصنيف قيد الدراسة والبحث، لقوته من حيث طريق التصنيف، ولغزارة ما أودعه من مصنفات وطريق رواية؛ وهنا نحاول أن نرصد جزءاً من المنهج الذي سلكه ابن الجزري في كتابه (النشر في القراءات العشر)؛ وذلك من عدة أمور:

المقصد الثاني: منهجه في تصنيف كتاب النشر

يظهر منهجه في توثيق ما يقع من اختلاف لدى القراء العشرة، بضبط الرواية، وضبط الدراية، بما لا يدع مجالاً للشك، خصوصاً بما يتعلق بالثلاثة المكملين للعشرة، زيادة على الشاطبية.

أولاً: منهجه في مسائل الخلاف

إن من أسباب المسائل الخلافية في العلم يعود منها إلى عدم دقة العبارة في بعض المؤلفات، أو غموضها، أو التباس مسألة بأخرى، وهذه بعض المسائل:

- 1- تحرير لفظ النص المناسب ممن يروي ابن الجزري عنهم، وقد ينقل من مُصَنَّف واحد أو في مُصَنَّفَيْنِ للعالم نفسه أو أكثر، فيأخذ تحرير المسألة ويبين ما يثبت من حكم لها؛ مثلاً: قال الإمام ابن الجزري:

437 ابن الجزري، النشر، 233/1.

"لَا يَجُوزُ مَدُّ شَيْءٍ لِحَمْزَةٍ..... وَظَاهِرُ التَّبْصِرَةِ الْمَدُّ عَلَى (شَيْءٍ) لِحَلَالٍ مَعَ عَدَمِ السَّكْتِ الْمُطْلَقِ"438؛

ذكر ذلك مكي ابن أبي طالب القيسي في مصنفاته "كتاب التبصرة في القراءات السبع"439.

2- يفرد الأقوال بعبارة خاصة؛ فإذا ترجح له قول أشار إليه بقوله "ظَاهِرُ كَلَامٍ"، مثال ذلك قوله: "ظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيئِيهِ"، في أكثر من موطن؛ وكذلك "ظَاهِرُ كَلَامِ سَبِطِ الْخَيَّاطِ"؛ وظاهر كَلَامِ ابْنِ سَوَّارٍ وغيرهم؛ وقد يخصص مصنفاً لمؤلف دون غيره مثلاً يقول "ظَاهِرُ كَلَامِ (التَّيْسِيرِ)"؛ وقد يجمع بين أهل العلم وبين كتاب، مع ذكر لفظ "الاحتمال" مثل قوله "أَمَّا عَلَى وَجْهِ تَسْهِيلِهَا فَيُظْهِرُ لَهَا ثَلَاثَةً أَوْجُهُ فِي الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ.

- (الْمَدُّ) وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِئِيِّ وَكَلَامِ الْهَذِيلِ، وَيَحْتَمِلُهُ كِتَابُ (الْعُنْوَانِ).
- (وَالْتَّوَسُّطُ) طَرِيقُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، وَهُوَ فِي (التَّيْسِيرِ)، وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِئِيِّ أَيْضًا.
- (وَالْقَصْرُ) وَهُوَ غَرِيبٌ فِي طَرِيقِ الْأَزْرَقِ
- لِأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ طَاهِرَ بْنَ غُلْبُونَ وَابْنَ بِلِيمَةَ اللَّذِينَ رَوَى عَنْهُ الْقَصْرَ فِي بَابِ (أَمَنَ) مَذْهَبُهُمَا فِي هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْإِبْدَالُ لَا التَّسْهِيلُ، وَلَكِنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الشَّاطِئِيِّ مُحَرَّجٌ مِنْ اخْتِيَارِهِ، وَيَحْتَمِلُ احْتِمَالًا قَوِيًّا فِي (الْعُنْوَانِ)، نَعَمْ هُوَ طَرِيقُ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ وَرْشٍ، وَهُوَ أَيْضًا لِقَالُونَ وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ".

3- يذكر ابن الجزري الحكاية لتكون فائدة مكملية وليس مؤسسة لبيان الحكم، وهو أراد بها الفائدة، والحكاية لا سند فيها إلا أنها ذكرت في المصنفات المعتمدة في علم القراءات؛ مثلاً بقوله: "ما حكاه ابي عمرو الداني في كتابه التيسير من إمالة أبي عثمان الضرير من لـ{يُؤَارِي}، وَ: {قُؤَارِي} في [المائدة:31] وليس من طُرُقِهِ فِي التَّيْسِيرِ"440، وهنا نقل من التيسير للداني الحكاية وحررها من حيث الأصل441.

4- يبيّن الرواية حتى ولو كانت منفردة عن إمام من الأئمة القراءات، ويستتبط منها حكم القراءة المناسبة؛ مثال على ذلك عن قوله: {إِنَاءٌ} من [الأحزاب:53]، فقد "انفرد الحافظ أبو العلاء عن النهرواني عن عيسى بن وردان بإمالاته بين اللفظين، لم يروه غيره مع أنه لم يسندها إلا عن أبي العز(الواسطي

438 ذكرت المثال مختصراً، ينظر: ابن الجزري، النشر، 35/1.

439 مكي بن أبي طالب، التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: محمد غوث الندوي، (دار السلفية، الهند، 1402هـ)، 419.

440 ينظر: ابن الجزري، النشر، 36/1.

441 ينظر: الداني، التيسير، 50؛ وهو منهج يتبع، وقد سبقه الإمام البخاري في جامعه الصحيح حينما ينقل أقول أهل العلم في مقدمة أبوابه، ينظر على سبيل المثال "بَابُ مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ". الجامع الصحيح، 17/6.

القلانسي)، ولم يذكرها أبو العز في شيء من كتبه؛⁴⁴² وقد يجمع الروايات المختلفة لحكم واحد، وقد يسند ما رجحه بقوله: "وَأَجْمَعَ الْقُرَّاءُ" ثم يبين محل الإجماع "عَلَى إِيْتَامِ الْمَدِّ وَإِشْبَاعِهِ، فِيمَا كَانَ حَرْفُ الْمَدِّ وَالْهَمْزَةِ بَعْدَهُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ"⁴⁴².

5- يذكر الاختلاف في الحكم والروايات، ومثال على ذلك بقوله: "واختلف أصحاب الإمالة في إمالة النون، فأمال النون مع الهمزة الكسائي وخلف لنفسه وعن حمزة، واختلف عن أبي بكر بن عياش في حرف سبحان فَرَوَى عَنْهُ الْعُلَيْمِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ، وَابْنُ شَذَانَ عَنْ أَبِي حَمْزُونَ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْهُ الْإِمَالَةُ فِيهِمَا، وَرَوَى سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى عَنْهُ فَتَحَ النَّوْنُ فَيَصِيرُ لِأَبِي بَكْرٍ أَرْبَعُ طُرُقٍ: أَحَدُهَا: إِمَالَةُ الْهَمْزَةِ فِي سُبْحَانَ فَقَطْ، وَهِيَ رَوَايَةُ الْجُمْهُورِ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ يَحْيَى عَنْهُ. الثَّانِي: إِمَالَةُ النَّوْنِ وَالْهَمْزَةِ جَمِيعًا فِي سُبْحَانَ أَيْضًا، وَهِيَ رَوَايَةُ الْعُلَيْمِيِّ عَنْهُ، وَأَبِي حَمْزُونَ عَنْ يَحْيَى عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْحَمَّامِيِّ، وَابْنِ شَذَانَ. الثَّالِثُ: إِمَالَةُ الْهَمْزَةِ فَقَطْ فِي سُبْحَانَ وَفُصِّلَتْ جَمِيعًا، وَهِيَ طَرِيقُ ابْنِ سَوَّارٍ عَنِ النَّهْرَانِيِّ عَنْ أَبِي حَمْزُونَ عَنْ يَحْيَى.

الرَّابِعُ: الْفَتْحُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ"⁴⁴³، ومنهجه هنا أن يذكر بعد الإجمال التفصيل، وهو لف ونشر، يظهر أثره في نظمه للجزرية.

6- إذا وردت مسألة عند إمام من أئمة علم القراءات مجملة في موطن، ومفصلة في موطن آخر يأخذ بالمفصل لكونه أكثر وضوحاً من حيث حكم القراءة.

ونرى ذلك في باب مذهب العلماء في الفتح والإمالة، بأنه يقول: "وأمال أبو عمرو الهمزة فقط في المواضع السبعة" بينما يذكر المسألة الإمالة عند الإمام الشاطبي بالتفصيل⁴⁴⁴.

7- منهج ابن الجزري بأنه يذكر الخطأ ويصححه، استناداً إلى اللغة العربية وهو مسلك قديم سار عليه من سبقه⁴⁴⁵، فنجد أنه صحح من الشاطبي لكلام عمرو الداني فيما يتعلق بذكر الخلاف في إمالة

442 ينظر: ابن الجزري، النشر، 1638/3، 1066/2.

443 ابن الجزري، النشر، 1638/3 وما بعدها.

444 لم اذكر المثال بالتفصيل، ينظر بتصرف: ابن الجزري، النشر، 1642/3.

445 ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، 154.

الهمزة لشعبة في {رَأَى} الذي بعده ساكن نحو {رَأَى الْقَمَرُ} [الأنعام:77]، ذكر المسألة بالتفصيل في كتابه النشر⁴⁴⁶؛ كما ذكر هذه المسألة ابن خالويه من قبل⁴⁴⁷.

8- منهجه بأنه لا يقلد إمام من الأئمة إذا ترك ما قرأه الإمام على الموثوق به من أئمة، وترك عنه إلى رواية غيره، وذلك لأسباب، إما لقوتها في العربية، وسهولتها على اللفظ، وقربها على المتعلم.

ومثال ذلك قال ابن الجزري: "وأما {النَّاسُ} [البقرة:8] وغيرها] فاختُلف فيه عن أبي عمرو البصري من رواية الدوري، بأنه قرأ الداني من رواية الدوري عن أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمامة المحضة، وقرأ ابن مجاهد بإخلاص الفتح في جميع الأحوال وذلك اختياراً منه واستحساناً، وترك ما قرأه على الموثوق به من أئمة والمجمع عليه ومال إلى رواية غيره"⁴⁴⁸.

9- يأخذ ابن الجزري بالقياس عند عدم النص، فإذا لا يوجد نص في حكم قراءة لفظ، يأخذ بالقياس القائم على الدليل، ومثال ذلك في مسألة الوقف على {فِرْقَةٍ} [التوبة:122] لمن أَمَل هاء التأنيث، فأجاز إجراء الوجهين في الراء التفخيم والترقيق قياساً على {فِرْقٍ} [الشعراء:63]، وقال ابن الجزري: "والقياس إجراء في {فِرْقَةٍ} حالة الوقف لمن أَمَل هاء التأنيث ولا أعلم فيها نصاً"⁴⁴⁹؛ وهو بهذا سار على منهج من سلف من أهل العلم، وقد ذكر الإمام ابن خالويه قاعدة تضبط القياس حينما قال: "وقصد من القياس وجهاً لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية، طريق النقل والرواية"⁴⁵⁰.

10- منهج ابن الجزري يقدم الثابت بالإجماع على غيره، وذلك لأن الإجماع يستند إلى النص وهو الرواية، وخلافه اجتهاد لا يسند إلى دليل، فمثلاً لم يأخذ بقول مكي بن أبي طالب حينما قرأ بالتفخيم عند الوقف بالسكون نحو {النار} [البقرة:39] وغيرها] في موضع الخفض في قراءة ورش، وقال ابن الجزري: "إذا وقفت على {النار} و{الدَّار} [الأنعام:135] وغيرها] لإصحاب الإمامة رقت الراء، بحسب الإمامة، وشذ مكي بالتفخيم لورش مع إمالة بين بين، وهذا قول لا يعول ولا يلتفت إليه بل الصواب الترقيق من أجل الإمامة سواء سكنت أم رُمت لا نعلم في ذلك خلافاً وهو القياس وعليه أهل الأداء" وقال: "الواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة"⁴⁵¹؛ ومنهج الأخذ بالإجماع هو المتفق عليه عند

446 ينظر: ابن الجزري، النشر، 39/1.

447 ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، 78 وما بعدها.

448 ينظر: ابن الجزري، النشر، 1686/3 وما بعدها؛ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 52.

449 ينظر: ابن الجزري، النشر، 41/1.

450 ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 62/52.

451 ينظر: ابن الجزري، النشر، 42/1 وما بعدها.

المتقدمين، ولم يشذ عنه عالم بهذا الفن، قال ابن خالويه عند تحريره لمسألة فيها خلاف لا يقبل: "الاختيار ما عليه الإجماع"⁴⁵²، ومن قبله ابن مجاهد كذلك أثبت الأجماع القائم على الرواية وموضع الأخذ به⁴⁵³.

11- لا ينسب ابن الجزري القول لساكت، ويقدم النص على كل حال، وذلك ذكر: في (باب الوقف على مرسوم الخط، الإثبات: الياءات المحذوفة رسماً لالتقاء الساكنين) بقوله: "وكل من لم ينص على شيء مما ذكرنا فإنه ساكت، ولا يلزم من سكوته ثبوت رواية ولا عدمها، والنص يقدم على كل حال، ولا سيما وقد عضدها القياس، وصح بها الأداء فودب الرجوع إليها⁴⁵⁴؛ وقاعدة "لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ" هي قاعدة فقهية يعمل بها عند الفقهاء⁴⁵⁵.

12- إذا عزا مصنف من المصنفين إلى أحد القراء حكماً ما، واخطأ فيه الأئمة فلا يؤخذ ابن الجزري بقول هذا المصنف، ومثال ذلك في (باب مذاهب الأئمة في الياءات الزوائد)، قال ابن الجزري: "ذكر ابن شَنَّبُود عن ورش من طريق الأزرق الحذف في {دَعَان} [البقرة: 186] وقال أبو عمرو الداني: وهو غلط منه، قلت: قاله في الكامل لا يؤخذ به"⁴⁵⁶.

13- يأخذ من الإمام المشهور المتن ما لا يقبل عن غيره حتى إذا انفرد بمسألة، وهو مسلك قديم سار عليه أهل التحقيق⁴⁵⁷، فيكون الانفراد المخالف غير مقبول، إذا خالف جمع من الرواة عن الإمام نفسه، ومثال ذلك قول ابن الجزري بخصوص انفرد ابن بُدْهْن عن الزَّيْنَبِيِّ: "أما أبو الفتح ابن بُدْهْن فهو من الشهرة والإتقان بمحلّ، ولولا ذلك لم يُقبل انفرداه عن الزَّيْنَبِيِّ؛ فَقَدْ رَوَى عَنِ الزَّيْنَبِيِّ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، كَأَبِي نَصْرِ الشَّدَائِي وَأَبِي الْفَرَجِ الشَّنَّبُودِيِّ وَعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ وَأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ

452 ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 233.

453 ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، 65.

454 ينظر: ابن الجزري، النشر، 1917/3.

455 إمام الحرمين الجويني، أبو المعالي ركن الدين عبد الملك بن عبد الله، كتاب التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، (البشائر الإسلامية، بيروت)، 98/3؛ ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم، الأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م)، 129.

456 ينظر: ابن الجزري، النشر، 2047/3؛ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 86.

457 ينظر ما قاله عن الإمام ورش: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 33.

بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْوَلِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشْرِ بْنِ الشَّارِبِ فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ ذَكَرَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ سِوَى ابْنِ بُذْهَيْنِ هَذَا" فذكر من يخالف هذا الانفراد من أهل الرواية⁴⁵⁸.

ثانياً: منهج ابن الجزري في اختيار الطرق من كتب أئمة القراءة.

أسند الإمام ابن الجزري في أول النشر (59) تسعة وخمسين كتاباً من كتب القراءات بأسانيداً إلى أصحابها نصاً وأداءً، منها شرح المألفي لكتاب التيسير للإمام الداني، وبعض المنظومات كالشاطبية، وغيرها كثير، حيث قال في باب ذكر إسناد هذه القراءات العشر من هذه الطرق والروايات: "وها أنا أقدم أولاً كيف روايتي للكتب التي رويث منها هذه القراءات نصاً، ثم أتبع ذلك بالأداء المتصل بشرطه"⁴⁵⁹، فاستعرض بذكر أولاً أسانيداً إلى مصنفها من حيث النص، ثم أسانيداً بأداء القرآن بمضامينها، وقال: "هذا ما حصرني من الكتب التي رويث منها هذه القراءات، من الروايات والطرق بالنص والأداء" وقال أيضاً: "وها أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة، واذكر ما وقع من الأسانيد من الطرق المذكورة بطريق الأداء فقط، حسبما صح عندي من أخبار الأئمة، قراءة قراءة، ورواية رواية، وطريقاً طريقاً"⁴⁶⁰، ثم قام بانتقاء الطرق الصحيحة الإسناد عن القراء العشر بسمات أهمها:

1- صحة الإسناد ركناً أساسياً وإلا تعتبر القراءة ضعيفة، وقال: "وإذا كان صحة السند من أركان القراءة تعين أن يعرف حال رجال القراءات كما يعرف أحوال رجال الحديث"؛ وهو بهذا لم يخرج عن سبقه من المصنفين مثل مكي بن أبي طالب وأبي عمر الداني⁴⁶¹.

2- شرط التواتر في القراءة، فلا يقبل إلا ما تواتر من القراءات، وقد نقل ذلك ابن الجزري عن ابن شامة وغيره من أهل العلم⁴⁶².

3- أن يكون الإسناد المنتقى متعلقاً بطريق الأداء، ويقصد بتلاوة القرآن العظيم كله، ولا يكون برواية الحرف فقط، فيجب أن يتفق أهل الأداء على الأخذ بلفظ القراءة لتكون صحيحة⁴⁶³.

458 ينظر: ابن الجزري، النشر، 45/1.

459 ابن الجزري، النشر، 243/1.

460 ينظر: ابن الجزري، النشر، 352/1؛ مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، 51.

461 ينظر: ابن الجزري، النشر، 52/1؛ أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، 51/1.

462 ينظر: ابن الجزري، النشر، 126/1؛ أبو شامة، المرشد الوجيز، 176.

463 صرح بذلك ابن الجزري بقوله لأثبت طريقة في الأداء نقلاً عن هشام بن عمار الذي يروي عن ابن عامر، قائلاً: "وَلَا يَعْرِفُ أَهْلُ الْأَدَاءِ عَنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ". ينظر: ابن الجزري، النشر، 1701/3؛ أبو شامة، إبراز المعاني، 256.

- 4- أن يكون رجال الإسناد ثقات وعدولاً، فلا عبرة للرواية الضعيفة⁴⁶⁴.
- 5- أن تثبت معاصرة الراوي لشيخه وتلميذه، وذلك لمنع الانقطاع في السند، ولهذا كتب في طبقات الرجال للتحقيق هذا الشرط كتابه (غاية النهاية).
- 6- واشترط للأسانيد شروطاً لم تقع لغيره، من (العدالة) و(اللقية) و(المعاصرة) وقال: "وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق"، وهو بهذا يظهر كثرة طرق الرواية عنده، ليقول بعدها "ثم جمعتها بالتحقيق"، أي أخذ منها ما صح عند أهل العلم روايته: "إذا هي تسعمائة طريق وثمانون طريقاً"، تحقيقاً وحكماً، ليقول: "وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعله"، بكونه اخذ مع الصحة علو الإسناد، بضابط ذكره قائلنا: "لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته"، وهذا الشرط الأول، والثاني: "وتحقق لُقيته لمن أخذ عنه"، لمنع الظن في اتصال السند، والثالث: "وصحّت معاصرتة"، وبهذا ألزم نفسه قائلنا: "وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم"⁴⁶⁵؛ وبهذا الالتزام افترق عن غيره بفارق جعل من كتابه، عمدة في التحقيق والرواية، والضبط والدراية، بما يدفع الظن، ويمنع الشك، ويثبت اليقين الذي لا يزول.
- 7- اهتمام ابن الجزري بالأسانيد جلياً؛ وهو بهذا حاول أن يسير على منهج ابن مجاهد في ضبط ما ورد من طرق⁴⁶⁶؛ وإن عدم الاهتمام بها هو السبب في ضياع كثير من طرق إثبات القراءات، وذلك بقوله: "ومن نظر أسانيد كتب القراءات وأحاط بتراجم الرواة علماً؛ عرف قدر ما سبرنا ونقحنا"، وتحقق السبر عنده في البحث في علل الرواية، فنقح ما ثبت وترك ما سواه، ثم قال: "واعتبرنا وصححنا"، فجعل المعتبر منها يستند إلى أصول صحيحة، ثم قال: "وهذا علم أهمل"، لكونه امتاز عن غيره في التصنيف بميزة التحري الدقيق في إثبات الرواية "وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات"، قاصداً ما لم يثبت من الرواية

464 ينظر: ابن الجزري، النشر، 1/117؛ أبو شامة، إبراز المعاني، 312.

465 ينظر: ابن الجزري، النشر، 1/650.

466 قال ابن مجاهد في مقدمة كتابه لبيان علة تصنيفه لمصنفه: "وَقَدْ يَنْسَى الْخَافِظُ فَيُضَيِّعُ السَّمَاعَ وَتَشْتَبِهَ عَلَيْهِ الْحُرُوفُ فَيَقْرَأَ بِلَحْنٍ لَا يَعْرِفُهُ وَتَدْعُوهُ الشَّبْهَةُ إِلَى أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْ غَيْرِهِ وَيَبْرِيءَ نَفْسَهُ وَغَسَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَ النَّاسِ مُصَدِّقًا فَيَحْمِلُ ذَلِكَ عَنْهُ". السبع في القراءات، 46.

لكون القرآن الكريم محفوظ بأمر الله تعالى "والله يحفظ ما بقي" ⁴⁶⁷؛ وفيه إشارة إلى مصنفه النشر في القراءات العشر.

ثالثاً: أما انتقاء ابن الجزري في الطرق الفرعية عن القراء العشر ورواتهم، فقد اقتصر على الانتقاء من بعض تلك الكتب، وعددها (37) سبعة وثلاثين كتاباً.

كما أنه انتقى بعض الطرق من غير عزوها إلى مصادرهما فبحث فيها محقق (كتاب النشر) فوجدها بعضها في أربعة كتب، وهي ⁴⁶⁸:

- 1- (الاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار)، لسبط الخياط (ت: 541هـ).
- 2- (سوق العروس) لجامع أبي معشر الطبري (ت: 478هـ).
- 3- (المفردات السبع) للداني (ت: 444هـ).
- 4- (الموجز في شرح أداء القراء السبعة أئمة الأمصار الخمسة) لأبي علي الأهوازي (446هـ).

ويمكن أن نلخص عمل ابن الجزري بالآتي:

أولاً: النظر والبحث والتحري في أسانيد كتب قراءات السابقين، فجمع ما وقع تحت يده من أسانيد وصنفها بحسب منتهاها.

ثانياً: ميز الأسانيد الصحيحة من السقيمة، وهو منهج ثابت في تحري الرواية، وتحقيق صحتها.

ثالثاً: ألحق القراء الثلاثة، وهم: أبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، بالقراء السبعة المشهورين، فصار مجموع القراءات عشرة.

رابعاً: وضح منهجاً علمياً صحيحاً في اختيار الطرق والأسانيد في كتابه النشر، فلم يخرج عما قرره السلف من حيث شروط الرواية، لكنه اجتهد في معرفة علة الطرق والترجيح بينها.

467 ينظر: ابن الجزري، النشر، 650/1.

468 ذكرها المحقق الشيخ أيمن سويد، ولم أذكر الطرق بالتفصيل ممكن الرجوع إلى المصدر، ينظر بتصرف: ابن الجزري، النشر، 53/1.

خامساً: خرج ابن الجزري عن منهجه الذي ألزم به نفسه في اختياره لبعض الطرق، وذلك لأنها طرق فرعية عن القراء العشر ورواتهم، فلم يتقيد بمنهجه، وهذا لم يؤثر، وما من كتاب إلا ويستدرك عليه، ويبقى كتابه أدق وأحكم وأصح ما فيه من الأسانيد والرواة والطرق.

وأخيراً يعتبر كتاب النشر من أوثق وأدق كتب القراءات دراية ورواية، وكونه مثلاً أعلى في النزاهة والعدالة والضبط، لأنه اعتمد على منهجية علمية دقيقة في اختيار الطرق الأدائية، ويحتوي على أسانيد وطرق دقيقة في علم طبقات الرجال في القراءات، وهي ثروة علمية في هذا العلم.



الفصل الثاني: توجيه مشكل القراءات العشر في سور الطوال

هذا الفصل جاء كفصل تطبيقي لما أشكل من لفظ في قراءة من القراءات، وسيظهر فيه موطن الإشكال، وفي أي لفظ، وعند أي قارئ، وسبب الإشكال، وتوجيه ما أشكل.

كما إنه جاء محصوراً في السور الطول من كتاب الله عز وجل؛ وذلك عن طريق أخذ نماذج لما أشكل من لفظ ورد في القراءة، فنجد في سورة البقرة (20) آية، وفي سورة آل عمران (ست) آيات، وفي سورة النساء (ثلاث) آيات، وفي المائدة (أربع) آيات، وفي الأنعام (ست) آيات، وفي الأعراف (ثلاث) آيات، وفي الأنفال (أربع) آيات، وأخيراً التوبة (خمس) آيات.

وهذه الآيات هي عبارة عن نماذج من قبيل التمثيل، لكون ما أشكل هو بسبب ضعف إدراك ثبوت اللفظ الذي أشكل على سامعه، ويستند إلى وجه من الوجوه لإثبات خلافه.

ويظهر في هذا الفصل طريقة التوجيه من حيث ثبوت ما أشكل في لهجات العرب، وهو في الغالب ليس بشائع فيستغرب، وكذلك توجيه من حيث علم النحو وعلم الصرف، فيظهر التوجيه لتقدير الحذف في مواطن، وسبب تغير علامة الإعراب في مواطن أخرى.

واستند التوجيه على مظانه عند ابن الجزري، وعلى ما أشار إليه من مظان مصادر هي تُعدُّ من أمهات الكتب عنده، وعلى رأسها كتب علم القراءات ممن سبق عصره، وخصوصاً في القرون الأولى؛ ثم على كتب اللغة مثل المعاجم، وكتب فقه اللغة، وقواعد الإعراب، وأمّهات التفسير، وغيرها.

ف نجد في هذا الفصل إثبات موطن اللفظ المشكل، ثم تحليل اللفظ المشكل، ثم تخريج وجه صحة تثبت كونه ليس بمشكل ثم الحكم عليه بخلاصة واضحة مستندة إلى مقدمات ممهدة، بقواعد معروفة.

المبحث الأول: سورة البقرة

وهي سورة مدنية، وأطول سور القرآن، عدد آياتها 286 آية؛ عدد آيات المشكل: عشرون آية.

الآية الأولى: اختلف القراء في قراءة لفظ (الملائكة) بكسر التاء، و(الملائكة)، بضم التاء في قوله

تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 34]

قرأ أبو جعفر يزيد بن القَعْقَاع المدني، وسُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ بضم التاء في (الملائكة)،

وقرأها الأئمة الباقر بكسر التاء (الملائكة)⁴⁶⁹.

وجه الإشكال: (للملائكة)

وقع الإشكال في قراءة أبي جعفر (للملائكة) بالرفع، وهو إشكال ظاهر مخالف لما علم عند العرب من خفض الاسم المجرور، واختلفوا في سبب الإشكال على قولين:

القول الأول: ذكر ابن جني والعكبري بأنها قراءة ضعيفة جداً؛ وذلك بأن يكون القارئ أشار إلى الضم في (الملائكة)؛ تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة في (أسجدوا) مضمومة في الابتداء ولم يبين الراويان ابن جَمَازٍ وعيسى بن وَرْدَانَ هذه الإشارة⁴⁷⁰.

القول الثاني: قال بعض أهل العلم بأنها قراءة خاطئة وغلطوها؛ لمخالفتها أصول ظاهر قواعد النحو؛ ومنهم الزجاج حيث قال: "أبو جعفر من رؤساء القراءة؛ ولكن غلط في هذا الحرف"⁴⁷¹، وكذلك ابن عطية: "هذا خطأ"⁴⁷²، وأبو جعفر النحاس قائلاً: "وهذا لحن لا يجوز"، وعلل الزمخشري ذلك بقوله: "ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتياع إلا في لغة ضعيفة"⁴⁷³؛ لكون حركة الإعراب على الحرف أقوى من إتياع الحرف بحركة غيره من الحروف.

469 وذكرت في أربع مواضع: [الأعراف: الآية 11] [الإسراء: الآية 61]، [الكهف: الآية 50] [طه: الآية 116]، ينظر: ابن الجزري، النشر، 2151/4؛ الهمذاني، أبي العلاء الحسن بن أحمد، غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأئمة، تحقيق: أشرف محمد فؤاد، (جدة، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن)، 407/1.

470 ابن جني، المحتسب، 13/1؛ والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي)، 51/1.

471 الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 112/1.

472 ابن عطية، المحرر الوجيز، 124/1.

473 النحاس، إعراب القرآن، 45/1؛ الزمخشري، الكشاف، 127/1.

وحجتهم جميعاً في ذلك: أن الملائكة في موضع خفض بالكسرة الظاهرة؛ وهذا لا خلاف فيه؛ فلا يجوز أن يرفع المخفوض، وضُمّ التاء في (الملائكة) تبعاً لحركة الهمزة في (اسجدوا) غير مقبول؛ لأن تلك الحركة هي حركة التقاء الساكنين، وهذه حركة الإعراب⁴⁷⁴؛ وحركة التقاء الساكنين يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها.

توجيه المشكل في قراءة (الملائكة):

وَجَّهَ ابن الجزري ما أشكل في قراءة الضم في (الملائكة)؛ بقوله: "وَوَجَّهَ الضَّمُّ أَنَّهُمْ اسْتَنْقَلُوا الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الضَّمِّ إِجْرَاءً لِلْكَسْرِ اللَّازِمَةِ مُجَرِّى الْعَارِضَةِ، وَذَلِكَ لَعَنَ أَرْدَ شَنْوَاءَ" وعزاها أيضاً الأئمة والكسائي إلى لغة أزد شَنْوَاءَ، وقرأ بها الأعمش⁴⁷⁵، فيكون لها وجه في لغة العرب؛ ثم ذكر قولاً آخر دون بيان جهة قائله: "وَقِيلَ: إِنَّ التَّاءَ تُشْبِهُ أَلِفَ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ الهمزة تَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَصْلٍ، وَتَاءُ الْمَلَائِكَةِ تَسْقُطُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَصْلٍ، وَقَدْ وَرَدَ الْمَلَائِكُ بِغَيْرِ تَاءٍ فَلَمَّا أَشْبَهَتْهَا ضُمَّتْ كَمَا تُضَمُّ هَمْزَةُ الْوَصْلِ"، فيصح فيها قراءة الضم، لكونه التاء أشبهت هنا همزة الوصل، وتسقط في الكلام؛ ثم رد قول من أعترض بقوله: "وَلَا تُنْفَتَاتُ إِلَى قَوْلِ الرَّجَّاجِ وَلَا إِلَى قَوْلِ الرَّمَحْشَرِيِّ"؛ وعلل رده عليهم بقوله: "إِنَّمَا تُسَنَّهُلُكَ حَرَكََةُ الْإِعْرَابِ بِحَرَكََةِ الْإِتْبَاعِ إِلَّا فِي لَعَنَةٍ ضَعِيفَةٍ كَقَوْلِهِمُ الْحَمْدُ لِلَّهِ"؛ ثم بيّن صحة القراءة من خلال عدالة القارئ: "لِأَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ إِمَامًا كَبِيرًا أَخَذَ قِرَاءَتَهُ عَنْ مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِ كَمَا نَقَدَّمْ" وهي مشهورة متواترة، وأن أبا جعفر "لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، بَلْ قَدْ قَرَأَ بِهَا غَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ؛ وَرَوَيْنَاهَا عَنْ قُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ، وَقَرَأَ بِهَا أَيْضًا الْأَعْمَشُ، وَقَرَأْنَا لَهُ بِهَا مِنْ كِتَابِ الْمُبْهَجِ، وَغَيْرِهِ، وَإِذَا تَبَتَّ مِثْلُهُ فِي لَعَنَةِ الْعَرَبِ فَكَيْفَ يُنْكَرُ...!!"⁴⁷⁶، لكون ثبوت السماع هو أصل اثبات صحة اللفظ عند العرب؛ ويظهر من خلال هذا طريقة ابن الجزري في توجيه ما أشكل من خلال الاستدلال بموروث اللغة عند العرب؛ ثم بكونها قراءة مشهورة؛ ثم بصحة النقل لكون الناقل لها إماماً من الأئمة؛ نقلها عن ثقات.

ولم يكتفِ ابن الجزري بما سبق من تعليله لقراءة أبي جعفر؛ بل نقل توجيهه من سبقه قائلاً: "عَلَّلَهَا أَبُو الْبَقَاءِ (العكبري) أَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ عَلَى التَّاءِ فَسَكَّنَهَا؛ ثُمَّ حَرَكَهَا بِالضَّمِّ إِتِّبَاعًا لِضَمِّ الْجِيمِ"⁴⁷⁷؛ ثم ذكر قاعدة

474 ينظر تعليق ذلك عند ابن جني والزرّاج والنحاس، وكذلك سمين الحلبي، الدر المصون، 272/1.

475 ابن الجزري، النشر، 2152/3؛ وينظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق، عبد الرزاق المهدي (بيروت، دار الكتاب العربي، 1422هـ)، 54/1.

476 ابن الجزري، النشر، 2152/3.

477 ابن الجزري، النشر، 2152/4؛ وينظر أصله: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 51/1.

يستند إليها أهل التجويد والقراءات: "وَهَذَا مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجَرَى الْوَقْفِ"⁴⁷⁸، وإنها ضمت التاء؛ لأنها إذا كانت مكسورة ثقل الانتقال من الكسر إلى الضم، والانتقال من ضم إلى الضم سهل وحسن، والقارئ بها أبو جعفر أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبدالله بن عباس وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة، ونقل هذه القراءة من لغة (أَزْدِ شُؤءَ)⁴⁷⁹، فلا حجة لمن أعترض، لكونها توافق لغة العرب وهي من المتواتر المنقول والذي يفيد اليقين.

الآية الثانية: اختلف القراء في قراءة لفظ (واعدنا)، قرأها بعض القراء بالألف، و(وعدنا) وبعض قرأها بدون ألف في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: 51]

(وَعَدْنَا) قرأها أبو عمرو البصري وأبو جعفر المدني ويعقوب الحضرمي بحذف الألف بعد الواو، تفيد معنى (الوعد).

وقرأ الباقون من العشرة بالألف بعد الواو (وَأَعَدْنَا)، تفيد معنى (المواعدة)⁴⁸⁰.

وجه الإشكال: (وَاعَدْنَا)

قراءة (وَعَدْنَا) جاءت بمعنى أن الله الواحد المنفرد بالوعد دونه والوفاء من موسى، ليس فيها إشكال؛ لكونها من الأعلى رتبة إلى الأدنى رتبة.

وقراءة (وَأَعَدْنَا) فيها إشكال؛ لأنها على معنى "فاعلنا" يعني المشاركة بين طرفين متساويين في الرتبة؛ فكيف تستوي رتبة الرب مع رتبة العبد...!!! لأن الوعد هنا خاص من الله سبحانه وتعالى المنفرد بالوعد والوعيد إلى موسى، ولا يصح أن يكون من قِبَلِ موسى وعد الله عز وجل⁴⁸¹.

478 حول القاعدة والعمل بها: ابن الجزري، النشر، 2152/4؛ وينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 51/1؛ الواحدي، تفسير الواحدي، 371/1؛ الزمخشري، الكشاف، 173/1 وغيرهم.

479 ينظر بتصريف: ابن الجزري، النشر، 2152/4؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 246/1؛ وهم نسبة إلى مدينة (شُؤءَ) بينها وبين صنعاء اثنتان وأربعون فرسخاً، وهم من أشهر قبائل عرب اليمن. ينظر: ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي، معجم البلدان (دار صادر، بيروت، 1995م)، 3/ 368.

480 ذكرت في موضعين سورة [الأعراف: 142] و[طه: 80]، ينظر، ابن الجزري، النشر، 2156/4؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 254.

481 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 302؛ الباقولي، أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: محمد أحمد الدالي (دمشق، مجمع اللغة العربية)، 40/1.

وقد رجح أبو عبيدة بن قاسم (ت:208هـ) قراءة من قرأ (وَعَدْنَا) وأنكر قراءة (وَاعَدْنَا) بقوله: "المواعدة لا تكون إلا من البشر؛ فأما الله جلّ وعزّ فإنما هو المنفرد بالوعد والوعد"، ووافق أبو حاتم السجستاني (ت:255هـ) بقوله: قراءة العامة عندنا "وَعَدْنَا" بغير ألف، وقال: "وأكثر ما تكون المواعدة من المخلوقين المتكافئين كل واحد منها يعد صاحبه"⁴⁸².

توجيه المشكل في قراءة (واعدنا):

ذهب أهل العلم ومنهم ابن زنجلة إلى توجيه قراءة (وَاعَدْنَا) بأنه جعل المواعدة من الله ومن موسى عليه السلام، وعد الله موسى عليه السلام لقاءه على الطور ليكلّمه ويناجيه، ووعد موسى الله المسير لما أمر به والمواعدة أصلها من اثنين، ويجوز أن تكون المواعدة من الله جلّ ذكره وحده لموسى، فقد تأتي المفاعلة من واحد في كلام العرب، بقولهم: طارقتُ النعل، وداويت العليل، وعاقبت اللص، والفعل من واحد، فيكون لفظ المواعدة من الله خاصة لموسى كمعنى (وعدنا)، فالقراءتان بمعنى واحد⁴⁸³.

ووافق المهدي ابن زنجلة بأنه لا يبعد أن تكون المواعدة من الله لموسى، لأن موسى لا بد أن يكون منه وعد لإتيانه ما أمر به، وقبوله والتزامه والوفاء به فيقوم مقام الوعد، ويجري منه قبول إلى معنى المواعدة⁴⁸⁴.

ورد العلماء على إنكار أبي عبيدة لقراءة (وَاعَدْنَا)⁴⁸⁵؛ ومنهم الإمام النحاس بقوله: "وكلام أبي عبيدة هذا غلط بيّن؛ لأنه أدخل باباً في باب وأنكر ما هو أحسن وأجود"⁴⁸⁶؛ ويقصد من قوله "أدخل باباً في باب" إي حينما حصر المواعدة بين البشر فقط؛ ووافقه ابن عطية بقوله: "وليس هذا بصحيح، لأن قبول موسى لوعده الله والتزامه وارتقابه يشبه المواعدة"⁴⁸⁷؛ وفي ردهما على أبي عبيد، ردّ أيضاً على أبي حاتم الذي وافق أبا عبيدة.

482 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 239؛ النحاس، إعراب القرآن، 52/1؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 321/1.

483 ينظر حول هذه المسألة ووزن المفاعلة ودلالاته: ابن زنجلة، عبد الرحمن، أبو زرعة ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، (دار الرسالة)، 96؛ السمعاني، أبو المظفر، منصور السمعاني التيمي الحنفي ثم الشافعي، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، (دار الوطن، الرياض، السعودية، 1418هـ/1997م)، 79/1.

484 أبي العباس المهدي، شرح الهداية، 164/1؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 191/1.

485 ينظر قول أبي عبيدة عند: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 239.

486 النحاس، إعراب القرآن، 53/1.

487 ابن عطية، المحرر الوجيز، 142/1.

وخلاصة توجيه ما سبق، أن كلا القراءتين متواترتين لا شك فيهما؛ وكون أحدهما أشهر وأقرب إلى ما اشتهر من كلام العرب لا ينفي صحة الثانية؛ لأن ما ثبت بطريق التواتر أمكن من أن ينكره منكر.

فإذا كان زيادة في إحداها من حيث المعنى على الأخرى من جهة ثبوت التلاوة، فهما متفقان من حيث مصدر الكلمة وهو "المواعدة" و"الوعد"، وهو اللقاء والاتفاق عليه؛ فيكون توجيه الوعد أن بين الله سبحانه وتعالى وسيدنا موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام تم بطلب من موسى أيضاً، فكل أمر من الله وقع برضا موسى لكونه محباً مطيعاً مسارعاً للقاء الله تعالى؛ فأشبه قبول الوعد برضا من موسى عليه السلام؛ فتحققت المواعدة على جبل الطور؛ فبأي القراءتين من (وعد) و(واعد) قرأ القارئ، فهو مصيب من جهة التأويل واللغة⁴⁸⁸؛ وفي مثل هذا الموطن ذكر ابن الجزري قاعدة عامة لكل تأويل يوافق اللغة قائلًا: "فَإِذَا سَاغَ مَا ذُكِرَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مِنَ التَّأْوِيلِ؛ لَمْ يَسَعْ أَنْ يُقَالَ لَحْنٌ"⁴⁸⁹؛ ولهذا فلا حجة لمن أعترض على هذه القراءة، لوجود ما يوافقها من كلام العرب ولكونها من المتواتر الذي لا يقبل الظن.

الآية الثالثة: اختلف القراء في قراءة لفظ (بارئكم)، قرأها بعض القراء بكسر الهمزة، و(بارئكم) بإسكان الهمزة، وقرئت أيضاً باختلاس الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُومُ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 54]

(بارئكم) قرأها أبو عمرو البصري بإسكان الهمزة⁴⁹⁰، وقرأ الدوري بوجه آخر باختلاس حركة الهمزة، وقرأها الباقون بالكسر (بارئكم)⁴⁹¹.

وجه الإشكال: (بارئكم)

488 ينظر تأويل ذلك عند ابن جرير الطبري، جامع البيان، 60/2.

489 ابن الجزري، النشر، 2570/4؛ نقلا عن أبي علي الفارسي، ينظر: الحجة للقراء السبعة، 33/6.

490 ومثله لفظ (يأمركم) و (تأمرهم) و (يأمرهم) و (ينصركم) و (يشعركم).

491 ابن جرير الطبري، جامع البيان، 60/2.

قوله تعالى: (بارئكم) متعلق بـ(توبوا) والمشهور كسر الهمزة؛ لأنها حركة إعراب، وروي عن أبي عمرو الدوري، أوجه: منها اختلاس الهمزة، وهو الإتيان بحركة خفيفة؛ والوجه الثاني بقراءة (بارئكم) والسكون المحض⁴⁹².

قراءة الإسكان (بارئكم) فيها إشكال، وغلط فيها جماعة من علماء العربية بأنها لحن، ونسبوا راويها إلى الغلط، ومنهم المبرد حيث قال: "لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام وشعر، وقراءة أبي عمر لحن"⁴⁹³.

وذكر ابن مجاهد في كتابه السبعة أن سيبويه قال: "إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكن"⁴⁹⁴، واقتصر سيبويه على رواية الاختلاس الكسرة، وأيد الزجاج روايته بأنها رواية صحيحة فإنها أضبط لما روى عن أبي عمرو، والإعراب أشبه بالرواية؛ لأن حذف الكسر في مثل هذا، وحذف الضم إنما تأتي باضطرار من الشعر⁴⁹⁵.

توجيه المشكل في قراءة (بارئكم) بإسكان الهمزة:

من مقاصد اللغة العربية مراعاة التخفيف، وقد أفاض علماء اللغة في بيان أن العرب تعتمد للإسكان تخفيفاً، وإن توالي الحركات في الكلمة فيها ثقل على اللسان فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو فيمن رواه بسكون الهمزة، وهذا يستعمل في كلام العرب مثل لغة تميم⁴⁹⁶؛ واختلاس كسرة الهمزة وإسكانها وجه من وجوه العربية، أشار إليه ابن الجزري في توجيه لهذه القراءة بشكل مجمل، فلا عبرة بكون ما يقرأ غير مشهور وقال: "سَوَاءٌ كَانَ أَفْصَحَ أَمْ فَصِيحًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، أَمْ مُخْتَلَفًا فِيهِ اخْتِلَافًا لَا يَضُرُّ مِثْلُهُ إِذَا كَانَتْ الْقِرَاءَةُ مِمَّا شَاعَ وَدَاعَ وَتَلَقَّاهُ الْأَيْمَةُ بِإِسْنَادِ الصَّحِيحِ"⁴⁹⁷، كما ذكر لهذه القراءة روايات من طرق عدة، ثبت من طرق صحيحة، فلا عبرة بالتشكيك بها.

492 السمين الحلبي، الدر المصون، 362/1؛ النحاس، إعراب القرآن، 54/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 402/1.

493 ابن الجزري، النشر، 2161/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 362/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 402/1.

494 ابن الجزري، النشر، 2161/4؛ وابن مجاهد، السبعة في القراءات، 156؛ هناك إشارة إلى هذه التوجيه عند سيبويه، قائلاً: "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاصاً، يسرعون اللفظ. ومن ثم قال أبو عمرو: "إلى بارئكم"، ينظر: الكتاب، سيبويه، 202/4.

495 انظر: الزجاج، معاني القرآن، 136/1.

496 ابن الجزري، النشر، 2162/4؛ ابن جني، الخصائص، 74/1؛ المحتسب، 109/1؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 362/1.

497 ينظر: ابن الجزري، النشر، 118/1؛ 2156/4.

وردّ السمين الحلبي وأبو حفص الدمشقي على كلام المبرد الذي خطأ قراءة أبي عمرو بقولهما " : بأن هذه جُرأة من المبرّد وجَهْلُ بأشعارِ العرب، فإنّ السكونَ في حركاتِ الإعراب قد وَرَدَ في الشعرِ كثيراً" 498، وذكرنا شعرا لأمرئ القيس: فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ أَسْفَى غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ ... إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

والشاهد هنا: أنه سكن «أَشْرَبُ»؛ ونجد مثل هذا في شعر الشاعر جرير وغيره من الذين يسكن الكلمة في شعره 499.

وذكر النحاس وغيره أنهم قد أجاز النحويون القدماء الأئمة وغيرهم الإسكان، وفي هذا يقول ابن الجزري: "وَوَجَّهَهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ ظَاهِرٌ غَيْرُ مُنْكَرٍ" 500؛ ووافقه التَّوَيَّرِي في شرحه مرجحاً لقراءة الإسكان، ونقل ذلك عن الداني 501.

وخلاصة القول إن هذه القراءة صحيحة سواء كانت في حركة الإعراب أو في حركة البناء، ومن أنكر التسكين فهو غلط لغة العرب، وإذا جاءت الرواية في شعر أو نثر لم ترد بالقياس، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ؛ وأئمة القراء هم أهل حفظ وعدالة، وضبط للرواية، بطرق تفيد التواتر وهو يقين لا يحتمله ظن أو شبهة؛ فلا حجة لمن أنكر لفظ تواتر لا يخالف تفسير الآية والمقصد منها.

الآية الرابعة: اختلف القراء في قراءة لفظ (جبريل)، فقرئت أربع قراءات، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ

مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى

لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 97]

قراءة جبريل أربع قراءات:

498 ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 362/1؛ أبو حفص الدمشقي: سراج الدين عمر بن علي الحنبلي النعماني، الباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون (بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ) 80/2.

499 ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 362/1؛ أبو حفص الدمشقي، الباب في علوم الكتاب، 80/2؛ امرؤ القيس، بن حجر الكندي، ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، (دار المعرفة، بيروت، 1425هـ/2004م)، 141.

500 ابن الجزري، النشر، 2161/4، 2156؛ النحاس، إعراب القرآن، 54/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 403/1.

501 ينظر: التَّوَيَّرِي، محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين التَّوَيَّرِي، شرح طيبة النشر، تحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم (دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ/ 2003 م)، 114/1 وما بعدها.

(جَبْرِيلَ) قرأها ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء وياء ساكنة من غير همز.

(جَبْرَئِيلَ) قرأها حمزة وكسائي وخلف بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة وياء ساكنة.

(جَبْرَئِيلَ) قرأها شعبة بفتح الجيم والراء وبعدها همزة مكسورة.

(جَبْرِيلَ) قرأها الباقيين من العشرة بكسر الجيم والراء من غير همز⁵⁰².

وجه الإشكال: (جَبْرِيلَ)

قراءة فتح الجيم في (جَبْرِيلَ) وهي قراءة ابن كثير إشكال لغوي؛ لأنها ليس في كلام العرب ما هو على وزن (فَعْلِيلَ) من الأسماء، وأنه أعجمي⁵⁰³.

وقال الفراء: "لا أحب هذه القراءة، ولا أشتيها؛ لأنه ليس في كلام فَعْلِيلَ؛ لأنه أعجمي"⁵⁰⁴؛ واحتج بالقياس اللغوي على تضعيف تلك القراءة.

توجيه المشكل في قراءة (جَبْرِيلَ):

الأسماء عند علماء اللغة على صنفين، قياسية وسماعية⁵⁰⁵؛ وقد بيّن هذا ابن الجزري بقاعدة مهمة، تبين القياسي والاصطلاح (السماعي) بقوله: "فَالْقِيَاسِيُّ مَا طَابَقَ فِيهِ الْخَطُّ اللَّفْظُ، وَالْإِصْطِلَاحِيُّ مَا خَالَفَهُ بَزِيَادَةٍ، أَوْ حَذْفٍ، أَوْ بَدَلٍ، أَوْ وَصْلٍ، أَوْ فَصْلٍ وَلَهُ قَوَانِينُ وَأَصُولٌ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا"⁵⁰⁶؛ والذي ضعف هذه القراءة قراءة ابن كثير (جَبْرِيلَ) لأنها تخالف قاعدة كون الأسماء أغلبها قياسية.

والجواب عن ذلك أن اسم (جَبْرِيلَ) أعجمي؛ والأصل الأسماء الأعجمية سماعية ولحقها العرب بأوزانها، ولأن الاسم الأعجمي لا يَدْخُلُهُ اشتقاق ولا تصريح⁵⁰⁷؛ ولهذا جاءت على لغات عدة؛ لاختلاف

502 وموضع التحريم، آية 4؛ ابن الجزري، النشر، 2180/4؛ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 75.

503 سيبويه، عمرو بن عثمان، أبو بشر، الملقب سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ / 1988م)، 293/4؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 255/1؛ ابن الجوزي، جمال الدين بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (دار الكتاب العربي، بيروت، 1422هـ)، 91/1.

504 لم أجده في كتابه معاني القرآن، ذكرها الزبيدي، محمد بن محمد، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية)، 358/10؛ وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 509/1.

505 ينظر حول مبحث السماعي والقياسي: الأسترابادي: ركن الدين حسن بن محمد الحسيني، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1425هـ / 2004م)، 568/1.

506 ابن الجزري، النشر، 1884/3.

507 السمين الحلبي، الدر المصون، 494/1؛ أبو حفص الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، 263/2.

السماع لها؛ وقد أوصلها الزبيدي إلى أربعة عشر وزناً؛ وقال معلل سبب الخلاف: "لأنَّ الأعجميَّ إذا غرَّب قد يُلحقونه بأوزانهم، وقد لا يُلحقونه"؛ ولهذا وقع الخلاف في وزن (جبريل)⁵⁰⁸؛ وأشار ابن جني إلى خطأ الاشتقاق من الأعجمي بقوله: "العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه"⁵⁰⁹؛ أي أخطأت فيه، إذاً هو اللفظ من قبيل السماعي وليس القياسي؛ ولهذا لا عبرة بما نُقل عن الفراء إن صح النقل عنه لكون قراءة ابن كثير من السبع والعشر؛ وذلك أن الاسم الأعجمي إذا استعمله العرب قد تلحقه بأوزانها؛ والخلاف في الأوزان لا يعني الخروج عن القاعدة.

الآية الخامسة: اختلف القراء في قراءة لفظ (ننسخ) بفتح النون، و(ننسخ) بضم النون الأولى، في قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 106]

(ننسخ) قرأها ابن عامر بضم النون الأولى وكسر السين.

(ننسخ) وقرأها الباقر بفتح النون والسين⁵¹⁰.

الإشكال ووجهه: (ننسخ)

أشكل علماء العربية قراءة ابن عامر (ننسخ) وحكم عليها أبو الحاتم بالغلط⁵¹¹؛ وقال أبو علي الفارسي: "بأنها ليست لغة، ولم نعلم أحداً حكى ذلك"⁵¹²، ووجه الإشكال عندهم: إن قراءة (ننسخ) بضم النون وكسر السين بمعنى (أنسخ)؛ و(أنسخ) ليست بمعنى (نسخ) في العربية إذ لم يسمع عن ذلك؛ لأن قولنا: "أنسخ الكتاب" بمعنى وجدته منسوخاً؛ مثل قولنا "أحمدت الرجل" وجدته محموداً، وأبخلت الرجل" وجدته بخيلاً، فلا

508 الزبيدي، تاج العروس، 358/10، 359.

509 ابن جني، الخصائص، 360/1.

510 ابن الجزري، النشر، 2181/4؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، 109.

511 سمين الحلبي، الدر المصون، 56/2.

512 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبع، 185/2.

يحسن أن تكون الهمزة للتعدية؛ لأنه المعنى يتغير ويصير: "ما نَسَخْتُكَ يا محمد من آية" ⁵¹³؛ والمعنى: "إنساخه إياها وإنزالها عليه"، فيصير المعنى: ما ننزل عليك من آية أو ننسخها نأت بخير منها، ويؤول المعنى إلى أن كل آية أنزلت أتي بخير منها، فيصبح القرآن كله منسوخاً، وهذا لا يمكن، لأنه لم ينسخ من القرآن إلا شيء يسير ⁵¹⁴.

توجيه المشكل في قراءة (نسخ):

قبل توجيه المشكل في القراءة يجب معرفة إن قراءة (نسخ) بمعنى نسخ، وقراءة (نسخ) بمعنى (الإنساخ)، وقراءة ابن عامر قراءة ثابتة ولها أكثر من تخريج وهي:

أولاً: أن كلام أبي علي الفارسي وإن كان صحيحاً فهذا لا يعني بطلان قراءة ابن عامر؛ لأن الضابط المعمل به، والذي نقله ابن الجزري أنه لا عبرة بالغلط مع وجود القراءة الصحيحة ⁵¹⁵، لكون القراءة الصحيحة من قبيل المتواتر.

ووضحها أبو علي الفارسي أكثر من وجه، وقال: "فأما قراءة ابن عامر (ما نُنسخ من آية) بضم النون فالقول فيها لا تخلو من ثلاثة أوجه" ثم ذكر الوجهين الذي ذكرناه في وجه والإشكال وأبطالهما للقراءة، ثم قال: "وإذا لم يصح ذلك، ولا الوجه الذي ذكرناه قبله، ثبت أن وجه قراءته إنما هو على القسم الثالث وهو: أن قوله (نسخ) أي نجده منسوخاً، وإنما نجده كذلك لنسخه إياه، فإذا كان كذلك قوله: (نسخ) بضم النون كقراءة من قرأ (نسخ) بفتح النون يتفقان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ" ⁵¹⁶.

ثانياً: قال الزمخشري: إن معنى الإنساخ هنا الأمر بنسخ الآية، وهو أن يأمر جبريل (عليه السلام) بأن يجعلها منسوخة بالإعلام بنسخها ⁵¹⁷.

513 ينظر بتصرف: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 257/1.

514 ينظر بتصرف يسير: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 257/1؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 548/1.

515 ينظر: توجيه ابن الجزري حول قراءة لورش "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ غَلَطَ عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِي: لَيْسَ غَلَطًا عَلَيْهِ، بَلْ هِيَ رَوَايَةٌ صَحِيحَةٌ عَنْهُ". ابن الجزري، النشر، 1252/2.

516 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبع، 185، 184/2.

517 ينظر: الزمخشري، الكشاف، 176/1.

ثالثاً: قال ابن عطية: أن يكون (ننسخ) من النسخ بمعنى الإزالة، والتقدير: الضمير عائد للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) أي ما ننسختك، وجعل معنى (الإنساخ) إباحة النسخ لنبيه، كأنه لما نسخها أباح الله له تركها، فسمى تلك الإباحة إنساخاً⁵¹⁸.

رابعاً: وقال ابن خالويه: "ويجوز أن يكون ما ننسخ من آية" أي نجعلها ذات نسخ، كقوله تعالى: (ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ) أي جعله ذات قبر⁵¹⁹؛ بمعنى أنه بعد موته جعله ذا قبر، فلم يتغير حال موته لوجود القبر، وهو تفسير اتفق عليه؛ ومثله (ننسخ) أي نجعله ذا نسخ لبعض آياته وليس كله.

والحاصل من ذلك أن قراءة ابن عامر قراءة صحيحة ثابتة، وهو ذلك العالم الصريح النسب الذي أخذ القرآن عرضاً عن أبي الدرداء، وتلقى الناس قراءته بعد ذلك مسلماً؛ وهو من الشاميين المشهود لهم بالعلم.

الآية السادسة: اختلف القراء في قراءة لفظ (فيكون) بفتح النون، و(فيكونُ)، بضم النون، في قوله

تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117]

(فيكون) قرأها ابن عامر بفتح النون

(فيكونُ) وقرأها الباقر بضم النون⁵²⁰.

وجه الإشكال: (فَيَكُونُ)

518 ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/192.

519 ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 86.

520 وكذلك في قرأها في سورة [آل عمران: 47] و[النحل: 40] و[مريم: 35] و[يس: 82] و[غافر: 68]، ورفعها في غيرهم من السور؛ ووافقه الكسائي في موضعي سورة النحل ويس فقط، ينظر: ابن الجزري، النشر، 4/2183؛ ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، 135.

وجه الإشكال في قراءة ابن عامر في نصب النون في (فَيَكُونُ) عَلَى جَوَابِ لَفْظِ الْأَمْرِ: (كُنْ)، فاستشكل علماء القراءة والتوجيه والإعراب هذه القراءة، منهم ابن مجاهد، فقالوا إنها غلط، ومشكل ضعيف⁵²¹؛ وقالوا أيضاً: مسألة مشكلة عن قراءة ابن عامر، ولحن، وقراءة ضعيفة⁵²².

ومنشأ الإشكال عندهم يكون من وجهين⁵²³:

الوجه الأول: أن (كُنْ) وإن كان على لفظ الأمر فإنه ليس بأمر على الحقيقة، فلا يفيد معنى الطلب؛ ولكن المراد به الخبر، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المراد هو سرعة التكوّن، كأنّ التقدير (يَكُونُ فيكون)، يَدُلُّ أن الخطاب بالتكوّن لا يَرُدُّ على الموجود؛ لأن الموجود متكوّن أصلاً؛ ولا يَرُدُّ إلا على المعدوم؛ وهنا لفظ الأمر يَرُدُّ ولا يراد به حقيقة الأمر، ومثاله: كقوله تعالى: {فليمدد له الرحمن مَدًّا} فالتقدير مدة الرحمن.

والوجه الثاني: أن جواب الأمر، لا بد أن يخالف فعل الأمر، إما أن يقع الخلاف في الفعل، مثل قولنا: أدرسْ تنجحْ؛ أو في الفاعل، مثل قولنا: اذهبْ يكرمك زيدٌ، أو في الفعل والفاعل، مثل قولنا: اذهبْ ينفعك زيدٌ؛ وهنا وقع المشكل في اتفاق الفعل والفاعل، فالفعل هنا (كُنْ) و(يَكُونُ)، والفاعل هو (هو) لدلالة قوله تعالى (يقول له كُنْ) و(يَكُونُ)، فغير جائز كقولك اذهبْ تذهبْ؛ والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه.

توجيه المشكل في قراءة (فيكون):

بين الإمام ابن الجزري وجه دلالة قراءة (فيكون) بحسب السور قائلاً: "قَامًا حَرْفُ آلِ عِمْرَانَ فَإِنَّ مَعْنَاهُ كُنْ فَكَانَ"، [آل عمران: 47]، وهو أخذ بقول الأخفش حينما جعل الرفع على الابتداء فيكون المعنى قائلاً: "ومعناه: (كُنْ) (فكانَ) كأنه قال: (فاذا هُوَ كَائِنٌ)"، ومثله توجيه اللفظ في سورة الأنعام [الآية: 73] قائلاً: "فَمَعْنَاهُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْفِيَامَةِ، وَهُوَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ"⁵²⁴

وكما وجه الأخفش الرفع في قراءة الأنعام ونقل ابن الجزري هذا التوجيه، يمكن أن نوجه ما وقع في سورة البقرة؛ عَلَى مَعْنَى سِبِينِ الْخَبَرِ أَيِ (فَسَيَكُونُ)؛ فيكون معنى فعل الأمر (كُنْ) في الآية ليس بأمر في

521 ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 169 المهدوي، شرح الهداية، 179؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 261/1.

522 الهذلي، الكامل في القراءات العشر، 491؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، 202/1؛ العكبري، التبيان في اعراب القرآن، 109/1.

523 العكبري، التبيان في اعراب القرآن، 109/1؛ سمين الحلبي، الدر المصون، 89/2.

524 ابن الجزري، النشر، 2183/4، وما بعدها؛ الاخفش، معاني القرآن، 221/1؛ وينظر: الطبري، جامع البيان، 472/6.

الحقيقة، بل يدل على ما سيكون، لكون أمر الله لا يتقيد بزمن ولا مكان سبحانه وتعالى، وهو من قبيل الغيب فلا تأثير له إلا باعتبار كونه فعل أمر، فيراعي لفظه وله تأثير على ما بعده، فنوجه قراءة النصب من حيث هو أمر في (فيكون)، وتعرب الفاء هنا سببية و(يكون) نصبت بالفتح بتقدير (أن) مضمرة، فيقع التقدير (فإن يكون)؛ فيكون ما بعده يجري مجرى جواب الأمر وأن كان هنا ليس بجواب للأمر في الحقيقة؛ وهو توجيه أخذ به أهل العلم مثل أبو علي الفارسي، والعكبري فيما أشكل عليهم من أعرب قوله تعالى: {قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة} [إبراهيم: 31] {يقيموا} ليس جواباً {قل} غير أنه أثر فيه جزم باعتبار اللفظ، فيكون الإعراب فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب أمر مقتدر أي: (إبراهيم: إن قلت لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا) (يقيموا الصلاة وينفقوا)⁵²⁵، ولهذا ذهب أبو حيان الأندلسي إلى توجيه قراءة النصب بقوله: "وَوَجْهُ النَّصْبِ أَنَّهُ جَوَابٌ عَلَى لَفْظِ كُنْ، لِأَنَّهُ جَاءَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ، فَشُبِّهَ بِالْأَمْرِ الْحَقِيقِيِّ، وَلَا يَصِحُّ نَصْبُهُ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ الْحَقِيقِيِّ"؛ لأن جواب الأمر يقع بعد فعل الشرط فيكون جوابه⁵²⁶، ثم قال مسند قوله بكون القراءة متواترة: "فَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا لَحْنٌ، مِنْ أَقْبَحِ الْخَطَأِ الْمُؤْتَمِّ"، ثم أنكر من قول من ينكر القراءة قائلاً: "إِذْ هُوَ طَعَنٌ عَلَى مَا عُلِمَ نَقْلُهُ بِالتَّوَاتُرِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى"⁵²⁷؛ فلا يصح ردها أو إنكارها.

وهناك توجيه آخر للإشكال في لفظ (فيكون) بالنصب، إن الغرض الذي رتب على الأمر قد يكون شيئاً مغايراً لفعل الأمر، وقد لا يكون الغرض إلا مجرد ذلك الفعل فيقع في جواب نفسه، فيكون تأكيداً للمعنى المراد، ليعلم أن الغرض منه ليس شيئاً آخر مغايراً له، فقولك: (ادرسْ تدرس) أو (ادرسْ فتدرس) معناه إعلام أن الغرض من الأمر هو صدور (الدرس) نفسه عنه لا شيء آخر، وعليه المقصود في الآية من الأمر بالوجود هو الوجود نفسه بقوله (كنْ) (فيكونْ) بالضم أو (فيكونْ) بالنصب، فالمقصود هو الكون نفسه⁵²⁸.

525 ينظر التوجيه في سورة إبراهيم: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 2/ 206؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 109/1.

526 لتفريق بين الأمر الحقيقي وجواب الأمر الحقيقي يتضح من هذا المثال: (اكتبْ الدرسْ وخذْ الجائزة)، هذا فعل الشرط وهو (اكتبْ) وجوب الشرط (خذْ)، وكلا الفعلين أمر؛ وأما قولنا: (اكتبْ الدرسْ) أو (خذْ الجائزة) فكليهما أمر حقيقي؛ ومثله (كنْ فيكونْ) فالفعل الثاني هو ليس جواب شرط، بل هو أشبه أمراً حقيقياً.

527 الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، قدمه عبد الحي الفرماوي (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ)، 1/ 197؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 586/1.

528 النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد القمي، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب، بيروت، 1416هـ)، 378.

وخلاصة القول إن هذه القراءة من القراءات السبعة، قرأ بها إمام من أئمة اللغة عبد الله بن عامر الشامي، وهو إمام أهل الشام في القراءة الذي لم يلحن ولم يقرأ بقراءة من عند نفسه، وهو متحريراً ومتقناً وورعاً، وقد قرأ معه في بعض المواضع إمام نحاة الكوفيين في العربية الإمام الكسائي.

الآية السابعة: اختلف القراء في قراءة لفظ (تُسَلُّ) بضم التاء واللام، و(تَسْلُ) بفتح التاء وجزم اللام،

في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسَلُّ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119]

(ولا تُسَلُّ) قرأها نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام على النهي.

(ولا تُسَلُّ) قرأها الباقر بضم التاء والرفع على الخبر⁵²⁹.

وجه الإشكال: (ولا تُسَلُّ)

يمكن من خلال المقارنة بين القراءتين يتضح محل الإشكال؛ وذلك أن قراءة الجمهور (ولا تُسَلُّ) تفيد

(لا) نافية، تجعل من الجملة تفيد الخبر، فيجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة الخبرية، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ

بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾⁵³⁰؛ وهو متفق عليه عند أهل اللغة.

وأما قراءة نافع ويعقوب (ولا تُسَلُّ) تفيد أن (لا) ناهية، فيكون الفعل بعدها مجزوم، تجعل من الجملة

تفيد الطلب، وعطف الجملة التي تفيد الطلب على الجملة التي تفيد الخبر ضعيف يرده جمهور أهل العلم⁵³¹.

وهنا الإشكال الذي وقع في الآية في قراءة يعقوب (ولا تُسَلُّ) من جهة المعنى؛ وذلك أنها جاءت

جزماً بمعنى النهي، والمعنى: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً لتبلغ ما أرسلت، لا لتسأل عن أصحاب الجحيم،

فلا تسأل عن حالهم؛ فنزلت الآية عن النهي عن السؤال (ولا تُسَلُّ عن أصحاب الجحيم)⁵³².

529 ابن الجزري، النشر، 2184/4؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 87.

530 ينظر ترجيح القراءة على كونها جملة خبرية: الطبري، جامع البيان، 559/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 92/2.

531 ينظر منع عطف جملة الطلب (الإنشاء) على الخبر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، (دار الفكر/ دمشق، 1985م)، 627؛ الصبان: أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ/1997م)، 2/111.

532 ينظر: الطبري، جامع البيان، 558/2؛ ومدار الاشكال على خبر أبي النبي صلى الله عليه وسلم، والنهي عن السؤال عنهما، لكون النبي يعلم بحالهما، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 589/1.

وصوّب ابن جرير قراءة الرفع بالضم (ولا تُسأل)؛ وهي قراءة الجمهور؛ وقالوا: "الرفع هو الاختيار لأنه عليه جماعة من القراء"، فإنه يبيّن معنى الرفع ويقويه⁵³³، وذلك لسببين⁵³⁴:

السبب الأول: في قراءة الرفع جاء سياق الكلام جرى مجرى الخبر، أخبر الله نبيه إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، فبلغت ما أرسلت به، وإنما عليك البلاغ والإنذار، ولست مسئلاً عمّن كفر بما أتيته من الحق وكان من أصحاب الجحيم، بعد أن قص الله عليه قصص أقوام من اليهود والنصارى، ولم يجبر لمسألة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ربه عن أصحاب الجحيم ذكر حتى ينهي عن ذلك.

السبب الثاني: تأويل قراءة الجزم بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم (ليت شعري ما فعل أبوي إلى آخر الحديث) مروى عن محمد بن كعب القرظي، ورواه عنه ابن جرير وأبي حاتم، وهو حديث مرسل ضعيف الإسناد لا تقوم به الحجة، وردّه ابن جرير الطبري.

وقرأ بذلك بعض قراء أهل المدينة: (ولا تُسأل) جزماً، بمعنى النهي، مفتوح (التاء) من (تُسأل)، وجزم (اللام) منها، ومعنى ذلك على قراءة هؤلاء: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً لتبلغ ما أرسلت به، لا لتسأل عن أصحاب الجحيم، فلا تسأل عن حالهم⁵³⁵.

توجيه المشكل في قراءة (لا تسأل):

أن قراءة النهي (ولا تُسأل) عن نافع ويعقوب ظاهره في الآية نهْيٌ حقيقي؛ نهْيٌ من الأعلى إلى الأدنى، نُهْيٌ (صلى الله عليه وسلم) أن يسأل عن أحوال الكفار أي (لا تُسأل يا محمد عن أصحاب الجحيم)، فهو نهْيٌ عن السؤال مطلقاً⁵³⁶.

كما يمكن توجيه صيغة النهي (لا تسأل)، بأنها ليست نهْياً حقيقياً، بل جاء على التعظيم فيما وقع فيه أهل الكفر من العذاب، ومثال ذلك تقول: كيف حال زيد؟ إذا كان قد وقع في بلاء، فيقال لك: لا تسأل عنه، ووجه عظم البلاء أن المخبر يجزع أن يجري على لسانه ما وقع لزيد من بلاء لعظم ذلك البلاء؛ فلا تسأله لصعوبة ما وقع عليه؛ ولا يراد به حقيقة النهي؛ بل معنى بلاغي يفيد المبالغة؛ ومثله توجيه قراءة (ولا تُسأل)

533 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 262/1.

534 ابن جرير الطبري، جامع البيان، 559/2، 559، الزجاج، معاني القرآن، 200/1، المهدي، شرح الهداية، 181/1.

535 ابن جرير الطبري، جامع البيان، 558/2.

536 ابن جرير الطبري، جامع البيان، 560/2؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 589/1، ابن كثير، تفسير القرآن، 401/1.

أن معناه (لا تَسألُ يا محمد لعظم ما سيقع على أصحاب الجحيم)⁵³⁷؛ وهنا جاء على سبيل التعظيم لما وقع فيه أهل الكفر من العذاب؛ وأولوا هذه القراءة أن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) أرد أن يستغفر لأبوية قال: "ليت شعري ما فعل أبوي؟" فورد النهي⁵³⁸؛ فنزلت الآية عن النهي عن السؤال (ولا تَسأل عن أصحاب الجحيم)⁵³⁹.

وإن القرآن الكريم مملوء بالأسلوب الذي جاء عليه قراءة الجزم، وهو الانتقال من معنى إلى معنى وأسلوب إلى أسلوب، وغرض إلى غرض، وكذلك الانتقال من خبر إلى إنشاء ومن إنشاء إلى خبر، كل ذلك وارد في القرآن والعربية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ﴾ [الكوثر: 1-2]، انتقل من الخبر وهو الفعل الماضي (أعطيناك) إلى الإنشاء وهما فعل الأمر (صل) وفعل (انحر)؛ و(الفاء) هنا سببية للجزاء⁵⁴⁰؛ كما هو الحال في قراءة الجزم، ومثل هذه الآيات لا تخل بالمعنى ولا بالعربية؛ كما أن هناك من علماء اللغة مثل سيبويه وذكر الأزهري أنها مسألة فيها خلاف⁵⁴¹.

وخلاصة القول إن ما أشكل على السامع في قراءة الجزم، بسبب ندره الأخذ به عند أهل اللغة؛ ولكنه موجود يعمل به؛ والقرآن الكريم حجة على اللغة؛ فكيف أن جاء ما يوافق القرآن عند العرب! وكيف وإن كان ما يدل عليه تغيير علامة اللفظ يوافق مقصد الآية من حيث التفسير، ويضيف معنى له بما لا يخالف غيره من المعاني، والله أعلم.

537 ينظر حوله هذا التوجيه: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، 589/1، ابن كثير، تفسير القرآن، 401/1.

538 رواه: الصنعاني: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الحميري اليماني، تفسير عبد الرزاق، تحقيق: محمود محمد عبده (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ)، 292/1؛ أبو عمر الدؤري: حفص بن عمر الأزدي القارئ، جزء قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: حكمت بشير ياسين (المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1408هـ)، 72؛ ابن الأعرابي: أبو سعيد بن أحمد البصري الصوفي، معجم ابن الأعرابي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن الحسيني (السعودية: دار ابن الجوزي 1418هـ)، 394/1.

539 عبد الرزاق الصنعاني، تفسير عبد الرزاق، 292/1؛ الطبري، جامع البيان، 558/2.

540 ينظر: ابن هشام، مقني اللبيب، 221؛ وكذلك نقلا عن السجائوندي؛ بأن الفاء للجزاء: ابن الجوزي، النشر، 770/2.

541 ينظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة وآخرون، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ/1992م)، 399؛ خالد الأزهري، زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي المصري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، (الرسالة، بيروت، 1415هـ/1996م)، 164.

الآية الثامنة: اختلف القراء في قراءة لفظ (أرنا) بكسر الراء، و(أرنا) بالسكون الراء، في قوله تعالى:

﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ

الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:128]

(أرنا) قرأها ابن كثير إسكان الراء مفخمة.

(أرنا) قراءة الدوري اختلاس كسر الراء.

(أرنا) وقرأ الباقون بكسرة الراء تامة⁵⁴².

وجه الإشكال: (أرنا)

قراءة الإسكان في (أرنا) ظاهره إشكال لغوي، غير مرجح قراءتها ومردودة، أنكرها الزمخشري⁵⁴³، ومثله العكبري وأبو حيان، بكونها قراءة ضعيفة، ومنكرة⁵⁴⁴.

والإشكال عندهم: إن أصل الكلمة (أرنا) فحذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها وهو الراء، وصارت الراء متحركة بحركة الهمزة، فحذفها قبيح، وإجحاف، وقيل لم يضبط الراوي (وهو البزي أو قنبل) عن القارئ لأن القارئ اختلس فظن أنه سكت⁵⁴⁵.

توجيه المشكل في قراءة (أرنا):

ذكر الإمام ابن الجزري ضابط للرد على من يطعن بقراءة متواترة، حيث قال: "فَإِنْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ أَيْمَةَ الْقِرَاءَةِ يَنْقُلُونَ حُرُوفَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ، وَلَا بَصِيرَةٍ، وَلَا تَوْقِيفٍ، فَقَدْ كَانَ ظَنُّ بِهِمْ مَا هُمْ مِنْهُ مُبَرِّءُونَ، وَعَنْهُ مُنْزَهُونٌ"⁵⁴⁶؛ فلا يلتفت إلى أي لفظ يشعر السامع بضعف قراءة متواترة.

فقراءة (أرنا) بسكون الراء، هي موطن المشكل، فهي قراءة متواترة، ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فلا يشك في صحتها؛ وقد نقل الإمام القرطبي أن من قرأ بها: "عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَقَتَادَةُ وَأَبْنُ كَثِيرٍ

542 ابن الجزري، النشر، 2187/4 وما بعدها، أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع/193.

543 الزجاج، معاني القرآن، 209/1، الزمخشري، الكشف، 188/1.

544 العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 116/1، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 623/1.

545 الزمخشري، الكشف، 188/1، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 116/1.

546 ابن الجزري، النشر، 2165/4.

وَابْنُ مُحَيْصِنٍ وَالسُّدِّيُّ وَرَوْحٌ عَنْ يَعْقُوبَ وَرُوَيْسٍ وَالسُّوسِيِّ⁵⁴⁷؛ هذا فيما يخص ثبوت القراءة وأن أهل العلم أخذوا بها وقرأ بها جمع منهم.

ومن حيث اللغة لها توجيهين لما أشكل على السامع، وكما يلي:

الأول: أن لفظ (أرنا) سمع النطق بها عن العرب، وقد ورد أن العرب نطقت به، وهنا قال أبو علي الفارسي فيها "الكسرة في: أرنا ليست بدلالة إعراب"⁵⁴⁸، وقال الثعلبي: "من قرأ بالجزم قال: ذَهَبَتِ الهمزة وَذَهَبَتْ حَرَكَتُهَا وَبَقِيَتِ الرَّاءُ سَاكِنةً عَلَى حَالِهَا"، وَاسْتُدِلَّ بقول السُّدِّيِّ حيثُ قال⁵⁴⁹:

أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمَلُوهَا ... مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمُّوا

والثاني: أن لفظ (أرنا) سمع عن العرب، أنها تدغم الهمزة فيها، ومنه قوله تعالى: {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي} [الكهف: 38]؛ حيث ورد توجيه اللفظ عن أبو عبيدة: "«لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي» مجازه: لكن أنا هو الله ربي، ثم حذف الألف الأولى وأدغمت إحدى النونين في الأخرى فشددت، والعرب تفعل ذلك"، وهذا ما ذهب إليه أهل العلم في توجيه الإدغام في (لكن) لعله تسهيل النطق في اللفظ⁵⁵⁰؛ ومثله يكون التخفيف في قراءة (أرنا) لتسهيل النطق؛ ولهذا قال أبو علي الفارسي بعد ذكره لقوله تعالى: {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي} موجهاً الحركة في قراءة (أرنا): "فذهاب الحركة في أرنا في التخفيف ليس بدون ذهابها في الإدغام"⁵⁵¹؛ وهو توجيه له وجه قبول، يوفق قواعد علم التجويد في القرآن الكريم؛ ولهذا أشار إليه ابن الجزري عند بيانه لقول سيبويه في (أرنا) وَنَظَائِرِهِ مثل (بَارِكُمْ)⁵⁵²؛ فلا حجة لمن أنكر القراءة؛ لكونها توافق المنقول من اللغة؛ وهي متواترة، يقين لا يقبل الظن.

الآية التاسعة: اختلف القراء في قراءة لفظ (البر) بفتح الراء، و(البر) بضم الراء، في قوله تعالى:

547 القرطبي، جامع البيان، 127/2.

548 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 84/2.

549 نسبه الثعلبي إلى السُّدِّيِّ، الكشف والبيان، 275/1؛ وهو استدلال أخذ به القرطبي، جامع لأحكام القرآن، 128/128؛ وينظر: أبو عمرو الداني، الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (دار البشائر، دمشق، 1428هـ/2007م)، 75.

550 أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزكين، (مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ)، 403/1؛ وينظر: النحاس، أعراب القرآن، 295/2؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 224.

551 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 85/2.

552 ينظر شواهد الشعر ومبحث الإسكان للحرف: ابن الجزري، النشر، 2164/4 وما بعدها.

﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي
الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [البقرة: 177]

(البرُّ) قرأها حمزة وحفص بالنصب، بفتح الراء.

(البرُّ) وقرأها الباقون بالرفع، بضم الراء⁵⁵³.

وجه الإشكال: (البرُّ)

اختلف أهل اللغة في تقديم خبر ليس على اسمها، وهو قول الكوفيين، وصرح بترجيحه ابن مالك،
فمنع تقديم خبر ليس على اسمها قائلاً: "والمنع أحب إلي"، وذلك لشبهه (ليس) بـ(ما) في النفي، وعدم التصرف؛
و(ما) اشبهت (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعاً، لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها (ليس) أولى بذلك
لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها⁵⁵⁴.

ولم يرجح بعض علماء النحو قراءة النصب (البرُّ)؛ وسبب ذلك أن مَنْ قرأ بالنصب، جعله خبر (ليس)
مقدم، (وَأَنْ تُولُوا) في محل رفع اسم (ليس) مؤخر، فمنع ذلك ابن دَرَسْتَوِيَه (ت: 347هـ)، وابن معطي

553 ابن الجزري، النشر، 2198/4، ابن الباذش: أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري الغرناطي، الإقناع في القراءات
السبع، (دار الصحابة للتراث)، 303.

554 ينظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين
والكوفيين، (المكتبة العصرية، بيروت، 1424هـ/2003م)، 130/1؛ ينظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الطائي،
شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي،
مكة المكرمة، 1402هـ/1982م)، 397/1.

(ت: 628هـ) في الفيته⁵⁵⁵، تقديم خبر ليس على اسمها؛ لأنها تشبه (ما الحجازية) ولأنه حرف عنده⁵⁵⁶؛ وقال الفراء: "اخترنا الرفع في البر" ⁵⁵⁷.

توجيه المشكل في قراءة (البر):

ذكر ابن الجزري عند بيان الاختلاف في هذه الآية، أنه لم يقع خلاف في آية أخرى، وهي قوله تعالى: "(وَاتَّقُوا) عَلَى قِرَاءَةِ (وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ (بِأَنْ تَأْتُوا) تَعَيَّنَ لِـ(بِأَنْ) يَكُونُ خَبَرًا بِدُخُولِ (الْبَاءِ) عَلَيْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ" ⁵⁵⁸، فتعليل محل الاتفاق وهو الرفع (وَلَيْسَ الْبِرُّ)، لا ينفي كون النصب هو متواتر أيضاً، ويقبل التعليل (وَلَيْسَ الْبِرُّ)؛ فلا شك أن هذه القراءة متواترة؛ ولها وجهها، حيث نُقِلَ عن ابن درستويه في غير موضعه، اتفاق علماء العربية على الجواز، فالقراءتان صحيحتان ⁵⁵⁹.

وتوجيه قراءة الرفع (البر) اسم ليس و (أن تولوا) خبرها في تأويل مصدر: أي ليس تأويلتكم، وأن مرفوعه (البر) قبل منصوبه الفعل (ولي)؛ وأما توجيه قراءة حفص وحزمة بالنصب (البر) خبر ليس مقدم و(أن تولوا) اسمها في تأويل مصدر المؤول من المحلى بالألف واللام⁵⁶⁰؛ وقال الإمام مكي بن أبي طالب معللاً للرفع والنصب: "البر اسم ليس وأن تولوا الخبر ومن نصب البر جعل أن تولوا اسم ليس" ⁵⁶¹.

555 الإمام، شيخ النحو، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوْيَه بن المرزبان الفارسي، النحوي، تلميذ المبرد: "الكتاب" و"الإرشاد" في النحو و"معاني الشعر" و"أخبار النحويين" و"نقض كتاب العين" وغيرها. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 531/15؛ الزركلي، الأعلام، 76/4؛ ابن معطي: يحيى بن عبد المعطي المغربي الفقيه الحنفي زيد الدين أبي الحسن؛ نشأ في مينا بالجزائر، اخذ العلم عن التاج الكندي، وابن عساكر وغيرهم؛ له (المثلث في اللغة) و(العقود والقوانين في النحو) و(ديوان الخطب). قسم التحقيق: ابن معطي، الدرة الألفية = الفية ابن معطي، ضبطها: سليمان إبراهيم البلكي (القاهرة، دار الفضيلة، 2010م).

556 ابن حيان الأندلسي، البحر المحيط، 131/2؛ ما الحجازية تعمل عمل (ليس)، ولا تعمل عند بني تميم، وتسمى (ما) التميمية؛ وللحجازية شروط لعملها، منها: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، وذلك لأنها فرع على ليس؛ وأن لا ينتقض نفيها بالإلا، فإن انتقض بطل عملها، ومن ذلك قوله عز وجل: {مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا} وذلك أن عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت "ليس" فكيف تعمل مع زوال المشابهة؛ وأن لا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو: ما أنت إلا شيء لا يعبا به. وألا يقترن اسمها "بأن" الزائدة. ينظر التحقيق. ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (لبنان، مؤسسة الرسالة)، 92/1؛ ابن جني، الخصائص، 126/1؛ وينظر: اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس (دار الكتب الثقافية، الكويت)، 39؛ ابن هشام: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة، 1383هـ)، 131.

557 الفراء، معاني القرآن، 104/1.

558 ابن الجزري، النشر، 2199/4.

559 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 281.

560 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 281/1، ابن الجوزي زاد المسير، 136/1، السمين الحلبي، الدر المصون، 244/1.

561 مكي بن أبي طالب، مشكل أعراب القرآن، 117/1.

وكما مرَّ أن من أعترض على قراءة النصب (البرِّ) بأن تقديم خبر ليس على اسمها لا يجوز في اللغة؛ وهذا القول فيه تكلف، فقد أجاز التقديم إمام اللغة سيبويه، وهي وإن كَانَ فِيهَا معنى النَّفْي، ثم قال: "وَأَيْمًا مَنَعَتْ مِنَ التَّصَرُّفِ لِلإِسْتِغْنَاءِ عَنْ نَفْيِ الزَّمَانِ الْمَاضِي بَعْدَهَا" فهي ليس كأختها كان تقبل التصريف؛ ووافقه غيره من أهل العلم مثل أبي علي الفارسي⁵⁶²؛ فلا حجة لمن قال بالمنع، لكون أن فيه وجه من وجوه العربية، وبه قال أهل العلم، ووافق هذا ما جاء من قراءة متواترة ثابتة.

والقراءة جاءت لها نظائر في أشعار العرب، قال ابن هشام: "وَقَرَأَ حَمْرَةَ وَحَفْصَ لَيْسَ الْبَرِّ أَنْ تَوَلَّوْا وَجُوهَكُمْ بِنِصْبِ الْبَرِّ"، ثم ذكر شاهداً لها من شعر العرب: مثل قول السَّمَوَالِ⁵⁶³:

سَلِيَ إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ

والشاهد هنا (سَوَاءً) وتعرب خبر ليس مقدم⁵⁶⁴.

وذكر ابن هشام شاهداً آخر⁵⁶⁵:

لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مَنَغْصَةٌ لَذَائُهُ بَادِ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

والشاهد فيها: (مَا دَامَتْ مَنَغْصَةٌ) وفيه تقديم خبر ما دامت (منغصةً)، على الاسم (لذائهُ)؛ ورد ابن

هشام على من منع قائلًا: "ابن درستويه أنه منع تَقْدِيمِ خبر لَيْسَ وَمَنْ ابْنِ مَعْطِي فِي أَلْفِيَّتِهِ تَقْدِيمِ خبر دَامَ وَهُمَا محجوجان بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الشُّوَاهِدِ وَغَيْرِهَا"⁵⁶⁶.

562 ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ/1999م)، 253؛ ابن جني، **الخصائص**، 1/189.

563 ابن هشام، **قطر الندى**، 130؛ وينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 1، 273.

564 ينظر هامش المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، ابن هشام، **قطر الندى**، 130؛ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (دار التراث، القاهرة، 1400هـ/1980م)، 1/273.

565 ابن هشام، **قطر الندى**، 131.

566 ينظر هامش المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، وقول ابن هشام، **قطر الندى**، 131.

الآية العاشرة: اختلف القراء في قراءة لفظ (البَيُوت) بضم الباء، و(البَيُوت) بكسر الباء، في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ۚ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ۚ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 189]

(البَيُوت) قرأها ورش وأبو عمرو وحفص وأبو جعفر ويعقوب بضم الباء.

(البَيُوت) وقرأها الباقون بكسر الباء⁵⁶⁷.

وجه الإشكال: (البَيُوت)

منع أبو حاتم قراءة الكسر في لفظ (البَيُوت) وقال: "لا يجوز غير الضم".

ووجه الإشكال عنده: لا تكسر الباء من أجل الياء؛ لأن الياء متحركة مضمومة، وليس في الكلام على وزن (فُعُول)⁵⁶⁸.

توجيه المشكل في قراءة (البَيُوت):

إن الأصل هو الضم، غير أن الباء كسرت لأنه بعدها ياء والكسرة من جنسها، ولم يُكره الخروج من كسر إلى ضم؛ لأن الكسر هنا عارض غير أصلي ولا يستثقل في العارض ما يستثقل في اللازم، وأيضاً كثرة استعمال العرب للكسرة لتخفيف⁵⁶⁹؛ وقد أشار الإمام ابن الجزري إلى مثل هذا الأمر في معرض كتابه عن الحرف أنه "قَدْ يَكُونُ قَوِيًّا فَتَكُونُ حَرَكَةُ مَا قَبْلِهِ مِنْ جَنْسِهِ، وَقَدْ يَكُونُ ضَعِيفًا فَيُخَالِفُ حَرَكَةَ مَا قَبْلِهِ مِنْ جَنْسِهِ"⁵⁷⁰.

الآية الحادية عشرة: اختلف القراء في قراءة لفظ (ولا تُقَاتِلُوهُمْ - حتى يُقَاتِلُوَكُمْ - فإن قَتَلُوكُمْ) بإثبات

الالف و (تَقْتُلُوهُمْ - يَقْتُلُوَكُمْ - قَتَلُوكُمْ) بحذف الألف، في قوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ

567 ابن الجزري، النشر، 2200/4 وما بعدها، ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 179.

568 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 285/1.

569 ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 94، المهدي، شرح الهداية، 94/1؛ المنتجب الهمداني، الكتاب الفريد، 462/1.

570 ابن الجزري، النشر، 1125/2.

حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ^ط فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ^ف كَذَلِكَ جَزَاءُ

الْكَافِرِينَ ﴿البقرة: 191﴾

(ولا تقتلوهم – يقتلوكم – قتلوكم) قرأها حمزة والكسائي وخلف العاشر بحذف الألف فيهن.

(ولا تقتلوهم – حتى يقتلوكم – فإن قتلوكم) وقرأها الباقر إنثبات الألف⁵⁷¹.

وجه الإشكال: (ولا تقتلوهم – يقتلوكم – قتلوكم)

الإشكال في قراءة حمزة والكسائي بدون ألف، ولم يرتض أهل العلم بهذه القراءة لوجود مشكل في فهم تفسير الآية فهي تخالف من حيث الظاهر؛ والإشكال وقع في وجهين⁵⁷²:

الوجه الأول: أن المقتول أمر بقتل قاتله، فكيف بعد قتله يُقتل قاتله!

الوجه الثاني: نهي المسلمين عن قتل المشركين حتى يقتلوههم، والمعنى: فإن بدوكم بالقتل فاقتلوههم

وقال أبو جعفر النحاس: وحكي عن محمد بن يزيد (المبرد) أنه قال: "لا ينبغي أن تقرأ هذه القراءة

لأنه يجب على من قرأها أن يكون المعنى لا تقتلوههم ولا تقتلوههم حتى يقتلوا منكم"⁵⁷³، ورجح ابن الطبري قراءة الجمهور بالألف، وعليه اختار أبي حاتم السجستاني وجماعة من القراء قراءة الجمهور أيضاً⁵⁷⁴.

توجيه المشكل في قراءة: (ولا تقتلوهم – يقتلوكم – قتلوكم):

يمكن توجيه ما أشكل في هذه الألفاظ، من خلال النظر في علوم اللغة، حيث أجاب عن هذه القراءة ورفع الإشكال عنها حمزة وهو الذي قرأ بهذه القراءة حينما أعترض عليه الأعمش فيها قائلاً له: "أرأيت قراءتك إذا صار الرجل مقتولاً فبعد ذلك كيف يصير قاتلاً لغيره، فقال حمزة: "إن العرب إذا قتل منهم رجل، قالوا قُتلنا، وإذا ضرب منهم الرجل قالوا ضُربنا"⁵⁷⁵، ومعنى ذلك أن المضاف وهو لفظ "البعض" حذف،

571 ابن الجزري، النشر، 2201/4، ابن زنجلة، حجة القراءات، 127.

572 الفراء، معاني القرآن، 116/1.

573 أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، 99/1.

574 ابن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، 568/3؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 285/1.

575 الرازي، مفاتيح الغيب، 290/5؛ إسماعيل حقي، أبو الفداء بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، روح البيان، (دار الفكر، بيروت)، 471/1.

واكتفى المتكلم بذكر المفعول، لأن أصل الكلام هو قتل القوم منا البعض، فيكتفى بذكر "قتلنا"؛ ومثله ضرب القوم منا البعض، فيكتفى بقولنا "ضربنا"؛ وفي هذا يقول الزجاج "لأن اللغة يجوز فيها قتلُ القوم؛ وإنما قُتل بعضهم"⁵⁷⁶؛ وهو توجيه لقراءة حمزة والكسائي وخلف للفظ "يَقْتُلُوكُمْ"، أي ابتدأوكم بالقتل فقتلوههم.

الآية الثانية عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ (يقول) برفع اللام، و(يقول) بنصب اللام، في قوله تعالى: ﴿أَمَرَ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ هَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا

حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَفَآلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: 214]

(يقول) قرأها نافع برفع اللام.

(يقول) وقرأها الباقر بالنصب، بفتح اللام⁵⁷⁷.

وجه الإشكال: (يقول) (يقول)

وقع الإشكال في كلا القراءتين، في قراءة النصب (يقول) وقراءة الرفع (يقول)، وهو خفاء الأداة قبل (يقول) ولا سيما قراءة الرفع؛ لأن قبلها (حتى)، وكأنها لم تعمل، لأنه لم يأت فعل مضارع بعد (حتى) في القرآن إلا منصوباً عند جميع القراء، وكان الكسائي يقرأها دهرأ رفعا ثم رجع إلى النصب⁵⁷⁸.

توجيه المشكل في قراءة النصب (يقول):

في قراءة النصب يمكن توجيه قراءة الفتح بعد (حتى) لكونها من أدوات التي تنصب الأفعال المضارعة وذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون بمعنى (إلى أن)، كقولك: كلمته حتى يفهم، أي: كلمته إلى أن يفهم، وهذا ما تحمل عليه الآية، فيكون التقدير: وزلزلوا إلى أن قال الرسول صلى الله عليه وسلم متى نصر الله، فجعل (قول الرسول) غاية لخوف أصحابه رضي الله عنهم، قال أبو علي الفارسي: "أي: لم يزلوا خائفين إلى أن قال الرسول، فالفعلان قد مضيا جميعا"، بمعنى حتى قال الرسول والذين معه؛ فنصبت

576 الزجاج، معاني القرآن وأعرابه، 1/264؛ وينظر: أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، 358.

577 ابن الجزري، النشر، 4/2201؛ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 80.

578 ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1/133؛ الطبري، تفسير الطبري، 4/290.

(يقول) بتقدير (أن) المضمرة⁵⁷⁹؛ لأن الفعل الذي نصب بعد (حتى) يفيد الاستقبال⁵⁸⁰، وعلى هذا فكلا الفعلين وقعا في الماضي، **دون** أن يكون ما بعد (حتى) فعل مضارع يفيد الاستقبال.

الثاني: أن تكون بمعنى (كي) كقولك: أسلمت حتى أدخل الجنة، بمعنى: أسلمت كي أدخل الجنة؛ فالإسلام كان والدخول لم يكن⁵⁸¹، ولهذا رجع تقدير الأول (إلى أن) على تقدير (كي).

توجيه قراءة الرفع (يقول):

وأما قراءة من قرأ: (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) بالرفع، فالفعل الواقع بعد (حتى) إذا كان مضارعاً مرفوعاً، لا يكون إلا فعل حال، ولا يفيد الاستقبال، ويمكن توجيهه بوجهين:

الوجه الأول: أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي بعد (حتى) قد مضى أي وقع في الماضي، والفعل المسبب لم يَمْضَ لا يزال مستمرّاً، مثال ذلك قولهم: (مَرَضَ حتى لا يرجونه)؛ لكون المرض لا يزال مستمر لم ينتهِ مع كونه وقع في الماضي، ومثله: (شربت الإبل حتى يجيء البعير يجرّ بطنه)؛ فأن الأبل شربت، والبعير جرّ بطنه من شدة الشرب، أي لا يزال فعل الشرب مستمر لم ينتهي مع كونه وقع في الماضي، وهنا يكون توجيه قراءة الرفع (يقول) وتنتج على هذا الوجه في الآية، كان المعنى: وزلزلوا فيما مضى، حتى أن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، يقول الآن: متى نصر الله، وحُكِيت الحال التي كانوا عليها؛ بأن الرسول قال متى نصر الله⁵⁸²، ويفهم من ذلك أن (حتى) لا تعمل عملها وإنما جاءت لبيان حكاية الحال.

والوجه الثاني: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا، نحو: سيرت حتى أدخلها، فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما، لكون السير تحقق بالدخول، وهو ليس كما في الوجه الأول لكونه بينهما فصل؛ لكن الحال هنا

579 ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبع، 306/2؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 290/1؛ أبو شامة، إبراز المعاني، 359.

580 ينظر: أبو شامة، إبراز المعاني، 359؛ المبرد، المقتضب، 43/2.

581 ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبع، 306/2؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 290/1؛ أبو شامة، إبراز المعاني، 359.

582 ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 307/2؛ ينظر: شعلة، أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي، كنز الأمان في شرح حرز الأمان، تحقيق: زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1422 هـ/2001 م)، 187.

في هذا الوجه أيضاً على الحكاية مثل الوجه الأول، لأن ما مضى لا يكون حالاً، فهو في الماضي انتهى زمنه؛ و(حتى) إذا رفع الفعل بعدها، يصرف الكلام بعدها إلى الابتداء في الفعل⁵⁸³.

وخلاص التوجيه لما مضى أن ما بعد (حتى) لا يفيد الاستقبال، لكون قول النبي صلى الله عليه وسلم، ومن معه من الصحابة رضي الله عنهم، لأنه كان في الماضي، أو يفيد الحال؛ فلا يصرف إلى الاستقبال، وكان الغاية هي أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة (متى نصر الله) وهو رجاء وتضرع منهم.

الآية الثالثة عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ (يَخَافُ) بفتح الياء، و(يُخَافُ) بضم الياء، في قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا خَوْفًا

بِأَلْفٍ عَلَيْهِمْ حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَكُمْ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا

وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 229]

(يُخَافُ) قرأها أبو جعفر ويعقوب وحمزة بضم الياء.

(يَخَافُ) قرأها الباقر بفتح الياء⁵⁸⁴.

وجه الإشكال: (يُخَافُ)

أشك البعض قراءة أبي جعفر وحمزة وهي الضم ياء (يُخَافُ)، واحتج القراء لقراءة لَحْمَزَةٍ⁵⁸⁵، ووجه الإشكال وقع في توجيه أثر فعل (خاف) بكونه متعد إلى مفعول واحد، والتعدي يكون بنفسه، ويكون بواسطة فتوّل⁵⁸⁶، ويظهر ذلك من عدة أوجه⁵⁸⁷:

583 ينظر بتصرف: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 306/2 وما بعدها؛ وكذلك بإيجاز: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 290/1.

584 ابن الجزري، النشر، 2204/4؛ ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، 146.

585 ينظر: القراء، معاني القرآن، 145/1؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 472/2.

586 الفعل المتعدي بنفسه: مثل قولنا: يخاف زيدٌ سعداً؛ والمتعدي بواسطة حرف الجر: يخاف زيدٌ من سعدٍ؛ وقد يأخذ الفعل مفعولين أحدهم صريح والآخر غير صريح، مثل قوله تعالى: {تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا}؛ (فالأمانات) مفعول به صريح (وأهل) مفعول به غير صريح، وهو مجرور لفظاً بحرف الجر، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح. الغلابي: مصطفى بن محمد سليم، جامع الدروس العربية، (بيروت: المكتبة العصرية، 1414هـ)، 35.

587 مكي بن أبي طالب، مشكل أعراب القرآن، 130/1.

الوجه الأول: أن أصل الفعل (يخافا) هو (خاف) متعدٍ إلى مفعول واحد مثل قولنا: "خاف زيدُ الأسد"، فهو غير متعدٍ إلى مفعولين فيأخذ مفعولاً واحداً، فأعراب {أَنْ يَخَافَا} {أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ}، أعرابها: (أن) حرف مصدريّ ونصب، (يخافا) مضارع منصوب وعلامة النصب حذف النون، و(الألف) فاعل؛ (ألا) تعرب (أن) حرف مصدريّ ونصب، (لا) نافية، (يقيما) مضارع منصوب وعلامة النصب حذف النون، (حدود) مفعول به منصوب (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور؛ والمصدر المؤول (ألا يقيما) في محلّ نصب مفعول به عامله (يخافا)؛ قال مكي ابن أبي طالب: "تَقْدِيرُهُ: مَنْ أَنْ لَا يُقِيمَا، وَبِأَنْ لَا يُقِيمَا، وَعَلَى أَنْ لَا يُقِيمَا" فقدرها بثلاث أوجه على تقدير حرف جر (من) و(الباء) و(على).

الوجه الثاني: وقراءة الضم (يُخَافَا) تأخذ مفعولين؛ وظاهره خلاف أصل الفعل بكونه يأخذ مفعولاً واحداً؛ بكونه يبني للمجهول، فيكون المفعول به نائباً للفاعل، وهو هنا الألف في (يُخَافَا)، ويؤول ما بعده كمفعول به وهو قوله تعالى: {أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ}، فيقع الإشكال لتعديه لمفعولين أحدهما نائب فاعل والثاني ما يؤول من بعده، ولا يمكن ذلك.

الوجه الثالث: قراءة الضم فعل مبني للمجهول، والضمير الألف في (يُخَافَا) مرفوع نائب فاعل يرجع للزوجين، والفاعل محذوف تقديره الولاية والحكام؛ يعرف من لفظ (فإن خفتم) أي أنتم الولاية والحكام؛ فأوهم وقوع الخوف على الولاية والحكم؛ لكون الفعل للمضارع مبين للمجهول، ونائب الفاعل هم الزوجان، فوقع الوهم في تقدير وقوع الخوف من الحكم بألا يقيموا حدود الله.

الوجه الرابع: ومن قرأ (يُخَافَا) بضم الياء؛ وجعل ما بعدها مكماً لمعناها، ويجب أن يقرأ ما بعدها بقوله (فإن خيفاً)، ولا يمكن ذلك؛ لكون ما بعدها متفق عليه بين العشرة فتقرأ (فإن خفتم)⁵⁸⁸.

توجيه المشكل في قراءة (يُخَافَا):

من محاسن اللغة العربية الالتفات، وهو "هو العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو التكلم، أو على العكس"⁵⁸⁹، وهو التغير في صياغة الكلام، ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم

588 النحاس، إعراب القرآن، النحاس، 114/1.

589 الجرجاني، التعريفات، 35؛ جلال الدين السيوطي، معجم مقاليد العلوم، 95.

بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ

مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴿[يونس: 22]، فالخطاب في الآية كان للمخاطب {حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ}، والالتفات تحقق بانتقال

الخطاب إلى الغائب: {وَجَرَيْنَ بِهِمْ} ليستمر بعدها على هذه الصيغة {وَفَرِحُوا بِهَا} و{وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ} و{وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ} و{دَعَوُا اللَّهَ}، وهو نوع بلاغة في الخطاب كثير في القرآن الكريم⁵⁹⁰؛ ومثله الالتفات من المتكلم إلى

المخاطب كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: 22]⁵⁹¹؛ ومثلها ما وقع في

قراءة [أَنْ يَخَافَا] بالفتح لصيغة المعلوم، والضم {أَنْ يَخَافَا} لصيغة المجهول، وهما صيغة غائب، وبعدها جاء قوله تعالى: (أَلَا يَتَّقِيانِ)، وهي لا خلاف فيها أن (الألف) يراد منه الزوجان، كان الألف في فعل (يخافا) بالفتح أو الضم للياء، يراد منه الزوجين أيضاً، وهو الالتفات؛ وفي ذلك يقول أبو حيان الأندلسي: "أَلَا أَنْ يَخَافَا أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ، الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي يَخَافَا وَيُقِيمَا؛ عَائِدٌ عَلَى صِنْفِي الزَّوْجَيْنِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِلْتِفَاتِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مُحَاطَبٌ وَغَائِبٌ، وَأُسْنَدٌ إِلَيْهِمَا حُكْمٌ كَانَ التَّغْلِيبُ لِلْمُحَاطَبِ"⁵⁹²، لأن في بداية الآية كان الخطاب للزوجين بصيغة المخاطب {وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَاهُمْهُنَّ شَيْئًا}، فتحمل صيغة الغائب بقراءة النصب والرفع في ضمير الفاعل الألف في (يخافا) على المخاطب وهما الزوجان؛ وهو توجيه حسن يوجه ما أشكل على السامع بتوجيه الألف في قراءة المبني للمجهول؛ فيبقى كون فعل (يخاف) متعدي لمفعول واحد فقط، بسبب بلاغة (الالتفات) في تغير صيغة المخاطب والغائب، فيلحق الغائب بما يدل عليه المخاطب، ومن طَعَنَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وهو لا يُحْسِنُ تَوْجِيهَ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ صَحِيحَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ فِي اللَّفْظِ وَفِي الْمَعْنَى.

الآية الرابعة عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ (تَضَارَّ) بتشديد الراء، و(تَضَارَّ)، بسكون الراء،

و(تَضَارَّ) بضم الراء، في قوله تعالى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْتَزِعَ الرِّضَاعَةَ

وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تَضَارُّ وَالِدَةُ يَوْلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ

590 الزمخشري، الكشاف، 552/2؛ الرازي، مفاتيح الغيب، 588/3؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 47/3.

591 الخطيب القزويني، أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعي، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي (بيروت: دار الجيل)، 87/2.

592 ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 470/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 449/2.

يُولَدُهُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزِعُوا

أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَالِمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾ [البقرة: 233]

في لفظ (تضار) ثلاث قراءات:

(تُضَارُّ) قرأها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالتشديد ورفع الراء.

(تُضَارُّ) قرأها أبو جعفر المدني بسكون الراء المخففة.

(تُضَارُّ) وقرأها الباقون بالتشديد والفتح⁵⁹³.

وجه الإشكال: (تضار)

وقع الإشكال من بعض النحويين في قراءة أبي جعفر سكون الراء في (ولا تضار)، منهم الزمخشري فقد أشار أن السكون هو اختلاس الضمة فظنه الراوي سكوناً (ابن وردان)، وحكم العكبري في هذه القراءة بأنها شاذة⁵⁹⁴، ووجه الإشكال أن (تُضَارُّ) أصله هل هو من الفعل (ضار) أو الفعل (ضرر)، والفرق بينهما أن (ضار) من الفعل (ضار يضير) أي أن أصله (ضرا) وهو قراءة السكون بوجود حرف الجزم (لا) الناهية، فوجب حذف الألف بسبب حرف النهي، لكنها بقيت في هذه القراءة⁵⁹⁵؛ وظاهر هذه القراءة أنها خلاف ما عرف عن العرب.

توجيه المشكل في قراءة (تُضَارُّ)

أولاً: توجيه قراءة السكون، وهي قراءة أبي جعفر المدني في (لا تُضَارُّ) تحتل على وجهين⁵⁹⁶:

الوجه الأول: وهو أن الفعل أصله ضارٌّ يُضَارُّ فيكون السكون لإجراء الوصل مجرى الوقف.

593 ابن الجزري، النشر، 2204/4؛ أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، 914/2.

594 الزمخشري، الكشف، 280/1؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 185/1.

595 الزمخشري، الكشف، 280/1؛ قال الأزهرى نقلاً عن: "الأصمعي: ضَرَا العَرَقُ يَضُرُّو ضَرَوًا: إِذَا اهْتَزَّ وَنَفَرَ بِالْدَمِّ"، الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، (دار إحياء التراث العربى، بيروت، 2001م)، 40/12.

596 سمين الحلي، الدر المصون، 467/2.

الوجه الثاني: أن يكون ضاراً يُضارُّ بتشديد الراء فاستثقل تكرير حرف مكرر في نفسه، فحذفت الراء الثانية وجمع بين ساكنين الألف والراء إما إجراءً للوصول مجرى الوقف، وإما الألف قائمة مقام الحركة لكونها مد.

وأما ما زعم الزمخشري فإنه مجرد برهان لا ظن فيه، وردّ عليه أبو حيان بقوله: "هَذَا عَلَى عَادَتِهِ فِي تَغْلِيظِ الْقُرْآنِ وَتَوَهِيمِهِمْ، وَلَا نَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ"⁵⁹⁷.

وأما قراءة الرفع مع التشديد (لا تضارُّ) لا إشكال فيها وتوجيهها واضح لكون الفعل دخل عليه النفي وليس النهي وهو تابع لما قبله من قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فالنفي خبر، والخبر يأتي قد يأتي بصيغة الأمر نحو قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 288]⁵⁹⁸، وهذا شائع في كلام العرب.

الآية الخامسة العاشر: اختلف القراء في قراءة لفظ (أتيتم) بقصر الهمزة، و(ءأتيتم) ومد الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا ءَاتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْمَلُوا أَنْ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 233]

(أتيتم) قرأ ابن كثير بقصر الهمزة، من باب المجيء.

(ءأتيتم) وقرأ الباقون بالمد، من باب الإعطاء⁵⁹⁹.

وجه الإشكال: (أتيتم)

597 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 502/2؛ سمين الحلبي، الدر المصون، 468/2.

598 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 296/1؛ المهدي، شرح الهداية، 199.

599 ابن الجزي، النشر، 2205/4؛ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 183.

قراءة ابن كثير وهي قراءة القصر (أتيتم) أشكلت على بعض أهل العلم من ناحية المعنى، ووجه الإشكال أن (أتى) في لغة العرب بمعنى جاء، فخفي عليهم في هذا الموضع أن تأتي بمعنى (المجيء) فعابوا هذه القراءة من أجل إشكال في فهم المعنى⁶⁰⁰.

وأشار الإمام الشاطبي إشارة تبين قوة القصر ومكانته بما يفهم منه تغليظ من غلظ هذه القراءة، فقال⁶⁰¹:

"وَقَصْرُ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ وَأَتَيْتُمُوهُ ... هُنَا دَارَ وَجْهًا لَيْسَ إِلَّا مُبْجَلًا"

وقال في (كنز المعاني): "ومدح وجه القصر بأنه وجه معظم خلافاً لمن عابه بأن القصر لا يكون إلا من المجيء وليس هذا موضعه"⁶⁰².

توجيه المشكل في قراءة (أتيتم):

(أتى) في لغة العرب بمعنى (المجيء) مطلقاً من حيث المعنى أو مقيد يفيد الحصر، وقد تأتي بمعنى الإعطاء والمجازاة، وتأتي (أتيتم) بمعنى جئتموه وفعلتموه، يقال: أتيت جميلاً أي: فعلت الجميل وفعلت الخير، وقراءة القصر تحمل على كلا المعنيين، على معنى (فعل) ومعنى (أعطى)، ويكون معنى الآية على معنى فعل: أي إذا سلمتم ما فعلتم بالمعروف، ومفعول (فعلتم) محذوف تقديره: نقدّه، و(ما) مصدرية بمعنى (الذي) أي: الذي فعلتم أو بذلتم نقدّه بالمعروف، وذكر بعض العلماء أن أتيتم قد جاء بمعنى أتيتم، وقال ابن الجزري وقراءة القصر هنا جاءت بمعنى فعلتم وقصدتم⁶⁰³، وجاء في الشعر معنى (أتى) بمعنى: فعل أو بذل في قوله⁶⁰⁴:

فما يك من خير أتوه فإنما توارثه آباء آبائهم قبل.

ويمكن أن تحمل بمعنى أعطى، أي: إذا سلمتم ما أعطيتكم بالمعروف و (ما) بمعنى الذي⁶⁰⁵، وبهذا يتبين أن وجه قراءة بالقصر قوي عربية وأن (أتى) بمعنى (أتى) ولا فرق في ذلك.

600 الراغب الأصفهاني، مفردات في غريب القرآن، 60.

601 الشاطبي، متن الشاطبية، 41/1، ومعنى المبجل: الموقر المعظم.

602 شعلة، شرح الشعلة على الشاطبية، 179.

603 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 509/2؛ سمين الحلبي، عمدة الحفاظ، 12/3؛ ابن الجزري، النشر، 2205/4.

604 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبع، 353/2؛ المهدي، شرح الهداية، 199/1.

605 الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، 73/5.

الآية السادسة عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ (وصية) بتنوين نصب، و(وصية) بتنوين رفع، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة:240]

(وصية) قرأها نافع وابن كثير وشعبة عن عاصم والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف تنوين بالرفع. (وصية) وقرأها الباقر تنويناً بالنصب⁶⁰⁶.

وجه الإشكال: (وصية)

نقل ابن هشام ما أشكل من قراءة الرفع (وصية) فقال: "الذين مبتدأ، ووصية خبر، والمبتدأ عين الخبر، والوصية ليست نفس المبتدأ فكيف بهذا"⁶⁰⁷، ويقصد من كلامه أن الخبر (وصية) أن يكون موافق للمبتدأ وهو (الذين) إذ الظاهر من الآية لا رابط بينهما، والخبر يكون للمبتدأ جزءاً متمماً للفائدة، فكأنما لم يتحقق تمام المعنى.

توجيه المشكل في قراءة (وصية)

يمكن توجيه ما أشكل من قراءة الرفع من وجوه عدة:

الوجه الأول: أن تكون (وصية) مبتدأ و (لأزواجهم) الخبر، وحسن الابتداء بنكرة؛ لأنه موضع تخصيص، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد:24] فسلام هنا مبدأ؛ وقيل: تكون (الوصية) مبتدأ والخبر محذوف، و (لأزواجهم) صفة للوصية، والتقدير: فعلیهم وصية لأزواجهم⁶⁰⁸، أو تقدير: حكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم⁶⁰⁹؛ فكأنما التقدير جاء على نية فعل أمر وذلك: أوصي وصية، فيكون من قبيل الإنشاء في الجملة الطلبية.

606 ابن الجزري، النشر، 2206/4؛ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 81.

607 لم يعزو ابن هشام الإشكال لمن وقع؟ ينظر: ابن هشام، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن الكريم، 32.

608 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبع، 341/2؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 299؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، 138؛ النحاس، إعراب القرآن، 12/2.

609 ينظر بتصرف: ابن هشام، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن الكريم، 32.

الوجه الثاني: أن تكون الوصية مرفوعة بفعل محذوف تقديره: كتب عليهم وصية، وقال أبو حيان: "وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرٌ إِعْرَابٌ، إِذْ لَيْسَ هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُضْمَرُ فِيهَا الْفِعْلُ"⁶¹⁰؛ لأن تقدير محذوف يظهر منه تفسير المعنى لا يخالف ما عليه العرب، وهذا من البلاغة⁶¹¹.

الوجه الثالث: يمكن أعراب وصية بانه مفعول مطلق، انتصابه على المصدرية، والتقدير: يوصون وصية⁶¹²؛ فيكون بمعنى الخبر في الجملة.

الوجه الرابع: أن تكون (وصية) مبتدأ ثان، وسوّغ الابتداء بها كونها موصوفة تقديرأ (وصية من الله) أو (منهم)⁶¹³.

وخلاصة القول، أن هذه القراءات من المتواتر الثابت، واعتراض ابن هشام جاء لبيان ما أشكل على غيره من إدراك ما ظاهره خلاف قواعد النحو، فأجاب عنه؛ وهنا يظهر أن توجيه ما أشكل على السامع؛ يمكن توجيه من عدة وجوه؛ وهو نوع إعجاز في التفكير في القرآن الكريم، من خلال أعمال الفكر والعقل، للوصول إلى تقدير المعنى المناسب لسياق الآية؛ بما يمنع الخطأ في فهم كتاب الله عز وجل.

الآية السابعة عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ (عَسَيْتُمْ) بفتح السين، و(عَسَيْتُمْ) بكسر السين، في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِينِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ

بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 246]

(عَسَيْتُمْ) قرأها نافع بكسر السين.

(عَسَيْتُمْ) وقرأها الباقون بفتح السين⁶¹⁴.

610 الْمُتَّجِبُ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، 542/1؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 553/2.

611 ينظر حول تقدير المحذوف لبلاغة بقصدها المتكلم: الجرجاني، أسرار البلاغة، 422.

612 ينظر بتصرف: ابن هشام، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن الكريم، 32.

613 ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 501/2.

614 ابن الجزري، النشر، 2210/4؛ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 186.

وجه الإشكال: (عَسَيْتُمْ)

أجمع القراء على قراءة الفتح وهي (عَسَيْتُمْ) ولم يرجحوا قراءة الكسر (عَسَيْتُمْ)، وقال أبو حاتم: ليس للكسر وجه؛ لأنه قراءة الفتح في السين هي اللغة الفاشية في العربية، وقراءة الكسر مخالفة للفاشي في العربية، وقال أبو علي الفارسي: "(عسيت) الأكثر فيه فتح السين وهي المشهورة⁶¹⁵.

وقد أشار بن مالك في الألفية في اختيار الفتح فقال:

والفتح والكسر أجز في السين من ... نحو عسيت وانتفا الفتح زكن⁶¹⁶.

توجيه المشكل في قراءة (عَسَيْتُمْ):

وردَ عن كلام العرب بالكسر، فتقول: هو عسٍ بذلك مثل حرٍ وشجٍ، وجاء في اللغة العربية فعلٌ وفعلٌ ونَقَمٌ ونَقَمٌ، فكذلك عَسَيْتُ وعَسَيْتُ، وإذ أسند الفعل إلى ظاهر فقياس (عَسَيْتُمْ) أن يقال: (عَسِي زيد) مثل رضي⁶¹⁷، وبذلك فإن قراءة الكسر لغة فصيحة قياساً عن كلام العرب.

الآية الثامنة عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ (أنا أحي) بإثبات الألف، و(أَنْ أحي) وحذف الألف، في قوله تعالى: ﴿الْمَرْتَرِ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 258]

(أنا أحي) قرأ نافع وأبو جعفر بمد الألف (أي اثبات الألف)، أي اشباع الألف، وصلاً ووقفاً إذا جاء بعدها همز مفتوح أو مضموم، حيثما جاء في بعض المواضع في القرآن.

(أَنْ أحي) وقرأها الباقر بحذف الألف وصلاً⁶¹⁸.

وجه الإشكال: (أنا) بإثبات الألف وصلاً.

615 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 350/2؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 303.

616 ابن مالك ألفية بن مالك، 21.

617 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 350/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، 330/1.

618 ذكرت في المواضع (أنا أول) [الأنعام: 163]، و[الأعراف: 143]، و(أنا أنبئكم) [يوسف: 45]، و(أنا آتيك) [النمل: 39، 40] ابن الجزري، النشر، 2212/4؛ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 188.

وجه الإشكال عن قراءة نافع (أنا) من إثباته الألف وصلأ من بعض القراء، حيث قال أبو علي الفارسي: "أما ما روي عن نافع من إثباته الألف في (أنا) إذا كانت بعد الألف همزة، فإني لا أعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلاً، ولا شيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف، وتسقط في الوصل قبل الهمزة، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع"⁶¹⁹، وهو لم ينكر القراءة ولكن لم يعلم لها وجهاً في العربية.

توجيه المشكل في قراء (أنا أحي) بإثبات الألف وصلأ

إن إثبات الألف في الوصل في قراءة نافع جاء لغة تميم، فإنهم يثبتون ألف (أنا) في الوصل قبل همزة مضمومة مثل (أنا أحي) أو مفتوحة، مثل (وأنا أول)، كما يثبتها غيرهم في الوقف، وعليه تحمل قراءة نافع على لغة بني تميم؛ وقيل في توجيهها: إنها من باب الوصل مجرى الوقف والعرب تفعل ذلك⁶²⁰، وهي تثبت عن غير بني تميم في الشعر للضرورة الشعرية، مثل قول الشاعر:

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي ... بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا

وجواز إثبات الألف للضرورة الشعرية، ذكر في شعر العرب، ونقله أهل العلم⁶²¹؛

وعلى بعض العلماء أن مد الألف قبل الهمزة المفتوحة كره أن يحذفها ويحذف مدتها فأثبتها في الموضع الذي يمكن فيه مد الألف، وأن النطق بالهمز عسير فاستراح له بالألف لأنها حرف مد⁶²².

وخلاصة القول القراءة متواترة ثبتت بطرق لا تقبل الشك؛ وهي توافق ما ورد عن العرب، فقبيلة بني تميم من أفصح العرب لساناً، وقد اتفقوا على إثبات الألف وصلأ في كلامهم؛ وكذلك كونها تثبت عند غيرهم في الشعر ضرورة، يلزم منه الجواز لا المنع، وقد يكون حذفها وصلأ هو الغالب الراجح على لسان جمهور العرب لا يعني المنع لكونه ثبت اثباتها عند بعضهم وثوبتها للضرورة في الشعر.

الآية التاسعة عشر: اختلف القراء في قراءة لفظ (فَنِعِمَّا) بكسر النون والعين، و(فَنِعِمَّا) بكسر النون وسكون العين، و(فَنِعِمَّا)، بفتح النون وكسر العين، في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا أَلَصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^ص وَإِنْ

619 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 365/2.

620 المهدي، شرح الهداية، 203/1؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 628/2.

621 ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 628/2؛ وينظر شواهد أخر: ابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي، صناعة الإعراب، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ / 2000 م)، 144/2؛ والشاهد ذكره الأعشى ميمون بن قيس. ابن منظور، لسان العرب، 11 / 651.

622 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 306؛ سمين الحلبي، الدر المصون، 554/2.

تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا اَلْفُقْرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ^فوَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿البقرة: 271﴾

(فَنَعِمًا) قرأها ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بفتح النون وكسر العين.

(فَنَعِمًا) وقرأها أبو جعفر بكسر النون وسكون العين.

(فَنَعِمًا) وقرأها الباقون بكسر النون وكسر العين.

ولأبي عمرو وقالون وشعبة وجه آخر، وهو اختلاس كسر العين⁶²³.

وجه الإشكال: (فَنَعِمًا)

استشكل وأنكر النحاة قراءة أبو جعفر وهي سكون العين (فَنَعِمًا)، ووجه الإشكال عندهم هو: الجمع بين ساكنين وليس الأول منها حرف لين، ومنهم أبو العباس الهذلي (ت: 332) حيث قال: "لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ، وَإِنَّمَا يَرُومُ الْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ وَيُحَرِّكُ وَلَا يَأْتِيهِ"⁶²⁴.

وقال الزجاج: "ولا أحسب أصحاب الحديث ضَبَطُوا هَذَا، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة ألبتة" وعلل ذلك بقوله: "لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف ما ولين"⁶²⁵.

وقال أبو علي الفارسي: "من قرأ (فَنَعِمًا) بسكون العين من (نَعِمًا) لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين، لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مدّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين، نحو: دابة وشابة، لأنه ما في الحروف من المدّ يصير عوضاً من الحركة"⁶²⁶.

623 وكذلك في الموضع النساء قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ} [النساء: 58]؛ ابن الجزري، النشر، 2225/4؛ ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، 153.

624 ابن الجزري، غاية النهاية، 125/2؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 690/2.

625 الزجاج، معاني القرآن، 354/1.

626 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 396/2.

وقال مكي: "وروي الإسكان للعين وليس بشيء، ولا قرأتُ به، لأنه فيه جمعاً بين ساكنين"؛ ووجود حرفين ساكنين غير مقبول في كلام العرب، وهم ينفرون من كل لفظ ثقيل⁶²⁷؛ "وليس الأول حرف مد ولين، وذلك غير جائز عند أحد من النحويين"⁶²⁸.

توجيه المشكل في قراءة (فَنَعَمًا) سكون العين:

يظهر توجيه من أخفى حركة العين، بأنه كسر النون لكسرة العين وأسكن العين استخفافاً لتوالي الحركات، ووجهه ابن الجزري ما أشكل من عدة وجوه، بعد أن حرر محل الخلاف قائلاً: "وَاخْتَلَفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَقَالُونَ وَأَبِي بَكْرٍ"، حيث وقع الخلاف بين المغاربة والمشاركة: "فَرَوَى عَنْهُمْ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً إِخْفَاءَ كَسْرَةِ الْعَيْنِ لَيْسَ إِلَّا، يُرِيدُونَ الْإِخْتِلَاسَ فِرَارًا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ" وهو توجيه لوجود الساكنين، باختلاس كسر حركة العين؛ ثم قال: "وَرَوَى عَنْهُمْ الْعِرَاقِيُّونَ وَالْمَشْرِقِيُّونَ قَاطِبَةً الْإِسْكَانَ، وَلَا يُبَالُونَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ لِصِحَّتِهِ رَوَايَةً وَوُرُودِهِ لُغَةً" فلم يقولوا بالاختلاس، وهنا موطن الإشكال، وذكر من وافقهم: "وَقَدْ اخْتَارَهُ الْإِمَامُ أَبُو عُبَيْدَةَ أَحَدَ أَيْمَةِ اللُّغَةِ وَنَاهِيكَ بِهِ" ثم ذكر أبو عبيدة دليلاً من السنة، وَقَالَ: "هُوَ لُغَةُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِيمَا يُرَوَى (نِعِمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ)"⁶²⁹، وَحَكَى النَّحْوِيُّونَ الْكُوفِيُّونَ سَمَاعًا مِنَ الْعَرَبِ شَهْرُ رَمَضَانَ مُدْغَمًا" وهو ما ذكره أبو سعيد السيرافي، وأبو حيان الأندلسي⁶³⁰، ثم قال ابن الجزري بعدها: "وَحَكَى ذَلِكَ سِبْيَوِيهِ فِي الشَّعْرِ، وَرَوَى الْوُجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي، ثُمَّ قَالَ: وَالْإِسْكَانُ آثَرُ وَالْإِخْفَاءُ أَقْيَسُ"⁶³¹ بمعنى أن الإسكان هو سماعي، والإخفاء هو قياسي؛ ليعطي بعدها الحكم، قائلاً: "وَالْوُجْهَانِ صَحِيحَانِ غَيْرَ أَنَّ النَّصَّ عَنْهُمَا بِالْإِسْكَانِ، وَلَا يُعْرِفُ الْإِخْتِلَاسُ إِلَّا مِنْ طُرُقِ الْمَغَارِبَةِ، وَمَنْ

627 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 271/1؛ وحول التقاء الحرفين الساكنين، قال ابن يعيش: "واعلم أَنَّ التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن، وذلك من قبل أَنَّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالُّ الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما". ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الأسدي يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ/2001م)، 286/5.

628 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 271/1.

629 رواه: أحمد، مسند أحمد، برقم (17763)، 299/29؛ ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، 467/4.

630 ابن الجزري، النشر، 2226/4؛ أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وآخرون (بيروت، دار الكتب العلمية، 2008م)، 399/5؛ أبو حيان الأندلسي، أثر الدين محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1998م)، 703/2.

631 أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 936/2؛ ابن الجزري، النشر، 2226/4؛ وينظر قول أبي عمرو الداني: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 396/2.

تَبِعَهُمْ كَالْمَهْدَوِيِّ وَابْنُ شُرَيْحٍ وَابْنُ غُلْبُونَ وَالشَّاطِطِيُّ مَعَ أَنَّ الْإِسْكَانَ فِي التَّيْسِيرِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الشَّاطِطِيُّ. " 632؛
كما إن هذه القراءة مروية عن أبي عمرو، وأبو عمرو كان من علماء العربية والأئمة الفصحاء⁶³³.

الآية العشرون: اختلف القراء في قراءة لفظ و(فَنَازِنُوا) بقطع الهمزة ممدودة، و(فَأَذِنُوا) بإسكانها في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ^ص وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 279]

(فَنَازِنُوا) قرأها شعبة عن عاصم وحمزة بقطع الهمزة ممدودة وكسر الذال وإدخال ألف بينهما.

(فَأَذِنُوا) وقرأها الباقر بإسكان الهمز وفتح الذال⁶³⁴.

وجه الإشكال: (فَنَازِنُوا)

معنى قراءة الجمهور (فَأَذِنُوا) أنه أمر من الله للمخاطبين بترك الربا، اعلما بحرب من الله ورسوله إن امتنعتم عن تركه،⁶³⁵ وهو الربا.

وأما قراءة المدّ (فَنَازِنُوا)، فقد استبعدها أبو حاتم السجستاني قراءة المد، وجه الإشكال الحاصل عنده أن المراد بالحرب غيرهم أي غير الذين يعملون الربا، بمعنى أنهم يأمرهم بإخبار غيرهم بالحرب، فليسوا هم المخاطبون به، وهم يفعلون الربا؛ أي: فَاذِنُوا غيركم؛ وهذا خلاف المقصود من الآية أنهم هم المخاطبون بترك الربا فكيف يأمرهم بالحرب⁶³⁶.

توجيه المشكل في قراءة المد (فَنَازِنُوا)

من خلال النظر لجملة من أقوال أهل العلم في إثبات صحة هذه القراءة، يظهر إن الاعتراض على هذه القراءة واستبعادها من قبل أبي حاتم هو استبعاد ضعيف، وذلك أن معنى (فَنَازِنُوا) فأعلموا أن من لم يترك الربا، فإنه في حرب مع الله سبحانه وتعالى، وأعلموا كذلك أن بعضكم ببعض وقعتم في الحرب، أي مع الله

632 أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 936/2؛ ابن الجزري، النشر، 2226/4.

633 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 407/6.

634 ابن الجزري، النشر، 2228/4؛ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 84.

635 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء، 413/2.

636 ابن خالويه، إعراب القراءات، 103؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 318.

تعالى ورسوله⁶³⁷؛ فيكون المعنى شامل لكل طرفي الربا، من أعطى الربا ومن أخذه بأنهم في حرب من الله تعالى؛ وفي هذا يقول أبو شامة في قراءة المد: "فأعلموا وراءكم بحرب من الله"⁶³⁸؛ والمقصود من وراءكم هنا أمامكم حرباً مع الله تعالى.

وكذلك فإن قراءة المدّ، ليست بضعيفة؛ وفي هذا يقول ابن عطية: "قراءة المد أرجح؛ لأنها أبلغ وأكد"، وذلك لأن في المدّ تمكين للكلم بزيادة الصوت، وفيه تأكيد وتأمل، ثم قال: "وكان هذه القراءة تقتضي فسحاً لهم في الارتياح والتنثيت"، فيخيرهم الله تعالى بين "ترك الربا أو الحرب"⁶³⁹.

ورجح الطبري قراءة القصر (فأذّنوا)؛ لأنها تختص بهم، وإنما أمروا على قراءة المد بإخبار غيرهم بأن من يفعل الربا في حرب مع الله⁶⁴⁰؛ بينما اختار مكي (رحمه الله) قراءة المد (فأذّنوا) ولم يمنع من قراءة القصر⁶⁴¹؛ لكون معناها يوافق سياق الآية ويؤكد المعنى العام لها.

المبحث الثاني: سورة آل عمران

وهي سورة مدنية من السور الطوال، عدد آياتها مائتان آية، عدد آيات المشكل: ست آيات

الآية الأولى: اختلف القراء في قراءة لفظ (لا يَضْرُكُم) بكسر الضاد وسكون الراء، و(لا يَضْرُكُم) ضم الضاد والراء مشددة، في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: 120]

(لا يَضْرُكُم) قرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بكسر الضاد وسكون الراء.

(لا يَضْرُكُم) وقرأها الباقون بضم الضاد والراء مشددة مضمومة⁶⁴².

637 الزجاج، معاني القرآن، 359/1؛ السمرقندي، أبو الليث نصر السمرقندي، بحر العلوم، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ/1993م)، 235 وما بعدها؛ الزمخشري، الكشاف، 322/1؛ الألوسي، أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ)، 52/2.

638 ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأمان، 377.

639 ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 376/1.

640 الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، 46/6.

641 ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 318.

642 ابن الجزري، النشر، 2243/4؛ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 90.

وجه الإشكال: (لا يَضُرُّكُمْ):

لا إشكال في قراءة التخفيف في (لا يَضُرُّكُمْ) فهو من ضارٍ يَضِيرُ، مثل باع يبيع؛ ووجه الإعرابي في الآية بأنه جزم على جواب الشرط (إن تصبروا لا يضرُّكم).

أما قراء الجمهور بضم الضاد والراء المشددة في لفظ (يَضُرُّكُمْ)؛ فقد وقع فيها إشكال إعرابي، ونص أبو الحسن الباقلوي على إشكالها؛ وعلل على أن ظاهر الفعل هنا في الآية مضموم وهو جواب الشرط (يَضُرُّكُمْ)؛ وجواب الشرط يجب أن يكون مجزوماً، فما الوجه من ضمّه؟ وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن الاختيار لأكثر القراء قراءة التخفيف (لا يَضُرُّكُمْ)؛ لخفته من حيث اللفظ أولاً، وثانياً أن أهل الحرمين ابن كثير المكي ونافع المدني يقرئونها مع قراءة أبي عمرو⁶⁴³؛ والتخفيف يوافق المعنى من عدم الضرر وخفته على المؤمنين.

توجيه المشكل في قراءة (لا يَضُرُّكُمْ):

قراءة التشديد جاء أصلها من قول القائل: ضرني فلان فهو يضرني ضرّاً، وتوجيهها في ثلاثة أوجه⁶⁴⁴:

الوجه الأول: جواب الشرط وإن كان متأخراً يكون على نية التقديم والتأخير، على تقدير: (ولا يَضُرُّكُمْ شيئاً إن تصبروا وتتقوا)، فهنا تقدم جواب الشرط على أداة الشرط؛ وهو معمول به عند أهل اللغة؛ وعلى هذا التوجيه شاهد ذكره مذهب الفراهيدي وسيبويه، وقال الشاعر⁶⁴⁵:

فَقِيلَ: تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا

وقالا في تقديره: "كأنه قال: لا يضيرها من يأتها"⁶⁴⁶، فتقدم الفعل "يأتها" على "لا يضيرها"، وأصل معناه أنه يتأخر بعد الأداة "لا"، وهو مشهور في لغة العرب؛ لأن مبحث التقديم والتأخير يعمل به في اللغة، وله دلالة في علم البلاغة ومنه إفادة الاختصاص، وإفادة التنبيه لأهميته، قال الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد جمُّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية"، وهو على ضربين: تقديم يقال إنه على نية التأخير، وتقديم لا على

643 الباقلوي، كشف المشكلات، 48؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 355/1.

644 ابن جرير الطبري، جامع البيان، 157/7؛ سيبويه، الكتاب، 70/3؛ المبرد، المقتضب، 71/2.

645 الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، (مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/1985م)، 119؛ سيبويه، الكتاب، 70/3؛ الشاعر، أبو ذؤيب الهذلي، الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين (القاهرة: دار القومية، القاهرة، 1385هـ/1965م)، 154/1.

646 الفراهيدي، الجمل في النحو، 119؛ سيبويه، الكتاب، 71/3.

نية التأخير⁶⁴⁷؛ والأول هو المقصود هنا؛ فإن (يَضُرُّكُمْ)، إن جاءت بعد (أن تصبروا وتتقوا) فهي على نية التقديم. والله أعلم.

الوجه الثاني: أن يكون (لا يَضُرُّكُمْ) مرفوعاً على أن تكون (لا) بمعنى (ليس)؛ أي تُرفع الاسم الذي بعدها في لفظ (يَضُرُّكُمْ)، وتُضمَر في الكلام (فاء)، فالمعنى: (وإن تصبروا وتتقوا؛ فليس يَضُرُّكُمْ كيُدْهُمْ شيئاً)، ومثل إضمار الفاء قول الشاعر⁶⁴⁸:

فإن كان لا يُرضيك حتى تُردني إلى قَطرِي لا إخالكَ راضياً

والتقدير: "فإن كان ليس يرضيك فلا إخالكَ راضياً"⁶⁴⁹، فالأصل: (فلا إخالكَ) فحُذفت الفاء.

وعلى القول الأول والثاني بأنها تكون الضمة في (لا يَضُرُّكُمْ) ضمة إعراب⁶⁵⁰.

الوجه الثالث: أن الفعل (يَضُرُّكُمْ) الأصل فيه الجزم بكونه جواب الشرط، وإن كان مشدد مرفوع، فلو نصبت أو خفضت كان صواباً؛ لأن هناك من العرب يقول: (مُدُّ يا هذا) ضم الدال إتياعاً لحركة الميم، وهي لغة عندهم، و(مُدُّ) هنا جاءت فعل أمر؛ فهنا (يَضُرُّكُمْ) فهو من ضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا، وحَرَكَ الراء في (يَضُرُّكُمْ) بالضم إتياعاً لضمة الضاد، وأصل الفعل (يَضُرُّكُمْ) فنقلت الضمة من الراء الأولى إلى الضاد، وأدغمت الراء، ثم ضمت الراء لالتقاء الساكنين، وجعل الضم إتياعاً لضمة الضاد⁶⁵¹.

وإذا نظرنا إلى قوله تعالى: (لا يَضُرُّكُمْ) نجد أن القول الثالث هو الأصح من حيث التأويل؛ وذلك ثلاث أسباب:

- 1- أن القول الأول: والذي نص على أن (لا يَضُرُّكُمْ) هي متقدمة على (أن تصبروا وتتقوا) فهو خلاف ما يظهر في نص الآية، حيث أنها في الأصل جاءت متأخرة؛ فيكون تأويلها بكونها متقدمة تأويل لخلاف الأصل.

647 ينظر حول مبحث التقديم والتأخير: الجرجاني، **دلئل الاعجاز**، 106.

648 الشاعر: هو وقطري: هو ابن الفجاءة الخارجي، ينظر: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، **الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، (مؤسسة الرسالة، بيروت، 1427هـ/2007م)، 3/350؛ الأزهرى، محمد بن أحمد الهروي أبو منصور، **معاني القراءات** (مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1412هـ/1991م)، 1/270؛ المبرد، **الكامل في اللغة والأدب**، 2/77.

649 الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، **معاني القراءات**، (مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، 1412هـ/1991م)، 1/270؛ المبرد، **الكامل في اللغة والأدب**، 2/77.

650 أبي العباس المهدي، شرح الهداية، 230؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1/189.

651 الفراء، **معاني القرآن**، 1/232؛ والأخفش، **معاني القرآن**، 1/232.

2- تقدير محذوف لآية هو محط اجتهد، فتقدير وجود الفاء في قوله تعالى: (فلا يضركم) هو تقدير لمحذوف، وتأويل الضم وهو موجود وليس بمقدر، بأن ضم الراء جاء لموافقة الضم في الضاد هو أمكن بكونه تأويل.

3- وليس تقدير محذوف، فرجح عدد من أهل العلم القول الثالث، فمنهم ابن خالويه، وأبي شامة المقدسي من الأقدمين والحربي من الحديثين⁶⁵².

فالقراءتان بمعنى واحد، وأن كثير من العرب كانوا يُدغمون في موضع الجزم، وقراءة (لا يَضْرُكُم) بالجزم من الضَّيْر، ضارَه يَضِيرُه ضيراً، بمعنى يَضُرُّه ضَرّاً، والضَّيْر والضَّرُّ واحد.

الآية الثانية: اختلف القراء في قراءة لفظ (قَاتِل) بالألف، و(قُتِل) بغير ألف في قوله تعالى:

﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا

أَسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: 146]

(قُتِلَ) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بضم القاف وكسر التاء من غير ألف.

(قَاتِلَ) قرأها الباقلون بفتح القاف والتاء وألف بينهما⁶⁵³.

وجه الإشكال: (قُتِلَ)

وقع الإشكال من أهل العلم في قراءة (قُتِلَ) بضم القاف وكسر التاء؛ واعتُرض عليها وذكروا بأنها قراءة ضعيفة، منهم أبو بكر الأنباري وغيرهم، ووجه الإشكال عندهم: أن القراءة بالبناء للمجهول (قُتِلَ معه) أي قُتِلَ الربانيون مع النبيين في القتال؛ يُفهم منها أن القتل وقع على النبيين، ويجعل في (قُتِلَ) فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل تقديره (هو) يعود إلى النبي⁶⁵⁴؛ وهو خلاف ظاهر القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّا

652 ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، 118؛ مكي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، 355/1؛ أبو شامة، إبراز المعاني، 397.

653 ابن الجزري، النشر، 2245/4، أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 90.

654 الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م)، 225/1؛ الباقلوي، كشف المشكلات، 264.

لننصُرُ رُسُلَنَا والذين آمنوا في الحياةِ الدُّنيا ويومَ يقومُ الأشهادُ{ [غافر:51]، وقول السلف ومنهم سعيد بن جبير قال: "ما سمعنا قطّ أن نبياً قُتِلَ في القتال"655، ويفهم من الأقوال أنه لم يقتل نبي قط في معركة وقعت؛ فلا يستقيم المعنى لخلاف في أصل وجود القتل على الأنبياء في المعارك والحرب.

توجيه المشكل قراءة (قُتِلَ):

إن ما يفهم في قراءة (قُتِلَ) بصيغة المبني للمجهول، هو أن بعض النبيين قُتِلُوا هم وأصحابهم في المعارك، وهذا إشكال على القارئ والسامع وخلاف ما عليه أهل العلم، ويمكن توجيه الآية ما أشكل من عدة أوجه:

الوجه الأول: من حيث النحو والإعراب يكون على وجهين:

- أن يكون لفظ (قُتِلَ) فعلٌ مبني للمجهول ونائب فاعله الضمير (هو) يعود إلى النبي، والفعل (قُتِلَ) وما بعده (معه رِبِّيُونَ) صفة للنبي، والفعل (قُتِلَ) استند إلى (النبي) بدلالة قوله تعالى: {أفإن مات أو قُتِلَ} [آل عمران:144]، فأخبر الله أن النبي قد يقتل، و دلالة ذلك في قوله تعالى: {ويقتلون النبيين بغيرِ الْحَقِّ} [البقرة:61] وقال: {فلم تقتلون أنبياء الله} [البقرة:91]؛ وهذا من قتل النبي في غير موضع الحرب والقتال، فحُمِلَ على هذا المعنى، فلا إشكال فيه لأنه قُتِلَ في غير قتال ولا حرب، وسياق الكلام في هذه الآية يؤكد ذلك بقوله: {فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله} أي بعد قتل النبي، وقوله: {وثبت أقدامنا} [آل عمران:47] يدل على أن القتل والقتال كان في الحرب في سبيل الله656.
- أن تعرب (رِبِّيُونَ) مبتدأ خبره مقدم (معه)؛ والجملة صفة للنبي657؛ وفي كلا التوجيهين خبر (كأين) مقدر كما هو مقدر في قراءة (قَاتِلَ)658، فيكون التقدير (قُتِلَ رِبِّيُونَ معه)، فيقع القتل في الحرب على الربيون وليس على النبي.

الوجه الثاني من حيث البلاغة: قراءة (قُتِلَ) تفيد أن القتل وقع على أصحاب النبي (الرِبِّيُونَ) وهم الأتباع والرعية، وليس النبي نفسه؛ فيكون وجهُ الكلام قُتِلَ بعض من كان مع النبي وليس النبي، كما تقول

655 والقول معزواً إلى سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن منذر عن سعيد بن جبير، ينظر: جلال الدين السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، (دار الفكر، دمشق)، 399/2.

656 ينظر: مكي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، 359/1؛ وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 229/4.

657 الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 225/1؛ الباقلوي، كشف المشكلات، 264.

658 ينظر بتصرف، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 225/1.

العرب: (قُتِلَ بنو فلان) و (قُتِلَ بني تميم وبني سليم) فليس المقصود (تميم) و(سليم)، وليس المقصود كلهم؛ وإنما قُتِلُوا بعضهم، فما وَهَنَ الباقيون لِقَتْلِ مَنْ قُتِلَ منهم ولا ضعفوا ولا استكانوا⁶⁵⁹.

الوجه الثالث: من حيث التفسير: أن قراءة (قُتِلَ) هي عتاب من الله عزَّ وجلَّ حينما انهزموا المسلمون يوم أحد وتفرقوا وتركوا القتال، وسمعوا الصائح يصيح إن محمداً قد قُتِلَ، فأخبرهم الله بما جرى من قبلهم، فأخبرهم في كتابه لهم: {وكأين من نبي قُتِلَ معه ربيون كثير} أي جماعات {فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله} أي فما ضعفوا بعد قتله، وبعد ذلك قال الله لهم: {أفأنت مات أو قُتِلَ انقلبتم على أعقابكم} أي: أفإن مات محمد أو قُتِلَ أيها المؤمنون ارتددتم عن دينكم وانقلبتم على أعقابكم؟ وهو استفهام استنكاري؛ وهلاً فعلتم كما كان أهل الفضل والعلم من أتباع الأنبياء قبلكم يفعلونه إذا قُتِلَ نبيهم من المضي على منهاج نبيهم والقتال على دينه أعداء دين الله⁶⁶⁰.

وكل هذه الأوجه أقرها أهل التوجيه والتفسير وكلها تحمل قراءة (قُتِلَ)، والقراءتان متواتران مشهورتان في قراء الأمصار وإن أشكل على السامع واختلفت الآراء والتوجيهات في تفسير الآية، فالقارئ مخير في القراءة أيهما قرأ أصاب؛ كما أن توجيه قراءة (قُتِلَ) تفيد معناً تفسيرياً يفيد أن الخطاب جاء لاتباع النبي محمد صلى الله عليه وسلم، بالثبات على ما كان عليه النبي حتى لو قتل وهو لم يقتل أصلاً في معركة أحد؛ وهذا المعنى لا يعارض التوجيه من حيث الإعراب للقراءة؛ ولا خلاف فيه لكون أهل العلم قالوا بهذه الوجوه السابقة من الإعراب والله اعلم.

الآية الثالثة: اختلف القراء في قراءة (كُلُّهُ) برفع اللام، و(كُلُّهُ) بنصب اللام، في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُبَإً يُغَشِّي طَآئِفَةً مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ

أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ

لِلَّهِ ﴿آل عمران: 154﴾

659 ينظر: الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (مجمع اللغة العربية، بدمشق، 1390هـ/1971م)، 586/2.

660 ينظر بتصرف: ابن خالويه، إعراب القراءات، 120؛ المهدي، شرح الهداية، 233.

(كُلُّهُ) قرأ أبي عمرو ويعقوب برفع اللام.

(كُلُّهُ) وقرأها الباقون بالنصب، فتح اللام⁶⁶¹.

وجه الإشكال: (كُلُّهُ) بالرفع

قراءة الجمهور وهي النصب (كُلُّهُ) تأكيد (الأمر) وهو واضح لا إشكال فيه؛ أما قراءة أبي عمرو ويعقوب برفع اللام في لفظ (كُلُّهُ) إشكال من جهة الإعراب؛ وذلك أن (كُلُّ) تأتي تابعة لما قبلها إذا جاءت في وسط الكلام؛ وهنا في الآية جاءت مرفوعة ولم تأتِ تابعة مؤكدة لما قبلها مع أنها جاءت في وسط الكلام؛ حيث جاءت بالرفع (كُلُّ) فحكمها هو الابتداء؛ لأن قبله منصوب أسم إن (أن الأمر) وخبرها حرف الجر واسم الجلالة (الله)، ومثل هذا التوجيه يظهر في قوله تعالى: {وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا} [مريم 95]؛ والإشكال هنا ظن السامع في رفع (كُلُّهُ) أن التابع وهو (كُلُّهُ) خالف متبوعه وهو (الأمر) وحكمه النصب⁶⁶²؛ ولا سيما أن أهل العلم رجحوا قراءة الجمهور التي هي قراءة النصب (كُلُّهُ)، لكونها توافق مشهور اللغة، منهم مكي القيسي بقوله: "والنصب الاختيار، للإجماع عليه، ولصحة وجهة، ولأن التأكيد أصل (كل) لأنها للإحاطة"⁶⁶³، وقال ابن عطية: "ورجح الناس قراءة الجمهور لأن التأكيد أملك بِلَفْظَةِ (كُلِّ)"⁶⁶⁴؛ لكون لفظ (كل) يفيد العموم والإحاطة خصوصاً وفيه ضمير يعود إلى (الأمر) فيشمل المعنى المراد بكون جميع الأمر وكله الله واحده.

توجيه المشكل في قراءة (كُلُّهُ):

ذكروا أهل التوجيه منهم أبو علي الفارسي والزجاج، أن قراءة الرفع في لفظ (كُلُّ) مبتدأ و (الله) خبره؛ ولأن (كُلُّ) يليه العوامل فهو كسائر الأسماء فاعل ومفعول ومجرور، مثل: (كُلُّهم أتاني) و(ورأيْتُ كلَّ القوم)، وهنا في الآية جاز الابتداء بـ(كُلِّ) لأن ما قبله كلاماً (إن الأمر) جاء ما بعده تابعا له ومؤكدا لمعناه وإن خالفه بحركة الإعراب، فهو تابع له، ويجوز أن يُعرب توكيداً للفظ (الأمر) معنى {الأمر كُلُّهُ الله} أي النصر وما يلقي من الرعب في القلوب هو من الله سبحانه وتعالى، وعلى ذلك يحسن الابتداء به فنرفع (كُلُّهُ) ليؤكد المعنى الذي سبقه لوجد ضمير (الهاء) يعود إلى (الأمر)⁶⁶⁵.

661 ابن الجزي، النشر، 2245/4؛ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 217.

662 وينظر: المهدي، شرح الهداية، 235.

663 مكي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، 361/1؛ ابن الجوزي، زاد المسير، 337/1.

664 ابن عطية، المحرر الوجيز، 528/1؛ وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 90/3 وما بعدها.

665 ينظر بتصرف: الزجاج، معاني القرآن، 480/1؛ المهدي، شرح الهداية، 235.

ويؤكد ما سبق أن قراءة الرفع (كُلُّهُ) لها نظير يؤكدها من رفع على الابتداء، بإجماع القراء العشرة، مثل قوله تعالى: {إِنَّا كُلُّ فِيهَا} ⁶⁶⁶ في قوله تعالى: {قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلُّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ} [غافر: 48]؛ وتعرب كما يقول الأخفش "مرفوع بالابتداء" ⁶⁶⁷؛ والرفع في حالة الابتداء يعمل به ويرجح في التوجيه وقد اخذ به ابن الجزري ⁶⁶⁸.

وأما التوجيه من حيث التفسير في قراءة الرفع (كُلُّهُ) لأن الأصل في الآية هي بيان الأمر لمن؟ {يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ} والتأكيد ظاهر بزيادة (من) في قولهم: {مِنْ شَيْءٍ}؛ فجاء الجواب مؤكداً {قُلْ} يا محمد {إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ} جاء الكلام مؤكداً، وبُوع في تأكيد العموم بقوله: {كُلَّهُ لِلَّهِ} فالجواب هنا كان أبلغ ⁶⁶⁹.

وبهذا يتضح أنه لا تنافي بين القراءتين وأنها متواترة، ولا إشكال يوجب الترجيح أو التصحيح إحدى القراءتين دون الأخرى ولا اختلافا في المعنى، كقولنا: (إن المال كله لك) يجوز النصب على التوكيد، والرفع على الابتداء و(لك) خبره.

666 ابن زنجلة، حجة القراءات، 177؛ أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، 399.

667 النحاس، إعراب القرآن، 27/4.

668 ينظر توجيه ابن الجزري لقوله تعالى: {عَالِمِ الْغَيْبِ} [المؤمنون: 92]. النشر، 2492/4.

669 ابن عطية، المحرر الوجيز، 528/1؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 393/3.

الآية الرابعة: اختلف القراء في قراءة لفظ (إِنَّ) بكسر الهمزة، و(أَنَّ) بفتحها، في قوله تعالى:

﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:

[171

(إِنَّ) انفرد الكسائي قراءة كسر الهمزة.

(أَنَّ) وقرأها الباقون بفتحها⁶⁷⁰.

وجه الإشكال: (إِنَّ)

وقع الإشكال في قراءة كسر همزة (إِنَّ)، حيث خَرَجَ الزمخشري قراءة الكسائي بكسر الهمزة على الابتداء، وأنها جملة اعتراضية، وقال: "وبالكسر على الابتداء؛ وعلى أَنَّ الجملة اعتراض" واستشكل كونها اعتراضاً؛ لأنها لم تقع بين شيئين متلازمين⁶⁷¹، أي متتابعة بتوالي الأحداث، والجملة الاعتراضية هي التي تتوسط بين أجزاء الجملة المستقلة لتقرير معنى يتعلق بها؛ لتفصل بين جملتين.

توجيه المشكل في لفظ (إِنَّ):

ذكر سمين الحلبي في تفسيره بتوجيه ما أشكل من قراءة الكسر في لفظ (إِنَّ) بأنها اعتراضية فأجاب عنه، بأن قوله تعالى: (الذين استجابوا) في: {الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ} [آل عمران: 172]، يكون نعتاً لـ (الذين لم يلحقوا) في قوله: {فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [آل عمران: 170]؛ أو بدلاً منه؛ أوحالاً؛ وبهذا ينتهي ما أشكل على السامع، وحينئذ تكون الجملة في الآية واقعة بين متلازمين⁶⁷²، أي متوالية الأحداث في قوله تعالى: {فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [170] وهي الآية الأولى، و{يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ} وهي الآية الثانية، لتأتي قراءة الكسر (إِنَّ) لتكون نعتاً أو حالاً أو بدلاً: {وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ} [171] ثم تأتي الآية الثالثة {الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ} [آل عمران: 172].

670 ابن الجزري، النشر، 2250/4؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 116.

671 ينظر: الزمخشري، الكشاف، 440/1، قال السمين الحلبي عن الزمخشري: "إِنَّ قراءة الكسر اعتراض"، ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 487/3.

672 السمين الحلبي، الدر المصون، 487/3.

وبينما وجّه عامّة أهل التخرّيج والتأويل أن قراءة الكسر (إن) للاستئناف ولم يعطفها على ما قبلها وابتدأ جملة جديدة، أي: (الله لا يضيع أجر المؤمنين)، معترض دال على أن ذلك أجر لهم على إيمانهم مشعر بأن من لا إيمان له أعماله محبطة وأجور مضیعة، ومن ذلك نفى أبو حيان الأندلسي ومن معه من المفسرين أن تكون الجملة اعتراضاً؛ لأنها لم تدخل بين شيئين أحدهما يتعلق بالآخر، وإنما جاءت لاستئناف أخبار⁶⁷³.

وإن كثير من أهل البيان والمعاني غير متفقين على عدم اشتراط وقوع الاعتراض بين متلازمين، لأن الجملة تقدر بحسب دلالتها على مراد المتكلم، وهو نوع بلاغة في تقدير الخطاب، فإذا أمكن توجيه الخطاب فلا أشكال يقع على سامع⁶⁷⁴؛ لأن مقتضى تقدير ما يوجه به القراءة، يعمل به في توجيه ما أشكل على سامع لكون القراءة متواترة⁶⁷⁵.

وقال الشوكاني في توجيه قراءة الكسر (إن) بأنه: "فِيهِ دَلَالَةٌ: عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الْمُؤْمِنِينَ" وهو موافق لسياق الآية "وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ"⁶⁷⁶، وكلام الزمخشري بأنه استشكل قراءة الكسر؛ هذا لا يعني أن القراءة غير مرجحة، أو غير مرغوب بقراءتها؛ ويقصد ذلك أنه ألتبس عليه الأمر، ومما يقوي قراءة الكسر هي قراءة التي قرأ بها عبدالله بن مسعود، وبعد ذكر التوجيه من قبل أهل التوجيه في القراءات وأهل النحو أن الاختلاف لا يعني بعدم صحة القراءة أو ترجيح إحدى القراءتين، وإنما الإشكال حاصل من معنى تفسير الآية وهذا لا يخل بالقراءة.

673 ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، 123؛ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418هـ)، 48/2؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 434/3.

674 حول تلازم الجمل وما يقع من جملة اعتراضية بينها، وكيف يفهم ذكر تلك الجملة بكونها اعتراضية بين متلازمين أو هي من قبيل الاقحام والتكلف في القول، ينظر: القزويني، جلال الدين القزويني الشافعي، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (دار الجيل، بيروت)، 219/3.

675 الأصل في توجيه ما أشكل على السامع العمل بمقتضى ما ثبت وهو حجة، قال ابن الجزري: "هَذَا هُوَ الَّذِي قَرَأْنَا بِهِ وَتَأَخَذُ بِهِ، وَهُوَ مُقْتَضَى نُصُوصِهِمْ، وَنُصُوصِ أَيْمَنَاتِ الْمُحَقِّقِينَ عَنْهُمْ وَقِيَاسُ مَا ثَبَتَ نَصًّا عَنْهُمْ"، في أثبات ما يجب بحسب ما ثبت "فَإِنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ"، ينظر: ابن الجزري، النشر، 1889/3.

676 الشوكاني، محمد بن علي اليمني، فتح القدير، (دار ابن كثير، دمشق، 1414هـ)، 458/1؛ ينظر حول هذا التخرّيج لما أشكل: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب تفسير البيضاوي، 80/3.

الآية الخامسة: اختلف القراء في قراءة (يَحْسَبَنَّ) قرئت بالغائب، و(لا تَحْسَبَنَّ) بالمخاطب، في قوله:

تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيُذَادُوا إِنَّمَا لَهُمْ عَذَابٌ

مُهِينٌ﴾ [آل عمران: 178]

(تَحْسَبَنَّ) قرأها الإمام حمزة بالتاء.

(يَحْسَبَنَّ) وقرأها الباقون العشرة بالياء⁶⁷⁷.

وجه الإشكال: (تَحْسَبَنَّ)

قراءة الجمهور في لفظ (ولا يحسبن) والإعراب واضح، (لا) ناهية جازمة، (يحسبن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وهو في محل جزم بـ(لا) الناهية، أما قراءة حمزة في لفظ (تَحْسَبَنَّ) إشكال إعرابي، حيث صرح من أهل العربية بعدم جوازها، وردَّ بعض أهل العلم هذه القراءة، منهم مكي في مُشْكِلِهِ حيث قال: "مَا عَلِمْتُ أَحَدًا قَرَأَ تَحْسَبَنَّ بِالتَّاءِ مَا عَلِمْتُهُ"⁶⁷⁸.

وذكر أبو حيان أن النحويين قالوا: أن القراءة بالتاء في (تَحْسَبَنَّ) لحن، وقالوا: "وَلِإِشْكَالِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَرَعَمَ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ أَنَّهَا لَحْنٌ وَرَدُّوْهَا"⁶⁷⁹، ولم يخطأ القراءة أبو شامة ولكن ذكر أن القراءة مشكلة بقوله: "وقراءة حمزة بالخطاب مشكلة"⁶⁸⁰.

وسبب الإشكال عندهم:

إن في قراءة الخطاب بالتاء (ولا تحسبن) مع قراءة (أَنَّ) المؤكدة في قوله تعالى: {أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ} فإذا فتحت (أَنَّ) صار المعنى: (لا تحسبن الذين كفروا إملأنا خيراً لهم)، ولهذا قال أبو علي الفارسي: يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ مِنْ إِنَّمَا مَكْسُورَةً فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ⁶⁸¹؛ فالمعنى والكلام لا يستقيم بقراءة فتح الهمز، وإنما يستقيم الكلام من جهة الإعراب إلا بكسر همزة (إنما) أو نصب (خيراً) من جهة المعنى، فيكون المعنى: (لا تحسبن

677 ابن الجزري، النشر، 2251/4، أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 91.

678 مكي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، 180/1،

679 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 444/3.

680 أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني، 403.

681 ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 108/3 وما بعدها؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 444/3.

الذين كفروا إملأونا خيراً لهم) لأزال الإشكال، ويكون الكلام مستأنفاً؛ بعد المفعول الأول وهو (الذين كفروا) في موضع نصب بآته المفعول الأول؛ ونقدر مفعول ثاني تقديره: أن تكون (إنّ وخبرها) في موضع المفعول الثاني من تحسبن، ولا يجوز عند البصريين من قرأ (ولا تحسبن) إلا بكسر (إن) ونصب (خيراً) ولم يقرأ حمزة ولم يُرو عنه ذلك أنه قرأ بهذه القراءة⁶⁸².

توجيه المشكل (لا تحسبن):

وجّه أهل العلم هذه القراءة في عدة وجوه:

الوجه الأول: يجوز أن يجعل {إنما تُملي لهم} بدل اشتمال من {الذين كفروا}، فيكون المعنى: (لا تحسبن إملأنا للذين كفروا خيراً لهم)، فيكون أمر الله يشتمل الخير في أصله، فيقع عدم إدراك الخير من قبل المشركين شرّ عليهم؛ وفي هذا قول أبي إسحاق الزجاج: "وهو عندي في هذا الموضع يجوز على البديل من الذين، وقد قرأ بها خلق كثير، وذكر في مثل هذه القراءة من الشعر قول الشاعر:

(فما كان قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ واحدٍ . . ولكنه بنيانٌ قومٍ تهّما)"؛ فقد جعل الشاعرُ جعلَ (هُلْكُهُ) بدلاً من (قيس)، فيكون المعنى: (فما كان هلكُ قيس هُلْكُ واحد) ⁶⁸³، فهنا في الآية تقدير تقديم لفظ (إملأنا) في (ولا تحسبن إملأنا للذين كفروا) يكون (خيراً لهم)؛ فيقع الفرق بين تقدير (لا تحسبن الذين كفروا إملأنا خيراً لهم) بتأخير الإملاء عن الذين كفروا، وتقديمها في تقدير الكلام، فيكون الإملاء يشتمل على الخير، لأن المقصود من ذلك هو الإملاء في المدة للذين كفروا؛ وهذا توجيه من أهل العلم⁶⁸⁴.

ومثل هذه القراءة قول الشاعر⁶⁸⁵:

مِنَّا الْأَنَاةُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا ... أَنَا بَطَاءٌ وَفِي إِبْطَانِنَا سَرَعُ

وقال أبو شامة في بيان جواز فتح همزة (أن): "كذا جاءت الرواية بفتح (أنا) بعد ذكر المفعول الأول، فعلى هذا يجوز أن تقول: «حَسِبْتُ زَيْدًا أَنَّهُ قَائِمٌ» أي: حَسِبْتُه ذَا قِيَامٍ، فوجهُ الفتح أنها وقعت مفعولةً، وهي

682 الزجاج، معاني القرآن، 491/1؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 102/3، 107؛ المهدوي، شرح الهداية، 238.

683 الشاعر هو عبدة بن الطيب، ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ)، 402/1؛ وينظر توجيه الزجاج لنظم الشاعر: الزجاج، معاني القرآن، 491/1.

684 الزجاج، معاني القرآن، 491/1؛ الأزهرى، معاني القراءات، 284/1؛ أبو شامة، إبراز المعاني، 405 وما بعدها.

685 أبو علي المرزوقي: أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشيخ (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م)، 459؛ أبو شامة، إبراز المعاني، 405؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 499/3.

و(ما) عَمِلْتُ فيه في موضعٍ مفردٍ وهو المفعولُ الثاني (لِحَسْبِثٍ)⁶⁸⁶، لكونها تأخذ مفعولين⁶⁸⁷، وردَّ السمين الحلبي أن فيما ذكره أبو شامة أنه فيه نظر؛ وذلك لأن النحاة نصوا على وجوب كسر (إن) إذا وقعت مفعولاً ثانياً⁶⁸⁸؛ وهنا الاعتراض لا محل له، لكون القراءة متواترة، وله وجه من الإعراب⁶⁸⁹؛ فيمكن أن يُعرب (زيداً) مفعول به أول وشبه الجملة من (أنه قائمٌ) مفعول ثانٍ، فيصح رفع (قائمٌ) لكونه خبر (إن).

الوجه الثاني: قراءة حمزة بحرف التاء (تَحَسَّبَن) فاعله هو للنبي صلى الله عليه وسلم، وهو خطاب له؛ فيكون النبي فاعل، و(الَّذِينَ كَفَرُوا) مفعول أول، و(أَنَّمَا) وما بعدها بدل من (الَّذِينَ)، في محل نصب، فسد مسد مفعولين⁶⁹⁰؛ و(ما) اسم موصول بمعنى (الذي)، والهاء محذوفة من (نُؤْمِلِي) فأصلها (نُؤْمِلِيهِ)؛ والتقدير: (ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا أن الذي نمليه لهم خير لأنفسهم)؛ وهنا يؤول التقدير إذا حذف المبدل منه إلى: ولا تحسبن يا محمد أن الذي نمليه للذين كفروا خير لهم⁶⁹¹؛ فنقدم (الأملاء) في التقدير الثاني ليكون الخير بدل اشتغال من الأملاء، فوافق هذا الوجه مع الوجه الأول من توجيهه للمشكل بكونه من قبيل بدل الاشتغال، ومن قرأ بحرف الياء (يَحَسَّبَن) فيكون إخبار عن الكفار.

الوجه الثالث: أن يكون فاعل (تحسبن) ضمير النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ويكون (الذين كفروا) مفعولاً أول، و(أَنَّمَا لي لهم) مفعولاً ثانياً، وتقدير مع المفعول الأول حذف مضاف وهو الإملاء في المعنى، فيكون التقدير: (ولا تحسبن يا محمد شأن الذين كفروا الإملاء هو خير لهم)، أو تضرع (حال) في (حال الذين كفروا) أو (أمر) في (أمر الذين كفروا) مما يكون الإملاء خيراً لهم فيه⁶⁹².

فلا إشكال فيهما لاتفاق المعنى من كون المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم، ويجوز في القراءة بالياء أن يكون الفعل للنبي كالتاء، مع أن تقرأ في كليهما بفتح (أن) كما جاءت، و(إن) المكسورة بأنها تفيد

686 أبو شامة، إبراز المعاني، 405.

687 ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 40/2.

688 ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 499/3.

689 الأصل أن كان هناك وجه تقبله اللغة فلا يعترض عليه، كيف وإن كانت تلك القراءة من المتواتر، ينظر توجيهه ابن الجزري لفصل بين المصدر وعامله، وكيف رد الاعتراض بكون القراءة متواترة، ووجها في اللغة مقبول: ابن الجزري، النشر، 2301/4 وما بعدها.

690 من المعلوم أن الفعل (حسب) يأخذ مفعولين، وهنا يؤول أن وما بعدها بأنها تسد مسد مفعولين، مثلاً: (لا يحسب زيداً أنه ناجح)، زيد فاعل وما بعده سد مسد مفعولين؛ لكن لو قلنا (لا تحسب زيداً أنه ناجح)، الفاعل ضمير للمخاطب أنت، وزيداً مفعول به أول، وأنه ناجح مؤول لمفعول ثانٍ؛ وفي هذا تخريج لما سبق من قراءة حمزة (تَحَسَّبَن)، والله أعلم.

691 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 366؛ ابن خالويه، أعراب القرآن، 123،

692 ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 366.

استئناف الكلام {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ لِيُزِدَاوُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ}.

الآية السادسة: اختلف القراء في قراءة لفظ (وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا) بتقديم بناء الأول للفاعل والثاني للمفعول، و(وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا) بتقديم وتأخير الفعل المبني للمجهول والفاعل، كما في قوله تعالى:

﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنِّي بِبَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضٍ

فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ

وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴿آل

عمران: 195]

(وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا) قرأ حمزة والكسائي وخلف بتقديم بناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل.

(وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا) وقرأها الباقون من العشرة بناء الأول للفاعل والثاني للمفعول⁶⁹³.

وجه الإشكال: {وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا}

وقع الإشكال على قراءة حمزة والكسائي وخلف بتقديم الفعل المبني للمجهول على المبني للمعلوم في قوله تعالى: {وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا}، وصرّح السمين الحلبي بأنها مشكلة من حيث المعنى؛ وذلك في القراءة إخبار عنهم بأنهم قُتِلُوا وقَاتِلُوا، بمعنى قُتِلُوا ثم قَاتِلُوا فلا يمكن وقوع القتال من المقتول بعد قتله⁶⁹⁴، وقال جماعة أهل العربية منهم قطرب والفراء وابن هشام وغيرهم أن الواو تفيد هنا الترتيب⁶⁹⁵.

توجيه المشكل في {وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا}:

ذكر العلماء ما يرفع الإشكال في هذه القراءة من عدة أوجه:

693 ابن الجزري، النشر، 2256/4؛ الهمداني، الكامل في القراءات العشر، 323.

694 ومثله في موضع سورة التوبة (فيقتلون ويقتلون) آية: 11، في القراءة والإشكال والتوجيه، ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 543.

695 ينظر: ابن هشام، معني اللبيب، 464.

الوجه الأول: أن الواو هنا في الآية (وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا) لا تفيد الترتيب سواء في التقديم والتأخير، ولا تعطي رتبة قدمت المفعول أو أخرته، لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخراً في اللفظ، وليست الواو العطف كالفاء، وإنما أفادت الواو هنا مطلق الجمع عند النحويين، وقال أبو سعيد السيرافي: "إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب"⁶⁹⁶؛ فلو قال قائل: جاء زيد وعمر وعلي؛ وقال آخر: جاء عمر وزيد وعلي، وقال ثالث: جاء علي وعمر ومحمد؛ فلا يعد هذا خلاف بينهم، لكون حرف الواو لمطلق الجمع في ذاتها؛ إلا إذا دل عليها ما يفيد الترتيب، مثل قوله تعالى: {ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم} [الحديد: 26]، فهنا معلوم بترتيب زماني وقرينه خارجية بأن نوح جاء قبل إبراهيم، أو عدم الترتيب الواو كقوله تعالى: {ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى} [الأحزاب: 7]، فمعلوم في هذه الآية أن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) جاء آخر الرسل من نوح وإبراهيم، وعليه في هذه الآية الكريمة على قراءة تقديم البناء للمفعول في الفعل الأول، فكذا لا يأتي القتل قبل القتال.

الوجه الثاني: أن المعنى في الآية محمول على التنوع في الحدث فمنهم من قُتل أولاً ومنهم من قاتل بعدهم، وليس المعنى أنهم كلهم قُتلوا ثم قاتلوا فوصفوا بالقتل والمقاتلة، فمنهم من قُتل ومنهم من قاتل⁶⁹⁷.

الوجه الثالث: أن يكون من باب قولهم: "قُتلنا ورب الكعبة"، إذا ظهرت أمارات القتل، أو إذا قُتل قومه وعشائره⁶⁹⁸؛ وهو من باب إطلاق المجاز، أي إطلاق الجزء على الكل؛ وهو معلوم عند العرب ومنه ضرب المثل "إِنَّمَا أَكَلْتُ يَوْمَ أَكَلِ الثَّوْرُ الْأَبْيَضُ"⁶⁹⁹.

وخلاصة القول: تقديم المبني للمجهول على المعلوم في قراءة حمزة والكسائي (وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا) لا خلاف فيه، وهو من مباحث علم التقديم والتأخير في القرآن الكريم، وقد ذكره الإمام ابن الجزري لكونه مبحثاً مهماً⁷⁰⁰.

وهنا نجد -والله أعلم- أن الوجه الأول راجح عند أهل العلم، لأنه يوفق جمهور اللغة، بأن الواو لا توجب الترتيب لأن المعطوف يكون حسب المعنى، كما في قوله تعالى: {واسجدي واركعي} [آل عمران:

696 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 117/3؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 374؛ ابن هشام، مغني اللبيب، 464.

697 ينظر بتصرف: ابن عطية، المحرر الوجيز، 558/1، أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 134/2.

698 ينظر قول الرازي لتوجيه ما أشكل، بتصرف: تفسير الرازي، مفاتيح الغيب، 471/9.

699 ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، 25/1.

700 ذكر مثالا له قوله تعالى: {فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ} و{وَجَاءَتْ سَكْرَتُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ}، ينظر: ابن الجزري، النشر، 162/1.

43؛ فمن المعلوم أن الركوع يسبق السجود؛ كما أن التوجيه الثاني والثالث لا يخالف الأول، بل هو مؤكد لمعنى أن الواو لا تفيد الترتيب في هذا الموطن.

المبحث الثالث: سورة النساء

وهي سورة مدنية، من السور الطوال، عدد آياتها 167 آية، عدد آيات المشكل: ثلاث آيات

الآية الأولى: اختلف القراء في قراءة (والأرحام) بالنصب و(الأرحام) بالخفض، في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ

الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1]

(الأرحام) قرأها حمزة وحده بالخفض.

(الأرحام) وقرأها الباقون بالنصب⁷⁰¹.

وجه الإشكال: (والأرحام)

انفرد حمزة من القراء العشر بقراءة الخفض في لفظ (والأرحام) و ذهب بعض أهل العلم بأنها قراءة ضعيفة، كابى علي الفارسي بأنها قبيح قراءتها، وقليل استعملها، وبعيد في القياس، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن، وطعن بقراءتها جمهور أهل البصرة من النحاة، كالزجاج، بقوله: "فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر"⁷⁰²، ورد محمد بن يزيد المبرد البصري قراءة حمزة وقال: "وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر"⁷⁰³، ومن الكوفيين القراء، حيث ذكر حدثنني شريك بن عبد الله عن الأعمش (ت177هـ)، أنه خفض الأرحام، قال: "هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه"، وضعفها الزمخشري، بقوله: "الجر على عطف الظاهر على المضمّر، وليس بسديد لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد"⁷⁰⁴.

701 ابن الجزري، النشر، 2259/4؛ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 226.

702 الزجاج، معاني القرآن، 6/2؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 121/3.

703 المبرد، الكامل في اللغة والأدب، 30/3.

704 القراء، معاني القرآن، 252/1؛ الزمخشري، الكشاف، 462/1.

كما يظهر الإشكال من حيث القياس فتكون القراءة ضعيفة؛ وذلك بسبب عطف اسم ظاهر على اسم مضمّر في حال الجر إلا بإظهار الجار، فلا يقال: (مررت به وزيد)؛ ولكن يعاد ذكر حرف الجر (مررت به وبزيد)؛ لأن عطف زيد على ضمير دون ذكر حرف الجر ضعيف عند العرب، فالاسم (زيد) أقوى من حيث الدلالة من الضمير المتصل بحرف الجر (به)، فوجب أن نقول (بزيد)؛ ومثله قراءة الخفض (والأرحام) فتكون القراءة بحكم قولنا: (واتقوا الله الذي تسألون بالأرحام)⁷⁰⁵؛ وهنا جعلت تقوى الله متعلقة بالقسم بالأرحام، فتؤدي القراءة ما يشكل على القارئ.

ووجه الإشكال الآخر كون أن القسم يكون بالله وبالأرحام، وأن الواو للقسم وهو خفض بحرف القسم مقسم به، كما يقال: أسألك بالله وبالرحم؛ وقد ورد النهي عن القسم بغير الله سبحانه وتعالى، كما في الحديث، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تَجْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ"⁷⁰⁶، والآباء من الأرحام فكيف يصح القسم باسمهم!

توجيه المشكل في لفظ (والأرحام) بالخفض:

ويمكن توجيه ما أشكل من وجوه عدة:

الوجه الأول: أن قراءة حمزة قراءة سبعية متواترة، وكل متواتر لا يحتل الشك، وهذا ما نص عليه الإمام ابن الجزري⁷⁰⁷، وهي أيضاً قراءة مجاهد والنخعي وقتادة وطلحة والأعمش إلى غيرهم من القراء الموثوقين⁷⁰⁸، فليست بضعيفة، فالقرآن الكريم أصل اللغة، وعلم اللغة كاشف لأسرارها، فهو حاكم على اللغة وليست اللغة حاكمة عليه.

ومثل قراءة حمزة (والأرحام) قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} [البقرة: 217]؛ أي بحرمة المسجد الحرام، وهنا يكون المعنى

705 ينظر هذا الاشكال عند: مكي بن طالب القيسي، الكشف، 375؛ ينظر بتصرف: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 277/2؛ 282.

706 البخاري، صحيح البخاري، "باب السؤال بأسماء الله الحسنى"، 120/9، (رقم الحديث، 7401)؛ ينظر بتفصيل أكثر: ابن يعيش، شرح المفصل، 262/5؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، 5/2.

706 ابن زنجلة، حجة القراءات، 190، ابن عطية، البحر المحيط، 493/3.

707 ينظر روايات ابن الجزري إلى حمزة الزيات الكوفي: النشر، 538/1 وما بعدها فقد نقل عن عشر طرق وتزيد لكل راوي.

708 ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 230/2.

مستقل تام بنفسه؛ فلا حاجة أن يعطف على (سبيل الله)، ولا على (الشهر الحرام)؛ لوقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه⁷⁰⁹.

الوجه الثاني: ورد في السنة ما يؤيدها، حيث كانت العرب تنطق بها ولا يستغرب نطقهم، فيقولون: (نشدتك بالله وبالرحم)⁷¹⁰، ولا يعني منه المساواة بين السؤال بالله والسؤال بالرحم.

الوجه الثالث: اللغة توافق قراءة حمزة؛ ليس بحجة من أنكر أن الظاهر لا يعطف على المضمير المجرور إلا بإظهار الخافض، وليس بمنكر، فقد ذكره ابن يعيش وغيره، فمن ينكر هو ينكر الإضافة إلى ضمير لا يظهر أصله إلى أين يعود مثل (مررت به وزيد)، وليس هذا بحسن، فإذا ذكر ما قبل الضمير فلا حرج في العطف، مثل (عمرو مررت به وزيد)، وهنا الضمير (به) يعود إلى (عمرو) فلا حرج أن نقول (وزيد)؛ وكذلك الهاء في قوله: {تساءلون به} وتقدم ذكرها وهو {واتقوا الله}⁷¹¹؛ وهنا الضمير في قوله (به) معلوم أنه يعود على لفظ الجلالة.

الوجه الرابع: ورد ما يوافق قراءة حمزة في الشعر، فقد استشهد إمام اللغة سيبويه في (باب الضمير)، بقوله:

فالיום قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

فالشاهد: (الأيام) بالخفض حيث عطف على الكاف المجرورة في (بك) دون إعادة حرف الجر، والتقدير: (بك والأيام)، ووافقه الأنباري وابن عقيل⁷¹².

خامساً: قد أجاز النحويون أن يعطف على الضمير المجرور بغير إعادة الخافض، واستدلوا بالقراءة قراءة حمزة بالخفض؛ وقد ردّ ابن يعيش وهو من كبار علماء العربية على قول المبرد بأنها لا تحل القراءة بالجر (والأرحام) بعدم الجواز بالقراءة، إنه قول غير مرضي؛ لأنه رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى ردّ نقل

709 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 126/3، معاني القرآن، 414/1، أبو شامة، إبراز المعاني، 411.

710 ينظر "باب ثواب صلاة الرّجم وإثم من قطعها" ثم ذكر الآية وقراءة حمزة، قائلاً: "ومن خفض، أرادَ تساءلون به وبالأرحام". البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، (المكتب الإسلامي، دمشق- بيروت، 1403 هـ / 1983 م)، 18/13.

711 ابن زنجلة، حجة القراءات، 190، ابن عطية، البحر المحيط، 493/3.

712 ينظر: السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: (د. محمد علي دار الفكر للطباعة، القاهرة، 1394 هـ / 1974 م)، 191/2 وما بعدها؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، 380/2؛ وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 240/3.

الثقة، ولم ينفرد بقراءتها حمزة بل قرأها جماعة من الصحابة كابن مسعود وابن عباس، وإذا صحت الرواية لم يكن السبيل إلى ردها⁷¹³.

وخلاصة القول إن قراءة حمزة قراءة ثابتة، ثبتت عن الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) منقولة بطريقة التواتر؛ ومن أنكرها فقد تعصب لمدرسة البصريين في النحو، حيث قال الإمام الرازي رحمه الله: "الْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّحَاةِ أَنَّهُمْ يَسْتَحْسِنُونَ إِثْبَاتَ هَذِهِ اللَّغَةِ بِهَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ الْمَجْهُولَيْنِ وَلَا يَسْتَحْسِنُونَ إِثْبَاتَهَا بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ وَمُجَاهِدٍ، مَعَ أَنَّهُمَا كَانَا مِنْ أَكَابِرِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ"⁷¹⁴.

الآية الثانية: اختلف القراء في لفظ الجلالة (بما حَفِظَ الله) بالرفع، و(بما حَفِظَ الله) بالنصب، في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا أَلَيْسَ إِنَّهُمَا فِي عَذَابٍ مُتَسَاوِينَ أَمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُكَذِّبُوا اللَّهَ وَرُسُلَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ يُضِلُّ الْغَافِلِينَ﴾ (النساء: 34) حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿ [النساء: 34]

(الله) قرأها أبو جعفر وحده بالنصب.

(الله) وقرأها الباقر بالرفع⁷¹⁵.

وجه الإشكال: (الله)

قراءة أبي جعفر في نصب لفظ الجلالة (الله) إشكال من جهة المعنى والإعراب.

أما من جهة المعنى: يكون لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى: (بما حَفِظَ الله) تعرب مفعول به، والفاعل محذوف فيفسد المعنى، حيث يفهم أن الله تعالى محفوظ، والذات المقدسة لا ينسب حفظها إلى أحد، وذكرها ابن الجزري ما أشكل من فهم لهذه القراءة؛ كما ذكر الفراء أن قراءة النصب من جهة الإعراب لا يشتهيها⁷¹⁶.

713 استدلل القائلون بذلك بجملة من شعر العرب من الصحابة مثل العباس بن مرداس، ينظر الشواهد الشعرية: أبو شامة، إبراز المعاني، 411؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 64/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل، 230/2.

714 الرازي، مفاتيح الغيب، 480/9.

715 ابن الجزري، النشر، 2264/4.

716 ابن الجزري، النشر، 2264/4؛ وينظر: الفراء، معاني القرآن، 265/1.

وأما من جهة الإعراب فقد كره قراءة نصب في (الله)؛ وذلك لخروجه عن منطق كلام العرب، وقال ابن جرير: "قُبِحَ نصبه في العربية؛ لخروجه من منطق العرب"؛ ومن وجه القراءة بكون (ما) مصدرية وهي حرفاً، وإذا كانت حرفاً خلا (حَفِظَ) من ذكر يعود إليه، فيبقى الفعل بلا فاعل، والفعل لا بد له من الفاعل، فوجب أن تكون (ما) موصولة⁷¹⁷، فلا يوجد فعل بدون ذكر فاعله.

توجيه المشكل في قراءة لفظ (الله) في قوله تعالى: {بِمَا حَفِظَ اللَّهُ}

إن توجيه قراءة حمزة في نصب (الله) متعلق بالكلام على بيان معنى (ما) وإعرابها، وذلك أن (ما) أسم موصول بمعنى (الذي) أو نكرة موصوفة، أو مصدرية وهوضيف؛ و(حَفِظَ) ضمير يعود إلى (ما) في كلا الوجهين، والمضاف محذوف قبل لفظ الجلالة (الله) وإقامة المضاف إليه مقامه؛ فيكون التقدير: (بما حَفِظَ حق الله) أو (بما حَفِظَ أمر الله) أو (بما حَفِظَ دين الله)، وهو التعطف والتحصن والشفقة على الرجال والنصيحة لهم⁷¹⁸.

وحذفت العرب المضاف بعد المضاف مكرراً؛ أنساً بالحال؛ ودلالة على موضوع الكلام، كقوله تعالى: {فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ} [طه: 96]، أي: من أثر حافر فَرَسِ الرسول، وقال ابن جني: "وَحَذَفُ المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة، وأستغفر الله"⁷¹⁹؛ يريد بأنه مشهور معلوم عند العرب، وليس بغريب عنهم.

واعترض ابن جرير صحيح، غير مؤثر؛ لأن القراءة محمولة على وجه آخر، بتقدير مضاف، وذلك عند تقدير حذف المضاف المتعين في: (بما حَفِظَ دين الله) أو (بما حَفِظَ أمر الله) يرفع الإشكال؛ لِأَنَّ الدَّاتِ الْمُفَدَّسَةَ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا أَنَّهَا يَحْفَظُهَا أَحَدٌ.

الآية الثالثة: اختلف القراء في قراءة لفظ (تَلَوُوا) بضم اللام وواو ساكنة، و(تَلَوُوا) بسكون اللام وبعدها ووان أولهما مضمومة والثانية ساكنة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ

717 ابن جرير الطبري، جامع البيان، 297/8؛ وينظر المسألة: المنتجب الهمداني، الكتاب الفريد، 257/2.

718 العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 354/1؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 257/3، 625؛ ابن الجزري، النشر، 2264/4.

719 ابن جني، المحتسب، 188/1.

أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ نَعِصُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾ [النساء: 135]

(تَلَوْا) قرأها ابن عامر وحمزة بضم اللام وواو ساكنة بعدها

(تَلَوْا) وقرأها الباقون بإسكان اللام وبعدها واوان أولها مضمومة والأخرى ساكنة⁷²⁰.

وجه الإشكال: (تَلَوْا)

إن قراءة ابن عامر وحمزة في لفظ (تَلَوْا) بواو واحدة ولام مضمومة، وهو من وَلِيَ يَلِي، بمعنى تتولوا وتقبلوا الولاية على الآخر؛ لأنه ولاية الشيء الإقبال عليه، فموضع الإشكال أنها تخالف معنى الآية وسياقها إجمالاً، وقد طعن قوم على هذه القراءة منهم أبو عبيدة، وقال: "القراءة عندنا بواوين مأخوذة من (لَوَيْتُ)، وتحقيقه في تفسير ابن عباس: هو القاضي يكونُ لِيَّه وإِعْرَاضُه عن أحد الخصمين للآخر"، وإن معنى الولاية غير لائق بهذا الموضع⁷²¹؛ لكون أن مراد الأصل في سياق الآية هو الإعراض وليس الإقبال، وهذا موطن ما أشكل على السامع.

توجيه المشكل في قراءة (تَلَوْا):

توجيه قراءة ابن عامر وحمزة ثلاث توجيهات:

التوجيه الأول: (تَلَوْا) أنه من ولي، يلي؛ لأن ولاية الشيء الإقبال عليه، ونقيضه الإعراض، فالآية على هذه القراءة: {وإن تَلَوْا أو تُعْرَضُوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً} وتفسيرها: إن تُقبلوا أو تُعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً، فيجازي المقبل بإحسانه، والمعرض المسيء بإِعْرَاضِه⁷²²؛ فأشبه التوجيه في الإقبال والإعراض قوله تعالى {وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ} فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ [الكهف: 29].

720 ابن الجزري، النشر، 2273/4، ابن زنجلة، حجة القراءات، 215.

721 السمين الحلبي، الدر المصون، 119/4.

722 انظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 185/3، ومكي بن طالب القيسي، الكشف، 429، ابن أبي مريم الشيرازي الموضح في وجوه القراءات، 428.

التوجيه الثاني: أصل الكلمة (تَلَوُوا) فحذفت الواو الأولى وحذفت الهمزة، وانتقلت حركة الهمزة (الواو) إلى ما قبلها وهو حرف اللام، فتقرأ (تَلُوا)، بمعنى تتولوه أو تعرضوا عنه أو تتركوه، وهذا قول الفراء والزجاج⁷²³.

الوجه الثالث: من قراءة (تلوا) بمعنى (تلؤوا) وأصلها: (تلؤوا)، خفت الهمزة واستنقلت الضمة على الواو الأولى، فنقلت إلى اللام الساكنة تخفيفاً، فالتقى ساكنان وهو الواوان، فحذفت الواو الأولى، وهذا قول النحاس والأزهري⁷²⁴.

وهذه الوجوه الثلاثة كل واحد منها كاف في توجيه القراءة، وأن الوجه الأول هو الأقوى من حيث التفسير والأقرب إلى تصور المعنى، ومعناه غير مخالف لمعنى القراءة الأخرى، أي بمعنى الولاية، إن وليتم إقامة الشهادة أو ليتم الأمر فتعدلوا عنه، واعتراض أبو عبيدة ليس في محله؛ لأنها قراءة متواترة عن قراء ثقات، ذكر ابن الجزري طرق عدة عنهم⁷²⁵، ومعناها صحيح، والمعترض على القراءة لم يأت ببرهان يعول عليه، فالقراءتان بمعنى واحد.

المبحث الرابع: سورة المائدة.

وهي من السور المدنية، من السور الطوال، عدد آياتها 120 آية، عدد آيات المشكل: أربع آيات.

الآية الأولى: اختلف القراء في قراءة لفظ (إِنْ صَدُّوكُمْ) بكسر همزة (إِنْ)، و(أَنْ) بفتحها، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَجَلُوْا شَعْبَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا ءِافِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: 2]

(إِنْ صَدُّوكُمْ) قرأها ابن كثير وأبي عمرو بكسر الهمزة

723 الفراء، معاني القرآن، 1/ 291، 2/ 118.

724 النحاس، إعراب القرآن، 1/ 243؛ الأزهري، معاني القراءات، 1/ 319.

725 ينظر الأسانيد والطرق: ابن الجزري، النشر، ابن عامر: 1/ 461 وحتى نهاية الفصل الخاص به، وحمزة الزيات: 1/ 532 وحتى نهاية الفصل الخاص به.

(أن صدّوكم) وقرأها الباقون بفتحها⁷²⁶.

وجه الإشكال: (إن صدّوكم)

قراءة ابن كثير وعمر بن بكسر الهمزة في (إن صدّوكم) يقتضي (إن) أنها شرطية، فستشكلها ابن جريج (ت:150)، والنحاس وغيرهما هذه القراءة، وقالوا إنها منكرة؛ وذلك لأن الأمر المشروط لم يقع، ومفهوم الآية أن الصدّ قد وقع عن البيت الحرام في الماضي، ولأنه نزول هذه الآية متأخرة عنه بمدة، فإن الصد قد وقع عام الحديبية وهي سنة ست، والآية نزلت سنة ثمان للهجرة، وأيضاً فإن مكة كانت عام الفتح في أيديهم فكيف يصدون عنها⁷²⁷!

توجيه المشكل في قراءة (إن صدّوكم):

وجهوا أهل العلم في قراءة الكسر (إن) بعد أن ذكروا الإشكال، ومنهم أبو علي الفارسي فقد فقال في توجيهه لهذه القراءة: "حجة ابن كثير وأبي عمرو في كسرهما الهمزة أنّهما جعلاً (إن) للجزاء، فإن قلت: كيف صح الجزاء هنا والصدّ ماضٍ"، لأن صدّ المشركين للمسلمين وقع حقيقة في الماضي في الحديبية، وما كان ماضياً فلا يكون فيه الجزاء، فكيف يكون من قبيل الجزاء الذي يقع في المستقبل! ليبين ذلك قال: "فالقول فيه: أن الماضي قد يقع في الجزاء، وليس على أن المراد بالماضي الجزاء"، لأن الجزاء يرد به المستقبل وإن جاء بما يدل على الماضي، ثم قال مستدركاً: "ولكن المراد أن ما كان مثل هذا الفعل فيكون اللفظ على ما مضى، والمعنى على مثله"، أي اللفظ على ما مضى والحقيقة على الاستقبال؛ والمعنى: إن صدّكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً، والإخبار على أنه أمر قد كان⁷²⁸.

وتفسيره في قراءة كسر الهمزة في (إن صدّوكم) معناه: لا يجر منكم شأن قوم إن صدّوكم عن المسجد الحرام إذا أردتم دخوله؛ لأن الذين حاربوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه من قريش يوم فتح مكة، قد حاولوا صدّهم عن المسجد الحرام، فتقدم أمر الله إلى المؤمنين بالنهي عن الاعتداء عليهم إن هم صدّوهم عن المسجد الحرام، قبل أن يكون ذلك من الصادين؛ وعلى هذا أنشد سيبويه قول الفرزدق:

أَتَعْضِبُ إِنْ أَدْنَا فُتَيْبَةَ حَزَّتَا ... جَهَاراً وَلَمْ تَعْضِبِ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

726 ابن الجزري، النشر 2276/4؛ ابن بادش، الإقناع في القراءات السبع، 316.

727 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 3/ 212، السمين الحلبي، الدر المصون 4/ 192.

728 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 2/ 212 وما بعدها؛ مكي بن طالب القيسي، الكشف، 405؛ الحربي، 182.

والشاهد: كسر (إن) في الشعر؛ والذي بعدها أمر قد كان وقع في الماضي وهو قتل ابن خازم؛ فيكون المعنى: أتغضب إن وقع مثل حَزْ أذني قتيبة، وهو أمر وقع في الماضي⁷²⁹؛ والمعنى العام للبيت، حينما يوجه الشاعر كلامه إلى مخاطب يستنكر غضبه بقوله: أتغضب لحَزْ (قطع) أذني قتيبة، ولا تغضب لمقتل ابن خازم جهاراً!

ومثال لقراءة الكسر، والفرق بين دلالة كسر (إن) وفتحها (أن)، في قول من قال لزوجته وقد دخلت داره (أنت طالق، إن دخلتي الدار) فكسر إن لم تطلق عليهِ بدُخُولِها في الماضي فهنا شَرَطَ الطلاق وقوع الدخول في المستقبل؛ وليس ما وقع منها في الماضي؛ وَلَوْ فتحت (أن) وقال: (أنت طالق، أن دخلتي الدار) لوقع الطلاق، لأن المعنى هنا أنت طالق بسبب دخولك الدار، وهو قد وقع في الماضي، بدخولها الدار في الماضي؛ وفتح (أن) هنا إنما هو علمه لما كان منها من دخول الدار؛ وكسرها إنما يدل على أمر ينتظر وقوعه؛ وقد يكون أو لا يكون، والوجهان حسنان على معنيهما⁷³⁰.

ورد أبو حيان على من أنكر هذه القراءة، فقال: "فإنها قراءة متواترة، ولا يجوز الإنكار عنها، إذ هي من السبعة، والمعنى فيها صحيح، والتقدير: إن وقع الصد في المستقبل مثل الصد الذي في زمن الحديبية، والنهي في هذه القراءة تشريع في المستقبل، وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجعلاً عليه، بل ذكر محمد اليزيدي البغدادي (ت310هـ) أنها نزلت قبل أن يصدوهم، فعلى هذا القول الشرط يكون واضحاً"⁷³¹.

فالقراءتان مشهورتان يقرأ بهما، وهما من المتواتر، وإن اختلف معناهما فكليهما صحيح.

الآية الثانية: اختلف القراء في قراءة لفظ (وَأَرْجُلُكُمْ) بالنصب، (وَأَرْجُلُكُمْ) بالخفض، في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ

لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ فَمَنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ

حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿[المائدة:6]

729 سيبويه، الكتاب 161/3؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 213/2.

730 ينظر بتصرف: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 218/1

731 ينظر: ابن جرير الطبري، جامع البيان 488/9؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 169/4.

(وَأَرْجُلُكُمْ) قرأها نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام.

(وَأَرْجُلُكُمْ) وقرأها الباقر بالخفض⁷³².

وجه الإشكال: (وَأَرْجُلُكُمْ)

قراءة **النصب** وهي قراءة الجمهور في لفظ (وَأَرْجُلُكُمْ) إشكال إعرابي؛ وذلك أنها معطوفة على ما قبله مجرور وهو (برؤوسكم)، فكيف نصبت هنا في الآية، ومنع بعض النحاة منهم أبو الحسن بن عصفور، في لفظ (وَأَرْجُلُكُمْ) بأنها معطوفة على (وَجُوهُكُمْ وَأَيْدِيكُمْ) حكمها الغسل، وسبب منع جوازهم أنه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية، بأنها جملة مستأنفة تعتبر حكماً جديداً فليس فيها تأكيد للأول⁷³³.

وجه الإشكال: (وَأَرْجُلُكُمْ)

وفي قراءة **الخفض** في لفظ (وَأَرْجُلُكُمْ) إشكال من حيث المعنى الذي يبنى عليه الحكم؛ وذلك أن الأرجل الحكم فيها الغسل الثابت في السنة المطهرة، والرؤوس المسح، فكيف يعطف ما حكمه الغسل على ما حكمه المسح، وقد قال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) من ترك الغسل (ويلٌ للأعقاب من النار)⁷³⁴.

ونص مكي بن أبي طالب على إن عطف (وَأَرْجُلُكُمْ) بالخفض على ما قبلها في (برؤوسكم) يقع فيه إشكال من إيجاب الغسل أو المسح، وقد ادعى ابن حزم الأندلسي ممن قرأ بالخفض (وَأَرْجُلُكُمْ) لا يجوز؛ وذلك لا يمكن أن يُحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مُبتدأة، أي جملة مستأنفة⁷³⁵.

توجيه المشكل في قراءة (وَأَرْجُلُكُمْ):

توجيه قراءة **النصب** في (وَأَرْجُلُكُمْ): أنها معطوفة على الوجوه والأيدي، أي: فغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم، فيكون في الكلام تقديم وتأخير، وقد نص العكبري بأنه جائز في العربية بلا خلاف، وفي السنة دلالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك، وكلامه أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج،

732 ابن الجزري، النشر 227/4، ابن زنجلة، حجة القراءات، 221.

733 ينظر بتصرف: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 92/4؛ السمين الحلبي، الدر المصون 210/4.

734 البخاري، صحيح البخاري، باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين، رقم الحديث: 163، 1/ 44، أبو داود، سنن أبي داود، باب في إسباغ الوضوء، رقم الحديث: 97، 24/1.

735 ينظر: مكي بن طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، 407؛ ابن حزم، أبو محمد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، المحلى بالآثار، (دار الفكر، بيروت)، 301/1.

وتقديم (الوجه والأيدي) في الآية على (الأرجل) نظيره في قوله تعالى: {يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ} [آل عمران: 43]، والمعنى واركعي واسجدي لأن الركوع قبل السجود⁷³⁶.

لذلك أجمع فقهاء الأمصار منهم ابن منذر والجصاص وغيرهم من العلماء في قراءة النصب (وأرْجُلُكُمْ) على حملها وجوب الغسل دون المسح؛ لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع، وهو الثابت من فعل النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في الحديث عن عبدالله بن عمر قال: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ، فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ، صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا"⁷³⁷.

توجيه قراءة الجر (وأرْجُلُكُمْ):

بعد البحث في أقوال الفقهاء، وتوجيهات العلماء، تم حصر آرائهم وأقوالهم المتشابهة في عدة نقاط⁷³⁸:

- 1- (وأرْجُلُكُمْ) بالكسر أجازته أهل العلم من أن الجر هنا وقع للمجاورة؛ وهو موجود في شعر العرب، وأجازه الفراهيدي، وابن هشام وذكر الآية منه، والأنباري كذلك ذكرها مع شاهد من الشعر⁷³⁹؛ وله شاهد من كتاب الله وهو كثير {بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ} إلى قوله {وَحُورٌ عِينٌ}، فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ، وَحَمَزَةٌ، وَالْكَسَائِيُّ بِخَفْضِ الْإِسْمَيْنِ، وَقَرَأَهُمَا الْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ⁷⁴⁰.
- 2- إن قراءة الجر في لفظ (وأرْجُلُكُمْ) من جهة الإعراب معطوف على ما قبله وهو (برؤوسكم)، والمعنى: وامسحوا برؤوسكم وامسحوا بأرجلكم، إلى أن المراد بالمسح هنا المسح على الخفين، وقد أثبت المسح على الخفين عدد كثير من الصحابة، عن مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: "يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ"، فَأَخَذْتُهَا، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

736 ينظر: الفراء، معاني القرآن، 302/1، والزجاج، معاني القرآن، 152/2؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن 422/1.

737 البخاري، صحيح البخاري، "باب غسل الرجلين"، 44/1، (رقم الحديث: 163)؛ ابن منذر، أبو بكر محمد بن المنذر النيسابوري، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: أبو حماد صغير، (دار طيبة، 1405هـ/1985م)، 412/1؛ الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي، أحكام القرآن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، (دار الكتب العلمية بيروت، 1415هـ/1994م)، 435/2.

738 ينظر بشكل عام حول هذه المسألة: النحاس، إعراب القرآن 259/1؛ الجصاص، أحكام القرآن، 433/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 92/6.

739 ذكر الفراهيدي عدد من شواهد الشعر، منها: (كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَدَقَهُ ... كَبِيرَ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ) ثم قال: "خَفِضَ مَزْمَلًا وَهُوَ نَعْتٌ كَبِيرٌ وَهُوَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَخَفِضَهُ عَلَى الْجَوَارِ"، ينظر: الفراهيدي، الجمل في النحو، 176؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 467؛ الأنباري، الانصاف 493/2.

740 ينظر: ابن الجزري، النشر، 42، 2672.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ، فَذَهَبَ لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى 741.

واختلاف القراءات دلالة على الإعجاز، وتنوعها بمنزلة الآيات، ولو جُعِلَتْ دلالة كل لفظة آية على حدة لم يخف ما كان فيها من الإسهاب، والقراءتان قد نزل بهما القرآن جميعاً وتَلَقَّتْها الأمة تلقياً من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لذلك قال السيوطي في «الإنقان» في بيان فوائد اختلاف القراءات: ومنها المبالغة في إعجازه بإيجازه؛ إذ تنوع القراءات بمنزلة الآيات، ولو جُعِلَتْ دَلَالَةُ كُلِّ لَفْظٍ آيَةً عَلَى حِدَةٍ لَمْ يَخْفَ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ، ولهذا كان قوله: {وَأَرْجُلَكُمْ} منزلاً لغسل الرجل والمسح على الخف، واللفظ الواحد لكن باختلاف إعرابه 742.

الآية الثالثة: اختلف القراء في قراءة (فَجَزَاءٌ) بالتنوين، و(فَجَزَاءٌ) وبلا تنوين، واختلفوا في قراءة (مِثْلٌ) بالضم، و(مِثْلٌ) بالخفض في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ [المائدة: 95].

(فَجَزَاءٌ) قرأها عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب بالتنوين، و(مِثْلٌ) بالرفع، في قوله تعالى: (فجزاء مِثْلٌ) وقرأها الباقون بغير تنوين أي بالضم، وخفض اللام في (مِثْلٌ)، في قوله تعالى: (فجزاء مِثْلٌ) 743.

وجه الإشكال: (فجزاء مِثْلٌ)

وقع الإشكال في قراءة الإضافة في (فجزاء مِثْلٌ)؛ حيث ذهب بعض المفسرين وأهل الإعراب على أنها غير مستحب قراءتها وفيها إشكال معنوي؛ لأنه هذه القراءة إضافة (الجزاء) بدون تنوين إلى (مِثْلٌ) توهم للسامع أن المُحْرَم إذا قتل الصيد جزاءه أن يأتي بالمقتول نفسه لا جزاءه بأن يأتي بمثله، بخلاف قراءة التنوين

741 البخاري، صحيح البخاري، رقم الحديث: 363، باب الصلاة في الجبة الشامية، 81/1.

742 ينظر: جلال الدين السيوطي، الإنقان، 1/ 279.

743 ابن الجزري، النشر 4/ 2281؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 134.

(فَجَزَاءٌ) إِذَا قَتَلَ الْمُحَرَّمُ الصَّيْدَ فَعَلِيهِ جَزَاءٌ مِمَّا تَلَّ لِلْمَقْتُولِ لَا نَفْسَهُ لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ؛ وَمِنَ الْمَفْسَرِينَ الَّذِينَ اسْتَبَعَدُوا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ الْوَاحِدِيَّةَ⁷⁴⁴؛ وَفِي هَذَا يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ: "وَلَا يَنْبَغِي إِضَافَةُ جَزَاءٍ إِلَى الْمَثَلِ"؛ وَقَالَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَنِ اسْتِبْعَادِ قِرَاءَةِ الْإِضَافَةِ فِي لَفْظِ (جَزَاءٌ مَثَلٌ) حَيْثُ قَالَ: "بَعْدَتِ الْقِرَاءَةُ بِالْإِضَافَةِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَوْجِبُ أَنْ يُلْزَمَ الْقَاتِلُ جَزَاءٌ مِثْلَ الصَّيْدِ الْمَقْتُولِ"؛ وَمِنَ النُّحَوِيِّينَ الَّذِينَ وَصَفُوا قِرَاءَةَ الْإِضَافَةِ بِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ مُشْكَلَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ هِشَامٍ النَّحْوِيُّ بِقَوْلِهِ: "وَأَمَّا مَنْ أَضَافَ الْجَزَاءَ لِلْمَثَلِ فَقِرَاءَتُهُ مُشْكَلَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ نَفْسَ الْمَقْتُولِ لَا جَزَاءً مِثْلَ الْمَقْتُولِ"⁷⁴⁵.

توجيه المشكل في قراءة (فجاء مثل):

وجه أهل العلم والمفسرين ثلاث توجيهات في هذه القراءة:

الوجه الأول: من جهة الإعراب، وذلك في قراءة الإضافة (فجاء مثله) أن (جزاء) مصدر مضاف لمفعوله تخفيفاً، وأصل الكلام: فعليه جزاءٌ مثلاً ما قُتِلَ، بنصب (مثلاً)، أي: أن يُجْزِيَ مَثَلٌ ما قُتِلَ، ثم أُضِيفَ بعد ذلك، كقولك: عجبْتُ من ضَرْبٍ زَيْدًا، ثم أصبحت الجملة: عجبْتُ من ضَرْبٍ زَيْدٍ، فأُضِيفَ المفعول (زيداً) إلى المصدر العامل (ضرب)؛ وقراءة الضم تفيد أن (جزاء) مصدرٌ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً (مثلاً)، والأصل: (فعليه جزاءٌ مثلاً ما قُتِلَ)، أي: أن يُجْزِيَ مَثَلٌ ما قُتِلَ، ثم أُضِيفَ (مثلاً) إلى المصدر (جزاء)؛ ومعنى الجزاء بمعنى: القضاء أي: الحكم بأن يحكم عليه بمثل ما قُتِلَ⁷⁴⁶.

الوجه الثاني: من جهة المعنى، إن إضافة (الجزاء) إلى (المثلاً) في قوله تعالى: (فجزاء مثل) أن (مثلاً) هنا بمعنى ذات الشيء، لا بمعنى مماثل، كقوله تعالى: {ليس كمثله شيء} [الشورى: 11]، وأجابوا عن هذه القراءة أهل التوجيه بعد ما ذكروا الإشكال في هذه الآية، منهم أبو علي الفارسي، ومكي بن طالب، والمهدوي، وغيرهم، حيث وجَّهوا أن الإضافة في هذه القراءة في المعنى كغير الإضافة، بمعنى: وإن كان عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، كقولك: (أنا أكرمُ مثلك) والمقصود: (أنا أكرمُكَ)، فكذلك إذ قال: (فجزاء مثل ما قُتِلَ) فالمراد: جزاء ما قُتِلَ، فالإضافة في المعنى كغير الإضافة؛ لأنَّ المعنى: فعليه جزاء ما قُتِلَ، و(المثلاً) في تقدير الزيادة، أي: (فجزاء المقتول من الصيد يحكم به ذوا عدل) فيصبح معنى الإضافة: عليه

744 نقله عنه سمين الحلبي، الدر المصون 319/4.

745 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 255/3؛ مكي بن طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن 237/1، ابن هشام، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، 15.

746 ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 207/2؛ الزمخشري، الكشاف، 678/1 وما بعدها؛ الألوسي، روح المعاني 23/4.

جزاء المقتول لا جزاء مثله الذي لم يقتل، ونظيره هذه القراءة قوله تعالى: {فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به} [البقرة: 137]، أي: آمنتم بالقرآن لا بمثله؛ لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا به حقيقة، لأن المراد بالمثل الشيء بعينه⁷⁴⁷؛ ولهذا ذكر ابن هشام بعد أن ذكر الإشكال في آية الإضافة (فجزأ مثل) فقال: "الجواب: إن هذا الإشكال يرتفع بأن لا يقدر مثل بمعنى مماثل"⁷⁴⁸.

الوجه الثالث: وجه الألوسي في قراءة الإضافة (فجزأ مثل) إن الإضافة هنا إضافة بيانية، أي جزاء هو مثل ما قتل من النعم، ومعنى قوله بيانية توضيحية، أي: لبيان المضاف وهو (جزاء)، وردّ كلام الواحدي بأنه استشكل قراءة الإضافة، ووصف بأنه طعن في المنقول المتواتر حيث قال الألوسي: "ولا يخفى أن هذا طعن في المنقول المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك غاية في الشناعة"⁷⁴⁹؛ وقراءتهم ثبتت من طرق وأسانيد عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر وخلف العاشر، جمعها ابن الجزري وأثبتها في مقدمة كتابه⁷⁵⁰. والله أعلم

الآية الرابعة: اختلف القراء في قراءة لفظ (يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) بالياء، و(تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) بالتاء، في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ

قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: 112]

(تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) قرأها الكسائي بالخطاب بالتاء، و(رَبُّكَ) بالنصب.

(يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) وقرأها الباقيين من العشرة القراء بالياء، و(رَبُّكَ) بالرفع⁷⁵¹.

وجه الإشكال: (يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ):

سؤال الحواريون (يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) فيه إشكال معنوي عند السامع، ظاهره الشك وعدم الإيمان في قدرة الله سبحانه وتعالى على أن ينزل مائدة من السماء، مع العلم أن المفسرين أجمعوا أن الحواريين كانوا مؤمنين،

747 ينظر بتصرف: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 256/3، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 418، المهدي، شرح الهداية، 269.

748 ابن هشام، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، 15.

749 الألوسي، روح المعاني، 3/4.

750 ابن الجزري، النشر، ينظر اسانيده إليهم في هذا الجزء الأول.

751 ابن الجزري، النشر 2282/4؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 327/3.

فلا يجوز لأحد أن يتوهم أن الحواريين شكوا في قدرة الخالق، وقد روي عن أمنا عائشة (رضي الله عنها) نزهتهم عن بشاعة اللفظ، وكانت تقرأ (تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ)⁷⁵²؛ وأما قراءة (تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) فلا إشكال فيها من هذا الجانب، لكون الخطاب إلى النبي عيسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام؛ وتقدير الكلام هل تستطيع أن تدعو ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء.

توجيه الإشكال في قراءة الجمهور (يستطيع ربك):

من أساليب لغة العرب، يدرك أن هذا الوجه جاء بقصد الدعاء المتمثل الذي فيه التأدب ولطف في الطلب؛ فإن السائل إذا أراد أن لا يكلف المسؤول ما يشق عليه الطرح عليه الطلب بهذه الصيغة ونحوها، ويقول ذلك الأدنى للأعلى منه، ويعلم أن المسؤول قادر على ذلك، لأن وجه الفعل مسندٌ إلى الرب تبارك وتعالى، ووجه سؤال الحواريين للنبي الله عيسى (عليه السلام)؛ فلا تناقض بينهما؛ والقصد من السؤال لأجل الطمأنينة؛ لأنهم كانوا مؤمنين، كقولك للرجل: هل يستطيع فلان أن يأتيني، وقد علمت أنه مستطيع، ومقصد السؤال: هل ترينا أنت، أن ربك يُرينا ما سألنا من أجلك من آياتك التي تدل على نبوتك؛ وقد كانوا عالمين باستطاعة الله لذلك، فهو كسؤال إبراهيم لربه أن يريه كيف يحيي الموتى إيمانه بذلك في الغيب، و لِيُطْمَئِنَّ قَلْبُهُ؛ وكذلك ما روي عن أمنا عائشة (رضي الله عنها) تقول كان القوم أعلم بالله عز وجل من أن يقولوا (هل يستطيع ربك) قالت: وإنما قالوا (هل يستطيع ربك)، وحجة قولها في قوله تعالى: {وَإِذْ أَوْحَيْتَ إِلَى الْخَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا}، وحينما سألوه هل يستطيع ربك فأجاب عيسى (عليه السلام) {اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} أي: لا تسألوا ما لم يسأله من قبلكم⁷⁵³، وهذا لا يطعن في إيمان الحواريين.

ولهذا جاء في تفسير (هل يستطيع ربك) أن معناه هل يستجيب لك ربك؛ وذلك لأن استطاع تأتي بمعنى أطاع، وأطاع بمعنى أجاب، والمعنى: هل يجيب ربك دعاءك إن سألته، أو هل يرضى ربك ويختار أن ينزل علينا مائدة من السماء إذا نحن سألناه، ويعلمون الحواريون قدرته سبحانه وتعالى، وإنما معناه أفعله فإنك قادر على فعله، فجاء السؤال عن الفعل وليس عن القدرة، وتنزيه عائشة (رضي الله عنه) وإلا فليس يلزمهم منه جهل بالله تعالى⁷⁵⁴؛ ولهذا قالوا لعيسى كما في قراءة الكسائي: هل تستطيع أن تدعوا لنا ربك ينزل علينا مائدة من السماء، ثم قالوا بعد ذلك من جهة الاستخبار في قراءة الجمهور، وهل يستجيب لك ربك ويرى إذا سألته

752 ينظر بتصرف: الأخفش، معاني القرآن 292/1؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 410/4.

753 ينظر بتصرف: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 274/3، الزجاج، معاني القرآن، 220/2، ابن زنجلة، حجة القراءات، 241، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 423.

754 خرَّج هذا التوجيه جملة من أهل العلم، منهم: ابن أبي مريم الشيرازي، الموضح، 456، أبو شامة، إبراز المعاني، 436؛ الرازي، تفسير الكبير 462/12.

لنا ذلك، وفي كل قراءة معنى بارز، ففي قراءة الجمهور إظهار قدرة الله، وفي قراءة الكسائي بيان منزلة عيسى عند الله⁷⁵⁵؛ وبهذا يتحقق التوجيه لكلا القراءتين، وهذا من بلاغة القرآن الكريم؛ الاتفاق في مقصد الآية والتنوع في المعنى.

المبحث الخامس: سورة الأنعام

وهي سورة مكية، عدد آياتها 176 آية، عدد آيات المشكل: ست آيات.

الآية الأولى: اختلف القراء في قراءة (بالْعَدَاة) بفتح الغين والدال، و(بالْعُدُوَّة) بضم الغين وإسكان الدال،

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ

وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 52]

(بالْعُدُوَّة) قرأها ابن عامر بضم الغين وإسكان الدال وواو بعدها مفتوحة.

(بالْعَدَاة) وقرأها الباقر بفتح الغين والدال وألف بعدها⁷⁵⁶.

وجه الإشكال: (بالْعُدُوَّة)

إن قراءة ابن عامر في لفظ (بالْعُدُوَّة) إشكال لغوي، ووجه الإشكال إن (عُدُوَّة) اسماً علماً معرفتاً بالعلمية صيغ لهذا الوقت، والعرب لا تدخل الألف واللام فيها لأنها معرفة بغير ألف ولام، فلا حاجة إلى (ال) التعريف، وذكر الفراء أن عبد الرحمن السلمي قرأ (بالْعُدُوَّة) و لا أعلم أحداً قرأ غيره، وقال أبا الجراح العقيلي: "ما رأيت كعُدُوَّة قط"⁷⁵⁷، يريد غداة يومه، وقد أشكل على أبي عبيد القاسم بن سلام على هذه القراءة، فقال: "إنما نرى ابن عامر وعبد الرحمن السلمي قرأ تلك القراءة إتباعاً للخط؛ وليس في إثبات الواو، ولا أعلم أحداً

755 ينظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصري ثم الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1424هـ/ 2003م)، 102/2.

756 ابن الجزري، النشر 2288/4؛ وأبي العباس المهدي، شرح الهداية، 278.

757 أحد فصحاء الأعراب وشعرائهم الذين عول عليهم أبو عمرو الشيباني في كتاب «الجي» من الذين حكموا في المناظرة المشهورة حول بعض مسائل النحو التي يقال لها «المسألة الزنبورية» بين سيبويه والكسائي؛ ينظر: فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، 54/1.

قرأ بها، وليس في القرآن دليل على القراءة بها؛ لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظها على تركها⁷⁵⁸؛ فمدار ما أشكل يرجع إلى وجود (ال) التعريف من جهة، والرسم من جهة أخرى.

توجيه المشكل في قراءة (الغُدوة):

إن لفظ (غُدوة) معرفة وهو اسم علم من حيث الصيغة، وإنه يقدر فيه التنكير والشائع، ولما قدر في (غُدوة) التنكير، جُوز إدخال الألف واللام عليه؛ وذلك معمول به في جميع المعارف من الأعلام، وحكى سيبويه عن العرب: (هذا يوم اثنين مباركاً فيه) فجاء معرفة بلا ألف ولام، كما جاء بالألف واللام، ويقال: لقيته فينة، غير مصروف للعلمية والتأنيث، ثم تقول: (لقيته فينة بعد الفينة) أي الحين بعد الحين، فتدخل الألف واللام ويستعمل معرفة، وذلك دليل على أنها معرفة فمُنعت الصرف للتأنيث والتعريف⁷⁵⁹.

وقال النحاس: "وباب غُدوة أن تكون معرفة؛ إلا أنه يجوز تنكيرها كما تنكر الأسماء الأعلام؛ فإذا نكرت دخلتها الألف ولام للتعريف"، فتصح الإضافة ولا حرج؛ وهنا ردّ أبو حيان على أبي عبيد لا اعتراضه على مَنْ قرأ بهذه القراءة، بقوله أن عبدالرحمن السلمي قرأ القراءة في (غُدوة) إتباعاً للخط وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل، فقال أبو حيان: "وهذا من أبي عبيد جهل بهذه اللغة التي حكاه سيبويه والخليل، وقرأ بها هؤلاء الجماعة؛ وكيف يُظنُّ بهؤلاء الجماعة القراء أنهم إنما قرؤوا بها لأنها مكتوبة في المصحف بالواو، والقراءة إنما هي سنة متبعة، وأيضاً فإن غامر عري صريح كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن؛ لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان ونصر بن عاصم أحد العرب الأئمة في النحو، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو والحسن البصري من الفصاحة بحيث يستشهد بكلامه فكيف يُظنُّ بهؤلاء أنهم لحنوا"⁷⁶⁰.

وحاصل الكلام أن لفظ (غُدوة) جاء في لغة العرب معرفة مقترنة باللام وغير مقترنة، وقد أثبتتها أئمة النحو واللغة، وقد يقال إنها معرفة وعوملت معاملة بعض الأسماء الأعلام التي نكرتها العرب.

758 ينظر: الفراء، معاني القرآن 139/2، أبو شامة، إبراز المعاني، 442.

759 ينظر: سيبويه، الكتاب 294/3، أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 320/3.

760 ينظر: النحاس، إعراب القرآن 11/2؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 522/4.

الآية الثانية: اختلف القراء في قراءة (وَالْيَسَعَ) بتخفيف اللام، و (وَالْيَسَعَ) بتشديد اللام، في قوله تعالى:

﴿وَأَسْمِعِ لِلْيَسَعَ وَيُؤْنَسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: 86]

(الْيَسَعَ) قرأها حمزة والكسائي وخلف بتشديد اللام مفتوحة.

(الْيَسَعَ) وقرأها الباقون بتخفيفها⁷⁶¹.

وجه الإشكال في القراءتين:

الإشكال في قراءة التشديد في لفظ (وَالْيَسَعَ):

في لفظ (وَالْيَسَعَ) إشكال لغوي، وردّ الكسائي هذه القراءة، وعلل ردّه بأنه لا يقال: الْيَفْعَلُ مثل: الْيَحْيَى والْيَعْرَبُ؛ وهو اسم، والاسم لا يعرّف بالألف واللام؛ لكونه معرفة بذاته، فلا يدخل عليه الألف واللام، فهو اسم لعلم شخص⁷⁶².

الإشكال في قراءة التشديد في لفظ (وَالْيَسَعَ):

الإشكال في قراءة التشديد إشكال لغوي، وردّ أبو حاتم السجستاني قراءة التشديد في (الْيَسَعَ)، معللاً بأنه لا يوجد (الْيَسَعَ)، واختار أبو عبيد القاسم بن سلام قراءة التخفيف وهي (الْيَسَعَ)، وقال: "سمعنا اسم هذا النبي جميع الأحاديث اليسع ولم يُسمَّه أحدٌ منهم اللَّيْسَعُ"⁷⁶³؛ ورجّح مكي بن أبي طالب قراءة التخفيف وهي (الْيَسَعَ)؛ لأنها أكثر القراء تعتمد عليها⁷⁶⁴.

توجيه المشكل في قراءة (الْيَسَعَ) فيها توجيهان:

الوجه الأول: إن لفظ (الْيَسَعَ) أصله (يَسَعَ) وهو اسم أعجمي، والأسماء الأعجمية لا اشتقاق لها؛ فهي سماعية في الغالب، وكل اسم هو معرفة بذاته؛ فهو معرفة بغير ألف ولام؛ فيكون حكم وجود الألف ولام فيه زائدتان؛ إذ هو معرفة لا يحتاج الاسم إلى حرفي التعريف ليكون معرفة؛ ولهذا أشبه لفظ اسم (يسع) اسمي يزيد ويشكر، فهما معرفتان بذاتهما؛ ويكون حرفي التعريف زائد عليهما، فلا يفيدان التعريف لهما، إذ لا

761 ابن الجزري، النشر 2282/4؛ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 105.

762 ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 20/2؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، 97.

763 النحاس، إعراب القرآن، 20/2، السمين الحلبي، الدر المصون، 29/5.

764 ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 438.

يَتَعَرَّفُ الاسم من وجهين، من وجه كونه معرفة بذاته، وكونه معرفة بدخول الألف واللام⁷⁶⁵؛ ولو دخل عليه الألف واللام فلا يضره شيء، وقد جاء عند العرب مثله، فيصح أن يقال في قيس القيس وفي زيد الزيد وفي عمرو عمرو في غير ضرورة كما تقول في فضل الفضل، ومنه قول الشاعر⁷⁶⁶:

باعد أمَّ العَمْرُو من أسيرِها ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِها

الوجه الثاني: أن الألف واللام في لفظ (الْيَسَعَ) فيه للتعريف كأنه قُدِّرَ تنكيره⁷⁶⁷، وعلى هذا فالألف واللام في (الْيَسَعَ) فيه زائدتان على الوجه الأول أو مُعرِّفتان في الوجه الثاني؛ لكون الاسم أعجمي، وفي العجمة غرابية وندرة، يَسْأَلُ السامع عن معنى اللفظ فيقول مثلاً: ما قصدت بقولك اليسع؟ فاحتاج للتعريف بالألف واللام مثل قولنا مدينة القسطنطينية، فدخول الألف واللام لا يعني أن الاسم هو نكرة.

وردَّ أبو جعفر النحاس على الكسائي ردَّةً وتعليقه فقال: "وهذا الردُّ لا يلزم والعرب تقول: اليعمل واليحمد ولو نكرت يحيى لقلت: اليحيى"⁷⁶⁸.

وهناك توجيه آخر لو حذفنا الألف واللام من (الْيَسَعَ) سيكون اللفظ (يَسَعَ)، فيقع السامع بوهم أنه فعل مضارع من الماضي (وَسَعَ)، والمراد هنا الاسم الأعجمي لا الفعل المضارع؛ فدعت الحاجة إلى إضافة الألف واللام.

توجيه مشكل قراءة التشديد (والْيَسَعَ):

أن لفظ (الْيَسَعَ) أصله: (لِيسَعُ) على وزن فَيْعُلٌ، وهي نكرة، وقد دخلت عليه الألف واللام كما تدخل على الصفات كما دخلت على الحارث والعباس، ويحتمل أن يكون أعجمياً على (فَيْعَلٌ) فَنُكِّرَ ثم عُرِّفَ، ورجَّح الزبيدي في مستدركه على القاموس المحيط أن (الْيَسَعَ) اسم أعجمي كصَقِيل، وقال: وتَوَهَّم بعضهم أنها لغة في الْيَسَعَ⁷⁶⁹.

765 ينظر: ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، 144، مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات**، 438.

766 ينظر: الشعر ومسألة دخول الألف واللام على الاسم العلم: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، (مكتبة الهلال، بيروت، 1993م)، 29 وقد ذكر شواهد غيره كثير؛ الأنباري، **الانصاف**، 258/1 وما بعدها وذكر شواهد غيره كثير.

767 السمين الحلبي، **الدر المصون**، 29/5.

768 النحاس، **إعراب القرآن**، 20/2.

769 المهدي، **شرح الهداية**، 282، **المُنْتَجَب**، **الكتاب الفريد**، 632/2؛ الزبيدي، **تاج العروس**، 148/22.

ورد أبو جعفر النحاس على أبو حاتم على رده لقراءة (وَالْيَسَع) وقال: "هذا الرد لا يلزم قد جاء في كلام العرب حيدر وزينب، والحق في هذا أنه اسم عجمي؛ والعجمية لا تؤخذ بالقياس؛ إنما تؤدى سماعاً، والعرب تغيّرُها كثيراً، فلا ينكر أن يأتي الاسم بلغتين"، والاسم الأعجمي لا يؤخذ بالقياس بل يؤخذ حسب السماع، والمرجح في ذلك أنه اسم أعجمي، والأسماء الأعجمية ترد على صيغ مختلفة كما حصل في جبريل وميكائيل، فتخرج عن قاعد القياس الصرفي؛ والخروج عن القياس مقبولا للتخفيف، الذي لا يصار إليه إلا بالسماع؛ إذا كان القياس ينفيه ولا يجيزه، صرح بذلك الإمام ابن الجزري⁷⁷⁰.

الآية الثالثة: اختلف القراء في قراءة لفظ (اقتدِهِي) بكسر الهاء وإشباعها، و(اقتدِه) سكون الهاء، في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهْ قُلْ لَا اسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ جَزَاءٌ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: 90]

(اقتدِهِي) قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر بكسر الهاء وإشباع كسرتها عند الوصل.

وقرأ ابن هشام عن ابن عامر بكسر الهاء وصلاً من (اقتدِه).

(فَبِهِدَاهُمْ اِقْتَدِ قُلْ) وقرأ يعقوب وحزمة والكسائي بحذف الهاء في الوصل، ويقفان بالهاء (اقتدِه)

(فَبِهِدَاهُمْ اِقْتَدِه) وقرأها الباقر بسكونها في الحالين في الوقف والوصل⁷⁷¹.

وجه الإشكال: (اقتدِه)، (اقتدِهِي)

إن الإشكال وقع في ابن عامر في الراويتين، رواية ابن هشام بكسر الهاء بغير صلة (اقتدِه)، ورواية ابن ذكوان بكسر الهاء وإشباعها (اقتدِهِي)، وغلط هذه القراءة ابن مجاهد وابن خالويه وذكروا بأنها قراءة غلط، وحكم النحاس على هذه القراءة باللحن، وعللوا سبب ذلك، أن هذه الهاء هاء وقف، لا يجوز حركتها ولا تعرب في حال من الأحوال وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها، وليس بهاء إضمار⁷⁷².

توجيه المشكل في روايتين عن ابن ذكوان عن ابن عامر في (اقتدِه) بكسر الهاء، وابن هشام عن

ابن عامر في (اقتدِهِي) بإشباع الهاء:

770 النحاس، إعراب القرآن، 20/2؛ وينظر بتصرف عند كلامه عن لفظ (المؤؤؤة): ابن الجزري، النشر، 1494/3، وما بعدها.

771 ابن الجزري، النشر 1925/4، أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 351/3.

772 ينظر: ابن مجاهد، السبع في القراءات، 262؛ والنحاس، إعراب القرآن 21/2؛ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، 164.

ذكر العلماء أن الهاء في الروايتين عن ابن هشام وعن ابن ذكوان عن ابن عامر في لفظ (اقتد) جعلاً الهاء لغير سكت، وإنما جعلها (الهاء) كناية عن المصدر وهو معلوم لدى أهل اللغة⁷⁷³؛ فالتقدير: (اقتد الاقتداء)، ففيه معنى التأكيد، كأنه قال: (فبهدهم اقتد اقتد)؛ ثم جعل (الاقتداء) وهو المصدر عوضاً عن الفعل الثاني (اقتد) فالتقدير: (اقتد الاقتداء)، لتكرار اللفظ، فاتصل بالفعل الأول فأضمر، فجاز كسر الهاء وهي هاء الكناية، وهي كناية عن المصدر، وهذا قول الأنباري⁷⁷⁴؛ وهنا مسألة تفسيرية لطيفة؛ فالمعنى يفيد التكرار في الاقتداء بأهل الهداية من الأنبياء وغيرهم، فلا يكفي الاقتداء في الابتداء فقط، بل يجب تكرار الاقتداء، والمداومة عليه.

ورد أبو علي الفارسي وتبعه جماعة من أهل العلم على قول ابن مجاهد ومن أيده بأن قراءة كسر الهاء وإشباعها في (اقتد) و(اقتدهي) والحكم بأنها قراءة غلط، بأن القراءة ليس بغلط، ووجهها بأن الهاء كناية عن المصدر التي لا تلحق بالوقف؛ وحسن الإضمار لذكر الفعل ما دل عليه، وعلى هذا قول الشاعر يقول: (هَذَا سِرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ)، فالهاء للمصدر ولا تكون ضميراً للقرآن الذي تعدى إليه الفعل باللام، وقد تصح هذه القراءة على تقدير حذف المضاف، ودل (يدرسه) على (الدرس)، فيكون التقدير (يدرس درساً) والمعنى (هذا يدرس القرآن درساً)؛ وفي الآية تقدير الكلام: (فبهدهم اقتده قل)⁷⁷⁵.

ورد أبو حيان على قول ابن مجاهد: "وتغليظ ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه وتأويلها على أنها هاء السكت ضعيف"⁷⁷⁶؛ لكونها هي هاء الكناية عن المصدر.

وقد ذكر ابن الجزري في كتابه النشر في (باب الوقف على مرسوم الخط: الإثبات) وهو الإثبات ما حذف لفظاً، وهو مختلف فيه ومتفق عليه، في سبع كلمات منها (اقتد)، وقراءة ابن عامر في روايتين أنهما

773 ينظر حول مبحث الهاء والكناية عن المصدر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة، بيروت)، 189/1؛ العكبري، الباب 253/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل 401/2.

774 ينظر: الأنباري، البيان في إعراب القرآن 330/1، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 439.

775 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 241/2؛ 353/3؛ ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ/1991م)، 92/2؛ أبي شامة المقدسي، إبراز المعاني، 451؛ (هَذَا سِرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ) شطر بيت عجزه: (يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً). ابن هشام، مغني اللبيب، 288.

776 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 579/4.

عزيزة من طرق كتابنا⁷⁷⁷، أي من طرق التي زاد عليها ابن الجزري في كتابه النشر؛ كما أن الحذف باب واسع مشهور في اللغة وقد يعوض عن المحذوف بحرف أو حركة.

وحاصل أنه أجمع أهل العلم أن الهاء في (اقتده) بالكسر والإشباع في قراءة ابن عامر، ليست هاء سكت وإنها ضمير المصدر، وتغليب ابن مجاهد على هذه القراءة ليس صحيح؛ لأنها قراءة متواترة أجمع عليها القراء. والله سبحانه أعلم.

الآية الرابعة: اختلف القراء في قراءة لفظ (إنها) بالكسر، (أنها) بالفتح، في قوله تعالى: [أنها إذا جاءت لا يؤمنون] في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنَنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109]

(إنها إذا جاءت) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وخلف وشعبة بكسر الهمزة.

(أنها) وقرأها الباقون بالفتح⁷⁷⁸.

وجه الإشكال: (أنها)

إن قراءة الكسر (إنها) لا إشكال فيها؛ لأنها استئناف إخبار عن أنهم إذا جاءتهم الآية لا يؤمنون، فيكون المعنى متمماً لقوله تعالى: (وأقسموا بالله جهد أيمانهم)⁷⁷⁹.

وأما في قراءة فتح الهمزة وهي قراءة حفص (أنها إذا)؛ إشكال من جهة المعنى فهنا (أن) لا تفيد الابتداء بل تفيد تأكيد ما سبق من معنى؛ في قوله تعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فيوهم ظاهرها أنه عذر للكفرة؛ والخطاب في الأصل للمؤمنين، بقوله تعالى: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ)، فالعذر للكفرة لما أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون لكون (أن) جاءت تؤكد عدم أيمانهم⁷⁸⁰.

توجيه المشكل في قراءة الفتح (أنها إذا جاءت لا يؤمنون):

777 ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 3/1926.

778 ابن الجزري، النشر 4/2290؛ أبي العباس المهدوي، شرح الهداية، 286.

779 ابن كثير، تفسير القرآن العظيم 3/316؛ الألوسي، روح المعاني 4/239، ثم ذكر الألوسي في موضع آخر ما يؤكد ذلك: "وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ لسبق الشقاء عليهم وَتَقَلَّبَ أَفْئِدَتُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ لَاقْتِضَاءِ اسْتِعْدَادِهِمْ ذَلِكَ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ حين أعرضوا عن الحجج البينات أو في الأزل وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمُ الَّذِي هُوَ لَهُمْ". 4/244.

780 السمين الحلبي، الدر المصون، 5/102؛ أبي شامة المقدسي، إبراز المعاني، 455.

توجيه قراءة فتح الهمزة في (أنها)، معناها: (لعلها)، وتفيد معنى الترجي؛ وهنا جاءت (أَنَّ) المفتوحة بمعنى (لعل)، وهو موجود في كلام العرب، ومنه قول الشاعر أبي النجم⁷⁸¹:

قُلْتُ لَشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَا نُفَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ

أي: لعلنا نفدي قومنا من شوائه؛ وفي هذا يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي: "هي بمنزلة قول العرب: انت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"⁷⁸²، ونص سيبويه (أَنَّ) معنى (لعل) بمنزلة قول العرب: (انت السوق أنك تشتري لنا شيئاً)، أي لعلك، فكأنه قال في الآية: (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)، وذكر أبو عبيدة بن قاسم وغيره بترجيح معنى (أَنَّ) لعل، وقد وردت في مثل هذا التركيب في الآية في قوله تعالى: (وما يدريك لعل الساعة قريب) [الشورى: 17]⁷⁸³.

ويمكن أن تكون (أَنَّ) في قوله {أنها إذا جاءت}؛ هي المشددة التي تقع بعد أفعال الاستقرار في المعنى، وتفيد تأكيد ما سبق؛ مثل: علمتُ وتيقنتُ وأمثالهما، فتأتي (أَنَّ) تفيد ثبوت المعنى، مثل قولنا: شعرت أن الإيمان حق، وهي معروفة في كلام العرب؛ وهنا يكون تقدير الكلام في قراءة الفتح وكون (لا) زائدة: (وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون)⁷⁸⁴.

الآية الخامسة: اختلف القراء في قراءة لفظ (زَيْنَ- قَتَلَ- أولادهم- شركائهم) في قوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ لِئَرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَّهُمْ وَمَا يُفْتَرُونَ﴾ [الأنعام 137]

(زَيْنَ) قرأها ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء، ورفع لام (قَتَلَ)، ونصب دال في (أولادهم)، وخفض همزة (شركائهم).

781 أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، (مطبعة المدني، القاهرة، 1405 هـ/ 1985 م)، 305/1؛ ابن أبي مريم الشيرازي، الموضح، 492.

782 سيبويه، الكتاب 123/3؛ وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 331.

783 ابن أبي مريم الشيرازي، الموضح، 492؛ سيبويه، الكتاب 123/3.

784 ابن أبي مريم الشيرازي، الموضح، 492؛ الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، تحقيق: مازن المبارك (دار الفكر، دمشق، 1405 هـ/ 1985 م)، 137.

وقرأها الباقي العشرة بفتح الزاي والياء في (زَيْنَ)، ونصب اللام في (قَتَلَ)، وخفض الدال في (أولادهم)، ورفع الهمزة في (شُرَكَائُهُم)⁷⁸⁵.

وجه الإشكال: (زَيْنَ قَتَلَ أولادهم شُرَكَائِهِم):

إن قراءة الجمهور في قوله تعالى: (زَيْنَ - قَتَلَ - أولادهم - شُرَكَائُهُم) ليس فيها إشكال وهي موافقة لقواعد العربية التي لا نزاع فيها، وذلك لأنه (زَيْنَ) فعل ماضٍ، (وشُرَكَائُهُم) فاعل زَيْنَ، (وقَتَلَ) مفعول به، (وأولادهم) مضاف إليه للقتل، وذلك تقدير الكلام: (زَيْنَ لكثير من المشركين شُرَكَائُهُم قَتَلَ أولادهم)، وفي الآية الكريمة آخر الفاعل وقدم المفعول به للحصر وهو الأشهر، وهو (زَيْنَ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم شُرَكَائُهُم).

أما قراءة ابن عامر في قوله تعالى: (وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم شُرَكَائِهِم) بضم الزاي في (زَيْنَ) فعل ماضي مبني للمجهول، و(قَتَلَ) نائب فاعل مرفوع وهو مضاف، و(أولادهم) مفعول به، و(شُرَكَائِهِم) مضاف إليه للقتل، والوجه أنه بني الفعل للمفعول وأسندته إلى القتل، وأضاف القتل الذي هو المصدر عمل الفعل، وأضافه إلى الشركاء وهو فاعل، ونصب (الأولاد) لأنه مفعول به، وفصل في لفظ (بالأولاد) بين المضاف والمضاف إليه، في قوله: (قَتَلَ أولادهم شُرَكَائِهِم)، وهذه القراءة فيها إشكال ونزاع بين أهل النحو المشهور، لخروجها الفاشي المشهور في اللغة، وجعل من النحويين والمفسرين والمصنفين في التوجيه بأنها قراءة قبيحة وغلط، ومن المفسرين الذين صرحوا عن هذه القراءة منهم الطبري، حيث قال: "وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح" والمصنفين في التوجيه مكي بن أبي طالب حيث قال: "هذه القراءة فيها ضعف" ومن النحويين ابن عصفور الحضرمي حيث ذكر أنها قراءة غلط، وذكر أيضاً الزمخشري عن قراءة ابن عامر فشيء في اللغة ولو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سَمِحاً مردوداً فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته⁷⁸⁶.

وذكر ابن الجزري سبب تضعيفهم للقراءة والإشكال الذي حصل في قراءة ابن عامر نفس الكلام ما ذكره النحويون وأهل التوجيه؛ بأنه قد فصل بين المضاف وهو (قَتَلَ) وبين (شُرَكَائِهِم) وهو المضاف إليه بالمفعول وهو (أولادهم) وجمهور نحاة البصريين على أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، والمقرر في قواعد

785 ابن الجزري، النشر، 2301/4؛ أبو عمرو الداني، التيسير، 107.

786 الطبري، جامع البيان 137/12؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 454؛ ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1400 هـ/1980 م)، 607/2؛ الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل 70/2.

اللغة العربية منع الفصل بين المتضايين بالظرف والجار والمجرور والمفعول به، فكيف يجوز وقوعه في أفصح كلام الله وهو القرآن الكريم⁷⁸⁷.

توجيه المشكل في قراءة ابن عامر (زَيْنَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ):

بيّن علماء اللغة لمن أشكل عليه قراءة ابن عامر، وحيث أجاز النحويون وأهل اللغة الفصل بين المضامين بالمفعول، وهناك كثير من الشواهد الشعرية التي تعضد ذلك، وله شواهد، منها قول الشاعر الطّرماح⁷⁸⁸:

يَطْفَنُ بجوزيِّ المراتفع لم يُرَعِ بواديه من قرع القسيِّ الكنائنِ

وأصل الكلام: من قرع الكنائن القسي، ففصل بين المتضايين بالمفعول به وهو (القسي)

وحيث قال النيسابوري في الرد على من خطأ هذه القراءة: "والحق عندي في هذا المقام أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه، والقراءات السبع كلها متواترة فكيف يمكن تخطئة بعضها؟ فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته وفصاحته وألا يلتفت إلى أنه هل ورد له نظير في أشعار العرب وتراكيبهم أم لا، وإن ورد فكثير أم لا"⁷⁸⁹.

ورد أبو حيان على الزمخشري في تخطئته لقراءة ابن عامر: "وَأَعْجَبُ لِعَجْمِي ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ يَرُدُّ عَلَى عَرَبِيٍّ صَرِيحٍ مَحْضٍ قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ مَوْجُودٍ نَظِيرُهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فِي غَيْرِ مَا بَيَّنْتُ وَأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذَا الرَّجُلِ بِالْقُرْآنِ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ تَخَيَّرْتَهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَقَدْ اعْتَمَدَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ثَقْلِهِمْ لِضَبْطِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ"⁷⁹⁰، وقول أبو حيان على الزمخشري بأنه ضعيف في النحو غير مقبول بل هو إمام في العربية، ولكن هو أخطأ في هذا الموضوع وهذا ليس قياساً عليه.

كما سلك ابن الجزري مسلك من سبقه في معرض الردّ على الزمخشري وغيره؛ وذلك بقواعد منهجية في التوجيه؛ ومن هذا منع الاجتهاد في القراءة فلا يجوز "قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِالرَّأْيِ وَالنَّشْهِي"؛ لأن الأصل قراءة القرآن بالنقل المتواتر الثابت عن السلف؛ ثم يسند القراءة التي أعترض عليها بما عرف عن العرب من لغتهم:

787 ينظر: ابن الجزري، النشر؛ 2301/4.

788 قصيدة الطرماح، لم يُرَعِ بواديه: لم يفزع بالوادي الذي هو فيه، (ويرع) ميني للمجهول، وضبط "ترع" في الديوان وفي اللسان بالبناء للفاعل، وبالتاء، والجوزي: هو بقر الوحش، ينظر: ابن مالك، شرح الكافية؛ 985/2.

789 النيسابوري، غرائب القرآن؛ 173/3.

790 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 658/4.

"بَلِ الصَّوَابُ جَوَازٌ مِثْلُ هَذَا الْفَصْلِ"؛ أي فصل المضاف عن المضاف إليه، مبين أين يقع الفصل بقوله: "وَهُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْنَدِ وَفَاعِلِهِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ فِي الْفَصِيحِ الشَّائِعِ الدَّائِعِ اخْتِيَارًا"؛ مع نفيه حصر هذا الفصل بضرورة الشعر لكونه عام في اللغة العربية: "وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِضُرُورَةِ الشَّعْرِ"، مستدلاً بما ورد من القراءة بهذه القراءة "وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ دَلِيلًا هَذِهِ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي بَلَغَتْ التَّوَاتُرَ" وهي جاءت من ثقة من التابعين "كَيْفَ وَقَارِئُهَا ابْنُ عَامِرٍ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنِ الصَّحَابَةِ كَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)" وقد ذكر أسانيده، كما أن ابن عامر من أهل اللغة "عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ مِنْ صَمِيمِ الْعَرَبِ فَكَلَامُهُ حَجَّةٌ وَقَوْلُهُ دَلِيلٌ" فهو قريب إلى عصر الصحابة ولأنه كَانَ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ اللَّحْنُ وَيُتَكَلَّمُ بِهِ فَكَيْفَ" وهذه القراءة "فِي الْمُصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ الْمُجْمَعِ عَلَى إِتْبَاعِهِ" وأثبت ابن الجزري أنه رأى تلك القراءة، قائلاً: "وَأَنَا رَأَيْتُهَا فِيهِ كَذَلِكَ" ولم يثبت أي اعتراض في زمانه "وَلَا فِي طَرَفٍ مِنَ الْأَطْرَافِ لَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُنْكِرُ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَ عَنِ الصَّوَابِ" فقد كان في "دِمَشْقَ الَّتِي هِيَ إِذْ ذَلِكَ دَارُ الْخِلَافَةِ" وفيه يجتمع أهل العلم "مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ فِي زَمَنِ خَلِيفَةٍ هُوَ أَعْدَلُ الْخُلَفَاءِ وَأَفْضَلُهُمْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ الْإِمَامُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)"⁷⁹¹.

وقد ردَّ ابن الجزري على ابن جرير الطبري عندما أنكر قراءة ابن عامر، حيث قال: "وَأَوَّلُ مَنْ نَعَلَّمَهُ أَنْكَرَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ وَرَكِبَ هَذَا الْمَحْذُورَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ بَعْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ" مشيراً على الفرق في الزمن بينهم، لكون الإمام ابن عامر أقرب على عهد التنزيل من الطبري، وعدَّ ذلك من سقطات ابن جرير، واستشهد ابن الجزري بقول السخاوي: "قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر"⁷⁹².

ولله درُّ إمام النحاة أبي عبد الله ابن مالك (رحمه الله) حيث اختار جواز قراءة ابن عامر، وقال في كافيته الشافية، واستشهد به ابن الجزري⁷⁹³:

وعمدتي قراءة ابن عامر ... وكم لها من عاضد وناصر

وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيّد من جهة المعنى أيضاً، أما وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً.

791 ابن الجزري، النشر 2301/4.

792 ينظر: ابن الجزري، النشر 2303/4؛ السخاوي، جمال القراءة وكمال الإقراء، 513.

793 ابن مالك، شرح الكافية الشافية 41/1.

واستشهد ابن الجزري على تعضيد قراءة ابن عامر من كلام رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "فهل أنتم تاركوا- لي- صاجبي"⁷⁹⁴، فصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله، مع ما فيه من الضمير المنوي، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

وأما دلالة قراءة ابن عامر من جهة المعنى فقد ذكر ابن مالك في التسهيل، وذكره ابن الجزري في النشر أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، ثلاثة أمور⁷⁹⁵:

أحدهما: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: أنه غير أجنبي معنى، لأنه معمول للمضاف، وهو المصدر.

الثالث: أن الفاصل مقدّر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدّر التقديم لأنه فاعل في المعنى، حتى أن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقاً

ويتضح مما سبق أن الإمام ابن عامر حجة في قوله، يستشهد بكلامه، لأنه عربي فصيح، وأدرك عصر الاستشهاد والتثبت ونقل بضبط الرواية، وهذه القراءة انضم إليها مع ذلك النقل الصحيح المتواتر عن جمع من الثقات؛ وهي مع هذا لم تخرج عن ضوابط اللغة، كما أن هذه القراءة كانوا يحافظون عليها أهل الشام، لأنهم تلقوها بأسانيد صحيحة متواترة، ووجدوها في مصحفهم الذي أرسله إليهم عثمان بن عفان (رضي الله عنه).

الآية السادسة: اختلف القراء في قراءة لفظ (محيّاي) بالفتح وصلاً، و(محيّاي) بإسكان الياء الثانية وصلاً ووقفاً، و(مماتي) بفتح الياء وصلاً، و(مماتي) سكون الياء وصلاً ووقفاً في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي

وَنُفْسِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:162]

(محيّاي) قرأها المدنيان أبو جعفر وقالون عن نافع المدني بإسكان الياء الثانية وصلاً ووقفاً، وقرأ (مماتي) بفتح الياء وصلاً.

794 البخاري، صحيح البخاري، "كتاب فضائل الصحابة"، باب قول النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) لو كنت متخذاً خليلاً، 5/5، (رقم الحديث: 3661).

795 ابن مالك، شرح التسهيل 277/3؛ ابن الجزري، النشر 2305/4.

(مَحْيَايَ) وقرأها الباقر من العشرة بالفتح وصلاً (ومماتِي) سكون الياء وصلاً ووقفاً⁷⁹⁶.

وجه الإشكال: (مَحْيَايَ) و(مماتِي)

إن قراءة الجمهور في قوله تعالى (مَحْيَايَ) بتحريك الياء الثانية لمنع التقاء الساكنين⁷⁹⁷، وهو من المشهور المعلوم عند أهل اللغة، والقاعدة تقول: لا يلتقي حرفان ساكنان، فإذا التقيا حركوا الآخر⁷⁹⁸.

وأما من قرأ (مَحْيَايَ) وهما المدنيان، فقد أشكل هذا على من سمع تلك القراءة، لكونها قرئها في حالة الوصل بالسكون، فيقع اجتماع الساكنين، لكون الحرف الذي يسبقها ساكن؛ بينما قرأ (مماتِي) بفتح الياء مع أن الحرف الذي سبقها متحرك، وهنا وقع ما أشكل على السامع؛ وذلك شاذ من وجهين، الأول: من حيث القياس، والثاني: من حيث الاستعمال، وخرج عن قاعدة المشهور عند العرب⁷⁹⁹.

توجيه المشكل في قراءة المدنيان في لفظ (مَحْيَايَ) و(مماتِي):

إن الجمع بين الساكنين وصلاً في النثر منقول عن العرب ولا مطعون فيه، والقرآن من جنس كلامهم، اجتمع فيه لغات كثيرة ولهجات شتى، وقد جاء مخاطباً قريشاً وغيرهم، واحتج أبو علي الفارسي بعد ما ذكر أنه شاذ، فقد ورد منثوراً في القول المسموع عن العرب، مثل: (التقتا حلقتا البطان) بإسكان الألف (حلقتا) مع سكون لام المعرفة (البطان)، وحكى غيره: (ثلثا المال)⁸⁰⁰.

وردّ الألوسي على كل من طعن بقراءة نافع، حيث قال: "إنما جاز التقاء الساكنين لنية الوقف، وفيه يجوز ذلك فطعن بعضهم في ذلك بأن فيه الجمع بين الساكنين وهو لا يجوز ليس في محله"، ثم قال: "وما قيل: إنه رجع عنها، وأنه لا يحل لأحد نقلها، ليس عن نافع بشيء"⁸⁰¹.

ومن أجاز قراءة الإسكان وصلاً من باب إجراء الوصل محل الوقف ابن مالك، حيث أشار في ألفيته في باب الوقف، جواز اجتماع الساكنين وصلاً بقوله⁸⁰²:

796 ابن الجزري، النشر 2301/4؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 440/3.

797 ابن الجزري، النشر 2301/4؛ بن أبي مريم الشيرازي، الموضح، 519.

798 ينظر: سيبويه، الكتاب 265/2، 285/3.

799 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 440/3.

800 أبو عبيدة، الأمثال، 343؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 441/3.

801 الألوسي، روح المعاني، 312/4.

802 ابن مالك، ألفية ابن مالك، 72.

لربّما أعطى لفظ الوصل ما ... للوقوف نثراً وفشا منتظماً

وقاعدة أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ، أخذ بها ابن الجزري في توجيه ما أشكل في مواضع من مصنفه،
لكونها قاعدة يعمل بها لرفع ما أشكل على السامع⁸⁰³.

ووجه الإشكال الذي حصل في تفريق قراءة أبو جعفر في سكون (محيّئي)، وفتح (مماتي) مردود من وجهين:

الوجه الأول: أن فتح (مماتي) لا يلزم فتح (محيّئي) ولا العكس، وقياساً على هذه القراءة في قوله تعالى: {وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي} [يس:22]، فتح بعض القراء ياء (لي) وسكنوا ياء (فَطَرَنِي).

الوجه الثاني: أن كلمة (محيّئي) سكتها نافعاً إلحاقاً بما تقدم من كلمتين مشبهتين وهي (صلاتي ونُسُكي) لا بما لحقه من فتح (ومماتي)؛ لأنه الشيء يلحق بما سبقه لا بما لحقه⁸⁰⁴.

وخلاصة القول المشهور في لغة العرب تحريك الياء في قول (محيّئي) لتخلص من التقاء الساكنين، وهما ألف الساكنة والياء الساكنة؛ ويندر أن يأتي التقاء الساكنين، ومنه قراءة (محيّئي) بجمع ياء المتكلم الساكنة والألف الساكنة أيضاً، وهي قراءة متواترة، والحجة في نقل منه أصل، لهذا فلا إشكال فيها، لوجود ما يوافق القراءة من شعر العرب؛ كما يمكن توجيهه فلا حرج في وجوده.

المبحث السادس: سورة الأعراف

وهي سورة مكية، وهي من السور الطوال، عدد آياتها ست ومئتان، عدد آيات المشكل: ثلاث آيات.
الآية الأولى: اختلف القراء في قراءة (حقيقٌ على) حرف جر، و(حقيقٌ على) بتشديد الياء وفتحها، في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ قَدْ جِئْتُكُمْ بَيِّنَةً مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الأعراف:105]

(على) قرأها نافع بتشديد الياء وفتحها؛ على أنها ياء الإضافة

(على) وقرأها الباقون على أنها حرف جر⁸⁰⁵.

803 ابن الجزري، النشر 1274/2؛ 2152/4.

804 ينظر بتصرف: الحربي، توجيه مشكل القراءات، 222.

805 ابن الجزري، النشر 2320/4؛ وأبي العباس المهدوي، شرح الهداية، 2320.

وجه الإشكال: (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ)

قراءة نافع (حَقِيقٌ عَلَى) بالياء المشددة، لا إشكال فيها واضحة من حيث المعنى، ووجهها أهل التفسير، منهم سمين الحلبي تلميحاً واضحاً، أي: واجبٌ عَلَى قول الحق، ولا أقول على الله غيره، كما يقول الرجل، هذا عَلَى واجب⁸⁰⁶.

وأما قراءة الجمهور وهي قراءة التخفيف (حَقِيقٌ عَلَى) فيها إشكال على السامع من حيث المعنى، ونص الزمخشري بقوله: "وفي المشهورة إشكال"⁸⁰⁷، ووجه الإشكال: أن لفظ (حَقِيقٌ) ولفظ (عَلَى) ظاهره ليس بينهما تناسب في الظاهر؛ لكونها جاءت توحى التكرار لحرف الجرّ في غير حاجة؛ والناظر إلى الآية يجد فيها أن الاستثناء جاء مفرّغاً بعدها⁸⁰⁸، لوجود أداة النفي (لا) وأداة الاستثناء (إلا)؛ ويمكن تصور قوله تعالى بعد رفع كلا الأدوات في قراءة نافع (حَقِيقٌ عَلَى) بالياء المشددة فتكون (حَقِيقٌ عَلَى) أَنْ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ الْحَقَّ) فلا إشكال في ذلك؛ لكن قراءة الجمهور توهم عدم تناسق اللفظ وتحتاج إلى تأمل ونظر، وذلك بكونها بعد حذف أداة النفي والاستفهام تكون (حَقِيقٌ عَلَى) أَنْ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ الْحَقَّ)، فبقي السؤال قائم هنا: حَقِيقٌ عَلَى ماذا؟ فأين جوابه!

توجيه المشكل في قراءة الجمهور (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ):

وجّه العلماء قراءة (حَقِيقٌ عَلَى) ثلاث توجيهات:

الوجه الأول: قيل إن (على) هنا بمعنى (الباء) والتقدير: بأن لا أقول، كما تقول: (أتانا فلان على حالة وبحالة حسنة)، وأجازوا وقوع (الباء) في موضع (على) في قوله تعالى: {وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ [الأعراف:86]، أي: على كل طريق، وهذا قول أكثر أهل العلم⁸⁰⁹، ويكون التقدير (حَقِيقٌ بِأَنْ لَا أَقُولَ عَلَى إِلَّا اللَّهَ الْحَقَّ)؛ ليكون معنى حرف الجر (الباء) بدلاً من حرف الجر (على).

806 ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، 289؛ سمين الحلبي، الدر المصون، 403/5.

807 الزمخشري، الكشف، 137/2؛ وينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 128/5.

808 ينظر: الحربي، توجيه مشكل القراءات، 225؛ وحول الاستثناء المفرغ، ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1420 هـ/ 2000 م)، 248/2.

809 أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 57/4، ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، 197، الأخفش، معاني القرآن، 334/1، الفراء، معاني القرآن، 386/1.

ويمكن تقدير مجرور بعد (على) الأولى، يتعدى بحرف الباء لما بعدها: (حَقِيقٌ عَلَى المؤمن بَأْن لا أَقُولَ عَلَى إِلَّا اللهَ الْحَقُّ)؛ ولهذا ذكر أهل التفسير أنها لمنع اللبس: "أن تكون مما يقلب من الكلام لأمن الإلباس"⁸¹⁰؛ وهي علة تدل ما ظاهره التعارض في المعنى، من تكرار حرف الجر.

الوجه الثاني: أن يكون (حَقِيقٌ) نعتاً لـ(رسول) والمعنى: رسول حَقِيقٌ من رب العالمين أرسلت على أن لا أقول على الله إلا بالحق، وهذا الذي نقله أبو شامة عن ابن المقسم المقرئ النحوي (ت354هـ)⁸¹¹؛ لكون أن القول تعلق بما قبله: {وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ}، والتقدير -والله أعلم- بعد خطاب سيدنا موسى لفرعون بأنه رسول من رب العالمين، قال بعدها: (حَقِيقٌ عَلَى الرسول) فيكون الوقف ثم الابتداء (بَأْن لا أَقُولَ عَلَى إِلَّا اللهَ الْحَقُّ).

الوجه الثالث: أن لفظ (على) مجازه بمعنى: (حريص) أي: حريص على أن لا أقول، وهذا ما أفاد به أبو عبيدة بن قاسم⁸¹²؛ فيكون المعنى فيه ما يفيد التأكيد لكون الخطاب من رسول، فيكون (حَرِيصٌ عَلَى أَنْ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ الْحَقُّ)؛ ولفظ حَقِيقٌ فيها معنى الحق؛ وهو يفيد معنى الحرص وغيره؛ والمعنى: أنا ثابت مستمر على أن لا أقول إلا الحق، و(حَقِيقٌ) بمعنى آخر هو المحقوق، وهو من قول الرجل: حققت الرجل، بمعنى عرفته على يقين، وحرف (على) هنا هي التي تقترب بالأوصاف اللازمة الأصلية، كما تقول: (جاءني فلان على هيئته وعادته وعرفته وَتَحَقَّقْتُه على كذا وكذا من الصفات)، فمعنى الآية: إني لم أعرف ولم أَتَحَقَّقْ إِلَّا على قول الحق⁸¹³.

وكل هذه الأوجه صحيحة واردة عن أهل التوجيه والتفسير، لكون أن الإعجاز يظهر من الحذف والتقدير للمحذوف؛ وهذا الموطن من قوله تعالى {حَقِيقٌ عَلَى} فيه وقف وتأمل لما بعده؛ كما أنه فيه تنبيه للسامع أن يستعد لسماع ما بعده وهو {أَنْ لا أَقُولَ عَلَى إِلَّا اللهَ الْحَقُّ}، فيصل المعنى كاملاً للسامع؛ خصوصاً وأن الخطاب بين رسول وهو سيدنا موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام وفرعون، فغاية الرسول أن يوصل الرسالة لمن هم حول فرعون. والله أعلم.

810 ينظر توجيه هذه القراءة، مع ذكر شاهد من الشعر لها: (وَتَشَقَّى الرِّمَاحُ بِالصَّيَّاطِرَةِ الحُمْرِ وَمَعْنَاهُ وَتَشَقَّى الصَّيَّاطِرَةُ بِالرِّمَاحِ)؛ وموطن الشاهد هو التصرف في الجملة لدفع ما يؤهم اللبس، وذلك بتقدير مكان حرف الجر. ينظر بتصريف: الزمخشري، الكشاف 137/2؛ أبو حيان، البحر المحيط، 128/5؛ كما ينظر تفصيل: أبو شامة، إبراز المعاني، 479.

811 أبو شامة، إبراز المعاني، 479.

812 ينظر بتصريف: أبو عبيدة، مجاز القرآن 224/1؛ وينظر: الطبري، جامع البيان 14/13.

813 ينظر حول توجيه لفظ الحق وما تعلق به: الرازي، مفاتيح الغيب 326/13.

الآية الثانية: اختلف القراء في قراءة (شُرَكَاء) بضم الشين وفتح الراء والمد من غير تنوين، و (شِرْكَاء) بكسر الشين وإسكان الراء من غير مد، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: 190].

(شِرْكَاء) قرأها نافع وأبو جعفر وشعبة عن عاصم بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين من غير مد ولا همز.

(شُرَكَاء) وقرأها الباقون بضم الشين وفتح الراء والمد وهمزة مفتوحة من غير تنوين⁸¹⁴.

وجه الإشكال: (شِرْكَاء)

لبيان وجه الإشكال لا بد من بيان تفسير الآية في قوله (شُرَكَاء) وهو لفظ يفيد جمع التكسير، وتعين موطن الشرك ممن وقع؟ هنا بين الإمام القرطبي ذلك بعد أن ذكر الخلاف في تفسيرها، وترجيح ما وافق اللغة وعموم القرآن من عصمة الأنبياء عن الشرك، بقوله: "هَذَا رَاجِعٌ إِلَى جِنْسِ الْأَدَمِيِّينَ وَالتَّنْبِيهِ عَنْ حَالِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ الَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ"، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: "لَا يَكُونُ لِآدَمَ وَحَوَّاءَ ذِكْرٌ فِي الْآيَةِ، فَإِذَا آتَاهُمَا الْوَلَدَ صَالِحًا سَلِيمًا سَوِيًّا كَمَا أَرَادَهُ صَرَفًا عَنْ الْفِطْرَةِ إِلَى الشِّرْكِ" وهذا لا يصح منهما لأنه "فِعْلُ الْمُشْرِكِينَ" وهو خلاف ما ورد بأن الأصل هو سلامة الفطرة: "قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ"⁸¹⁵.

أما قراءة أبو جعفر ونافع في (شِرْكَاء) وهو مصدر يعمل عمل فعله، وفيها إشكال معنوي، وأنكر الأخفش الاوسط هذه القراءة؛ وعلل سبب الإنكار، بأنه لو كان الأمر على هذه القراءة لوجب أن يكون: جعلاً لغيره شريكاً، لأنهما يقرآن أن الأصل لله عز وجل؛ فإنما يجعلان لغيره الشرك⁸¹⁶؛ فيوهم وقوع الشرك منهم فيما آتاهم.

توجيه المشكل في قراءة (شِرْكَاء):

814 ابن الجزري، النشر 2330/4؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 111/4.

815 ينظر بتصرف يسير: القرطبي، أحكام القرآن 339/7؛ وينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم 524/3؛ وكذلك لا يحتج برواية التي جاءت أن آدم وحواء سمى ابنيهما (عبد الحارث) بقول من ابليس لهما؛ وقال ابن كثير: "هَذَا الْحَدِيثُ مَعْلُومٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ". 526/3؛ وينظر أصل الرواية عند الطبري: جامع البيان 312/13.

816 ينظر: النحاس، إعراب القرآن 84/2؛ الشوكاني، فتح القدير 313/2.

إن (شِرْكَاً) مصدر يراد به الصفة، وهو تقدير على حذف المضاف، تقديره: (جعلاً ذا شرك)، أو (جعلاً ذوي شرك)، فيكون المعنى أنهم جعلوا لله شركاء من غير الله تعالى فيما اتاهما؛ فإن لم تقدر هذه القراءة على حذف المضاف من وسط الكلام، فيقدّر في أوله على تقدير: (جعلاً لغيره شركاً) لبيان أن هناك شرك فيما اتاهم؛ فإن لم يقدر حذف المضاف آل الأمر إلى المدح؛ لانتفاء الشرك عنهم؛ وبقاء مشاركة الله لهم؛ لأن لفظ (شركاً) تفيد المشاركة لكونه مصدراً، ولأن الله تعالى استجاب لهم ثم أشركاه في الأمر! فكيف يستقيم المعنى؟ والمراد بالآية الذم بدلالة قوله تعالى: {فتعالى الله عما يشركون}⁸¹⁷، فوجب التقدير لدفع التعارض بين إشارة المدح، ودلالة الذم، والدلالة أقوى من الإشارة.

ومن المعلوم أن مبحث الحذف والتقدير كثير في القرآن الكريم وفي لغة العرب ونظير هذه الآية في قوله تعالى: {ولكن البرّ من آمن بالله} [البقرة: 177]، ومن كلام العرب نثراً: (إنما أنت أكلٌ وشرب)؛ والقراءتان هما يفيدان المعنى نفسه.

الآية الثالثة: اختلف القراء في قراءة لفظ (يُمْدُونَهُمْ) بفتح الياء وضم الميم، و(يُمْدُونَهُمْ) بضم الياء وكسر الميم، في قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: 202]

(يُمْدُونَهُمْ) قرأها نافع وأبو جعفر بضم الياء وكسر الميم.

(يُمْدُونَهُمْ) وقرأها الباقر بفتح الياء وضم الميم⁸¹⁸.

وجه الإشكال: (يُمْدُونَهُمْ)

إن قراءة الجمهور في لفظ (يُمْدُونَهُمْ) بفتح الياء هي قراءة واضحة، والذي يمد الشياطين إخوانهم من المشركين، أي من جنس الممدود، وما كان من جنس الممدود هو الفعل (يُمْدُ) أصله (مَدَّ) فعل ثلاثي، فاستعمل هنا المَدَّ وليس الإمداد، و(الغيّ) مكروه غير محمود؛ أما الإشكال الذي حصل في قراءة نافع وأبي جعفر (يُمْدُونَهُمْ) أصله (أَمَدَّ) وهو فعل رباعي يستعمل فيما يُحب ويُستحب، وليس فيما يكره مثل (الغيّ)؛ فأشكل على السامع استعماله في هذا الموطن؛ واختار أبو جعفر الطبري قراءة الجمهور وقال: "والصواب من القراءة في ذلك عندنا (يُمْدُونَهُمْ)"، وذكر مكي قراءة فتح الياء أي قراءة الجمهور هي الاختيار⁸¹⁹؛ وهنا يظهر استعمال

817 ينظر حول هذه المسألة وتوجيه معانيها: أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، 111/4؛ مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات**، 486.

818 ابن الجزري، **النشر** 2332/4، أبو عمرو الداني، **جامع البيان في القراءات السبع** 1129/3.

819 الطبري، **جامع البيان** 340/13؛ مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات**، 488.

الفعل (أَمَدَّ) الرباعي في غير موطن الاستعمال فيوهم السامع، وكأن الأمداد وقع بخير؛ ولكنه جاء لشر وهو (الغَيّ).

توجيه الإشكال في قراءة (يُمِدُّونَهُم):

من خلال النظر في المعاجم نجد إن (مَدَّ) و(أَمَدَّ) بينها ترادف ، وأنها لغتان صحيحتان، مثل: شَغَلَ وأشغَلَ؛ وهناك فرقاً بين الثلاثي (مَدَّ) والرباعي (أَمَدَّ)، فإن الثلاثي يستعمل في الشر، كقوله تعالى: {وَأَمْدَدْنَا هُمْ بِفَاكِهِةٍ} [الطور:22]، واستعمل في قراءة نافع (يُمِدُّونَهُم) الرباعي، وهو الإمداد، وموضع (المَدَّ) هنا في الآية جاء مجازاً وتشبيهاً؛ كقولنا: (أَمَدَدْتُ الْقَائِدَ بِالْجُنْدِ) وفي الآية هنا جاءت تعبير بالخير على سبيل التهكم؛ وهو في القرآن الكريم كثير ، كقوله تعالى: {فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} [التوبة:21]⁸²⁰، ومثلها: {بَشِّرِ الْمُنافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} [النساء:138]⁸²¹.

وبهذا يتبين صحة هذه القراءة ومقام البلاغة فيها؛ فالأصل في توجيهها الصور البلاغية المرادة، لكونها من المتواتر؛ وأنها تفيد التهكم بالمنافقين.

المبحث السابع: سورة الأنفال.

وهي سورة مدنية، وهي من السور الطوال، عدد آياتها 75 آية، عدد آيات المشكل: أربع آيات.

الآية الأولى: اختلف القراء في قراءة لفظ (مُرْدِفِينَ) بكسر الدال، و(مُرْدَفِينَ) بفتح الدال، في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِآلِفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال:9]

(مُرْدَفِينَ) قرأها نافع وأبو جعفر بفتح الدال.

(مُرْدِفِينَ) وقرأها الباقون بكسر الدال⁸²².

وجه الإشكال: (مردفين)

820 ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 122/4، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 487، أبي شامة، إبراز المعاني، 487.

821 ينظر: الزمخشري، الكشاف 577/1؛ أبو حيان، البرج المحيط 101/4.

822 ابن الجزري، النشر 2335/4؛ أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع 1134/3.

إن تفسير الآية على قراءة الجمهور بالكسر (مُرْدِفِينَ) بإجماع أهل التأويل بأن المسلمين حينما كانوا يقاتلون المشركين في معركة بدر، فإن الملائكة شهدت معهم المعركة وقاتلت مع المسلمين، فالمعنى: أنه يتبع بعضهم بعضاً متتابعين، يردف بعضهم بعضاً؛ وذكر الطبري بأن هذا الإجماع على قراءة الكسر تفيد بأن الله أردف المؤمنين بالملائكة، أي أولاً قاتل المؤمنون ثم أردفهم بالملائكة، وهو حجة على عدم صحة قراءة فتح الدال في لفظ (مُرْدِفِينَ)؛ لأن قراءة فتح الدال (مُرْدِفِينَ) تأويلها بأن الله أردف الملائكة بالمؤمنين؛ أي أن الله أرسل الملائكة أولاً ثم أردفهم بالمؤمنين، وليس العكس؛ فهذا إشكال معنوي، وذلك خلاف ما دلّ عليه ظاهر القرآن⁸²³؛ لأن القتل وقع أولاً من المؤمنين ثم أردفهم الله بالملائكة، وهنا وقع الإشكال في قراءة الفتح.

توجيه المشكل في قراءة فتح الدال (مُرْدِفِينَ):

لفظ (مُرْدِفِينَ) أصلها من رَدِفَ يَرْدِفُ رَدْفًا، فهو رَدِيفٌ، بمعنى (تَبِعَهُ)، ووجه أهل التوجيه في قراءة فتح الدال في (مُرْدِفِينَ) أن الله أردفهم أي بعثهم الملائكة على آثار من تقدمهم وهو المسلمين، جاءت بعدهم؛ أي تتابع بعضهم بعضاً؛ وقال أبو عبيد بن قاسم: "أن الله تبارك وتعالى أردف المسلمين بهم"، وكان مجاهد بن جبر (ت: 104هـ)، يفسرها: ممدّين، وهو تحقيق لهذا المعنى⁸²⁴.

وهناك وجهاً آخر، أن لفظ (مُرْدِفِينَ) نعت (ألف)، وهم الملائكة، مُتَّبِعِينَ، أو مُتَّبِعِينَ، وقيل: (مُرْدِفِينَ) مفعول من أردفتُ، فهو متعد إلى مفعولين، مثل: أردفتُ زيداً القومَ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المنصوب (مُمِدُّكُمْ)، ليقع في جواب كيف، أي: كيف مُمِدُّكُمْ؟ فيكون الجواب: إردافكم بألف من الملائكة⁸²⁵؛ وأما حجة أن الإجماع وقع على معنى قراءة الكسر (مُرْدِفِينَ) فقراءة الفتح لا تخالف الإجماع، لأن فيها معنى يؤكد ما في قراءة الكسر؛ وهي قراءة متواترة حجة، ولها طرقها وجمعها ابن الجزري⁸²⁶، فالقراءتان معناهما واحد وهما تدلان على أن الله تعالى سيمد المؤمنين بالعون والمدد على آثار من تقدمهم، أي جعل بعضهم تابعاً لبعض (مُرْدِفِينَ) أردف بعضهم بعضاً، أي جعلوا بعضهم تابعاً لبعض.

الآية الثانية: اختلف القراء في قراءة لفظ (الْعُدُوَّة) بضم العين، و(الْعُدُوَّة) بكسر العين، في قوله تعالى:

﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوَّةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوَّةِ الْقُصُوفِ وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَأَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَدِ وَلَكِنَّ

823 ينظر بتصرف: الطبري، جامع البيان 415/13.

824 ابن زنجلة، حجة القراءات، 307؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 124/4.

825 ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 489؛ ابن أبي مريم الشيرازي، الموضح 574/1.

826 ينظر: ابن الجزري، النشر 2335/4.

لَيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾

[الأنفال:42]

(الْعُدْوَة) قرأها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بكسر العين.

(الْعُدْوَة) وقرأها الباقر بن بضم العين⁸²⁷.

وجه الإشكال: (الْعُدْوَة)

إن قراءة كسر في لفظ (الْعُدْوَة) معلومة ومعروفة عند العرب، وهي قياسية من الفعل عدى - يعدي - أعدي، ولهذا لا إشكال فيها؛ لكونها قياسية تضبط في الميزان الصرفي، أما قراءة الضم في (عُدْوَة) فلم تسمع من كلام العرب، ولهذا أنكرها بعض من أهل العلم منهم أبا عمرو بن العلاء البصري، وقال الأخفش: "لَمْ يُسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا الْكُسْرُ"⁸²⁸.

توجيه المشكل في قراءة (الْعُدْوَة):

لغة الضم لغة صحيحة منقولة عن العرب، وقال أبو عبيدة بن قاسم: هما لغتان، وأكثر القراءة بالضم، وحكى مكي هما لغتان بالكسر (الْعُدْوَة) والضم (الْعُدْوَة)، ورجح أحمد بن يحيى ثعلب (ت: 291هـ) قراءة الضم أكثر اللغتين، وهو الاختيار، لأن أكثر القراء عليه⁸²⁹؛ وثعلب إمام في اللغة والقراءات حجة عند أهل هذا الفن، ذكره ابن الجزري في مواطن محتجا به، خصوصاً وأنه روى عنه قراءة الكسائي من طريق أبي الحارث، وقراءة أبي جعفر وهما من تمام العشر الذين قرئوا بالضم⁸³⁰، وتوجيه ثعلب مبين لما أشكل على أبي عمرو وموافقة الأخفش له.

827 ابن الجزري، النشر 2337/4؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 128/4.

828 أبو شامة، إبراز المعاني، 491؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 327/5

829 ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 129/4؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 419؛ وثعلب: أبو العباس ثعلب النحوي البغدادي ثقة كبير، له كتاب في القراءات وكتاب الفصيح، إمام الكوفيين في النحو واللغة. ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 148.

830 ينظر: ابن الجزري، النشر 575/1، ويسمى (طريق ثعلب) عن الكسائي، 588 لقراءة أبي جعفر.

وذكر ابن جرير الطبري بأنها لغتان مشهورتان بمعنى واحد، فبأي قراءة قرأ القارئ فقد أصاب؛ ولها شاهد في كلام العرب وشعرهم، وقال يحيى اليزيدي (ت: 202هـ): "الكسر لغة الحجاز"، وأنشد قول أوس بن حجر، بالضم والكسر⁸³¹:

وَفَارِسٌ لَمْ يَحِلَّ الْيَوْمَ عِدْوَتَهُ ... وَلَوْ إِسْرَاعًا وَمَا هُمَا بِإِقْبَالِ

وقول اليزيدي حجة ذكر مكانته ابن الجزري عند ذكره لقراءة أبي عمرو البصري، قائلاً: "وَقَرَأَ السُّوسِيُّ وَالدُّورِيُّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْيَزِيدِيِّ"، وبهذا يتضح ما أشكل على سامعه، لوجود ما يوفقه في اللغة ونقل عن الثقة⁸³².

وبهذا يتبين صحة قراءة الضم وأنه لا وجه لمن أنكرها؛ لأنه لا دليل عنده في النفي، وأن اللغة تثبت في كلمة ما بالنقل، وطرق النقل كثيرة، وأهمها طريق النقل بالرواية عن أئمة القراءة عن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وهذه القراءة قد ثبت نقلها بهذا الوجه عن عشرة أئمة من القراء العشرة، وعندما أنكر إمام الأئمة القراءة أو اللغة ربما لم يحفظها على ذلك الوجه الذي نقلت إليه، أو في الكلمة غرابة لأنه لم يألفها فيحكي عنه إنكارها، وقال سمين الحلبي: "وهذا هو الذي ينبغي أن يُقال فلا وجه لإنكار الضم ولا الكسر لتواتر كل منهما؛ ويحمل قول أبي عمرو على أنه لم يبلُغه"⁸³³.

الآية الثالثة: اختلف القراء في قراءة لفظ (يَحْسَبَنَّ) قرئت بالياء، و(تَحْسَبَنَّ)، بالتاء، في قوله تعالى: ﴿

وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: 59]

(لَا يَحْسَبَنَّ) قرأها ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر بالغيب بالياء.

(لَا تَحْسَبَنَّ) وقرأها الباقر بالتاء⁸³⁴.

وجه الإشكال: (وَلَا يَحْسَبَنَّ)

831 ينظر: الطبري، جامع البيان 565/13؛ السمين الحلبي، الدر المصون 610/5؛ ويحيى اليزيدي من القراء وعلماء اللغة، تلا عليه خلق، منهم: أبو عمر الدوري، وأبو شعيب السوسي وهما راوين أبي عمر البصري. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء 562/9.

832 ينظر: ابن الجزري، النشر 458/1.

833 ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون 610/5؛ ينظر: ابن الجزري، النشر 2337/4.

834 ابن الجزري، النشر 2338/4، أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، 92.

إن قراءة (ولا تحسبن) قراءة المخاطب، هي خطاب للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، والفعل (تحسبن) تطلب مفعولين، والمفعولان واضحان وهما: (والذين كفروا) مفعول أول، و(سبّقوا) مفعول ثاني، وهذه القراءة واضحة لا إشكال فيه⁸³⁵؛ و(سبّقوا) تقديره وهو فعل ماضٍ والواو فاعله، سد مسد المفعول الثاني بمعنى (سابقين) فيكون الخطاب (لا تحسبن الذين كفروا سابقين).

أما قراءة الغائب في (ولا يحسبن الذين كفروا) فلا يوجد في الظاهر إلا مفعول واحد، وهو يحتاج إلى مفعولين، وهذا إشكال من حيث المعنى والإعراب، حتى قال الزمخشري: "وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة"⁸³⁶؛ ويقصد بنيرة أنها غير واضحة، وأنكر أبو حاتم هذه القراءة (يحسبن) بأنها لحن لا تحل القراءة بها⁸³⁷.

توجيه مشكل قراءة (ولا يحسبن):

هناك عدة توجيهات لرفع ما أشكل على السامع، منها:

- 1- إن قراء الغائب في (ولا يحسبن) قراءة واضحة، وذلك إخبار عن الذين كفروا، وفي الفاعل وجّهان: أَحَدُهُمَا: هُوَ مُضْمَرٌ؛ أَي: يَحْسَبَنَّ مَنْ خَلَفَهُمْ، أَوْ لَا يَحْسَبَنَّ أَحَدٌ، (والذين كفروا) مفعول أول، و(سبّقوا) مفعول ثاني، فلا يخرج إعرابها عن إعراب (تحسبن)؛ والوجه الثاني للفاعل: أَنَّ الْفَاعِلَ (الَّذِينَ كَفَرُوا)، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي (سَبَّقُوا) فيكون المفعول الأول تقديره: (أنفسهم)⁸³⁸؛ فيكون التوجيه الأول هو تقدير الفاعل؛ والتوجيه الثاني هو تقدير المفعول به الأول، وحكم (يحسبن) تأخذ مفعولين مثل إعراب قراءة (تحسبن) التي لا خلاف فيها.
- 2- يعرب (الذين كفروا) فاعل أيضا لـ(ولا يحسبن)؛ لكن لا نقدر المفعول الأول، بل أضمرت (أن المخففة) قبل سبّقوا، والتقدير: (أنهم سبّقوا) فتسد (أن) المفعولين⁸³⁹، لأن إن: حرف توكيد مشبه بالفعل، و "الهاء": ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها، وسبّقوا خبرها، وهي وعاملها سدت مسد مفعولين.

835 ينظر: العكبري، التبيان 629/2.

836 ينظر: النحاس، أعراب القرآن 102/2؛ الزمخشري، الكشاف 231/2؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 342/5.

837 النحاس، إعراب القرآن 102/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 34/8.

838 ينظر: العكبري، التبيان 629/2؛ الباقرلي، كشف المشكلات، 506.

839 ينظر: مكي بن أبي طالب، مشكل أعراب القرآن 318/1؛ الباقرلي، كشف المشكلات، 506.

3- ويجوز أن يكون في (يَحْسَبَنَّ) فاعله محذوف وهو النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، والتقدير: ولا يحسبنَّ النبي الذين كفروا، فيكون (الذين كفروا) المفعول الأول، و(سبقوا) المفعول الثاني، كما في قراءة الخطاب⁸⁴⁰.

وهذه القراءة واضحة نيرة، وجميع هذه الوجوه المذكورة صحيحة من حيث الصناعة النحوية، ومقبولة من جهة المعنى، والقراءة لم يتفرد بها حمزة كما ذكر الزمخشري، بل قرأ مع حمزة ابن عامر الإمام الصريح الذي سبق للحن، ومعه عاصم من رواية حفص، وأبو جعفر المقرئ الثقة.

المشكل الثاني في الآية: اختلف القراء في نفس الآية في قراءة (إنهم) بكسر الهمزة وفتحها (أنهم)، في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال59].

(أنهم) قرأ ابن عامر بفتح الهمزة

(إنهم) وقرأ الباقر بكسر الهمزة⁸⁴¹.

وجه الإشكال: (أنهم)

إن قراءة الجمهور في كسر الهمزة (إنهم) تدل على الاستئناف والقطع عما قبله؛ أما قراءة عامر في فتح الهمز (أنهم) فيها اشكال تفسيري؛ لكونها تفيد استمرار ما سبق؛ واستبعد أبو حاتم السجستاني البصري (ت250هـ) وأبو عبيد قاسم هذه القراءة في (أنهم)، ووجه الإشكال: عندهم كما نقله النحاس عنهم، أن المعنى غير مفهوم إلا إذا كان التركيب (ولا تحسبنَّ الذين كفروا أنهم لا يعجزون)، على إسقاط (سبقوا) وهو غير جائز⁸⁴².

توجيه مشكل قراءة ابن عامر في (أنهم):

إن قراءة حمزة في فتح الهمز (أنهم) جاءت من باب التعليل، أي على إضمار (اللام) وحذفها بمعنى: سبقوا (لأنهم لا يعجزون)، والتقدير: (لا يحسبنَّ الكفار أنفسهم فاتوا)، (لأنهم لا يعجزون الله)، بمعنى لا يفوتون ولا ينجون من عقاب الله تعالى، فيجزون على كفرهم، فـ(أن) في موضع خفض على إعمال اللام المضمر⁸⁴³.

840 ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 494؛ ابن أبي مريم الشيرازي، الموضح 582/1.

841 ابن الجزري، النشر 2339/4، ابن مجاهد، السبعة في القراءات 179/1.

842 ينظر: النحاس، إعراب القرآن 102/2، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 342/5.

843 ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 158/4، ابن زنجلة، حجة القراءات، 312.

ووجه الزجاج توجيه آخر وهو إذا فتحت الهمزة في لفظ (أنهم) صار المعنى: (ولا تحسبن الذين كفروا إملأنا) ويكون (إملأنا) بدل من (الذين)، فيصبح المعنى (ولا تحسبن إملأنا للذين كفروا خيراً لهم)، ومثل هذه القراءة من الشعر، قول الشاعر عبدة بن الطبيب:

فما كان قيسٌ هُلكه هلك واحد. . . ولكنه بنيانٌ قــــوم تهذّما

جعل هلكه بدلاً من قيس، المعنى: فما كان هلك قيس هلك واحد⁸⁴⁴؛ فقراءة ابن عامر بالفتح (أنهم) قراءة مستقيمة لا إشكال فيها؛ لوجو ما يوفقها في اللغة العربية من شعر العرب.

الآية الرابعة: اختلف القراء في قراءة لفظ (وَلَا يَتِيَهُمْ) بفتح الواو، (وَلَا يَتِيَهُمْ) بكسر الواو، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجْهَهُمْ وَإِنْفُسَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال 72]

(وَلَا يَتِيَهُمْ) قرأها حمزة وحده بكسر الواو.

(وَلَا يَتِيَهُمْ) قرأها الباقون بالفتح⁸⁴⁵.

وجه الإشكال: (ولايتهم)

إن قراءة الجمهور وهي فتح الواو في (وَلَا يَتِيَهُمْ) معناها النصره فهي مصدر الولي، وذلك بأن الذين آمنوا ولم يهاجروا ليس عليكم أيها المؤمنون أن تنصروهم على عدوهم، ولا إشكال في هذه القراءة من أنها جاءت مناسبة للسياق العام للآية؛ أما قراءة حمزة بكسر الواو في (وَلَا يَتِيَهُمْ) فيها إشكال تفسيري؛ ووجه أنه مصدر (الوالي) على وزن (فعالة) لأنها من الصناعة، كسقاية ورفادة⁸⁴⁶، وليس هنا تولي أمر الولاية غير مناسب لموضوع الآية، وحكى عن أبي عمرو والأصمعي (ت: 216) أنها لحن⁸⁴⁷.

توجيه مشكل قراءة (ولايتهم):

844 ينظر: الزجاج، إعراب القرآن 492/1؛ أبي شامة، ابراز المعاني، 403؛ وينظر: الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/ 2003م)، 561.

845 ابن الجزي، النشر 2340/4، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 173.

846 ينظر: الحملاوي، أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، (مكتبة الرشد الرياض)، 57.

847 ابن عطية، المحرر الوجيز 556/2.

إن كثير من الكلمات التي توجّه إليها إنكار بعض أهل العلم في اللغة، قد يكون سبب إنكارهم بأن اللفظ ثابتاً عنده من حيث الضبط، مستنداً إلى قاعدة يقيس عليه ما ورد؛ فكل ما يخالف ما يظنه صحيحاً عنده يعمد إلى إنكاره، ولا يرى معناه صحيحاً في ذلك السياق، وقد يَعدُّه ضعيفاً، كما هو حاصل في لفظ (الولاية)؛ فإن من خطأ لفظها وجعلها من قبيل اللحن في السياق؛ يثبت الكسر فيها لغة؛ ولكن لا يرى المعنى مناسباً لسياق فينكرها؛ لاضطراب في المعنى عنده؛ ومثل ذلك قراءة الكسر في (ولايتهم) فهي صحيحة؛ لكن في تقديرهم لا توافق السياق الذي ذكرت فيه.

وقراءة الكسر في (ولايتهم) من حيث ذاتها هي لغة صحيحة؛ وهي بمعنى قراءة الفتح في (ولايتهم)، مثل: الدلالة والدلالة، والوصاية والوصاية؛ وهما بمعنى: توالي الأمر، وقال ابن فارس: "الولاية النصر، والولاية السلطان"⁸⁴⁸؛ فلا حجة لمن فرق بينهما في دلالتهما.

وذكر الفراء من قراءة الفتح (الولاية) أن من معناها النصر، هم أهل ولاية عليك أي متناصرون عليك، وأن القراءة سمعناها بالفتح والكسر في معناها جميعاً، وتفيد معنى مشترك بينهما؛ وتفسيرهما على أنهما مصدران، فالكسر (الولاية) مصدر (والي)، تقول وليت الشيء ولاية، وهو بين الولاية، والمفتوح (الولاية) مصدر (للولي) تقول: هذا ولي بين الولاية⁸⁴⁹.

وأشار العلامة الديري في نظمه للتفسير فقال⁸⁵⁰:

وفي الولي الفتح في الولاية وباب إلى الكسر في الولاية

وأقرب الأقوال إن يكون قراءة الفتح والكسر لغتان بمعنى واحد كما في الدلالة والدلالة.

المبحث الثامن: سورة التوبة.

وهي سورة مدنية، من السور الطوال، عدد آياتها 129 آية، عدد آيات المشكل: خمس آيات.

848 ابن فارس، مجمل اللغة، 937، السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير شرح الألفاظ 342/4.

849 ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، 419، الفراء، معاني القرآن 419/1، أبو عبيدة، مجاز القرآن 405/1.

850 الديري، عبد العزيز أحمد الدميري، التيسير في علوم التفسير، (مطبعة التقدم العلمية مصر)، 75.

الآية الأولى: اختلف القراء في قراءة لفظ (يُضَاهُون) بالهمز بعد الهاء المكسورة، و(يُضَاهُون) غير همز وهاء مضمومة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيُّرُ بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ بْنُ اللَّهِ ذَلِكَ

قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: 30]

(يُضَاهُون) قرأها عاصم وحده بهمزة مضمومة بعد الهاء المكسورة.

(يُضَاهُون) وقرأها الباقون بضم الهاء ومن غير همز⁸⁵¹.

وجه الإشكال: (يُضَاهُون)

قراءة (يُضَاهُون) أصلها ضاهي، يضاهي، والألف من (ضاهي) منقلبة عن ياء وحذفت في (يُضَاهُون) من أجل الواو، وهذه القراءة لا إشكال فيها؛ بخلاف قراءة عاصم فيها ما أشكل على السامع في لفظ (يُضَاهُون) من (ضاهاً) مثل قولهم: امرأة ضهياء، أي لا ثدي لها؛ وهو تَغْيِيرٌ في حال أصلها كامراً؛ وحُكِمَ عليها العُكْبَرِي بِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ؛ لكون اللفظ خاص في المرأة التي لا ثدي لها؛ وذلك بسبب في أصل الاشتقاق؛ والأولى أن يكون لغة في (ضاهي) وهي من (ضهي) انقلبت الياء إلى ألف؛ وليس مشتقاً من (ضهياء)؛ لأن الياء أصلية والهمزة زائدة، ولا يجوز أن تكون الياء زائدة، إذ ليس في الكلام (فَعِيلٌ)⁸⁵²؛ وهو اعتراض قاله أيضاً ابنُ جَنِّي، قائلاً عنه: "إِنَّمَا حَكَاهُ قَوْمٌ شاذاً"⁸⁵³؛ فلو حذف ما زاد عن اللفظ بقيت الياء، فنقول من (ضهياء) بعد حذف الزيادة وهما الألف والهمزة عنها بقي منها لفظ (ضهي)؛ ولو حذفنا الزيادة من (ضاهي) وهو الألف فيها لعادت الياء كأصل في الكلمة (ضهي)؛ فاتفق كلا الكلمتين على المصدر (ضهي).

واختار مكي قراءة (يُضَاهُون) بترك الهمز معللاً بترك الهمز أفضل، ونقل أبو علي الفارسي عن الإمام النحوي أحمد بن يحيى ثعلب (ت: 291) لم يتابع عاصماً أحد على قراءة الهمزة⁸⁵⁴.

توجيه المشكل في قراءة (يُضَاهُون):

إن لفظ (يُضَاهُون) من (ضاهاً) لغة من ضاهي، وذكر الزجاج (المضاهاة) في اللغة المشابهة، مهموز وغير مهموز، وقيل إن بعض العرب يَهْمِزُ فيقول (يُضَاهُون)، واشتقاقه من قولهم: (امرأة ضهيأ) وهي التي

851 ابن الجزري، النشر 4/ 2345؛ أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع 118.

852 ينظر: العُكْبَرِي، التبيان في إعراب القرآن 641/2.

853 الزبيدي، تاج العروس 478/38.

854 مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 503؛ أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة 186/4.

لا يظهر لها ثدي ولا تحيض فكانها اشبهت الرجل، ويقال: ضاهيته مضاهاة، وهي المشاكلة الشيء بالشيء أي على شكله ومشابهته، والهمزة زائدة في (ضهياً)، فتكون موافقة لأصل المصدر (ضهي)، وأجاز أبو إسحاق في همزة (ضهياً) أن تكون أصلاً والياء زائدة، فتكون الكلمة فعلية (ضهى)، ولذلك يقال: (ضاهيتُ زيداً) و(ضاهأتُ زيداً) بالياء والهمزة، والجمع (ضهيّ) ضهيت، ضهى، وقال في لسان العرب: ضاهأتُ الرَّجُلَ وضاهيته أي شابهته، يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ، لغتان، كأرجأتُ وأرجيتُ، وقرئَ بِهِمَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: {يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا} 855؛ ، وهي لغة من لغات ثقيف، كما أنها وردت في نثر العرب "قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلْحَاجِّاجِ فِي ابْنِهَا وَهُوَ مَحْبُوسٌ: إِنِّي أَنَا الضَّهْيَاءُ الدَّثَّاءُ"، وشعرهم، أنشده الشاعر في مجلس الخليفة عبد الملك بن مروان، جاء فيه 856:

وضهياً من سِرِّ المَهَارِي نَجِيبةً جَلَسْتُ عَلَيْهَا ثُمَّ قُلْتُ لَهَا إِنْ

واستنتاجاً من كلام أهل التوجيه بأنها لغتان من لغات العرب تقرأ بالهمز؛ وكما قال ابن الجزري في (باب الهمز المفرد): "فَتَنْضُمُ مِنْ أَجْلِ وَفُوعِ الْوَاوِ بَعْدَهَا، وَتَنْكَسِرُ الْهَاءُ قَبْلَهَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ هَمْزٍ، فَيَنْضُمُ الْهَاءُ قَبْلَ مِنْ أَجْلِ الْوَاوِ" 857؛ ومن أختار القراءة بدون همز (يُضَاهُونَ) أنه أراد التخفيف فأسقط الياء لحركتها بالضم أصلها (يُضَاهِيُونَ)، والضم لا يدخلها؛ كما أنها قراءة متواترة.

الآية الثانية: اختلف القراء في قراءة (عَشَرَ) بفتح العين، و(عَشَرَ) بإسكان العين في قوله تعالى:

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكََ اللَّيْلُ الْقَيْمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: 36]

(اثنا عشر) و (أحد عشر) و (تسعة عشر) قرأها أبو جعفر بإسكان العين في هذه المواضع الثلاث.

855 النحاس، معاني القرآن 443/2؛ ابن منظور، لسان العرب 112/1؛ الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 320/4،

856 كونه لغة ثقيف، ينظر: الفراء، كتاب فيه لغات القرآن، ضبطه: جابر بن عبد الله السريع، (الشبكة العالمية، 1435هـ)، 72؛ وذكرت في النثر، ينظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسى، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ/ 2000م)، 369/4؛ لم أجد من القائل، ينظر: ابن فارس، تهذيب اللغة، 6/ 192؛ وقال: (والضَّهْيَاءُ مِنَ النَّوْقِ: الَّتِي لَا تَضْبَعُ وَلَا تَحْمِلُ، وَمِنَ النِّسَاءِ: الَّتِي لَا تَحِيضُ.)؛ وكذلك: ابن منظور، لسان العرب 488/14.

857 ابن الجزري، النشر 1275/2.

(اثْنَا عَشَرَ) و (أَحَدَ عَشَرَ) و (تِسْعَةَ عَشَرَ) وقرأها الباقون بفتح العين في هذه المواضع⁸⁵⁸.

وجه الإشكال: (اثْنَا عَشَرَ) سكون العين

إن الإشكال الحاصل في قراءة أبو جعفر المدني في إثبات الألف وسكون العين في قوله (اثْنَا عَشَرَ)، وصرح أبو عمرو الداني ومن المفسرين أبو حيان بأن هذه القراءة استكرهت من حيث الجمع بين ساكنين⁸⁵⁹.

توجيه مشكل قراءة (اثْنَا عَشَرَ):

نص أبو عمرو الداني وابن الجزري وغيرهم من علماء القراءات في قراءة أبو جعفر بإسكان العين في (عَشَرَ) وأنه لا بد من مد الألف في (اثْنَا) لالتقاء الساكنين، وأن تسكين العين يعتبرهما بمنزلة الكلمة الواحدة، وتقرأ (اثنا عشر)، وردَّ أبو عمرو الداني ومن بعده ابن الجزري لمن استكرها بأنها قراءة متواترة مقبولة، ورويت عن أبي جعفر من العشرة⁸⁶⁰؛ وهنا يكون مدُّ الألف مدًّا طبيعياً، مقداره حركتين، مشبعاً لأجل الساكن؛ لأنه حينئذ أصبح من باب المد اللازم.

وأنكر ابن الجزري عن أنكر صحة هذا اللفظ، بأن سكون العين في (عَشَرَ) لغة فصيحة، لا شك فيها، قائلاً: "بَلْ هُوَ فَصِيحٌ سَمِعَ مِثْلَهُ مِنَ الْعَرَبِ" ثم ذكر ما نقله ابن منظور من قول العرب "الْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبَطْنِ"، بغير حذف ألف (حَلَقَتَا) لسكونها وسكون اللام في لفظ (البطن)، فإنهم جمعوا بين ساكنين في الوصل غير مُدْغِمٍ أحدهما في الآخر⁸⁶¹.

وخلاصة القول، إن ثبوت وجه من لغة العرب لهذه القراءة المتواترة، ينفي الضعف عنها، لكونها جاءت وله ما وقفها في لغة العرب من إسكان لفظ (عَشَرَ)، فيقول: أَحَدَ عَشَرَ، وَكَذَلِكَ يَسْكُنُهَا إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ، إِلَّا ائْتِيَ عَشَرَ فَإِنَّ الْعَيْنَ لَا تُسَكَّنُ لِسُكُونِ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ قَبْلَهَا، ونقل ذلك أئمة اللغة منهم: ابن السكيت،

858 ابن الجزري، النشر 2345/4، أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبع 457/2.

859 أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، 1151/3؛ ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 5/، 414؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 44/6.

860 ينظر: أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع 1151/3؛ عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، (دار الكتاب العربي، بيروت)، 135؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2345/4.

861 قال ابن منظور: البطان الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، ويقال: التقت حلقتا البطن، للأمر إذا اشتد؛ ينظر: لسان العرب 57/13؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2346/4.

ووافقه الأزهرى، والجوهري، وتبعهم ابن منظور والزبيدي وغيرهم⁸⁶²، فلا حجة لمن أنكر تلك القراءة مع كونها تستند إلى أصل ذكره أئمة المصنفين في المعاجم في لغة العرب.

الآية الثالثة: اختلف القراء في قراءة لفظ (كلمة الله) بنصب التاء، و(كلمة الله) برفع التاء، في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَصْـُورُهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:40]

(كلمة الله) قرأها يعقوب بنصب التاء التانيث.

(كلمة الله) وقرأها الباقون بالرفع⁸⁶³.

وجه الإشكال: (كلمة)

لا إشكال في قراءة الجمهور لفظ (وكلمة الله) في رفع (كلمة) من جهة الإعراب، فالواو للاستئناف كأنه تم الكلام عند قوله: (وجعل كلمة الذين كفروا السفلى) ثم أبتدأ: (وكلمة الله هي العليا) كلمة مبتدأ و(العليا) خبره.

أما قراءة يعقوب في نصب (كلمة) قال العُكْبَرِي وغيره أنها قراءة ضعيفة؛ وذلك لأسباب ثلاثة⁸⁶⁴:

- 1- فيه وضع الظاهر لفظ الجلالة (الله) موضع مضمرة (الهاء)، إذ الوجه أن تقول (كَلِمَتُهُ هي العليا) عطفًا على ما قبلها فيكون (أنزل الله السكينة وكلمته هي العليا).
- 2- أن فيه إشارة على أن (كلمة الله) كانت سُفْلَى فصارت عُلْيَا، وليس كذلك.

862 ينظر بحث هذه المسألة وكيف أثبتتها ابن السكيت: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:1، 1423هـ/2002م)، 214؛ الأزهرى، تهذيب اللغة، 1/259؛ الجوهري، الصحاح، 2/746؛ ابن منظور، لسان العرب 13/57؛ الزبيدي، تاج العروس، 13/42.

863 ابن الجزري، النشر، 4/2347.

864 ينظر بتصرف: العكبري، التبيان في إعراب القرآن 2/645؛ وينظر: المنتجب الهمداني، الكتاب الفريد 3/269.

3- أن ضمير التوكيد مثل ذلك (هي) بعد (كلمة الله) بعيداً في قراءة النصب؛ إذ القياس أن يكون (إياها) وهنا ظاهره خلاف القياس

توجيه مشكل (وكلمة الله) بنصب (كلمة):

أن التوجيه الإعرابي بنصب (كلمة الله) معطوفة على الفعل الأول لـ(جَعَلَ) في قوله: (جَعَلَ كلمة الذين كفروا) والتقدير: (وَجَعَلَ كلمة الذين كفروا السفلى وَجَعَلَ كلمة الله هي العليا) و(هي العليا) مفعول ثاني (جَعَلَ)⁸⁶⁵.

أما الوجوه الثلاثة التي جعلها العكبري وغيره سببا في إشكالها فقد أوردها السمين الحلبي، وغيرها ما يناسب توجيه ما أشكل على السامع، وذلك من ثلاث وجوه:

الوجه الأول: وضع الظاهر موضع المضمّر، وهذا أسلوب من أساليب القرآن الكريم، بأن الاسم يعاد ذكره ثانية إذا كان هناك غرض وفائدة في الإعادة فيُعدل عن هذا الأصل، فكرر لفظ (كلمة) في قوله: {وكلمة الذين كفروا} وقوله: {وكلمة الله} زيادة التقرير والتمكين لإثبات دلالة المعنى للسامع على مراد المتكلم؛ فلا ضعف في القراءة، وهذا الأسلوب كثير من هذا القرآن، ومنه قوله تعالى: {وبالحق أنزلناه وبالحق نزل} [الإسراء: 105] أصل الكلام: (وبالحق أنزلناه وبه نزل) لكن كرر الاسم ثانية (الحق) زيادة في تقرير حقيقة نزول القرآن بالحق، وهو من أحسن ما يكون لأن فيه تعظيماً وتفضيماً⁸⁶⁶.

الوجه الثاني: في قراءة النصب (كلمة) دلالة على أن كلمة الله كانت سفلى فصارت عليا، وهذا لا يلزم ما ذكر؛ وهو أن يكون ذكر شيء يصيّر المعنى إلى الضد، والقصد أن ثبوت معناً لا يدل على ثبوت ضده؛ فهو انتقال من وصف إلى وصف، ولا يلزم منه انتقال من ضد لآخر⁸⁶⁷.

الوجه الثالث: أن توكيد (هي) في قراءة النصب بعيداً، والقياس أن يكون (إياها)؛ والجواب على ذلك فـ(هي) ليست تأكيداً البتة؛ إنما (هي) ضمير فصل على حالها؛ وكيف يكون تأكيداً، وقد نص النحويون على

865 ابن ابي مريم الشيرازي، الموضح، 595؛ المنتخب، الكتاب الفريد 269/3.

866 ينظر بتصرف: السمين الحلبي، الدر المصون 6/ 53؛ ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب 97/10.

867 ينظر بتصرف: السمين الحلبي، الدر المصون 6/ 53؛ إسماعيل حقي البرصوي: أبو الفداء، روح البيان، (دار الفكر، بيروت)، 436/3.

أن المضمّر لا يؤكد المظهر لكن العكس يكون من تأكيد المضمّر بالمظهر⁸⁶⁸؛ كما لا يشترط أن ما يثبت باللغة يثبت بقاعدة القياس، لكون القياس كاشف عن الحكم وليس منشئ له، ولهذا فرق ابن الجزري بين ما يثبت باللغة عما يثبت بالقياس، فقد يتفقان وقد يستقل كل قسم بنفسه؛ وذكر قاعدة لذلك قائلاً: "فَهَذَا وَجْهٌ بَيِّنٌ مِنَ اللُّغَةِ وَالْقِيَاسِ" فإذا وقع الخلاف بين ما نقل باللغة مع القياس الذي يعضد اللغة، يبقى العمل بكليهما، وقال: "وإن كَانَ غَيْرُهُ أَبْيَنَ فَلَيْسَ سَبِيلُ ذَلِكَ أَنْ يُدْفَعَ وَيُطْلَقَ عَلَيْهِ الْخَطَأُ" وبين علة ذلك "لأنَّ الأئمةَ إِنَّمَا تَأْخُذُ بِالْأَثْبَتِ عِنْدَهَا فِي الْأَثَرِ دُونَ الْقِيَاسِ، إِذَا كَانَتْ الْقِرَاءَةُ سُنَّةً"؛ أي ثبتت عن طريق لا شك فيه⁸⁶⁹.

وخلاصة القول: إن قراءة يعقوب قراءة فصيحة معنى وإعراباً و(كلمة) معطوفة على المفعول الأول ل(جَعَلَ) و (هي) ضمير فصل معناه التأكيد، وليست تأكيداً كما قال العُكْبَرِيُّ، وموضع الظاهر موضع مضمّر وضع حسن، ولا إشكال فيه وله نظائر في القرآن كما مرّ.

الآية الرابعة: اختلف القراء في قراء لفظ (ورحمة) بالرفع، و(رحمة) بالخفض، في قوله تعالى:

﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ

لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: 61]

(رحمة) قرأها حمزة بالخفض.

(رحمة) وقرأها الباقون بالرفع⁸⁷⁰.

وجه الإشكال: (ورحمة)

لا إشكال في قراءة الرفع (ورحمة) من حيث المعنى والإعراب، بأنه معطوف على (أذن)، كأنه قال:

هو أذنٌ خيرٌ وهو رحمةٌ؛ أما قراءه خفض في (ورحمة) فيها إشكال من وجهين:

868 ينظر "تأكيد المضمّر بالمظهر" قال الزمخشري: "المضمّر إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أن مجروراً. فالمرفوع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد بالمضمّر، وذلك قولك زيد ذهب هو نفسه وعينه" و"أما المنصوب والمجرور فيؤكدان بغير شريطة، تقول رأيته نفسه ومررت به نفسه". **المفصل في صنعة الإعراب**، 147.

869 ابن الجزري، النشر 1292/2.

870 ابن الجزري، النشر 2348/4، أبو عمرو الداني 118.

الوجه الأول: أن (ورحمة) معطوفة خفصاً على (خير) في قوله تعالى: {أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ} وهذا ضعيف مردود ذكره أبو جعفر النحاس؛ لأنه قد باعد بين الاسمين⁸⁷¹.

الوجه الثاني: ربما تؤهم عطفه على المجرور قبله، وهو لفظ (لِلْمُؤْمِنِينَ)، في قوله تعالى: {وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ} وليس كذلك⁸⁷².

توجيه مشكل قراءة الخفض (ورحمة):

إن قراءة الخفض في (رحمة) معطوفة على (خير)، كأنه قال: (قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ وَأَذُنُ رَحْمَةٍ)، أي مستمع خير ورحمة، لأن الخير هو الرحمة، والرحمة هي الخير، فكما أضاف أذناً إلى الخير أضاف أيضاً إلى الرحمة؛ لأنها من الخير، وهذا التوجيه الذي أجمع عليه أهل العلم منهم مكي بن أبي طاب وابن زنجلة وابن أبي مريم⁸⁷³؛ وهو توجيه يوافق مقاصد علم اللغة من الحذف والتقدير، خصوصاً وأن هناك ما يشير إلى المحذوف وجود حرف عطف (الواو) سبق المعطوف (أذن) المقدر وهو مضاف إلى ما بعده (رحمة)؛ وجواز حذف المعطوف له نظائره في القرآن الكريم، منه قوله تعالى: {فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} [البقرة: 60]، أي: (فضرب فانفجرت)، فحذف (فضرب)؛ لأنه معطوف على قوله: (فقلنا)؛ وكذلك جاء نظيره في شعر العرب ونثرهم⁸⁷⁴.

وأما اعتراض بعض أهل اللغة من أن المباعدة بين الاسمين في الخفض ضعيف مردود؛ فإنها دعوة مردودة لا يعضدها برهان، ولا فرق بين المعطوف والمعطوف عليه وهو منصوب، وبين كونه مخفوضاً أو مرفوعاً، لكون العطف من باب (التوابع)، فيتبع التابع من حيث التذكير والتأنيث، والنكرة والمعرفة، والإفراد والجمع، والرفع والنصب والخفض، فيشترك بواحدة من كل قسم؛ ومثلما يجوز عطف قراءة الرفع (ورحمة) على (أذن) مع وجود التباعد بين الاسمين، فيكون تقدير الكلام: (قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ) و(قُلْ رَحْمَةً)؛ كذلك يجوز عطف قراءة الخفض (ورحمة) على (خير) المضاف إلى (أذن) وهو مضاف إليه، فيكون تقدير الكلام: (قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ وَرَحْمَةٍ)؛ ومن الخير أنه صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين، ومن علامة الرحمة الخفض للمرحوم،

871 ينظر: النحاس، إعراب القرآن 124/2؛ الشوكاني، فتح القدير 2/428.

872 أبو علي الفارسي، حجة القراء السبعة 203/4.

873 ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، 320؛ بن أبي مريم الشيرازي؛ الموضح، 599؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، 504.

874 حول حذف المعطوف، وطرق تقديره عند أهل اللغة، ينظر شواهد الشعر والنثر. ابن جني، الخصائص 290/1؛ وينظر باب: "جواز حذف المعطوف عليه بالفاء والواو". ابن هشام، أوضح المسالك 360/3.

جاءت مخفوضة (ورحمة) أخذت أقل مرتبة علامة في الإعراب؛ ولا يحسن من توهم أن (رحمة) معطوف على (للمؤمنين)؛ لأنه اللام في (المؤمنين) زائدة، وتقديره: ويؤمن المؤمنون، أي يصدقهم، ولا يحسن حينما يعطف فيكون المعنى: يصدق الرحمة للذين آمنوا منكم، وهذا لا معنى له⁸⁷⁵.

وخلاصة القول إن قراءة حمزة بالخفض في (رحمة) معطوفة على (خير) لأن الرحمة داخلة في الخير؛ لأنه أعم وأشمل؛ إذ كل رحمة خير، وأن العطف الخاص على العام لا يمتنع في العربية، ونظيره في قوله تعالى: {قُرْأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ} [العلق:1]، ثم خصص بعد ذلك، فقال: {خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ} [العلق:2]، فكما أن (خَلَقَ) يعم الإنسان وغيره، فكذلك الرحمة يعمها الخير، ولا يمتنع أن تعطف عليه وتخصص بالذكر من بين أنواع الخير⁸⁷⁶؛ كما أن هذه القراءة صحيحة المعنى وصريحة عربية ولا غموض فيها، وهي من المتواتر الذي لا شك فيه.

الآية الخامسة: اختلف القراء في قراءة لفظ (الأنصار) بالرفع، و(الأنصار) بالخفض، في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة:100]

(الأنصار) قرأها يعقوب بالرفع.

(الأنصار) قرأها الباقون بالجر⁸⁷⁷.

وجه الإشكال: (والأنصار)

قراءة الجمهور وهي الخفض في (والأنصار) لا إشكال فيها، ولا اختلاف في إعرابها؛ لكونها معطوفة على (المهاجرين)، وإخبار أن السابق من الفريقين المهاجرين والأنصار، وهذا واضح.

أما قراءة يعقوب بالرفع في لفظ (والأنصار) فيها إشكال إعرابي، بكون (الأنصار) مرفوع جاء بعد المجرور؛ فيشكل على السامع هل هو معطوف؟ وعلى أي شيء يعطف؟ وإن كان مبتدأ فأين الخبر؟ وقال ابن

875 حول هذه المسألة وطريق تخريج ما أشكل، ينظر: أبو علي الفارسي، **حجة للقراء السبعة** 203/4؛ ينظر إعرابها: مكي بن أبي طالب، **مشكل أعراب القرآن** 331/1.

876 ينظر بتصرف: أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة** 205/4، مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن** 331/1، النحاس، **إعراب القرآن**، 125/2.

877 ابن الجوزي، **النشر** 2350/4.

جرير معلقاً على قراءة الرفع: "القراءة التي لا أستجيز غيرها، الخفض في (الأنصار)، لإجماع الحجة من القراءة عليه، وأن السابق كان من الفريقين جميعاً، من المهاجرين والأنصار، وإنما قصد الخبر عن السابق من الفريقين، دون الخبر عن الجميع"؛ ولهذا أختار الأخفش قراءة الخفض في (والأنصار) معللاً كونها معطوف على السابقين من الفريقين المهاجرين والأنصار، بقوله: "والوجه هو الجر لان السابقين الأولين كانوا من الفريقين جميعاً"⁸⁷⁸.

توجيه مشكل قراءة الرفع في لفظ (والأنصار):

يمكن توجيه قراءة الرفع من خلال تعليلها إعرابياً، فإن قراءة الرفع في لفظ (والأنصار) معطوف على قوله تعالى: {والسابقون الأولون}، فهي لا تختلف عن قراءة الجمهور في الجر (والأنصار) في العطف على ما قبلها؛ فيكون المعنى أن السابقين الأولون هم من المهاجرين والأنصار، هم أهل السبق، فعطفت الأنصار على السابقين⁸⁷⁹.

وقراءة الرفع في قوله تعالى: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار}؛ في كلا القراءتين جاءتا لبيان أن خيرية الذين سبقوا {والسابقون الأولون} هم على ثلاثة أنواع، المهاجرون، والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وشرط الصنف الثالث الإلتباع لهم بإحسان، فإن الله رضي عنهم؛ ووري عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ مَنَازِلٍ: الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ}، فَأَحْسَنَ مَا نَكُونُ أَنْ نَكُونَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ"⁸⁸⁰.

وخلاصة القول، أن هذه القراءة متواترة، لها ما يوفقها من كلام العرب، ولها وجه من الإعراب؛ وليس فيها اضطراب ولا ضعف، بل تفيد المعنى العام الذي جاءت لأجله الآية.

الخاتمة

من خلال هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية:

878 ينظر: ابن جرير، جامع البيان 439/14؛ الأخفش، معاني القرآن 364/1.

879 ينظر: النحاس، أعراب القرآن 132/2؛ أبو حيان، البحر المحيط 495/5؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 657/2.

880 رجاله ثقات، ينظر: ابن أبي حاتم، التفسير 593/8؛ وينظر من ذكر ثَلَاثِ مَنَازِلٍ: الواحدي، الوسيط 275/4.

- 1- يعد كتاب (النشر في القراءات العشر) من أجمع الكتب وأنفعها، ومقصد الطلاب في كل عصر، إذ تناول فيها كل صحيح من طرق وروايات القراءات العشر، وكل قراءة ورواية لها قاعدة من قواعد اللغة، كقاعدة (باب الهمز المفرد) وغيرها من القواعد الكثيرة التي ذكرها في كتابه النشر.
- 2- إن اختلاف القراءات القرآنية بين القراء العشر إنما اختلاف التنوع والتغاير، لا اختلاف التضاد والتناقض، وإن القراءات التي يتغاير فيها اللفظ كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها واتباع ما تضمنته من معنى علماً وعملاً.
- 3- كل قراءة من القراءات العشر استبعدتها مصنف في علم القراءات أو ضعفها وعللوا فيها، فإنها متواترة إجماعاً، وغاية أهل العلم التمهيد والتدقيق ورفع الإشكال عن السامع، توجيهها عدة أوجه، لغوية، ونحوية، وصرفية، وتفسيرية.
- 4- إن الإشكال الذي حصل في الآية سواء في الألفاظ أو في المعنى، أو سبب توهم التعارض، ليس إشكال حقيقي، وأن القرآن منزّه عن ذلك، وإنما جاء نتيجة علة بلاغية، وغموض والالتباس على السامع، وذلك بسبب عدم العلم بدراية اللغة العربية نحواً وصرفاً وبلاغة ودلالة، فتحتاج إلى بيان وتوضيح.
- 5- إن الذي يشغل بعلم القراءات القرآنية يجب أن يكون له دراية بعلم اللغة العربية والتفسير، ومعرفة المصنفات التي تختص بعلم التوجيه، مثل مصنف (الحجة للقراء السبعة)، أبو علي الفارسي، (والكشف عن وجوه القراءات) لمكي بن طالب القيسي، ففي هذه التصانيف علم كثير ودقة بالغة وغيرهم من العلماء كثير.
- 6- إن الإشكال الذي حصل في اختلاف القراءات القرآنية، هو أن يكون إشكال يقع على السامع، وليس بسبب في ذات اللفظ، فلو كان هناك إشكال بذات اللفظ لوقع الإنكار من العرب، فهم أهل لغة وأهل دراية باللغة وعلومها.
- 7- في الحقيقة لا يوجد ما هو مشكل، ولكن يوجد ما هو نادر الاستعمال وغير شائع، وهنا يظهر كيف أن القرآن حجة على اللغة وليس اللغة حجة على القرآن الكريم؛ مما يعطي تصوراً أن هذا القرآن هو كتاب الله الخالد الذي لا يأتيه الباطل ولا يدخل إليه شك.
- 8- من خلال النظر إلى جملة مما أشكل على السامع، نخرج بتصور أن علم القراءات علم خضع للدراسة والتحري والتدقيق والمراجعة، رواية ودراية، مما يدفع شبه نقله عن طريق خبر الأحاد، فكون القراءة فيها لفظ يشكل على بعض السامعين، يدفع صاحب الإشكال إلى البحث والتعلم

للوصول إلى فك ما أشكل عليه من لفظ، فتظهر المصنفات، وتعم الفائدة، وهو نوع أعجاز آخر للقرآن الكريم.

9- ارتباط علم القراءات بعلم اللغة وعلوم التفسير، جعل من كليهما خادمين للقرآن ولعلم القراءات حصراً؛ لكون أن علوم اللغة من نحو تضبط حركة آخر اللفظ، ومن علم الصرف يضبط وزن اللفظ، ومن البلاغة دلالة اللفظ؛ ومن مجموع الدلالات يظهر علم التفسير، وعلم القراءات بما فيه من تغير اللفظ لم يغير مقصود الآية، بل أضاف معناً إلى معاني التفسير، فيوسع الأذان للتفكر بالقرآن.

10- لم تستوعب الدراسة جميع القرآن الكريم بل جاءت محصورة بالطوال من السور فقط؛ وذلك لكي يستمر البحث، فعلم توجيه مشكل القرآن الكريم لم يكتب به كثيراً في هذا العصر، والتحدي من قبل المشككين سببه ضعف شيوع اللغة العربية وبلاغتها؛ لهذا كلما زادت الدراسات حول التوجيه عموماً وما أشكل بشكل خاص كلما كان التوسع في التفكير في القرآن الكريم وأسراره، وكلما أدرك طالب العلم كيفية التصرف في استعمال اللغة، لفك معاني القرآن ووجد نفسه في محراب التفكير في كتاب الله تعالى، وعبادة التفكير أشرف عبادة، يرتقي به المؤمن في منازل الصديقين، وهي مقصد من أشرف المقاصد وأعظمها.. والله أعلم وأحكم سبحانه..

وختاماً أن كان هناك تقصير فالعبد مظنة الخطأ واستغفر الله منه.. وإن كان صواباً فمن توفيق الله سبحانه وتعالى، والحمد لله تعالى وحده.

المصادر والمراجع

1. أحمد بن حنبل الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق، شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1421 هـ).
2. الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، الأوسط، **معني القرآن**، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1411 هـ/1990م).
3. الأستراباذي، ركن الدين حسن بن محمد الحسيني، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط:1، 1425 هـ/2004م).
4. إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، (دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان).
5. إسماعيل باشا الباباني، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، (طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول 1951)، أعادت طبعه (دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان).
6. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، **معاني القراءات**، (مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، السعودية، ط:1، 1412 هـ/1991م).
7. إسماعيل حقي، أبو الفداء بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، **روح البيان**، (د.ت: دار الفكر، بيروت).
8. ابن الأعرابي، أبو سعيد بن أحمد البصري الصوفي، **معجم ابن الأعرابي**، تحقيق وتخريج: عبد المحسن الحسيني (السعودية: دار ابن الجوزي 1418 هـ).
9. الألوسي، أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1415 هـ).
10. إمام الحرمين الجويني، أبو المعالي ركن الدين عبد الملك بن عبد الله، **كتاب التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، (البشائر الإسلامية - بيروت).
11. امرؤ القيس، بن حجر الكندي، **ديوان امرئ القيس**، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، (دار المعرفة، بيروت، ط:2، 1425 هـ/2004 م).
12. الانباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الانباري، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب، التراث الإسلامي، القاهرة).

13. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، (المكتبة العصرية، بيروت، ط:1، 1424هـ / 2003م).
14. الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (مجمع اللغة العربية، بدمشق، 1390هـ / 1971م).
15. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طع عبد الحميد، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط:1، 2006م).
16. ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري الغرناطي، الإقناع في القراءات السبع، (دار الصحابة للتراث، القاهرة).
17. الباقلاني، أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: محمد أحمد الدالي (دمشق: مجمع اللغة العربية).
18. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (دار طوق النجاة، بيروت، ط:1، 1422هـ).
19. بدر الدين الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط:1، 1376هـ / 1957م).
20. البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، (المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط:2، 1403هـ / 1983م).
21. البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن تفسير البغوي، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، (طبعة للنشر والتوزيع ط:4، 1417هـ).
22. أبو بكر الباقلاني المالكي، محمد بن الطيب، الانتصار للقرآن، تحقيق: محمد عصام القضاة (دار الفتح، عمّان، دار ابن حزم، بيروت، ط:1، 1422هـ / 2001م).
23. أبو بكر الباقلاني المالكي، اعجاز القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، (دار المعارف، مصر، ط:5، 1997م).
24. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:1، 1418هـ).
25. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي الحنفي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، (مكتبة لبنان، بيروت، ط:1، 1996).

26. ابن الجزري: أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، (دار الكتب العلمية، ط: 1، 1420 هـ / 1999 م).
27. ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: أيمن سويد، (دار الوثائقي للدراسات القرآنية، 1439 هـ / 2018).
28. الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي، **أحكام القرآن**، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، (دار الكتب العلمية بيروت، ط: 1، 1415 هـ / 1994 م).
29. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1394 هـ / 1974 م.
30. جلال الدين السيوطي، **التحبير في علم التفسير**، تحقيق: فتحي عبد القادر فريد، (دار العلوم، الرياض، 1402 هـ).
31. جلال الدين السيوطي، **ذيل طبقات الحفاظ للذهبي**، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية).
32. جلال الدين السيوطي، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، (دمشق: دار الفكر).
33. جلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (المكتبة العصرية - لبنان / صيدا).
34. جلال الدين السيوطي، **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، (مكتبة الآداب - القاهرة / مصر)، ط: 1، 1424 هـ / 2004 م.
35. ابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي، **صناعة الإعراب**، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1421 هـ / 2000 م).
36. ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس (دار الكتب الثقافية، الكويت).
37. ابن جني، **المنصف لابن جني**، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، (إحياء التراث القديم، بيروت، ط: 1، 1373 هـ / 1954 م).
38. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار الكتاب العربي، 1422 هـ).
39. الحاج خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (مكتبة المثنى - بغداد، دار إحياء التراث العربي، 1941 م).

40. أبو حاتم البُستِي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم، البُستِي، الثقات، (دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط:1، 1393 هـ/1973م).
41. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، (لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389 هـ/1969م).
42. ابن حجر، أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (دار المعرفة، بيروت، 1379).
43. الحربي، عبد العزيز بن علي، توجيه مشكل القراءات القرشية لغة وتفسيراً وإعراباً، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، رسالة الماجستير، 1416 هـ).
44. الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (دار الشروق - بيروت ط:4).
45. أبو حفص الدمشقي، سراج الدين عمر بن علي الحنبلي النعماني، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ).
46. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (القاهرة: مكتبة
47. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، (دار الفكر، بيروت، 1420 هـ).
48. خالد الأزهرى، زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي المصري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، (الرسالة، بيروت، ط:1، 1415 هـ/1996م).
49. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (دار الشروق، بيروت، ط:4، 1401 هـ).
50. ابن الخباز، أبو عبد الله شمس الدين أحمد بن الحسين الإربلي الموصلية، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، (دار السلام، مصر ط:2، 1428 هـ/2007 م).
51. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1422 هـ/2002م).
52. الخطيب القزويني، أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعي، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي (بيروت: دار الجيل).

53. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الأربلي، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، (دار صادر - بيروت).
54. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن التميمي السمرقندي، **سنن الدارمي**، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، (دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1412هـ/2000م).
55. الداني، أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: أوتو تريزل، (الكتاب العربي بيروت، ط:2، 1404هـ/1984م).
56. الداودي، محمد بن علي شمس الدين الداودي المالكي، **طبقات المفسرين**، (دار الكتب العلمية، بيروت).
57. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار**، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1417/1997م).
58. الرازي، أبو عبد الله التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الرازي، **مفاتيح الغيب**، (إحياء التراث العربي، ط:3، 1420هـ).
59. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، **ذيل طبقات الحنابلة**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (مكتبة العبيكان ط:1، الرياض، 1425هـ).
60. أبي الرضا، أحمد بن عمر بن محمد الحموي الحلبي، **القواعد والإشارات في أصول القراءات**، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، (دار القلم، دمشق، ط:1، 1406هـ/1986م).
61. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (عالم الكتب بيروت، ط:1، 1408هـ/1988م).
62. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك (دار الفكر، دمشق، ط:2، 1405هـ/1985م).
63. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، (دار الكتبي، ط:1، 1414هـ/1994م).
64. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار إحياء الكتب العربية القاهرة، ط:1، 1376هـ/1957م).
65. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي، **الإعلام**، (دار العلم للملايين، بيروت ط:15).
66. الزرقاني، حمد عبد العظيم الزرقاني، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط:3).

67. الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، (مكتبة الهلال، بيروت، ط: 1، 1993م).
68. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، (دار الرسالة، بيروت).
69. الرُّوزَنِي، أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين، **شرح المعلقات السبع**، (دار احياء التراث العربي، ط: 1 1423 هـ / 2002 م).
70. سبط الخياط، **المبهم في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيص واختيار البزي**، رسالة دكتوراه، تحقيق: عبد العزيز ناصر السبر، المشرف: عبد العزيز أحمد إسماعيل، (جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، 1405 هـ).
71. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، (مكتبة الحياة بيروت).
72. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (لبنان: مؤسسة الرسالة)، 92/1.
73. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة، بيروت).
74. السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل، **أصول السرخسي**، (دار المعرفة، بيروت).
75. أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وآخرون (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م).
76. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمد مرعب، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 1، 1423 هـ / 2002 م).
77. سليمان بن نجاح، أبو داود بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي، **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**، (مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1423 هـ / 2002 م).
78. السمرقندي، أبو الليث نصر السمرقندي، **بحر العلوم**، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1413 هـ / 1993 م).
79. السمعاني، أبو المظفر، منصور السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، (دار الوطن، الرياض، السعودية، ط: 1 1418 هـ / 1997 م).

80. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، 1408هـ/1988م).
81. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: (د. محمد علي دار الفكر للطباعة، القاهرة، 1394 هـ / 1974 م).
82. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1421 هـ / 2000م).
83. الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، **أصول الشاشي**، (دار الكتاب العربي، بيروت).
84. الشاطبي، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، **حز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع**، تحقيق: محمد تميم الزعبي (مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط: 4، 1426 هـ / 2005 م).
85. أبي شامة، أبو القاسم شهاب الدين بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، **إبراز المعاني من حزر الأمانى**، (الكتب العلمية، بيروت).
86. أبو شامة، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، طيار آلي قولاج، (دار صادر، بيروت، 1395هـ/1975م).
87. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1413 هـ / 1991م).
88. الشعراء الهذليين، ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، (القاهرة: دار القومية- القاهرة- جمهورية مصر للطباعة والنشر، 1385هـ/1965م).
89. شعلة، أبي عبد الله بن أحمد الموصلي، **شرح الشعلة على الشاطبية**، تحقيق: زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب، 1422هـ).
90. شعلة، **كنز الأمانى في شرح حزر الأمانى**، تحقيق: زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان) ط: 1، 1422هـ/2001م).
91. شمس الدين الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، ط: 1، 1382هـ/1963م).
92. شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت - لبنان، ط: 1، 1968م).

93. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** (دار المعرفة).
94. الشوكاني، **فتح القدير**، (دار ابن كثير، دمشق، ط:1، 1414هـ).
95. الصبان: أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1417هـ/1997م).
96. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الحميري اليماني، **تفسير عبد الرزاق**، تحقيق: محمود محمد عبده (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ).
97. طاش كبري زادة، أبو الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، (دار الكتاب العربي).
98. الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (مؤسسة الرسالة، ط:1، 1420هـ/2000م).
99. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي الحجري المصري، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة، ط:1 - 1415هـ/1494م).
100. أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق: (مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية المملكة العربية السعودية).
101. أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، (دار القلم).
102. عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب**، (دار الكتاب العربي، بيروت).
103. عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، **نشر البنود على مراقي السعود**، تقديم: الداوي ولد سيدي بابا - أحمد رمزي، (مطبعة فضالة بالمغرب).
104. عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي المصري الشافعي، **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، (مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط:2).
105. عبد الله بن حمد المنصور، **مشكل القرآن**، (دار الجوزي، ط:1، 1426هـ).
106. أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي البغدادي، **الأمثال**، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، (المأمون للتراث ط:1، 1400هـ/1980م).

107. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1400هـ/1980م).
108. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق، عبد السلام عبد الشافي محمد، (دار الكتب العلمية بيروت، ط:1، 1422هـ).
109. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار التراث، القاهرة، ط:20، 1400هـ/1980م).
110. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة).
111. أبو علي المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشيخ (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م).
112. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، (المأمون للتراث، دمشق ط:2، 1413 هـ/1993م).
113. أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، (مطبعة المدني، القاهرة، ط:1، 1405هـ/1985م).
114. علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تحقيق ضبطه وصححه جماعة من العلماء، (دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط:1، 1403هـ/1983م).
115. علم الدين السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: مروان العطية - د. محسن خرابة، (دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، ط:1، 1418هـ/1997م).
116. علي شواخ إسحاق، معجم مصنفات القرآن الكريم، (الرفاعي للنشر والطباعة، الرياض، ط:1، 1403هـ).
117. ابن العِماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق، محمود الأرناؤوط، (دار ابن كثير، دمشق، ط:1، 1406هـ/1986م).
118. أبو عمر الدُّوري، حفص بن عمر الأزدي القارئ، جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: حكمت بشير ياسين (المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1408هـ).
119. أبو عمر الداني، عثمان بن سعيد (ت:444هـ)، الأحرف السبعة للقرآن، تحقيق: عبد المهيمن طحان، (مكتبة المنارة، مكة المكرمة).

120. أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان، **جامع البيان في القراءات السبع**، جامعة الشارقة، الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة، ط:1، 1428هـ/2007م).
121. أبو عمرو الداني، **الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة: الأولى، 1428 هـ/2007 م.
122. غانم قدوري الحمد، **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، (دار عمار، الأردن، ط:2، 2001م).
123. الغلابيني، مصطفى بن محمد سليم، **جامع الدروس العربية**، (بيروت: المكتبة العصرية، 1414هـ).
124. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني الرازي، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دمشق: دار الفكر، 1399هـ/1979م).
125. فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، (دار الفكر، الأردن، ط: 1، 1420هـ/2000م).
126. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، (المصرية للتأليف والترجمة، ط: 1).
127. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل الفراهيدي البصري، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، (دار ومكتبة الهلال).
128. الفراهيدي، **الجمال في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1405هـ/1985م).
129. أبو الفضل الميداني، أحمد بن محمد النيسابوري، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (دار المعرفة - بيروت).
130. **الفهرس الشامل**، مخطوطات التفسير وعلومه، (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، الأردن).
131. فؤاد سزكين، **تاريخ التراث العربي**، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ/1991م).
132. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: محمد علي النجار، (لجنة إحياء).
133. الفيروزآبادي، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، (دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، 1421هـ).

134. الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي ثم الحموي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (المكتبة العلمية - بيروت).
135. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، **الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، (دار الكتاب العربي، ط:3، بيروت 1407هـ).
136. أبو القاسم الهذلي، يوسف بن علي بن جبارة اليشكري المغربي، **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها**، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، (مؤسسة سما للتوزيع والنشر ط:1، 1428 هـ/2007م).
137. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، (دار الكتب العلمية، بيروت).
138. ابن قتيبة، **عيون الأخبار**، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ).
139. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الخزرجي شمس الدين القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (دار الكتب المصرية، ط:2، 1384هـ/1962م).
140. القزويني، جلال الدين القزويني الشافعي، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (بيروت: دار الجيل).
141. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط:1، 1406هـ/1982م).
142. كَتَّانِي، محمد عَبْدَ الْحَيِّ بن عبد الكبير الكتاني، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، تحقيق: إحسان عباس، (دار الغرب الإسلامية، بيروت، ط: 2).
143. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري الدمشقي، **البداية والنهاية**، (دار الفكر، 1407هـ/1986م).
144. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، (طيبة، الرياض، ط:2، 1420هـ/1999م).
145. كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، (مكتبة المثنى، بغداد).

146. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الطائي، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط:1، 1402هـ/1982م).
147. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي، تفسير الماوردي النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، (بيروت).
148. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي، المختضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (بيروت).
149. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى التميمي، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، (دار المعارف مصر، ط:2، 1400هـ).
150. محب الدين التُّوَيْري، محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم النويري، شرح طيبة النشر، تحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، (دار الكتب العلمية، ط:1، بيروت، 1424 هـ/2003 م).
151. محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1427هـ/2007م).
152. أبو محمد الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد المشهداني، (مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط:1، 1425 هـ/2004م).
153. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة وآخرون، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1413 هـ/1992م).
154. المرعشي، الشهير بساجقلي زاده، ترتيب العلوم، تحقيق: محمد بن إسماعيل السيد أحمد، (دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط:1، 1408 هـ/1988م).
155. مرتضى الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية).
156. مسلم، أبو الحسن بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت).
157. أبي مريم، نصر بن علي بن محمد الشيرازي، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، (الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، ط:1، 1414/1993م).

158. ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي المغربي، **الدرة الألفية= الفية ابن معطي**، ضبطها: سليمان إبراهيم البلكي (القاهرة: دار الفضيلة، 2010م).
159. مكي ابن أبي طالب، أبو محمد القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، (مؤسسة الرسالة بيروت، ط:2، 1405هـ).
160. مكي بن أبي طالب، **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (دار نهضة مصر للطبع والنشر).
161. مكي بن أبي طالب، **تفسير المشكل من غريب القرآن**، تحقيق: علي حسين البواب، (مكتبة المعارف، الرياض، 1406هـ/1985م).
162. مكي بن أبي طالب، **التبصرة في القراءات السبع**، تحقيق: محمد غوث الندوي، (دار السلفية، الهند).
163. المنتجب الهمداني، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، (الزمان، المدينة المنورة، ط:1، 1427هـ/2006م).
164. ابن منذر، أبو بكر محمد بن المنذر النيسابوري، **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، تحقيق: أبو حماد صغير، (دار طيبة، ط:1، 1405هـ/1985م).
165. ابن مهران، أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوري، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، (مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م).
166. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان**، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1999م).
167. النحاس، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد المرادي النحوي، **إعراب القرآن**، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (الكتب العلمية، ط:1، 1421 هـ).
168. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق البغدادي، **الفهرست**، تحقيق: إبراهيم رمضان، (دار المعرفة بيروت، ط:2، 1417هـ/1997م).
169. نعيم حمزة محمد، **توجيه القراءات تعريفة**، أسماؤه، مصطلحاته، مصادره، (بحث مقدم لجامعة أمدرمان الإسلامية، السودان).
170. نور الدين عتر وعلي أسعد وانشراف سويد، **الترجيح بين القراءات وموقف المفسرين منه**، (مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم القانونية والشرعية، العدد4، 2014م).

171. ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، **أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن**، تحقيق: محمد نغش، (الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط:1، 1403هـ/1983م).
172. ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة، ط:11، 1383هـ).
173. ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، (دار الفكر/ دمشق)، ط:6، 1985م).
174. الواسطي، تاج الدين أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن، **الكنز في القراءات العشر**، تحقيق: خالد المشهداني، (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط:1، 1425هـ/2004م).
175. ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (مكتبة الرشد، الرياض، ط:1، 1420هـ/1999م).
176. ولي الله الدهلوي، الإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـولي الله الدهلوي، **الفوز الكبير في أصول التفسير**، (الصحة القاهرة، ط:2، 1407هـ/1986م).
177. ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1414هـ/1993م).
178. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي، **معجم البلدان** (دار صادر، بيروت، ط:2، 1995م).
179. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الأسدي يعيش بن علي، **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: إميل بديع يعقوب (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ/2001م).

السيرة الذاتية

أكملت تعليم المرحلة الابتدائية والثانوية في العراق (بغداد)، ثم درست بكلية الشريعة قسم أصول الدين في (جامعة بغداد)، وأجزت في قراءة (حفص عن عاصم) من العراق، ثم التحقت بالدراسات العليا ماجستير الدراسات الإسلامية قسم التفسير في جامعة يلو، وتخرجت سنة 2015م، وعنوانها (الوقف والابتداء في القرآن الكريم)، وبدأت دراسة الدكتوراه في جامع يلو سنة 2019م.

المنشورات والأعمال المستمدة من الأطروحة

- (من أسرار التقديم والتأخير في القرآن الكريم) مجلة سر من رأى/ جامعة سامراء كلية التربية؛ حزيران-2015م ISSN: 2960-1983 (Electronic) ؛ISSN: 1813-1735 (Print)
- (المصادر المؤسسة لمنهج ابن الجزري، في كتابه النشر في القراءات العشر)؛ مجلة ربحانة؛ 28-11-2024م؛ISSN:2709-2097

منشورات وأعمال أخرى

- (نظرات في التقديم والتأخير في القرآن الكريم) فصل من كتاب: دراسات قرآنية ولغوية معاصرة (بالاشتراك)، 1442هـ - محرم.

ÖZGEÇMİŞ

İlköğretim ve lise eğitimimi Irak'ta (Bağdat) tamamladı. Ardından Bağdat Üniversitesi, Şeriat Fakültesi, Usûlü'd-dîn bölümünde eğitim aldı. Ayrıca Irak'ta Hafız an-‘Asim kıraatinden icazet aldı. Yüksek lisans eğitimimi Yalova Üniversitesi İslami İlimler Fakültesi, Tefsir Anabilim Dalı'nda tamamladı ve 2015 yılında 'Kur'an-ı Kerim'de Vakf ve İbtida' konulu teziyle mezun oldu. 2019 yılında Yalova Üniversitesi'nde doktora çalışmalarına başladı.

TEZDEN TÜRETİLEN YAYIN VE ESERLER

- Kur'an-ı Kerim'de Takdîm ve Te'hîr'in Bazı Sebepleri adlı makale, Sirru Men Ra'â Dergisi / Samarra Üniversitesi Eğitim Fakültesi, Haziran 2015, ISSN: 1813-1735 (Baskı); ISSN: 2960-1983.
- İbnü'l-Cezerî'nin en-Neşr fi'l-Kırâati'l-Aşr adlı eserindeki Yöntemin Temel Kaynakları adlı makale, Reyhâne Dergisi, 28 Kasım 2024, ISSN: 2709-2097.

DİĞER YAYIN VE ESERLER

- Kur'an-ı Kerim'deki Takdîm ve Te'hîr'e Dair Görüşler (Kitap Bölümü) Çağdaş Kur'an ve Dil Çalışmaları, 2021.



**T.C.
YALOVA ÜNİVERSİTESİ
LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ENSTİTÜSÜ**

**TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ BİLİM DALI**

**MUŞKİLU el-KIRAATİ'L-AŞR ve TEVCÎHUHÛ fî KİTABİ en-NEŞR li'l-İMAM b. el-
CEZERÎ es-SUVER et-TIVÂL NUMÛZECEN**

DOKTORA TEZİ

TAKVA SAİTOĞLU

DANIŞMAN: PROF. DR. MUSTAFA ATİLLA AKDEMİR

**YALOVA
OCAK 2025**